

رأس المال

DAS KAPITAL

تأليف

كارل ماركس

ترجمة

دكتور راشد البراوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الجزء الثاني

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

نصیرہ

هذا هو الجزء الثاني من «رأس المال» آثرنا إصداره مع الجزء الأول حتى يكون البحث بأكمله أمام القارئ الذي يتسنى له إذ ذاك الإلمام بأطراف الموضوع .
ونرى لزاماً علينا أن نتقدم بالشكر إلى المعاونة القيمة التي أسدتها إلينا مطبعة الاعتماد ، وما بذله حضرات صاحبها وموظفيها وعمالها من جهد حتى تم إخراج الجزء الثاني في هذا الثوب القشيب .

القاهرة في يناير سنة ١٩٤٧

راشد البراوي

محتويات الجزء الثاني

الباب الخامس

إنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي

صفحة	
١١ -	الفصل الرابع عشر - فائض القيمة المطلق والنسبي ١
	الفصل الخامس عشر - تغيرات الحجم في ثمن قوة العمل وفي فائض القيمة ١٢
٢٢ -	(١) ثبات طول يوم العمل ووحدة العمل وتغير إنتاجية العمل ١٣
	(٢) طول يوم العمل وإنتاجية العمل ثابتان ، ووحدة العمل متغيرة ١٧
	(٣) ثبات إنتاجية ووحدة العمل ، وتغير طول يوم العمل . . . ١٨
	(٤) تغيرات حادثة في نفس الوقت في وقت العمل وإنتاجيته ووحدة ٢٠
٢٦ -	الفصل السادس عشر - الصبغ المختلفة لعمل فائض القيمة . . . ٢٣

الباب السادس

الأجور

٣٤ -	الفصل السابع عشر - تحويل قيمة أو ثمنهم قوة العمل إلى أجور . . . ٢٧
٤١ -	الفصل الثامن عشر - رفع الأجور حسب نظام الوقت ٣٥
٤٩ -	الفصل التاسع عشر - رفع الأجور حسب نظام الفلطة (الوحدة) ٤٢
٥٤ -	الفصل العشرون - الفوارق القومية في الأجور ٥٠

الباب السابع

تجميع رأس المال

٥٦ -	٥٥ اعتبارات عامة
------	----------------------------

صفحة	
٦٩-٥٧	الفصل الحادى والعشرون — الإنتاج البسيط والتجريد
١٩٩-٧٩	الفصل الثانى والعشرون — تحويل فائض القيمز الى رأسى مال
	(١) الإنتاج الرأسمى على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً — تحويل قوانين الملكية التى تميز إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الرأسمى ٧٠
	(٢) فكرة رجال الاقتصاد السياسى الخاطئة عن الإنتاج المتجدد على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً ٧٨
	(٣) تقسيم فائض القيمة إلى رأس مال وإيراد - نظرية الامتئاع (٤) الظروف التى تعين مدى التجميع بغض النظر عن النسب التى بها تنقسم القيمة الفائضة إلى رأس مال وإيراد : درجة استغلال قوة العمل — إنتاجية العمل — ازدياد الفارق فى المقدار بين رأس المال المستثمر ورأس المال المستهلك — مقدار رأس المال الذى يقدم ٨٧
	(٥) ما يقال له رصيد الأجور ٩٦
١٨٠-١٠٠	الفصل الثالث والعشرون — القانون العام للتجميع الرأسمى
	(١) ما يصحب التجميع من ازدياد الطلب على قوة العمل مع بقاء تركيب رأس المال كما هو ١٠٠
	(٢) التناقض النسبى فى الجزء المتغير من رأس المال كلما زاد تقدم التجميع وما يصحبه من تركيز ١٠٧
	(٣) الإنتاج المتزايد (التصاعدى) لجيش العمل الإحتياطى ١١٤
	(٤) الأشكال المختلفة لفائض السكان النسبى — القانون العام للتجميع الرأسمى ١٢٤
	(٥) أمثلة عن القانون العام للتجميع الرأسمى ١٣٠
	١ — انجلترا من ١٨٤٦ إلى ١٨٦٦ ١٣٠

صفحة	
	ب — الطوائف التي تتناول أخط الأجور بين صفوف العمال
١٣٦ الصناعيين في بريطانيا
١٤٢	ح — الفريق الرحّل (المتنقل) من السكان
	د — تأثير الأزمات على الفريق الأحسن أجراً من الطبقة
١٤٦ العاملة
١٥٠	هـ — البروليتاريا الزراعية البريطانية
١٦٨	و — إيرلنده
٢٢٥ — ١٨١	الفصل الرابع والعشرون — التجميع الأولي
١٨١	(١) سر التجميع الأولي
١٨٣	(٢) سلب أملاك أهل الريف وفصلهم عن التربة
	(٣) انتشار الوحش ضد الذين نزعتم أملاكهم منذ ختام القرن
	الخامس عشر — القوانين البريطانية الصادرة بقصد خفض
١٩٩ الأجر
٢٠٦	(٤) نشأة المزارع الرأسمالي
	(٥) رد الفعل الناجم من الانقلاب الزراعي على الصناعة . قيام
٢٠٩ السوق المحلية لسر المال الصناعي
٢١٣	(٦) أصل الرأسمالي الصناعي
٢٢٣	(٧) الاتجاه التاريخي للتجميع الرأسمالي
٢٣٤ — ٢٢٦	الفصل الخامس والعشرون — النظرية الحديثة في الاستثمار

الباحث

انتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي

الفصل الرابع عشر

فائض القيمة المطلق والنسبي

بدأنا في (الفصل الخامس) يبحث عملية العمل من وجهتها المجردة مستقلة عن أشكالها التاريخية، على أنها عملية مستمرة جارية بين الإنسان والطبيعة. وقلنا إذ ذاك: لو نظرنا إلى عملية العمل كلها من وجهة نظر نتيجتها أي المنتج فإن كلا وسائل العمل والشيء الذي يقع عليه العمل تتخذ مظهر وسائل إنتاج، كما يتخذ العمل ذاته مظهر عمل منتج، وفي حاشية لذلك توسعنا بقولنا: إن هذه الطريقة في تعريف العمل المنتج، أي تعريفه من وجهة نظر عملية العمل وحدها، لا تلائم مطلقاً الشكل الر. الإنتاج. ويتعين أن نزيد الأمر بحثاً الآن.

بقدر ما تكون عملية العمل عملية فردية صرفة فإن العامل يجمع في شخصه كافة الوظائف التي تصبح فيما بعد منفصلة. ففي حالة ما يخصص لنفسه الأشياء الطبيعية اللازمة لشؤون حياته ومعيشته فإنه يتولى إدارة أموره بنفسه. ولكنه بعد ذلك يقع تحت إشراف الآخرين. إن الإنسان بمفرده لا يستطيع أن يشتغل فيما تهيئه له الطبيعة إلا بعضلاته ومجهودها تحت إشراف عقله. وكما أنه في نظام الطبيعة ينتمي كل من الرأس واليد إلى الآخر فلذلك يتحد العمل العقلي والعمل اليدوي في عملية العمل. ثم يحدث بعد ذلك أن يصيرا منفصلين بل ويصل الأمر بهما إلى أن يكونا عدوين لدودين. ويمكن القول إجمالاً بأن المنتج يتحول من حالة كونه ثمرة مباشرة لعمل المنتج الفردي ويصير منتجاً اجتماعياً أي المنتج المشترك لعامل جماعي ويراد بهذا الأخير هيئة العمال المتحدة والتي تقوم عناصرها المفردة بإعداد الشيء الواقع عليه العمل وذلك بدرجات متفاوتة. وإذا تسع الصبغة التعاونية لعملية العمل يحدث بالضرورة توسع

مماثل في النظرة إلى العمل المنتج والنظرة إلى الشخص الذي يؤديه أى العامل المنتج . ولكي يؤدي العامل العمل بطريقة منتجة ليس من الضروري أن يكون هو الذي يقوم بالعمل ، بل يكفي أن يكون عضواً من أعضاء العامل الجماعي يقوم بإداء إحدى وظائف العامل الجماعي الثانوية . والتعريف الأولي السابق للعمل المنتج كما استخلصناه من نفس طبيعة الإنتاج المادي ، يصدق دائماً بالنسبة للعامل الجماعي إذا نظرنا إليه ككل . ولكنه لا يصدق بالنسبة إلى عناصر ذلك العامل إذا أخذناها من الناحية الجمعية .

ومن جهة أخرى تضيق النظرة إلى العمل المنتج ، فالإنتاج الرأسمالي ليس مجرد إنتاج للسلع ، ولكنه إنتاج لشيء أكثر من هذا . فهو في أساسه إنتاج لفائض القيمة . والعامل لا ينتج لنفسه ، وإنما ينتج لرأس المال . وعلى ذلك لا يكفي اقتضاره على الإنتاج ، بل لابد له من إنتاج فائض القيمة . فالعامل الآن ولا يعد منتجاً ، إلا إذا أنتاج فائض قيمة للرأسمالي وبذا ساعد على التوسع الذاتي لرأس المال . وإذا سمح لي أن أضرب مثلاً خارج مجال الإنتاج المادي لقلت إن المعلم يعتبر عاملاً منتجاً إذا كان يكدر لإثراء صاحب المدرسة ، إلى جانب ما يقوم به من عمل لتحسين مستوى ذكاء طلابه . وسواء استثمر صاحب رأس المال ماله في مدرسته أو في مصنع صلصة فإن هذا لا يغير شيئاً من الموضوع الأساسي . وعلى ذلك فنظرية العامل المنتج لا تنطوي فقط على علاقة بين العمل والمنتج النافع ، أى بين العامل وثمره عمله ، وإنما تتضمن علاقة إنتاج اجتماعية خاصة وهي العلاقة التي ظهرت إلى عالم الوجود خلال عملية تاريخية والتي بفضلها يوصف العامل بأنه وسيلة مباشرة تعمل على ازدياد التوسع الذاتي لرأس المال ، وعلى ذلك ليس من حسن الحظ أن يكون المرء عاملاً منتجاً بل قد يكون هذا الأمر نكبة . وحين تناقش تاريخ نظرية فائض القيمة في الكتاب الرابع من هذا المؤلف سنرى بقدر أكبر من الوضوح والجلال أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ظل ينظر إلى إنتاج فائض القيمة على أنه الصفة التي تميز العامل المنتج ، ولهذا يختلف تعريفه للعامل المنتج تبعاً لنظريته عن طبيعة فائض القيمة . وهكذا نرى الطبيعيين يصرحون بأن العمل الزراعي هو النوع الوحيد من العمل المنتج ولذا يعدونه النوع الوحيد من العمل الذي ينتج فائض القيمة . وحسب رأيهم لا يوجد فائض القيمة إلا على هيئة ريع الأرض . وإنتاج فائض القيمة معناه أن نطيل يوم العمل إلى ما بعد الحد اللازم للعامل كي ينتج خلاله مقداراً معادلاً لما يملك من قوة العمل ، وبعد ذلك يستولى صاحب رأس المال على فائض القيمة هذا . فهو الأساس العام الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي ، ونقطة الابتداء في

إنتاج فائض القيمة النسبي . والأخير يفترض مقدماً انقسام يوم العمل إلى قسمين : العمل الضروري والعمل الفائض . وكى يمكن زيادة فترة العمل الفائض لا بد من تصغير فترة العمل الضروري بوسائل تجعل فى الامكان إنتاج المعادل لأجر العمل فى وقت أقصر . ان إنتاج فائض القيمة المطلق يتوقف فقط على طول يوم العمل ، أما إنتاج فائض القيمة النسبى فإنه يحدث انقلاباً فى عملية العمل الفنية وفى الطريقة التى ينقسم بها المجتمع إلى مجموعات فرعية . وعلى ذلك فهو يفترض طريقة رأسمالية خاصة فى الإنتاج ، وهى طريقة تعمل بالإضافة إلى وسائلها وأدواتها وأحوالها ، على أن تنمو نمواً تلقائياً على ذلك الأساس الذى يكونه خضوع العمل خضوعاً شكلياً لرأس المال . وفى خلال هذا النمو يصبح ما كان خضوعاً شكلياً لرأس المال خضوعاً فعلياً .

ويكفى أن نشير إشارة عابرة إلى أشكال متوسطة معينة ، وهى أشكال لا يستخلص فيها فائض العمل من المنتج بالفهر المباشر ، وفيها لم يتم خضوع العمل خضوعاً شكلياً لرأس المال . وفى هذه الحالات لم يحز رأس المال بعد سيطرة مباشرة على عملية العمل . فإلى جانب المنتجين المستقلين الذين يمارسون الحرف اليدوية أو يفلحون الأرض وفق الوسائل التقليدية ، يقف المرابى برأس ماله الربوى والتاجر برأس ماله التجارى يعيشان كالمخلوق الطفيل على المنتجين . وغلبة هذا الشكل من الاستغلال فى أى مجتمع يستبعد وجود الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج ، وإن كان مرحلة انتقال إلى هذا الأسلوب كما حدث فى العهد الأخير من العصور الوسطى ، وأخيراً ، وكما يتمثل فى الصناعة المنزلية الحديثة ، قد تتولد أشكال انتقالية معينة هنا وهناك على أساس من الصناعة الكبيرة وإن كان ذلك فى صورة معدلة تعديلاً كبيراً . وخضوع العمل لرأس المال خضوعاً شكلياً محتاً يكفى لإنتاج فائض القيمة المطلق ومثال ذلك أنه يكفى فى حالة أهل الحرف اليدوية الذين اعتادوا العمل لحسابهم أو كصيان لمعلمين ، أن يصبخوا عمالاً أجراء تحت الإشراف المباشر للرأسمالى . ولكننا نرى من جهة أخرى أن وسائل إنتاج فائض القيمة النسبى هى فى الوقت ذاته وسائل لإنتاج فائض القيمة المطلق . وفى الواقع قد يبدو أن إطالة يوم العمل إلى حد فائق الثمرة الكبرى المميزة للصناعة الكبيرة . ويمكن القول بوجه عام إن هذه الطريقة الرأسمالية نوع خاص من الإنتاج لا تعود بمجرد وسيلة لإنتاج فائض القيمة النسبى حالما تسيطر تلك الطريقة على فرع بأ كمله من الإنتاج ، وأكثر من هذا حالما تنزوكافة فروع الإنتاج المهمة . وحيثئذ تصبح الشكل العام والمسيطر من الوجهة الاجتماعية على العملية الإنتاجية . وكوسيلة خاصة لإنتاج فائض القيمة النسبى فإنها

تظل ذات أثر فعال أولاً بقدر مدى سيطرتها على الصناعات التي كانت من قبل خاضعة لرأس المال بالمعنى الشكلي وعلى ذلك بقدر ما تمد نطاقها ، وثانياً بقدر ما تصبح الصناعات التي دخلت في نطاقها عرضة للانقلابات المستمرة نتيجة للتطورات في وسائل الإنتاج .

وقد يبدو من إحدى وجهات النظر أن التمييز بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي إن هو إلا تمييز خيالي ، فقائض القيمة النسبي مطلق لأنه يشترط إطالة مطلقة ليوم العمل بعد ذلك القدر من وقت العمل اللازم للعامل كي يمده بعيشه ، وفائض القيمة المطلق نسبي لأنه يشترط زيادة الإنتاجية عما يسمح بقصر وقت العمل الضروري على جزء واحد من يوم العمل . ولكن إذا وضعنا أمام أعيننا حركة فائض القيمة لاختنفي مظهر التماثل هذا . لما ثبتت قواعد الطريقة الرأسمالية في الإنتاج تماماً وتصبح طريقة الإنتاج العامة فإن التمييز بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي يبدى أثره حينئذ تكون المسألة عبارة عن زيادة معدل فائض القيمة . فبفرض أن قوة العمل يدفع لها أجرها حسب قيمتها فنحن تواجهنا الأمور التالية . فأما في حالة بقاء إنتاجية العمل وحدته العادية بلا تغيير فإن معدل فائض القيمة لا يمكن زيادته إلا بالإطالة المطلقة ليوم العمل ، وأما في حالة ثبات طول يوم العمل لا يمكن زيادة معدل فائض القيمة إلا بتغيير في الأحجام النسبية للأجزاء التي تكونه — أي العمل الضروري والعمل الفائض ، وهذا يتضمن تغييراً في إنتاجية أوحدة العمل إلا إذا هبطت الأجور دون قيمة قوة العمل . إذا كان العامل في حاجة إلى جميع وقت العمل لديه كي ينتج وسائل العيش لنفسه ولأسرته ، فلن يتبقى له وقت عمل يعمل فيه بدون مقابل من أجل الغير . فإلى أن يبلغ العمل مستوى معيناً من الإنتاجية فلن يكن لدى العامل وقت علاوة على الوقت اللازم لإنتاج وسائل عيشه ، وبغير هذا الوقت الفائض لا يكون ثمت وجود للعمل الفائض وبالتالي للرأسماليين . وصحيح بالمثل أنه في مثل هذه الظروف ينعدم وجود ملاك العبيد والبارونات الاقطاعيين . وبكلمة واحدة لا يمكن قيام طبقة من الملاك (١) .

وعلى ذلك نستطيع القول بوجود أساس طبيعي لفائض القيمة ولكن بالمعنى العام فقط أي عدم وجود عقبة طبيعية في سبيل أي امرئ . يشاء أن يزج على عاتق غيره عبء العمل الضروري لإنتاج أسباب عيشه ، كما لا يكون هناك ثمت عائق طبيعي في سبيل أي امرئ .

(١) إن نفس وجود المادة الرأسمالية كصفة متميزة يتوقف على إنتاجية الصناعة — رمزي (المصدر المشار إليه قبلاً) ص ٢٠٦ «لو أن عمل كل انسان كان كافياً لإنتاج غذائه لما كان ثمت وجود للملكية» رافستون (مصدر سابق) ص ١٤ — ١٥ .

يرى أن يغذى على لحم مخلوق آخر (١) . إن إنتاجية العمل تطور طبيعى وليس فى الأمر خفاء وغموض وإن كان هناك بعض من يميل أن يجعل من ذلك سرا غامضا . ولا تنشأ الأحوال التى يصبح فيها فائض عمل امرىء وسيلة عيش لآخر إلا إذا ارتقى الآدميون فوق مستوى الحيوانات التى تسلسلوا منها ، وإلا إذا أصبح عملهم إلى حد ما ذا صبغة اجتماعية . إن إنتاجية العمل ضئيلة فى بداية الحضارة ، ولكن نجد فى الوقت ذاته أن مطالب الإنسان قليلة لأن هذه المطالب إنما تنمو بدرجة تتناسب مع النمو فى وسائل إشباعها . وأكثر من هذا فى تلك الأيام الأولى تكون نسبة أعضاء المجتمع الذين يعيشون على عمل الغير ضئيلة جداً إذا قيست بمجموع المنتجين . ولكن إذ تزداد إنتاجية العمل الاجتماعية فإن هذه النسبة تعظم من الوجهتين المطلقة والنسبية (٢) وعلاوة على هذا تنشأ العلاقة التى تجعل رأس المال من الممكنات على أساس اقتصادى هو نفسه ثمرة عملية من التطور طويلة الأمد . إن إنتاجية العمل القائمة الآن والتى يفترض رأس المال وجودها ، ليست هبة من هبات الطبيعة . بل وليدة تاريخ دام ألوف القرون .

وبغض النظر عن درجة نمو الإنتاج الاجتماعى تتوقف إنتاجية العمل على أحوال طبيعية تترد جميعا إلى طبيعة ، الآدميين (الجنس الخ) وإلى الطبيعة ، التى تشكل بيئة الإنسان . ويمكن تقسيم الأخيرة من وجهة النظر السياسية الاقتصادية إلى قسمين : الثروة الطبيعية فى وسائل العيش وهذه معناها تربة خصبة ومياه تعج بالأسماك .. والثروة الطبيعية فى أدوات العمل كالشلات والآنهار الصالحة للزراعة والحطب والمعادن الخام والقمح الخ .. وقد كانت الثروة الطبيعية من النوع الأول ذات أهمية حاسمة خلال أيام التمدن الأولى ، بينما تكون الأهمية الحاسمة للثروة الطبيعية من النوع الثانى فى المراحل العليا من التطور الاجتماعى . ويمكنك على سبيل المثال أن توازن بين إنجلترا والهند ، أو بين أثينا وكورنث من جهة والبلاد الواقعة على جوانب البحر الأسود من جهة أخرى فى الأيام القديمة . كلما قل عدد الحاجيات الطبيعية التى لا بد من إشباعها ، وعظمت خصوبة التربة الطبيعية ،

(١) يعيش على الأقل ٤ ملايين من أكلة اللحوم البشرية فى أجزاء العالم التى كشفت حتى الآن ، وذلك طبقا لتقدير حديث .

(٢) بين الهنود المتوحشين فى أمريكا يكاد يكون كل شىء مسلكا للعامل ، ٠.٩٩٪ . بوضع لحساب العمل ، يظل لا يكون للعامل فى إنجلترا سوى الثلثين .

وزادت صلاحية المناخ ، قل مقدار العمل الضروري الذي لابد منه للابقاء على المنتج وتوالده ، وعظمت تبعاً لذلك النسبة بين عمل المنتج للغير وعمله من أجل ذاته . وقد كتب ديودور عن قدماء المصريين يقول : لا يمكن تصور ضالة ما يعانون من مشقة ونفقة في تربية أطفالهم . فيطبخون لهم أول وأبسط غذاء في متناول أيديهم ، ويعطونهم الجزع الأسفل من البردى ليأكلوه بقدر ما يمكن تسويته على النار ، وكذلك يعطونهم الجذور وسيقان نباتات المستنقعات بعضها فيء وبعضها مغلى مستو . ولا يتعل معظم الأطفال شيئاً ، ويسرون عراة لأن الهواء معتدل . وعلى ذلك لا يكلف الطفل والديه أكثر من عشرين دراخمة . وهذا هو السبب في وفرة سكان مصر وإمكان القيام بمنشآت كبيرة كثيرة (١) . وحقيقة الأمر أن القيام بأعمال البناء الضخمة في مصر القديمة لم يكن نتيجة الكثرة العددية في السكان ، أكثر مما كان نتيجة وجود نسبة كبيرة من السكان تحت تصرف العمل . فكما أن العامل الفردى يستطيع أن يسلم مقداراً أكبر من وقت العمل بنسبة صغر مقدار العمل الضروري فلذلك كلما صغر حجم ذلك الفريق من السكان العاملين اللازم لإنتاج وسائل العيش الضرورية ، عظم ذلك الفريق من السكان العاملين الصالح للأعمال الأخرى .

وبفرض وجود الإنتاج الرأسمالي مع اقتران ثبات الأحوال من نواح أخرى وكون يوم العمل ذا طول ثابت ، فإن مقدار العمل الفائض يختلف تبعاً للظروف الطبيعية التي يتم فيها أداء العمل ، وبخاصة خصوبة الأرض . ولكن هذا لا يستتبع حدوث العكس . فليس من الصحيح دائماً أن أخصب التربة هي أكثرها ملائمة لنمو الطريقة الرأسمالية في الإنتاج . إن نمو هذه الطريقة يفترض مقدماً سيطرة الإنسان على الطبيعة . فحيث تكون الطبيعة عظيمة السخاء فإنها تبقى في يمينها كما يقبض الطفل على خيوط لعبه . وحين تكون الطبيعة كريمة لا يعد نمو الملكات الإنسانية إلى الحد الأكمل ضرورياً وأساسياً (٢) . ليس موطن رأس

Diodorus, op. cit., lib,1, cah. 80

(١)

(٢) والثروة الطبيعية كما أنها أنبل الأشياء وأشدها نفعا فإنها تحمل الناس على الأعمال والكبرياء ومختلف صنوف الإفراط ، أما الثروة الاصطناعية « فتخلق اليقظة والأدب والفنون والسياسة » England's Treasure by Foreign Trade, or the Balance of our Foreign Trade is the Rule of our Treasure (كنبه توماس نين التاجر ونشره الآن لصالح العام ابنه جون نين ، لندن ١٦٦٩ م ١٨١ - ١٨٢) « ولا أستطيع أن انصور لعنة تحيق بشعب أعظم من أن يعجد نفسه في أرض لإنتاجها للعيش والغذاء يتم بصورة تلقائية ولا يسمح جوها إلا بالقليل من أسباب الكساء أو المأوى . . . وقد يكون =

المال بالمناطق الحارة حيث الثبات غزير ، بل إن موطنه المنطقة المعتدلة . إن تنوع المنتجات الطبيعية من الأرض ، وليس خصوصيتها المطلقة ، الأساس الطبيعي للتقسيم الاجتماعي للعمل ، وهذا التنوع يدفع الإنسان عن طريق تغيير الأحوال الطبيعية لبيئته ، إلى مضاعفة حاجياته وقواه ووسائل العمل وطرق العمل . إن الذي يلعب أعظم الأدوار الحاسمة في تاريخ الصناعة الحاجة إلى السيطرة الاجتماعية على الطبيعة ، والحاجة إلى الاقتصاد فيها بامتلاكها على نطاق واسع أو باستئناسها ، والحاجة إلى أداء هذه الأشياء بواسطة عمل الأيدي الانسانية . خذ لك مثلاً من الأعمال المائتة في مصر ولبارديا وهولندا الخ (١) . . . والرى في الهند وبلاد فارس الخ مثال آخر . فهناك تجد الرى بالتقنات الصناعية لايمد التربة بالماء اللازم لها لحسب وإنما يأتي لها بالمخضبات المعدنية من التلال على هيئة رواسب . إننا لنجد سر ازدهار حال الصناعة في أسبانيا وصقلية في ظل الحكم العربي في أعمال الرى (٢) .

تهيء الأحوال الطبيعية الملازمة بمجرد إمكانية وجود العمل الفائض وبمعنى آخر فائض القيمة أو فائض المنتج . ولكنها لا تكفي أن تجعل ذلك أمراً واقعياً . وكون العمل يتم أداءه في ظل أحوال طبيعية مختلفة في أماكن مختلفة ، يترتب عليه أن نفس الكمية من العمل في بلاد مختلفة تشبع مقادير مختلفة من الحاجات الإنسانية (٣) ، بحيث أنه إذا تساوت الأشياء

== هناك تطرف في الجانب الآخر . إن الأرض التي لا تنتج بواسطة العمل رديئة سيئة كالأرض التي تنتج إنتاجاً وفيراً بدون استخدام العمل « An Inquiry into the Present High Price of Provisions, London, 1767, p. 10.

(١) كانت الحاجة إلى التنبؤ بارتفاع مياه النيل وهبوطها داعية إلى دراسة الفلك في مصر القديمة وبذا قامت سلطان رجال الدين بصفتهم الموجهين لشؤون الزراعة . يبدأ ارتفاع النيل وقت انقلاب الشمس وهذه هي الفترة التي رأى المصريون ضرورة الالتفات إليها . . . لقد احتاجوا إلى تدوين السنة المدارية يسترشدون بها في عملياتهم الزراعية ، ولذلك تمين عليهم ان يكشفوا في السماء ما يدل على عودتها « Cuvier : Discours sur les révolutions du globe, Hoefler, Paris, 1853, p. 141.

(٢) كان تنظيم موارد الماء في الهند أحد الأسس المادية التي قام عليها سلطان الدولة على الأجهزة الانتاجية الصغيرة المنفككة بالبلاد ، وقد أدرك حكام الهند المسلمون هذه الحقيقة أكثر مما فعل الانجليز ، ويكفي أن نذكر جماعة ١٨٦٦ التي هلك فيها ما يربو على مليون من الهنود جوعاً بمنطقة أوريسا في مقاطعة البنغال .

(٣) لا يوجد بلدان في العالم يتجان نفس المقدار من ضروريات الحياة بنفس الوفرة وبنفس المقدار من العمل . إن حاجات الناس تزيد أو تنقص تبعاً لقسوة الجو القوي يميلون فيه أو اعتداله ونتيجة لهذا تختلف نسبة التجارة التي يضطر الأهليون إلى ممارستها بحكم الضرورة ، كما أنه ليس من الأمور الصعبة أن نتأكد من درجة الاختلاف أبعد من أن يكون ذلك بتقدير درجات الحر والبرد ، ومن هنا ==

الأخرى اختلف مقدار وقت العمل الضروري من مكان إلى آخر . هذه الأحوال تؤثر في فائض العمل فقط كحدود طبيعية أى بتحديد النقطة التي يمكن أن يبدأ عندها العمل للغير . وبنمو الصناعة تُدفع هذه النقطة إلى الوراء . ففي مجتمع أوروبا الغربية حيث لا يستطيع العامل أن يحصل على إذن بالعمل من أجل بقائه إلا بشرط أن يقدم عملاً فائضاً ، يسهل الوقوع في خطأ الاعتقاد أن تقديم العمل الفائض صفة كامنة في العمل البشري . (١) لننتقل إلى بحث حالة أحد سكان جزر الأرخيل الأسيوى حيث ينمو نبات الساجو في الغابات . حين يقتنع الأهلون بعد ثقب الشجرة أن العصير ناضج يقطعون الجذع ويقسمونه قطعاً عدة ، ويستخلص العصير ويمزج بالماء ويرشح ، وحينئذ يكون صالحاً للاستعمال كساجو . وفي العادة تغل الشجرة ٣٠٠ رطل . ويذهب الناس هناك إلى الغابة ويقطعون الخبز لأنفسهم كما يفعل نحن لقطع خشب الوقود (٢) . لنفرض أن قاطع الخبز هذا يحتاج إلى العمل ١٢ ساعة فقط في الأسبوع لكي يشبع حاجياته . إن الهبة التي تقدمها له الطبيعة كثيرة وقت الفراغ ، وقيل تمكنه من استخدام ذلك الفراغ لصالحه لا بد أن تكون سلسلة كاملة من الأحوال التاريخية قد نضجت ، وقبل أن يقدمه كعمل فائض بالنيابة عن الغير من الضروري استخدام القهر . فإذا أدخل الإنتاج الرأسمالي فقد يضطر هذا الشخص الطيب أن يعمل ستة أيام في الأسبوع لكي ينتج لنفسه ثمرة يوم عمل واحد . وكرم الطبيعة لا يفسر لنا السبب الذي يتعين عليه من أجله في هذه الحالة أن يعمل ستة أيام في الأسبوع ، أو من أجله يجب أن يعطي الغير فائض عمله خمسة أيام . وكل ما يفسره كرم الطبيعة هو السبب الذي من أجله يقتصر عمله الضروري على يوم واحد في الأسبوع . ومهما يحدث ليس لنا الحق في أن نقول إن منتجه الفائض نتيجة صفة خفية كامنة في العمل الإنساني . إن إنتاجية العمل الاجتماعية التي تطورت ونمت خلال

== نستخلص هذه النتيجة العامة وهي أن كمية العمل التي تلزم عدداً معيناً من الناس تكون في أعلى درجاتها في الجو البارد وأقلها في الأجواء الحارة ، ذلك أن الناس في الجو البارد لا يحتاجون ملابس أكثر خشب ، بل إن التربة تتطلب مجهوداً أكبر لزراعتها عنها في الأجواء الحارة . An Essay on the Governing Causes of the Natural Rate of In (لندن ١٧٥٠ ص ٦٠) ومؤلف هذا الكتاب القدي نثر دون اسم صاحبه ، هو ج . ماسي ؛ وقد اقتبس هيوم نظريته عن الفائدة من هذا المؤلف (الذي يعد بداية عصر جديد) .

(١) « يجب أن يخلف العمل فائضاً على الدوام » ؛ هكذا كتب بروذون الذي يبدو أنه توهم أن هذا أيضاً من حقوق المواطن وواجباته !

(٢) F. Shouw. Die Erde ,die Pslanze, und der Mensch

(الطبعة الثانية ، ليزرغ ١٨٥٤ ص ١٤٨) .

التاريخ ، وكذلك إنتاجية العمل الطبيعية ، تتخذان مظهر كونهما إنتاجية رأس المال الذي أندمج فيه ذلك العمل .

ولا يكلف ريكاردو نفسه مطلقاً عناء البحث في منشأ فائض القيمة فهو يناقش فائض القيمة كما لو كان شيئاً كامناً في طريقة الإنتاج الرأسمالية والتي يعدها الشكل الطبيعي للإنتاج الاجتماعي . وحين يتحدث عن إنتاجية العمل فإنه يبحث فيها فقط عن السبب الذي يعين حجم فائض القيمة لا عن سبب وجود فائض القيمة . ومن جهة أخرى نادى مدرسته بصوت عال أن إنتاجية العمل السبب الذي يولد الربح (ويحسن أن تقرأ ذلك ، فائض القيمة) . حقيقة بعد هذا خطوة نحو الأمام بالقياس إلى التجاريين الذين اعتقدوا أن زيادة ثمن المنتجات عن نفقات إنتاجها نشأت من التبادل ووجدت لأن المنتجات بيعت بأعلى من قيمتها . ومع هذا فحتى مدرسة ريكاردو قد تحاشت المسألة بدلا من أن تحاول حلها . والحق أن غريزة سليمة حذرت هؤلاء الاقتصاديين البورجوازيين من التعمق في بحث منشأ فائض القيمة ، لأن هذا التعمق مبعث خطر للغاية . ولكن ماذا نقول حين نجد جون ستيوارت ميل بعد ريكاردو بنصف قرن ، يعلن تفوقه على التجاريين بينما يقتصر على ترديد هذه التفاهات الخاطئة التي نشرها أتباع مذهب ريكاردو ؟

يقول ميل ، سبب الربح أن العمل (العامل) ينتج أكثر مما يلزم لإعائه ، وهو إلى هذا الحد إنما يضرب على الأوتار القديمة ، ولكنه يريد أن يزيد شيئاً مبتكراً فيقول : ولتغيير شكل النظرية نقول إن السبب الذي من أجله يغل رأس المال إنما يرجع إلى أن الغذاء والملبس والمواد والحدود تعيش زمناً أطول مما استلزمه إنتاجها ، وهو هنا يخلط بين مدة وقت العمل وبقاء منتجات العمل . وطبقاً لهذا الرأي لا يستطيع الخباز المعلم التي تدوم منتجاته يوماً واحداً فقط أن يستخلص من عماله الأجراء مئداراً من الربح يعادل ما يحصل عليه صاحب مصنع لعمل الآلات وهو الرجل الذي تدوم منتجاته عشرين عاماً أو أكثر . وبالطبع صحيح أن الطيور كانت تضطر أن تستغنى عن الأعشاش إذا كان العش لا يعيش أكثر من الوقت الذي تستغرقه في بنائها !

وإذ يضع ميل قواعد هذه الحقيقة الأساسية فإنه يأخذ في إثبات تفوقه بالنسبة إلى التجاريين فيقول : هكذا نرى أن الربح ينشأ لا من حدوث التبادل ولكن من قوة العمل الإنتاجية ، والربح العام الذي يحصل عليه البسلة هو الربح الذي تولده قوة العمل الإنتاجية ، سواء حدث التبادل أم لم يحدث . لو لم يكن هناك تقسيم في الأعمال لما كان هنا شراء أو بيع ،

ولكن كان يكون هناك ربح رغم ذلك . وإذن فل ينظر إلى التبادل والبيع والشراء والأحوال العامة للاتاج الرأسمالى على أنها حادث عرضى ، وأن الربح موجود حتى فى حالة انعدام بيع أو شراء قوة العمل ! ثم يستطرد فيقول : « إذا كان عمال البلد مجتمعين ينتجون أكثر من أجورهم بمقدار ٢٠٪ لكنت الأرباح ٢٠٪ مهما كانت الأثمان ، إن هذا مثل بديع للغو التافه لأنه إذا كان العمال ينتجون فائض قيمة قدره ٢٠٪ للرأسماليين الذين يستخدمونهم فإن النسبة بين الأرباح والأجور الكلية للعمال تكون ٢٠ : ١٠٠ . وفضلا عن هذا فن الخطأ المطلق القول بأن الأرباح تكون ٢٠٪ ، إنها تكون دائما أقل لأن الأرباح تحسب على أساس المجموع الكلى لرأس المال الذى أنفقناه . فإذا كان الأخير مثلا ٥٠٠ جنيه أنفق منه ٤٠٠ جنيه على أدوات الإنتاج ، ١٠٠ جنيه على أجور العمل ، وإذا كان معدل فائض القيمة ٢٠٪ حسب الفرض ، فإذاً يكون معدل الربح ٢٠ : ٥٠٠ وهذا عبارة عن ٤٪ لا ٢٠٪ .

والآن نأتى إلى مثال رائع للطريقة التى يعالج بها ميل أشكال الإنتاج الإجتماعى التاريخية المختلفة . « إنى أقرض فى الموضوع بأسره غلبة الحال التى يكون فيها العمال والرأسماليون طبقتين منفصلتين مع استثناءات قليلة ، وهى الحالة التى يقدم فيها الرأسمالى النفقات كلها بما فى ذلك أجر العامل .

لا بد أن ميل ضحية خداع بصرى غريب بحيث يرى فى كل مكان حالة لا توجد على أرضنا إلا فى أمثلة شواذ ! حسنا فلتتابع الأمر . إن طيبة مل تحمل على الاعتراف بأن « كونه يعمل ذلك ليس مسألة ضرورة كامنة ، بل على العكس » قد ينتظر العامل حتى يتم الإنتاج ، كل ذلك الجزء من أجره الذى يزيد عن الضروريات ، بل وقد ينتظر كل الأجر إذا توافر لديه ما يكفي إعالتة مؤقتاً . وحتى العامل فى الحالة الأخيرة عبارة عن رأسمالى حقيقة فى المشروع وذلك بتقديم جزء من الأموال الضرورية لمواصلة المشروع ، وكم يحسن بل لو قال إن العامل الذى يقدم وسائل العمل ، لاضروريات الحياة فقط ، هو عامل أجير لنفسه . وبنفس العدل يجوز له القول بأن المالك الأمريكى عبد لنفسه ، أى عبد يشغل لنفسه لالسيد .

وبعد أن أوضح مل بذلك القدر من الوضوح أن الإنتاج الرأسمالى موجود دائماً حتى ولو لم يكن له وجود فهو منسجم مع نفسه إلى الحد الذى يجعله يثبت أن هذا الإنتاج غير موجود حتى فى حاله وجوده . « وحتى فى الحالة السابقة ، (أى حين يكون العامل عاملاً أجيراً يقدم له الرأسمالى كل ضروريات الحياة) فإنه (العامل) قد يُنظر إليه فى نفس الضوء (أى

بوصفه رأسمالياً) ، لأنه بتقديم العمل بأقل من سعره في السوق يعتبر كأنما أقرض الفرق (؟) لمخدومه ثم استرده مع الفائدة (١) .

في العالم الحقيقي الواقعي يقدم العامل عمله للرأسمالي لمدة أسبوع لكي يحصل على سعر السوق لقوته في العمل في نهاية الأسبوع . ويقول مل إن هذا يحوله إلى رأسمالي ! إن الأكوام البسيطة تبدو كالتلال على السطح المنبسط . إننا نستطيع أن نقيس تقاهات الأكوام البورجوازية الحديثة ذاتها بالحدود التي يستطيع « مفكروها العظام ، بلوغها .

(١) جون ستيورت مل — مبادئ الاقتصاد السياسي ، لندن ١٨٠٨ ص ٢٠٢ — ٢٥٢ وما بعدها .

الفصل الخامس عشر

تغيرات الحجم في ثمن قوة العمل وفي فائض القيمة

إن ضروريات الحياة التي يتطلبها عادة العامل المتوسط هي التي تعين قيمة قوة العمل . وبرغم اختلاف شكل هذه الضروريات من وقت إلى آخر فإن مقدارها معروف في عصر معين وفي مجتمع معين ، الأمر الذي يجعل في إمكاننا أن ننظر إليها كحجم ثابت . والذي يتغير هو قيمة ذلك المقدار . وثمت عاملين إضافيين يلعبان دورهما في تحديد قوة العمل ، وأولهما نفقة تسمية هذه القوة ، وهي نفقة تتغير تبعاً لتغير أسلوب الإنتاج ، وثانيهما تنوع قوة العمل الطبيعي أي هل هي قوة عمل ذكور أم أناث أم أطفال ، صغار ، بالغين . واستخدام هذه الأنواع المختلفة من العمل (وطريقة الإنتاج هي التي تعين هذا الاستعمال) يترتب عليه اختلاف كبير في نفقة توالد الأسرة من الطبقة العاملة ، وفي قيمة قوة عمل العامل الذكر البالغ . وهذان العاملان اللذان ذكرناهما أخيراً نسقطهما من الحساب في البحث الآتي :

إني أفرض (١) أن السلع تباع بقيمتها (٢) وأن ثمن قوة العمل لا تهبط دون قيمتها وإن كان يعلو فوق ذلك المستوى من حين إلى آخر .

فعلى أساس هذين الفرضين رأينا أن الأحجام النسبية لفائض القيمة ولثمن قوة العمل تعينها ظروف ثلاثة (١) طول يوم العمل أي الحجم الممتد للعمل (٢) حدة العمل العادية أي حجمه من حيث كفايته بمعنى أن مقداراً مخصوصاً من العمل يُبذل في وقت مخصوص (٣) إنتاجية العمل وهي التي تبعاً لها يقل مقدار مخصوص من العمل في وقت مخصوص مقداراً أكبر أو أصغر من المنتج ، وهو المقدار الذي يتوقف على درجة تطور أحوال الإنتاج . ومن الواضح أن الارتباطات الكثيرة الاختلاف من الأمور الممكنة وذلك تبعاً لما إذا كان أحد العوامل ثابتاً والعاملان الآخران متغيرين ، أو كان اثنان ثابتين وواحد منها متغيراً أو الثلاثة جميعها متغيرة في نفس الوقت . ويعظم عدد الارتباطات لأنه حين تتغير هذه العوامل في نفس الوقت ، قد يختلف حجم واتجاه هذه التغيرات . ولن نعرض فيما يلي إلا للارتباطات الرئيسية .

(١) ثبات طول يوم العمل وهدرة العمل ، وتغير إنتاجية العمل

على أساس هذه الفروض تحدد قوانين ثلاثة قيمة قوة العمل وحجم فائض القيمة .
٢ - إن يوم عمل ذا طول معلوم يخلق دائماً نفس المقدار من القيمة مهما كان مبلغ إنتاجية العمل ، وقد يتغير معها مجموع المنتج وسعر كل سلعة مفردة واحدة أنتجت . فإذا كانت القيمة التي يخلقها يوم عمل طوله ١٢ ساعة عبارة عن ست شلنات مثلاً فإن ذلك — برغم أن كمية القيمة الاستيعابية المنتجة تختلف حسب إنتاجية العمل ، نجد أن القيمة المقدرة بـ ٦ شلنات إنما — توزع — فقط على عدد أكبر أو أصغر من السلع .

ب - يختلف فائض القيمة وقيمة قوة العمل بنسبة عكسية . فالتغير في إنتاجية العمل ، سواء بالزيادة أو النقص حسب الحالة ، إنما يؤدي إلى تغير مضاىء في قيمة قوة العمل ، وتغير مماثل في فائض القيمة .

إن القيمة التي يخلقها يوم عمل من ١٢ ساعة مقدار ثابت وليكن ذلك ست شلنات . هذا المقدار الثابت يساوى مبلغ فائض القيمة زائداً قيمة قوة العمل وهذه القيمة الأخيرة يستبدلها العامل بمعدل . وواضح وضوحاً ذاتياً أنه حين يتكون مقدار ثابت من جزئين فلا يمكن أن يزيد أحدهما إلا إذا تناقص الآخر . فقيمة قوة العمل لا يمكن أن ترتفع من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات إلا إذا هبط فائض القيمة من ٣ شلنات إلى شلنين ، وفائض القيمة لا يمكن ارتفاعه من ٣ شلنات إلى ٤ إلا إذا نقصت قوة العمل من ٣ شلنات إلى شلنين ، في هذه الظروف لا يمكن حدوث أى تغير في الحجم المطلق لفائض القيمة أو قيمة قوة العمل بدون أن يحدث تغير في ذات الوقت في حجميهما النسبيين أى في النسبة بين حجم الواحد وحجم الآخر ؛ إذ لا يمكن أن يرتفع الحيطان أو ينخفضا في وقت واحد .

وفضلاً عن هذا لا يمكن أن تهبط قيمة قوة العمل وبالتالي لا يمكن أن يرتفع فائض القيمة إن لم تكن هناك زيادة في إنتاجية العمل . فثلاً في الحالة السابقة لا يمكن هبوط قيمة قوة العمل من ٣ شلنات إلى شلنين إلا إذا ترتب على زيادة الإنتاجية أن أصبحت تنتج في ٤ ساعات نفس مقدار وسائل العيش التي كانت تنتجها من قبل في ست ساعات ، وعلى العكس من ذلك لا يمكن زيادة قوة العمل من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات إلا إذا هبطت إنتاجية العمل بحيث يتيسر في ٨ ساعات إنتاج كمية معلومة من وسائل العيش كنا نتجها من قبل في ٦ ساعات .

ويرتب على هذه الاعتبارات أن الزيادة في إنتاجية العمل تؤدي إلى خفض قيمة قوة العمل وزيادة فائض القيمة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فالهبوط في إنتاجية العمل يسبب ازدياد قيمة قوة العمل وخفض فائض القيمة .

حين صاغ ريكاردو هذا القانون أغفل طرفاً واحداً . فبرغم أن التغيير في حجم فائض القيمة أو فائض العمل يسبب تغييراً عكسياً في حجم قيمة قوة العمل أو في حجم العمل الضروري ، فإن هذا لا يستتبع بالضرورة أنهما يختلفان بنفس النسبة . إنهما فعلاً يزيدان أو ينقصان بنفس المقدار ، ولكن ازديادهما أو نقصهما النسبي يتوقفان على حجميهما الأصليين قبل أن يحدث التغيير في إنتاجية العمل . فإذا كانت قيمة قوة العمل ٤ شلنات أو إذا كان وقت العمل الضروري ٨ ساعات ، وإذا كان فائض القيمة شلنين أو كان فائض العمل ٤ ساعات ، وإذا حدث نتيجة لزيادة إنتاجية العمل أن هبطت الآن قيمة قوة العمل إلى ثلاث شلنات أو هبط العمل الضروري إلى ست ساعات فإن فائض القيمة سيرتفع إلى ثلاث شلنات أو فائض العمل إلى ٦ ساعات . فنفس المقدار وهو شلن أو ساعتان يضاف في حالة وي طرح في الأخرى . ولكن التغيير النسبي في الحجم مختلف في الحالتين . فبينما تهبط قيمة قوة العمل من ٤ شلنات إلى ٣ شلنات أي بمقدار الربع أو ٢٥ ٪ يرتفع فائض القيمة من شلنين إلى ثلاث شلنات أي بمقدار ٥٠ ٪ ، ويتبع ذلك إذن أن الازدياد أو النقص النسبي في فائض القيمة المترتبين على تغيير معلوم في إنتاجية العمل ، يتوقفان على الحجم الأصلي لذلك القسم من يوم العمل الذي ضمن نفسه في فائض القيمة . فكلما صغر ذلك القسم ، زاد التغيير النسبي ، وكلما عظم كان التغيير النسبي أقل .

— ح زيادة أو نقص فائض القيمة هو دائماً نتيجة ، وليس سبباً مطلقاً لنقص أو ازدياد

عائل في قيمة قوة العمل (١) .

(١) وقد زاد ما كولوخ وغيره على هذا القانون الثالث هذه الإضافة السخيفة وهي أن ارتفاعاً في القيمة الفائضة غير مصحوب بهبوط في قيمة قوة العمل ، قد يحدث عن طريق إلغاء الضرائب التي يدفعها الرأسمالي . إن إلغاء مثل هذه الضرائب لا يسبب أي تغيير في مقدار القيمة الفائضة التي يقتصبها الرأسمالي في الأصل من العامل ، وكل ما يحدثه من أثر ينحصر في النسبة التي تنقسم بها القيمة الفائضة بينه وبين الأشخاص الآخرين . ونتيجة لهذا لا يؤثر مطلقاً في النسبة بين القيمة الفائضة وقيمة قوة العمل . وهنا الاستثناء الذي يبديه ما كولوخ إنما يثبت سوء فهمه للقانون — وهو سوء حفظ يلزمه حين يحاول تقريب آراء ريكاردو إلى الناس كما يحدث بالمثل للكاتب ج . ب . ساي حين يحاول نفس الشيء لنسبه إلى آدم سميث .

بما أن يوم العمل ذو حجم ثابت وتمثله قيمة ذات حجم ثابت ، وبما أنه مع كل تغيير في حجم فائض القيمة يحدث كذلك تغيير عكسى في حجم قيمة قوة العمل ؛ وبما أن تغير قيمة قوة العمل لا يمكن إلا أن يصحب التغير في إنتاجية العمل — فمن الواضح أنه في ظل هذه الأحوال يجب أن ينشأ كل تغيير في حجم فائض القيمة من تغيير عكسى في حجم قيمة قوة العمل . فإذا لم يكن هناك ، كما رأينا ، تغيير في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل أو تغيير في فائض القيمة غير مصحوب بتغيير في حجمها النسبيين ، كانت النتيجة أنه لا يمكن حدوث تغيير في حجمها النسبيين بدون تغيير سابق في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل .

وطبقاً للقانون الثالث يفترض التغير في حجم فائض القيمة تغييراً في قيمة قوة العمل ، وهذا التغير الأخير يسببه تغيير في إنتاجية العمل . والقيمة المتغيرة لقوة العمل هي التي تعطى حد التغير . وبرغم هذا ، حتى إذا كانت الظروف تسمح بزيادة مفعول القانون فقد تحدث حركات إضافية . فلو حدث مثلاً نتيجة لزيادة إنتاجية العمل ، أن هبطت قيمة قوة العمل من ٤ إلى ٣ شلنات ، أو إذا حدث هبوط في وقت العمل الضروري من ٨ إلى ٦ ساعات ، فلا يمكن أن يهبط ثمن قوة العمل إلى ٨ بنس و٣ شلنات ، ٦ ، ٣ ، ٣ ش و هكذا . وتبعاً لهذا لا يمكن أن يرتفع فائض القيمة عن ٣ ش ، ٦ ش ، ٣ ش و هكذا . فقدر هذا الهبوط الذى حده الأدنى ٣ شلنات (أى القيمة الجديدة لقوة العمل) يتوقف على الوزن النسبي الذى يحدثه في الميزان ضغط رأس المال من جهة ومقاومة العمال من جهة أخرى . إن قيمة قوة العمل تعينها قيمة كمية محدودة من وسائل العيش ؛ فالذى يتغير مع التغيرات في إنتاجية العمل إنما هو قيمة وسائل العيش هذه ، لامقدارها . ومع هذا من المستطاع ، بسبب زيادة في إنتاجية العمل ، أن يحتص كل من العامل والرأسمالى نفسه في ذات الوقت بمقدار أكبر من هذه الضروريات بدون حدوث أى تغيير في ثمن قوة العمل أو فائض القيمة . إذا كانت القيمة الأصلية لقوة العمل ٣ شلنات ، وإذا كان وقت العمل الضرورى ست ساعات ، وإذا كان فائض القيمة بالمثل ٤ شلنات ، وفائض العمل ٦ ساعات — إذن لو وضعت إنتاجية العمل بدون تغيير نسبة العمل الضرورى إلى فائض العمل فلن يحدث تغيير من حيث الحجم في فائض القيمة و ثمن قوة العمل .

وهنا تكون النتيجة الوحيدة المترتبة على ذلك أن كلا منهما يمثل ضعف القيمة الاستيعالية التى كان يمثلها من قبل ، وتصير هذه القيم الاستيعالية أرخص مرتين مما كانت عليه من قبل . وبرغم عدم حدوث تغيير في ثمن قوة العمل فإن الثمن الآن يكون أعلى من قيمتها .

ومع هذا لو حدث أن ثمن قوة العمل قد هبط إلى ٢١٠ ش ، ٢٦ ش وهكذا لآلى ١٦ ش (وهو أدنى رقم ممكن يتفق مع قيمتها الجديدة) فإن هذا الثمن الأقل يظل يمثل مقداراً متزايداً من ضروريات الحياة . وعلى ذلك من الممكن في حالة زيادة إنتاجية العمل ، أن يستمر ثمن قوة العمل في الهبوط ومع هذا يكون الهبوط مصحوباً بنمو دائم في مقدار وسائل عيش العامل . ومن الوجهة النسبية إذا قورنت قيمة العمل بفائض القيمة ، كان هناك نقص مستمر في النسبة بينهما بحيث أن الهوة بين مركز العامل ومركز الرأسمالى تتسع باستمرار (١) .

كان ريكاردو أول من صاغ القوانين الثلاث السالفة بدقة ، ولكنه وقع في أخطاء . فهو أولاً ينظر إلى الأحوال التى تثبت فيها صلاحية هذه القوانين على أنها أحوال الإنتاج الرأسمالى الواضحة بذاتها ، وأنها الأحوال العامة التى تستبعد غيرها . فهو لا يعترف بأى تغيير سواء فى طول يوم العمل أو فى حدة العمل بحيث أنه لا يرى إلا عاملاً واحداً متغيراً ذلك هو إنتاجية العمل . ثانياً (وهذا الخطأ يسرى فى تحليله بصفة أخطر) أنه لم يدرس ، أكثر مما فعل غيره من الاقتصاديين ، فائض القيمة فى ذاته وبذاته أى مستقلاً عن أشكاله الخاصة . مثل الربح وريع الأرض الخ .. وعلى ذلك فهو يخلط بين القوانين المتعلقة بمعدل فائض القيمة وبين قوانين معدل الربح . وكما قلت قبلاً إن الربح هو النسبة بين فائض القيمة والمجموع الكلى لما أتفق من رأس المال ، بينما معدل فائض القيمة هو النسبة بين فائض القيمة والجزء المتغير من رأس المال . لنفرض أن رأس المال ج قدره ٥٠٠ جنيه يتكون من مادة أولية وأدوات عمل مقدارها ٤٠٠ جنيه (اوج) ومن أجور مقدارها ١٠٠ جنيه أو (م) وأن فائض القيمة هو ١٠٠ جنيه أو ب . هنا نحصل على معدل لفائض القيمة هكذا .

$$\frac{ف}{م} = \frac{١٠٠ \text{ جنيه}}{١٠٠ \text{ جنيه}} = \frac{١٠٠}{١٠٠} \%$$

ولكن معدل الربح هكذا $\frac{ف}{ج} = \frac{١٠٠ \text{ جنيه}}{٥٠٠ \text{ جنيه}} = \frac{١٠٠}{٥٠٠} \%$ (٢)

(١) حين يطرأ تغيير على إنتاجية الصناعة وهو ما تنتجه كمية معلومة من العمل ورأس المال فقد تتفاوت نسبة الأجور بينما تظل الكمية التى تمثلها تلك النسبة ثابتة أو قد تختلف الكمية بينما تظل النسبة كما هى « معالم الاقتصاد والسياسى » (مؤلف مجهول الاسم) لندن ١٨٣٢ ص ٦٧ .

(٢) رمزنا بالحروف الآتية : ج (رأس المال) ، م (رأس المال المتغير) ، ف (فائض القيمة) .

وواضح علاوة على ذلك أن معدل الربح قد يتوقف على ظروف ربما لا تؤثر بأية طريقة في معدل فائض القيمة ، وسأوضح في الكتاب الثالث أنه بواسطة معدل معلوم لفائض القيمة قد نحصل على أى عدد من معدلات الربح ، وأن معدلات مختلفة لفائض القيمة قد تجد التعبير عن ذاتها ، في ظل أحوال معلومة ، في نفس معدل الربح الواحد .

(٢) طول يوم العمل وإنتاجية العمل ثابتاه ، وحرمة العمل متغيرة

إن ازدياد حدة العمل معناه زيادة ما يبذل من عمل في فترة معلومة من الوقت ، وبالتالي فيوم عمل أكثر حدة يتضمنه مقدار أكبر من المنتجات ، بخلاف يوم عمل أقل حدة ويتكون من نفس العدد من الساعات . أو إذا كان يوم العمل من نفس الطول فإنه ينتج منتجات أكثر حين تكون الإنتاجية أكبر . وفي الحالة الأخيرة تنقص قيمة المنتج الفردى مادام يكلف من العمل أقل مما كان يتكلفه قبلا . وفي الحالة الأولى تظل قيمة المنتج الفردى بلا تغيير نظراً لأن المنتج يتكلف الآن كما هو الحال من قبل ، نفس المقدار من العمل . هنا يزداد عدد المنتجات بدون أى هبوط في ثمنها . وإذا زداد عددها يزداد مبلغ ثمنها أيضاً ؛ بينما في الحالة الأخرى لا يمثل المقدار الكلى للقيمة إلا في كمية متزايدة من المنتجات . وعلى ذلك حين يظل عدد ساعات العمل على ما هو عليه كلما كان المنتج ذو القيمة الإجمالية الأعلى ينطوى على يوم أعظم حدة ، ومعنى هذا أنه تنطوى عليه نقود أكثر حين تظل قيمة النقود بدون تغيير .

والقيمة التي تُخلق تتغير مع التطورات في درجة اختلاف حدة العمل عن الشكل الإجتماعى ، وبالتالي فإن نفس يوم العمل لا يمثله ، كما كان الحال قبلا ، مقدار ثابت من القيمة المحلوقه بل مقدار متغير منها . ومثال ذلك أن يوماً أكثر حدة ومكوناً من ١٢ ساعة قد تمثله ٧ أو ٨ شلنات بدلاً من ٦ شلنات كما كان يحدث لو كان يوماً طوله ١٢ ساعة ومن الحدة المعتادة . وواضح أنه إذا زادت القيمة التي يخلقها عمل يوم واحد من ٦ شلنات مثلاً إلى ٨ شلنات فإذن قد يحدث أن القسمين اللذين تنقسم إليهما القيمة (وهما ثمن قوة العمل وفائض القيمة) يزيدان كلاهما في نفس الوقت وبنسبة متساوية أو غير متساوية . وثمن قوة العمل من جهة وثمن فائض القيمة من جهة أخرى يمكن أن يزداد كلاهما في وقت واحد من ٣ شلنات إلى أربع شلنات حين يزداد مقدار القيمة المنتجة من ٦ شلنات إلى ٨ شلنات . فهنا الارتفاع في ثمن قوة العمل لا يعنى بالضرورة أن ثمن قوة العمل قد ارتفع أكثر من قيمتها ؛ بل

بالعكس قد يكون الارتفاع في الثمن مصحوباً بهبوط في القيمة . ويحدث هذا دائماً حين يكون الارتفاع في ثمن قوة العمل غير كافٍ للتعويض عن ازدياد استهلاك قوة العمل . ونعلم أنه مع (استثناءات زائلة) ، لا يترتب على التغيير في إنتاجية العمل إلا تغير في حجم قيمة قوة العمل وبالتالي في حجم فائض القيمة حين تكون منتجات فرع الصناعة الذي نعنى به جزءاً من الاستهلاك العادى اليومي للعامل . ولكن في الحالة الحالية لا يعود هذا الشرط منطبقاً ، فسواء كان التغيير في حجم العمل من حيث المدى أو الحدة فإن هذا التغيير يحدث تغيير مطابق له في حجم القيمة التي تم إنتاجها بغض النظر عن طبيعة (ماهية) السلعة التي تتضمنها تلك القيمة . فإذا كانت حدة العمل تزداد في الوقت ذاته وبنفس الدرجة في جميع فروع الصناعة فيها تصيح الدرجة الجديدة والأعلى من الحدة المعيار الاجتماعي للجمع الذي ندرس أمره ، وبذلك لا تعود تحسب كحجم ممتد ، ومع ذلك فحتى في هذه الحالة تختلف حدة العمل في البلدان المختلفة وبذلك تؤثر في تطبيق قانون القيمة على أيام العمل التي سادت في تلك البلاد . فيوم العمل الأكثر حدة في بلد يتمثل في مبلغ من النقود أكبر ، بخلاف يوم عمل أقل حدة في بلد آخر (١) .

(٣) ثبات إنتاجية وحدة العمل ، وتغير طول يوم العمل

يمكن أن يختلف يوم العمل في أى اتجاهين ، فقد يكون أطول أو أقصر .
١ - في حالة بقاء إنتاجية وحدة العمل بدون تغيير ، فإن الخفض في طول يوم العمل يترك قيمة قوة العمل وبالتالي وقت العمل الضروري بلا تغيير ، فينخفض فائض العمل وفائض القيمة . يتصل بالهبوط في الحجم المطلق لفائض القيمة هبوط في حجمه النسبي أى بالنسبة إلى قيمة العمل التي تبقى هنا غير متغيرة . والطريقة الوحيدة أمام الرأسمالي لكي يحصل على التعويض تكون بالعمل على خفض ثمن قوة العمل دون قيمتها . وجميع الحجج الاعتيادية ضد الخفض في يوم العمل تركز على افتراض أن هذا الخفض يحدث في ظل

(١) « في حالة تساوى الأشياء الأخرى يستطيع رجل الصناعة الإنجليزي أن يخرج في وقت معلوم مقداراً من العمل أكبر بكثير مما يفعل رجل الصناعة الأجنبي بحيث يوازن أو يعوض اختلاف أيام العمل أى بين ٦٠ ساعة في الأسبوع هنا ، و٧٢ أو ٨٠ في الجهات الأخرى » (تقارير مفتشى للصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٨٥ ص ٦٥) . ولو انتشر التحديد القانوني لساعات العمل في معانٍ القارة الأوروبية لكان ذلك سبباً لا تقاس هذا الفارق الكمي بين يوم العمل في القارة وفي إنجلترا .

الأحوال التي هي موضع النظر الآن . بينما في الحقيقة التغيير في إنتاجية العمل وكثافته إما أن يسبق الخفض في طول يوم العمل أو يتلوه مباشرة (١) .

ب - والآن لنفرض أن طول يوم العمل قد زيد . ليكن وقت العمل الضروري ٦ ساعات أو قيمة قوة العمل ٣ شلنات ، وليكن فائض العمل ٦ ساعات وفائض القيمة تبعاً لذلك ٣ شلنات ، فيوم العمل الكلي يكون إذن ١٢ ساعة ويتجسم في قيمة قدرها ٦ شلنات . إذا أطيل يوم العمل بمقدار ساعتين ، مع بقاء ثمن قوة العمل بدون تغيير زاد الحجم النسبي والحجم المطلق لفائض القيمة . وبرغم أن حجم قيمة قوة العمل يظل بلا تغيير بصفة مطلقة فإنه يهبط بصفة نسبية ، وفي ظل الأحوال التي فرضناها في (١) لا يمكن تغيير القيمة النسبية لقوة العمل بدون تغيير في قيمتها المطلقة ، وهنا من جهة أخرى يكون التغيير في القيمة النسبية لقوة العمل نتيجة تغيير مطلق في حجم فائض القيمة .

وبما أن القيمة التي يتجسم فيها عمل اليوم تزداد كلما طال يوم العمل فلا يمكن أن تكون هناك زيادة في نفس الوقت في ثمن قوة العمل وفي فائض القيمة ، وتكون الزيادة في هذين متساوية أو غير متساوية . وعلى ذلك فالزيادة التي تحدث في وقت واحد في كلا الحجمين قد تحدث في أي من الحالتين : حين تكون هناك زيادة مطلقة في طول يوم العمل ، وحين تكون زيادة في حدة العمل بدون زيادة كهذه في طول يوم العمل .

في حالة الزيادة في طول يوم العمل قد يهبط ثمن قوة العمل دون قيمتها وإن ظل لإسمها بلا تغيير أو إن ازداد ، لأن القارىء يذكر أن قيمة يوم قوة العمل تقدر طبقاً لمداها المتوسط العادى أو طبقاً لمدى الحياة العادى بين العمال ، وعلى ذلك (طبقاً لطبيعة الانسان العامة) على أساس مدى التحول العادى للمادة الانسانية إلى حركة (٢) ، وإلى حد معين فإن البلى في قوة العمل وهو ما لا ينفصل عن الزيادة في طول يوم العمل ، يمكن تعويضه بأجور أعلى ، وبعد هذه النقطة يزداد البلى بمتوالية هندسية وفي الوقت نفسه يلقى إلى الخارج بكافة الأحوال العادى الضرورية لتكاثف قوة العمل وأدائها لوظائفها ، ولا يعود ثمن قوة العمل ودرجة استغلالها بمقدارين قابلين للتبادل فيما بينهما .

(١) « هناك ظروف عوضت هذا ... أظهرها تنفيذ قانون العشر ساعات » شرحه أول ديسبر

١٨٤٨ ص ٧

(٢) « إن مقدار العمل الذي قام به رجل خلال ٢٤ ساعة يمكن إدارته تقريبا إذا خصصنا التغييرات

السكرابوية التي طرأت على جسمه والأشكال المتغيرة للمادة والتي تدل على فعل القوة الديناميكية »

Grove : On the Correlation of Physical Forces.

(٤) تغييرات هادئة في نفس الوقت في وقت العمل واتجاهيته ومدته

من الواضح إمكان ذكر عدد كبير من الارتباطات تحت هذا العنوان . قد يختلف أى عاملان ويبقى الثالث ثابتاً ، أو قد تتغير العوامل الثلاثة في وقت واحد ، وقد يكون اختلافها بدرجة متساوية أو بدرجة غير متساوية ، وفي نفس الاتجاه أو في اتجاهات مضادة بحيث أن تغييراتها يقاوم كل واحد منها الآخر مقاومة كلية أو جزئية ، ومع ذلك فيمكن تحليل جميع الحالات الممكنة وذلك طبقاً للبيادىء الموضحة في ١ و ٢ و ٣ ، ويمكن حساب أثر كل ارتباط ممكن بمعاملة كل عامل بدوره على أنه متغير أو معاملة العاملين الآخرين على أنها ثابتان مؤقتاً ، وعلى ذلك يكفي أن تناقش مثالين هامين بإيجاز .

١ - هبوط في إنتاجية العمل مصحوب بزيادة في طول يوم العمل في نفس الوقت . حين نتحدث هنا عن هبوط في إنتاجية العمل فالذى يعنيننا هو فروع الصناعة التى تعين منتجاتها قيمة قوة العمل ، ومثال ذلك هبوط سريع في خصوبة التربة مصحوب بزيادة مماثلة في أثمان المنتجات الزراعية . لنفرض أن يوم العمل ١٢ ساعة وأن القيمة التى يخلقها يوم كهذا ٦ شلنات وأن نصف هذا يحل عمل قيمة قوة العمل بينما النصف الآخر عبارة عن فائض القيمة . إذن ينقسم يوم العمل إلى ٦ ساعات عمل ضرورى ، ٦ ساعات فائض القيمة . ونظراً للارتفاع في ثمن منتجات التربة لنفرض أن قيمة قوة العمل ترتفع الآن من ٣ شلنات إلى أربع شلنات بحيث أن وقت العمل الضرورى الذى كان ٦ ساعات أصبح ٨ . وإذا بقي طول اليوم العمل بدون تغيير يهبط فائض العمل من ٦ ساعات إلى أربعة وفائض القيمة من ٣ شلنات إلى اثنين . فإذا زيد الآن يوم العمل بمقدار ساعتين ، أى من ١٢ إلى ١٤ ساعة صار فائض العمل حينئذ ٦ ساعات كما كان شأنه في ظل الأحوال التى بحثناها في بداية هذه الفقرة ، ويظل فائض القيمة ٣ شلنات ، ولكن يكون هناك هبوط في قيمة النسبة إذا ما اعتدت الموازنة بينها وبين قيمة قوة العمل مقاسة بمقدار وقت العمل الضرورى . وإذا زيد يوم العمل بمقدار ٤ ساعات أى من ١٢ ساعة إلى ١٦ ساعة فإن الأحجام النسبية لفائض القيمة وقوة العمل ، وفائض العمل والعمل الضرورى ، تستمر بلا تغيير ، ولكن الحجم المطلق لفائض القيمة يرتفع من ٣ إلى ٤ شلنات ، ويرتفع الحجم المطلق لفائض العمل من ٦ ساعات عمل إلى ٨ وهى زيادة قدرها الثلث أى ٣٣٪ وعلى ذلك فمع إنتاجية عمل متناقصة وزيادة في نفس الوقت في طول وقت العمل ، وقد يظل الحجم المطلق لفائض القيمة ثابتاً

في الوقت الذي فيه ينقص حجمه النسبي ، أو قد يظل حجمه النسبي بلا تغيير بينما يزداد حجمه المطلق ، وقد يزداد كلاهما إذا كانت الزيادة في طول يوم العمل كافية .

خلال الفترة (١٧٩٩ — ١٨٢٥) أدى ازدياد ثمن ضروريات الحياة بانجلترا إلى زيادة إسمية في الأجور ، بينما كانت الأجور الحقيقية — معبراً عنها بضروريات الحياة — في هبوط . وقد استنتج وست وريكاردو من هذه الحقيقة أن النقص في إنتاجية العمل الزراعي يسبب هبوطاً في معدل فائض القيمة ، وفي نظرهم هذا الفرض الذي يمثل حقيقة لم يكن لها وجود إلا في خيالهم صار نقطة ابتداء لتحليلات هامة إلى الأحجام النسبية للأجور والربح وريع الأرض . وفي الحقيقة بفضل ازدياد كثافة العمل والزيادة الإجبارية في طول يوم العمل زاد في ذلك الوقت فائض القيمة من الوجهتين المطلقة والنسبية . هذا هو العهد الذي كانوا ينظرون فيه إلى زيادة غير معتدلة في طول يوم العمل على أنها أمر طبيعي (١) . وكان العهد الذي تميز خاصة بزيادة في رأس المال من جهة والفقير والتسول من جهة أخرى (٢) .

(١) نادرا ما يسير القمح والعمل جنباً إلى جنب تماماً ، ولكن هناك حداً ظاهراً لا يمكن بعده فصلهما . وفيما يخص بالجهود غير العادية التي تبذلها الطبقات العاملة في فترات ارتفاع الأثمان وهي الفترات التي تسبب هبوط الأجور الذي لاحظناه من الشهادات [التي أدلى بها أمام لجنة التحقيق البرلانية ١٨١٤ — ١٨١٥] . فإنها تلائم بكل تأكيد نمو رأس المال ، ولكن لا يسع أي رجل مشبع بالروح الانسانية أن يرى هذه الجهود متصلة لا تنقطع ، وهي داعية للإعجاب كنوع من التخفيف المؤقت ، أما لو دامت لترتبت عليها آثار ماثلة لتلك التي تنجم عن استهلاك الشب لأقصى ما يمكن من الغذاء ، Malthus : Inquiry into the Nature and Progress of Rent, London 1815, p. 48, Footnote . ومن الواضح أن مالثس إنما يفكر في الزيادة في يوم العمل وهو يشير إلى هذه الزيادة في مواضع أخرى من هذا الكتاب بينما جعل ريكاردو وغيره الطول الثابت ليوم العمل أساساً لأبحاثهم ، وأنه لشرف كبير لمالثس أن يكون صريح القول في هذه المسألة ! ولكن مصالحي الطبقة المحافظة وهي المصالح التي كان يخدمها جعلت من المستحيل عليه أن يرى أن الزيادة غير المحدودة في طول يوم العمل إلى جانب تقدم واسع المدى في الآلات واستغلال عمل النساء والأطفال ، قينة أن تجعل نسبة كبيرة من الطبقة العاملة « فائضة عن الحاجة » وبخاصة عندما انتهت الحرب وزال معها ما كان لانجلترا من احتكار في السوق العالمية . ومن الطبيعي أنه كان أنسب له وأكثر اتفاقاً مع مصالحي الطبقات الحاكمة لو أنه فسر هذه الزيادة المفرطة في عدد السكان بأنها راجعة إلى قوانين الطبيعة الخالدة بدلا من أن يجعلها وليدة التاريخ الطبيعي للانتاج الرأسمالي .

(٢) ونمت سبب رئيسي لازدياد رأس المال خلال الحرب وذلك عبارة عن الجهود الكبيرة التي بذلتها الطبقات العاملة ومظاهر الحرمان الذي عاتته . فقد أرغمت الظروف أعداداً من النساء والأطفال أكبر من أي عهد سبق على مزاوله أعمال شاقة مجهدة ، واضطر العمال السابقون — لنفس السبب — أن يخصصوا جانباً أكبر من وقتهم لزيادة الانتاج .

Essay on Political Economy, in which are illustrated the Principal Causes of the Present National Distress, London, 1830, p. 428.

١ - ازدياد حدة وإنتاجية العمل مع نقص طول يوم العمل في نفس الوقت . لإنتاجية العمل المتزايدة وللزيادة في حدته تأثير مشابه ، فكلاهما يزيد مقدار المنتجات المنتجة في فترة معلومة من الوقت ، وعلى ذلك فكلاهما يخفّض ذلك القسم من يوم العمل الذي يحتاجه العامل لإنتاج وسائل عيشه أو المعادل لها . والحد الأدنى لطول يوم العمل يعينه هذا القسم الضروري من يوم العمل والقابل مع ذلك للتخلص . فإذا خفض طول يوم العمل إلى ، هذا الحد الأدنى اختفى فائض العمل وهذا مستحيل في ظل النظام الرأسمالي . فالغاء طريقة الإنتاج الرأسمالية ستسمح بخفض طول يوم العمل إلى مقدار وقت العمل الضروري . ولكن حتى في الحالة الأخيرة قد يتعرض مقدار وقت العمل الضروري (مع تساوى الأشياء الأخرى) للامتداد وهذا يحدث من جهة لأن حاجيات العامل الأساسية تزداد ويرتفع مستوى حياته . ومن جهة أخرى فإن جانباً مما يعد الآن عملاً فائضاً سيحسب عملاً ضرورياً أى ذلك المقدار من العمل الضروري لإعداد رصيد للاحتياطي والتجميع .

كلما عظمت الزيادة في إنتاجية العمل أمكن خفض طول يوم العمل ، وكلما خفض طول يوم العمل عظمت الزيادة في حدة العمل . ومن وجهة النظر الاجتماعية تزداد إنتاجية العمل بازدياد الاقتصاد في العمل ولا يقصد هنا باقتصاد العمل التوفير في وسائل الإنتاج فحسب بل وتجنب كل عمل لا حاجة إليه . ومع أن الطريقة الرأسمالية في الإنتاج تفرض الاقتصاد في كل عمل فردي ، إلا أن فوضى المنافسة تؤدي إلى أفدح وأبشع تبدل بقوة العمل ووسائل الإنتاج الاجتماعية ، بينما تؤدي الرأسمالية إلى خلق مهن عدة لاغنى لها عنها ، ولكنها في حد ذاتها زائدة عن الحاجة .

وإذا نظرنا إلى حدة العمل وإنتاجيته على أنهما ثابتان فتقتصر نسبة يوم العمل الاجتماعي الذي سيكون من اللازم تخصيصه للإنتاج المادى ، ونتيجة لهذا يعظم مقدار الوقت الذي يستغله العامل في نواحي النشاط العقلي والاجتماعي بنسبة توزيع العمل على كافة أعضاء المجتمع القادرين بدرجة عادلة ، وبنسبة عكسية إلى الحد الذي فيه تستطيع طبقة اجتماعية معينة أن تزيح العبء الطبيعي من العمل على كاهل أفراد طبقة أخرى . وسيكون هناك حد لخفض يوم العمل ولكن هذا الحد سيتوقف على إنتاجية عمل الجماعة ذى الطابع العام . وفي المجتمع الرأسمالي من جهة أخرى تجد أن وقت الفراغ لطبقة ممتازة مصدره تحويل حياة الجماهير إلى وقت عمل .

الفصل السادس عشر

الصيغ المختلفة لمعدل فائض القيمة

رأينا أن معدل فائض القيمة تمثله الصيغ الآتية :

$$(1) \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \left(\frac{\text{ف}}{\text{م}} \right) \frac{\text{فائض العمل}}{\text{العمل الضروري}}$$

والصيغتان الأوليتان تمثلان بوصفهما نسبة للقيم ، ذلك الذي يمثل في الصيغة الثالثة كنسبة للأوقات التي تنتج فيها القيم ، وهذه القيم ، بمعادلتها الواحدة بالأخرى ، محدودة وصحيحة تماماً ، ولهذا نلقاها في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . وفيه نلقى كذلك الصيغ الآتية مشتقة من السابقة .

$$(2) \frac{\text{فائض العمل}}{\text{يوم العمل}} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة المنتج}} = \frac{\text{المنتج الفائض}}{\text{المنتج الكلي}}$$

فنفس النسبة الواحدة يعبر عنها هنا كنسبة لأوقات العمل ، وللقيم التي تتجسم فيها أوقات العمل هذه ، وللمنتجات التي توجد فيها هذه القيم . والمفروض طبعاً أن لمردد بقيمة المنتج ، القيمة التي أنتجت حديثاً في يوم عمل ، مع استبعاد الجزء الثابت من قيمة المنتج . وفي هذه الصيغ جمعاً يعبر بصورة باطلة عن درجة استغلال العمل الواقعية أي معدل فائض القيمة . ليكن يوم العمل ١٢ ساعة ، فاذن ، باتخاذ الفروض المذكورة في الأمثلة السابقة ، يتمثل المعدل الفعلي لاستغلال العمل بالنسبة التالية .

$$\frac{6 \text{ ساعات فائض عمل}}{6 \text{ ساعات عمل ضروري}} = \frac{\text{فائض قيمة قدره ٣ شلنات}}{\text{راس مال متغير قدره ٣ شلنات}} = \frac{100}{100} \%$$

ولكن نحصل من الصيغ الواردة تحت رقم (٢) على الآتي .

$$\frac{6 \text{ ساعات فائض عمل}}{\text{يوم عمل طوله ١٢ ساعة}} = \frac{\text{فائض قيمة قدره ٣ شلنات}}{\text{قيمة منتجة قدرها ٦ شلنات}} = \frac{50}{100} \%$$

هذه الصيغ التي استنتجناها تعبر حقيقة عن النسبة التي ينقسم بها يوم العمل أو القيمة التي ينتجها بين الرأسمالي والعامل ، وعلى ذلك إذا نظرنا إليها على أنها التعبيرات المباشرة عن معدل التوسع الذاتي لرأس المال ، لصح القانون الخاطيء الآتي : لا يمكن مطلقاً أن يبلغ فائض العمل أو فائض القيمة ١٠٠ (١) ونظراً لأن فائض القيمة لا يمكن إلا أن يعدو كونه جزءاً من المقدار الكلي للقيمة المنتجة ، فينتج بالضرورة أن فائض العمل يتكون عادة من وقت أفصر من يوم العمل ، أو أن فائض القيمة يمثل دائماً مقداراً أصغر من القيمة الكلية المنتجة . ولكن إذا بلغنا النسبة ١٠٠ : ١٠٠ فلا بد من تساويهما . ولكي يستوعب فائض العمل يوم العمل كله (ويعتينا هنا متوسط يوم العمل للأسبوع العمل أو لسنة العمل الخ) يجب أن يهبط العمل الضروري إلى الصفر . ولكن باختفاء العمل الضروري يختفي العمل الفائض أيضاً ما دام الأخير ليس سوى وظيفة للأول . وعلى ذلك فالنسبة

$$\frac{\text{فائض العمل}}{\text{فائض القيمة}} = \frac{\text{فائض القيمة المنتجة}}{\text{يوم العمل}}$$

لا يمكن أن تبلغ النسبة الحدية $\frac{100}{100}$ ولا ترتفع إلى $\frac{100}{100} +$ ولكن الحال خلاف هذا بالنسبة إلى معدل فائض القيمة أو درجة استغلال العمل الفعلية . خذ مثلاً تقدير المسيو ليونس دي لا فيرنى عن أن العامل الزراعي الإنجليزي لا يتناول إلا ربع المنتج (٢) أو قيمته مقابل ثلاثة أرباع هي نصيب الرأسمالي (وهو الفلاح في هذه الحالة) — وهذا بعيد عن المسألة الأخرى وهي كيفية توزيع الغنيمة فيما بعد بين الرأسمالي (الفلاح) والمالك والآخرين . وحسب هذا التقدير تكون النسبة بين العمل الفائض والعمل الضروري في حالة العامل الزراعي

(١) أنظر مثلاً :

Rodbertus : Soziale Briefe an kirchmann, third leter, Widerlegung der Ricardo'schen Theorie von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie, Berlin, 1851.

(٢) نظراً لأن كافة الأشكال الراقية من عملية الانتاج الرأسمالية عبارة عن أشكال من التعاون ، فليس أسهل من أن تتجاهل صفتها التعارضية ، وبذا نقول إنها أشكال خالصة للتعاون والاشتراك . وهذا ما فعله الكونت A. de Laborde في كتابه De l'esprit de l'association dans tous les intérêts d la communauté (باريس ١٨١٨) . وفي استطاعة الكاتب الأمريكي ه . كاري أن يلعب هذه المدعة الساحرة بنجاح حين يعالج موضوع الحواس التي يتميز بها نظام الرق .

الانجليزية عبارة عن ٣ : ١ وهذه درجة استغلال تبلغ ٣٠٠٪ .

والطريقة السائدة بين الاقتصاديين من حيث النظر إلى ساعات العمل على أنها ثابتة في عددها أيدها استعمال الصيغ الواردة في رقم (٢) إذ فيها تجرى الموازنة دائماً بين فائض العمل ويوم عمل ذي طول معلوم . وينطبق نفس الأمر إذا كان الاعتبار الوحيد هو تقسيم القيمة التي أنتجت . ويوم العمل الذي صار مجسماً في منتجات ذات مقدار معلوم من القيمة ، هو دائماً يوم عمل ذو طول معلوم .

وعادة تمثيل فائض القيمة وقيمة قوة العمل على أنهما أجزاء من القيمة المنتجة (وهي العادة التي تولدت عن الشكل الرأسمالي في الإنتاج وهي عادة سيتضح مغزاها فيما بعد) تخفي الصفة المخصوصة للعلاقة التي يخفيها رأس المال وهي مبادلة رأس المال المتغير بقوة العمل الحية واستبعاد العامل من المنتج بعد ذلك . وبدلاً من هذه الحقائق لا يرى الناس سوى مظهرأ خداعاً لعلاقة اشتراك يقسم فيها العامل والرأسمالي المنتج وفق نسب تطابق العناصر المختلفة التي يساهمان بها في تكوينه .

وأما عن الباقي فإن الصيغ الواردة في رقم (٢) قابلة دائماً لأن يعاد تحويلها إلى الصيغ رقم (١) فلو كان لدينا مثلاً :

فائض عمل قدره ٦ ساعات
يوم عمل قدره ١٢ ساعة
فإذن يكون وقت العمل الضروري مساوياً ليوم عمل قدره ١٢ ساعة
ناقصاً فائض العمل الذي قدره ٦ ساعات وبذلك نحصل على الآتي :

$$\frac{100}{100} = \frac{\text{فائض عمل قدره ٦ ساعات}}{\text{عمل ضروري قدره ٦ ساعات}}$$

وهناك مجموعة ثالثة من الصيغ أوردتها من باب استباق الأمور أكثر من مرة وهاهي :

$$(٢) \quad \frac{\text{فائض قيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{فائض عمل}}{\text{عمل ضروري}} = \frac{\text{عمل بدون أجر}}{\text{عمل بأجر}}$$

وقد تؤدي الصيغة $\frac{\text{عمل بدون أجر}}{\text{عمل بأجر}}$ إلى سوء فهم وتجعلنا نظن أن الرأسمالي يدفع ثمن

العمل لا قوة العمل ، ولكن الاعتبارات السالفة تجعل في إمكاننا تجنب سوء الفهم هذا ، فالصيغة التالية وهي :

عمل بغير أجر فائض عمل
عمل بأجر إن هي تعبير عادي عن الصيغة
عمل ضروري

فالرأسمالي يدفع قيمة قوة العمل (أو ثمن قوة العمل وهو غير متماثل دائماً مع القيمة) ،
ويأخذ مقابل ذلك القدرة على التصرف في قوة العمل الحية . ويكون حق الانتفاع بقوة
العمل هذه من قترين في الأولى منهما ينتج العامل قيمة مساوية لقيمة ما يملك من قوة العمل
أي قيمة لا تزيد عن كونها معادلاً . وعلى ذلك فالرأسمالي الذي يدفع ثمن قوة العمل يحصل
بدوره على منتج ذي ثمن مماثل ، وهو أشبه بما لو كان اشترى السلعة التامة الصنع في السوق .
وفي الفترة الثانية وهي فترة العمل الفائض يخلق حق الانتفاع بقوة العمل قيمة الرأسمالي دون
أن يدفع عنها مقابلاً^(١) . فهو يحصل على هذا التحويل لقوة العمل إلى قيمة مجاناً وبلا مقابل ،
وبهذا المعنى يمكن أن يقال عن العمل الفائض إنه عمل بغير أجر .

وهكذا ليس رأس المال كما يدعوه آدم سميث السيطرة على العمل فحسب ، ولكنه في
أساسه سيطرة على العمل الذي لأجر له . وكل قيمة فائضة مهما كان الشكل الذي تتبلور فيه
بعدئذ على هيئة ربح أو ربح أرض أو فائدة الخ ... إن هي في أساسها إلا الصورة المادية
التي يبدو بها وقت العمل غير ذي الأجر . ونجد سر التوسع الذاتي لرأس المال في هذه
الحقيقة وهي أن رأس المال يجد تحت تصرفه كمية محدودة من عمل الآخرين وهو عمل
لا يدفع عنه أجراً .

(١) ولو أن الطبيعيين لم يتمكنوا من حل لغز فائض القيمة إلا أنهم استطاعوا على الأقل أن يروا
أن فائض القيمة « ثروة مستقلة » يمكن التصرف بها ، وهي ثروة يبيها المالك وإن لم يشترها .

الباب السادس

الأجور

الفصل السابع عشر

تحويل قيمة أو ثمن قوة العمل إلى أجور

في ظاهر المجتمع البورجوازي يبدو أجر العامل كأنه ثمن العمل ، أى مبلغ محدود من المال يدفع مقابل مقدار محدود من العمل .

ويتحدث الناس عن قيمة العمل ويقولون إن مبلغ النقود الذى يعبر عن تلك القيمة هو الثمن الضرورى أو الطبيعى للعمل . وهم يتحدثون كذلك عن ثمن السوق للعمل كأنه ثمن يتقلب على أى من جانبي ثمنه الضرورى .

ولكن ما قيمة السلعة ؟ إنها الشكل الموضوعى الذى يتخذه العمل الاجتماعى الذى بذل فى إنتاجها . حسناً ، وكيف نقيس حجم قيمتها ؟ نقيس تلك القيمة بحجم العمل الذى تتضمنه . وكيف إذن نتأكد من قيمة يوم عمل ذى إثني عشرة ساعة مثلاً ؟ يجب أن نقيسها بساعات العمل الاثني عشرة التى يحتوى عليها يوم عمل ذو ١٢ ساعة — وهو لغو يدعو إلى السخرية^(١) .

(١) يتعاشى المستر ريكاردو بمهارة صعوبة قد تهدد مذهبه القائل بأن القيمة تنوقف على كمية العمل التى تستخدم فى الإنتاج . ولو تمسكنا بهذا المبدأ بدقة لتبطل هذا أن قيمة العمل تنوقف على كمية العمل التى تستخدم فى إنتاجها ، وهو امر واضح السخافة . وعلى ذلك يجعل المستر ريكاردو قيمة العمل تنوقف على كمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور او حسب عبارته ان قيمة العمل تقدر بكمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور وهو يقصد بهذا كمية العمل اللازمة لإنتاج النقود او السلع التى تعمل للعامل . وهذا شبيه بالفول إن قيمة القماش لا تقدر بكمية العمل الذى يبذل فى إنتاجها بل بكمية العمل التى تبذل فى إنتاج القصة التى تجرى مبادلة القماش بها .

A Critical Dissertation on the Nature, etc., of Value, pp. 50—51. (By S. Bailey^c published anonymously).

إذا كان لابد من بيع العمل في السوق كسلعة فهذا العمل يجب أن يكون موجوداً قبل إمكان بيعه . ولكن إذا استطاع العامل أن يجعل لعمله وجوداً مستقلاً ، لباع سلعة لأعمالاً (١) . وبغض النظر عن هذه المتناقضات فإن المبادلة المباشرة النقود (أى العمل المحسم) بالعمل الحى إما أن تقضى على قانون القيمة الذى يبدأ فقط أن ينمو فى حرية على أساس الإنتاج الرأسمالى ، وإما أن يلغى الإنتاج الرأسمالى نفسه الذى يرتكز مباشرة على العمل الأجير . إن يوم العمل ذا الاثنى عشرة ساعة مثلاً يمثله قيمة نقدية قدرها ٦ شلنات والآن أمامنا هنا احتمالان . فإما أن يجرى التبادل بين معادلين وفى تلك الحالة يحصل العامل على ٦ شلنات مقابل عمل اثنى عشرة ساعة ، وإذن يكون ثمن عمله مساوياً لما ينتجه . ولكن إذا كان الأمر كذلك لما أنتاج فائض القيمة لمشتري عمله ، ولما تحولت الشلنات الست إلى رأس مال ، ولزالت أسس الإنتاج الرأسمالى وهى التى عليها يبيع عمله ويصبح عمله عملاً أجيراً . والأمر الممكن الثانى هو أنه يحصل لقاء عمل الساعات الاثنى عشرة على أقل من ٦ شلنات أى أقل من عمل الساعات الاثنى عشرة ؛ وهى فى هذه الحالة يبادل عمل ١٢ ساعة بعمل ١٠ أو ٦ ساعات أو ربما أقل من ذلك حسب ما تكون الحال . ومثل هذا التعادل لأحجام غير متساوية لا يقتصر على أنه يضع حداً لتعيين القيمة . وليس فى الإمكان التعبير عن تناقض هادم لذاته كهذا أو صياغته كقانون عام (٢) .

ولا نستفيد فى هذا المأزق إذ نفسر مبادلة مقدار أكبر أو أقل من العمل بأن نقول إن العمل شكلاً مختلفاً فى الحالتين ، وإن أحد العاملين مجسم والآخر عمل حى (٣) . وتزداد

(١) إذا سميت العمل سلعة فإنه غير السلعة التى تنتج أولاً بقصد التبادل ثم يؤتى بها إلى السوق حيث يجب مبادلتها بالسلع الأخرى تبعاً لما فى السوق إذ ذلك من مقادير كل سلعة . إن العمل يخفق فى اللحظة التى يؤتى بها إلى السوق ، بل إنه ليؤتى به إلى السوق قبل أن يخفق .

Observations on certain Verbal Disputes, etc., pp. 75-76.

(٢) إذا نظرنا إلى العمل كأنه سلعة ، ورأس المال وهو منتج العمل على أنه سلعة أخرى ، فينتد إذا كانت قيمتا هاتين السلعتين ينظمهما مقداران متساويان من العمل ، فإن مقداراً معلوماً من العمل تجرى ... مبادلة بكيفية رأس المال التى انتجها نفس المقدار من العمل ؛ كما أن العمل السابق ... تجرى المبادلة بينه وبين نفس المقدار من العمل الحالى . ولكن قيمة العمل بالنسبة إلى السلع الأخرى ... لا تعينه كميات متساوية من العمل .

E. G. Wakefield, in his edition of Adam Smith's "Wealth of Nations," London. 1836, vol. 1, p. 231.

(٣) « أصبح من الضروري أن نوافق » (صورة جديدة من « المقعد الاجتماعى ») « على أنه حينئذ =

سخافة هذا إذا ذكرنا أن قيمة السلعة لا يعينها مقدار العمل المحسم فيها فعلا ، وإنما مقدار العمل الحى اللازم لإنتاجها . لنفرض أن ساعة تمثل ست ساعات عمل . فإذا حدثت اختراعات جعلت فى الإمكان إنتاج هذه السلعة فى ٣ ساعات هبطت قيمة السلعة التى تم إنتاجها إلى النصف فهى لا تمثل الآن إلا ثلاث ساعات من العمل الإجتماعى الضرورى بدلا من الساعات الست التى كانت تمثلها قبلا . وعلى ذلك فالذى يعين قيمة السلعة إنما هو مقدار العمل اللازم لإنتاجها ، لا الشكل المحسم لهذا العمل .

والذى يواجهه صاحب النقود فى السوق هو العامل لا العمل ، فالعامل إنما يبيع قوته على العمل . وبمجرد ابتداء العمل لا تعود هذه القوة ملكا للعامل وبذا لا يعود فى إمكانه بيعها . فالعمل هو جوهر القيمة ومقياسها الكامن ولكنه غير ذى قيمة بذاته (١) .

وحين يقال « قيمة العمل » فى هله العبارة لا تمجى الفكرة عن القيمة فحسب ، بل إنها تتحول إلى تقيضا . فهذه العبارة خيالية كما لو تحدثنا عن قيمة الكرة الأرزنية . ولكن هذه التعبيرات الخيالية تنشأ من نفس علاقات الإنتاج ، فهى أنواع للأشكال المظهرية من العلاقات الأساسية . إن طلاب العلوم الأخرى يدركون كون الأشياء المظهرية تبدو أحيانا فى أشكال مقلوبة ، ولكن الاقتصاديين السياسيين هم الطلاب الوحيدون الذين لا يعرفون هذه الحقيقة (٢) .

== يجرى التبادل بين عمل تم أدائه وعمل يجب القيام به فإن الأخير (الرأسمالى) تكون قيمته أعلى من قيمة الأول (العامل) .

Simonde (de Sismondi) : De la richesse commerciale, Geneva, 1803, vol. I, p. 37

- (١) « العمل مقياس القيمة الوحيد ... ومبدع جميع الثروة ، ليس ساعة » Thomas Hodgskin
- (٢) إن الذين يحاولون أن يفسروا أمثال هذه العبارات على أنها لا تزيد عن كونها نوعا من إسراف الشراء فى أقوالهم ، إنما يظهرون مدى عجز تحليلهم . قال برودون « يقال إن العمل ذو قيمة لا على أنه نفسه ساعة بل من حيث القيم الكامنة التى يظن أنه يتضمنها . إن قيمة العمل تعبير مجازى . » ولارد على هذا وضعت مؤلفى « فقر الفلسفة » وقلت (ص ٣٤ — ٣٥) ما بأتى « إنه لا يرى فى العمل بوصفه ساعة ، وهى حقيقة بخيفة ، إلا ألفاظا وعلى ذلك علينا أن نظن أن المجتمع المعاصر كله القائم على أساس العمل كسلمة يجب أن ننظر إليه كأنه يقوم على عبارات شعرية وتعبير مجازى . إذا شاء المجتمع أن يتخلص من متاعبه فاعليه إلا أن يتخلص من عبارات وألفاظ ويعمد إلى تغيير شكلها ، وما عليه إلا أن يطلب من الأكاديمية أن تמיד طبع قاموسها فى شكل جديد . وأسهل لنا بطبيعة الحال أن نذهب إلى أن القيمة لا تبقى شيئا مطلقا ، وتدمج كل شىء فى هذه الطبقة وهذا ما يفعله ج . ب . سائى . السؤال : « ما القيمة ؟ » الجواب : « إنها ما يساويه الشىء » . السؤال « وما الثمن ؟ » الجواب « قيمة القيمة معبرا عنه بالنقود » . السؤال « ولم تكون لزراعة التربة ... قيمة ؟ » الجواب « لأننا نحدد لها ثمننا » . وهكذا فالقيمة عبارة عما يساويه الشىء ، والأرض ذات قيمة لأننا نعبّر عن قيمتها بالنقود . وهذا بكل تأكيد طريقة بسيطة جدا لإدراك أسباب الأشياء ١

لقد استعار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من الحياة اليومية العادية عبارة « ثمن العمل » دون أن يحاول نقدها ، ثم أخذ يتساءل بعد ذلك عن كيفية تعيين هذا الثمن . وسرعان ما اعترف الاقتصاديون الكلاسيكيون أن التغيير في نسبة العرض والطلب لا يمكن أن يفسر — بصدق — العمل أو ثمن أية سلعة أخرى — أكثر من تغيرات في الثمن وبعبارة أخرى تقلبات أثمان السوق فوق أو دون مقدار محدود . فإذا توازن العرض والطلب انقطعت التقلبات في الثمن (مع تساوى الأشياء الأخرى) ؛ ولكن إذا كان الأمر كذلك معجز العرض والطلب عن تفسير أى شيء . إن ثمن العمل ، حين يكون هناك توازن بين العرض والطلب ، هو ثمنه الطبيعي ، أى ثمنه مستقلا عن النسبة بين العرض والطلب ، وهذا هو الشيء الواقعي الذى علينا أن نحلله . ثانيا : بملاحظة التقلبات في أثمان السوق خلال فترة طويلة كسنة مثلا ، وُجد أن كلا منها يحو الآخر ، مخلفاً ثمناً متوسطاً أى كمية محدودة . ومن الواضح إذن أن الثمن المتوسط يجب أن يعينه عامل آخر خلاف الانحرافات عنه وهى الانحرافات التى محاط كل منها الآخر . وهذا الثمن الذى يسيطر ويتحكم في أثمان السوق العرضية للعمل (وسماه الطبيعيون السعر الضرورى) وأطلق عليه آدم سميث « الثمن الطبيعي للعمل » — هذا الثمن كما فى حالة السلع الأخرى ، لا يمكن أن يكون سوى قيمته معبراً عنها بالتقود . وبهذه الطريقة توهم الاقتصاد السياسي أن فى استطاعته أن يفوض خلال أنحاء العمل العرضية فيصل إلى قيمته . وهذه القيمة عيبتها نفقة الانتاج ، كما هو الشأن فى السلع الأخرى . ولكن ماهى نفقة إنتاج العامل . ما الذى يتكلفه إنتاج العامل ، أو إعادة إنتاجه ، وقد سمح الاقتصاديون لهذا السؤال أن يحل محل السؤال الذى سألوه فى أول الأمر ، وذلك عن غير وعى عنهم ، لأنهم ظلوا فيما يتعلق بمشكلة نفقة إنتاج العمل ، يدورون ويدورون فى دائرة دون أن يتقدموا خطوة إلى الأمام . وعلى ذلك فما يطلق عليه فى الاقتصاد السياسى عبارة قيمة العمل إنما هو فى الحقيقة قيمة قوة العمل وهى الثروة الموجودة فى شخص العامل ، وهى تختلف عن وظيفتها كما تختلف الآلة عن العمل الذى تقوم به . وبسبب انهماكهم فى بحث الفرق بين أثمان السوق للعمل وقيمة السلع التى ينتجها العمل الخ . . . تراهم لم يلاحظوا أبداً أن اتجاه التحليل لم يؤد بهم من أسعار السوق للعمل إلى قيمته المفترضة فحسب ، بل أدى بهم إلى تحليل قيمة العمل هذه إلى قيمة قوة العمل . ونظراً لغفلتهم عن نتيجة تحليلهم ، ونظراً لتقبلهم بنظرة غير انتقادية عبارات « قيمة العمل » ، « الثمن الطبيعي للعمل » الخ كأنها تعبيرات صادقة نهائية لعلاقة القيمة التى كانوا يبحثونها ، وقع الاقتصاديون الكلاسيكيون

(كما سنرى فيما بعد) في اضطرابات ومتناقضات، وهذا أعدوا للاقتصاديين الدهماء أساساً متيناً يمارسون عليه تلك العقيدة التي أصبحت مبدأ بالنسبة إليهم. وهي عقيدة الفاعلة أى عبادة المظاهر.

ولنتقل الآن لنترى كيف أن قيمة وثمن قوة العمل يتمثلان في شكلهما المتحول على هيئة أجر.

نعلم أن القيمة اليومية لقوة العمل تحسب على أساس ما ينتظر من الحياة للعامل، وأنه بالمثل يتطابق مع هذا طول محدود ليوم العمل؛ ولنفرض أن يوم العمل المعتاد عبارة عن ١٢ ساعة وأن القيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات أى التعبير التقدي لقيمة تتجسم فيها ست ساعات، فحين يتسلم العامل ٣ شلنات فإنه يحصل على قيمة مالمديه من قوة عمل تشتغل فترة قدرها ١٢ ساعة. وإذا كنا الآن نعبّر عن هذه القيمة اليومية لقوة العمل على أنها قيمة يوم العمل، لحصلنا على الصيغة التالية: عمل ١٢ ساعة له قيمة قدرها ٣ شلنات. وهكذا تعين قيمة قوة العمل قيمة العمل، أو تعين ثمنها الضروري إن شئنا التعبير عن ذلك بالنقود. وإذا كان ثمن قوة العمل من جهة أخرى ينحرف عن قيمتها فإن ثمن العمل ينحرف بالمثل عما يقال له قيمة العمل.

وبما أن قيمة العمل ليست إلا تعبيراً غير سليم عن قيمة قوة العمل فن الأمور الواضحة بذاتها أن قيمة العمل يجب أن تكون دائماً أقل من القيمة التي تخلقها لأن الرأسمالي يحرص دائماً على أن قوة العمل تواصل العمل خلال وقت أطول مما يلزم لإعادة إنتاج قيمتها. ففي المثال السابق قيمة قوة العمل التي تشتغل ١٢ ساعة عبارة عن ٣ شلنات وإعادة إنتاج هذه القيمة يجب أن يشتغل العامل ٦ ساعات. لكن القيمة المنتجة عبارة عن ٦ شلنات ذلك لأن قوة العمل تشتغل خلال الاثني عشرة ساعة، والقيمة المنتجة تتوقف لا على قيمة قوة العمل ذاتها بل على المدة التي تقوم خلالها بإداء وظيفتها. وهكذا نصل إلى النتيجة التي تبدو سخيفة لدى أول نظرة، وهذه النتيجة هي أن العمل الذي يخلق قيمة قدرها ٦ شلنات، قيمته ذاته ٣ شلنات (١).

(١) أنظر كتاب « نقد للاقتصاد السياسي » حيث ذكرت (ص ٤٠) أن في ذلك الجزء من العمل الذي يتعامل مع رأس المال نجد حلاً للمشكلة الآتية « كيف يؤدي الإنتاج على أساس القيمة التبادلية التي يعينها وقت العمل وحده، إلى النتيجة الآتية وهي أن قيمة العمل التبادلية أقل من قيمة منتج العمل التبادلية؟ ».

وعلاوة على ذلك نرى أن القيمة وقدرها ٣ شلنات والتي تمثل ذلك الجزء من يوم العمل المدفوع أجره (أى الست ساعات من العمل) تبدو كأنها قيمة أو ثمن المجموع الكلى ليوم العمل ذى الاثني عشرة ساعة وهو الذى يتضمن ٦ ساعات من العمل بغير مقابل . وعلى هذا فشكل الأجر يزيل كل أثر لتقسيم يوم العمل إلى عمل ضرورى وعمل فائض ، أى إلى عمل له أجره وآخر لا أجر له . ويتخذ كل العمل مظهر عمل دفع له أجره . وفى نظام السخرة (العمل الاجبارى فى ظل النظام الإقطاعى) تجد ثمن عمل القن لنفسه وعمله الاجبارى للسيد منفصلا كل منهما عن الآخر من حيث الفراغ (أى المكان والزمان) وتجد كلا منهما واضحا متميزا عن الآخر . وفى عمل العبد نجد أن ذلك الجزء من يوم العمل الذى لا يقوم فيه العبد لا ياحلال قيمة وسائل عيشه وبالتالي الذى يعمل فيه لنفسه حقيقة - نقول إن ذلك الجزء يتخذ مظهر عمل لمالك العبد ، ويبدو عمل العبد كله بدون أجر (١)

أما فى حالة العمل الأجر من جهة أخرى فحتى العمل الفائض أو الذى لا أجر له يبدو كأنه عمل دفع عنه أجره . ففى حالة واحدة تخفى علاقة الملكية حقيقة كون العبد يشتغل جانبا من وقته لنفسه ، وفى الحالة الأخرى تخفى علاقة النقود حقيقة كون العامل الأجير يعمل جانبا من وقته بلا مقابل .

ومن هنا نستطيع أن ندرك الأهمية الحاسمة لتحويل قيمة و ثمن قوة العمل إلى شكل أجر للعمل أو إلى قيمة و ثمن العمل ذاته . وعلى أساس هذا الشكل الظاهرى الذى يجعل العلاقة الحقيقية خفية ويبرز عكسها تماما ، تقوم التصورات القانونية التى يعتقد بها العامل والرأسمالى سواء بسواء ، وكافة تصرفات الرأسمالى فى الإنتاج ، وجميع صورها الخادعة عن الحرية ، وكل المبررات الخادعة التى يلجأ اليها الاقتصاديون الدهماء .

وليس أسهل من تفسير السبب فى هذا ، والسبب فى أن هذا الشكل المظهرى ضرورى - حتى ولو كان التاريخ قد استغرق زمنا طويلا فى حل سر الأجور الخفى . وفى أول الأمر يبدو التبادل بين رأس المال والعمل كأنه من نفس نوع شراء وبيع السلع الأخرى . فالمشترى يدفع مبلغا معينا من النقود والبائع يقدم سلعة من نوع مختلف عن النقود . وشعور رجل القانون

(١) تمد « المورننج ستار » الصحيفة اللندنية من السنة حال حرية التجارة وتميز ببساطة تدنو من القباء . وقد صرحت الصحيفة مرارا خلال الحرب الأهلية الأمريكية وهى تتميز بالفضب الأدبى ، أن العميد فى الولايات المتحالفة كانوا يشتغلون دون مقابل مطلقا - وكان يحسن لو أنها وازنت بين ما يتكلفه مثل هذا العبد فى اليوم بما يتكلفه عامل حر مثلا فى حى إيست لند بلندن !

لا يستطيع أن يرى هنا أكثر من اختلاف مادي يعبر عن نفسه في الصيغ المتعادلة من الوجهة القانونية . « اعطى كى تعطى ، وأعطى كى تصنع واصنع كى تعطى ، واصنع كى تصنع » .

وفضلاً عن هذا بما أن القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية حجتان غير قابلتان للتساوى والتعادل فإن التعبيرات «قيمة العمل» و«ثمن العمل» لا تبدو أكثر بعداً عن السداد عن تعبيرات «قيمة القطن» و«ثمن القطن» . وإلى جانب هذا فالعامل يتناول الأجر بعد أن يؤدي عمله . فمن حيث وظيفتها كوسيلة للدفع ، تجسم النقود فيما بعد قيمة أو ثمن السلعة التي تسلم ، والتي هي - في الحالة المعلومة - قيمة أو ثمن العمل الذي تم أدائه . وأخيراً فالقيمة الاستعمالية التي يسلمها العامل إلى الرأسمالي ليست في الحقيقة قوته على العمل ، ولكنها وظيفة تؤديها قوة العمل - أي عمل نافع معين مثل الخياطة وعمل الأحذية والغزل أو حسبما نشاء . والعقل العادي عاجز تماماً عن أن يدرك أنه من وجهة أخرى هذا النوع المخصوص من العمل له مغزى عام كمنصر مخلوق قيمة ، وكهفة تميزه عن كافة السلع الأخرى . لنضع أنفسنا مكان العامل الذي نفرض أنه يحصل مقابل عمله ١٢ ساعة على القيمة التي يخلقها في ست ساعات ولكنه ٣ شلنات مثلاً . وبالنسبة إليه يكون عمله مدى ١٢ ساعة هو في الحقيقة الوسيلة التي يتمكن بها من شراء الشلنات الثلاث . وقد تختلف قيمة قوته على العمل تبعاً لقيمة وسائل عيشه الاعتيادية من ٣ إلى ٤ شلنات أو ٣ شلنات إلى اثنين ، كما أنه في حالة ثبات قيمة قوة العمل قد يترتب على تغييرات العرض والطلب أن يرتفع ثمن قوة العمل إلى ٤ شلنات أو يهبط إلى شلنين ، ولكن العامل يؤدي دائماً عملاً خلال ١٢ ساعة . هذا يستتبع بالضرورة أن أي تغيير في حجم المعادل يبدو في نظر العامل الذي يتسله تغييراً في قيمة أو ثمن العمل الذي دام ١٢ ساعة . لهذا نجد أن آدم سميت الذي عامل يوم العمل على أنه ثابت^(١) قد خدعته هذه الظاهرة التي سلفناها فاعتقد أن قيمة العمل ثابتة برغم ما تتعرض له قيمة وسائل العيش من اختلاف . وبرغم أن نفس يوم العمل الواحد يأتي للعامل بمقدار من النقود يختلف من حالة إلى أخرى .

لنتحول الآن إلى النظر في أمر صاحب رأس المال . إنه يريد الحصول على أكبر قسط من العمل بأقل مبلغ من النقود ، وعلى ذلك فالشئ الوحيد الذي يعنيه من الناحية العملية إنما هو الفرق بين ثمن قوة العمل والقيمة التي تخلقها قوة العمل عن طريق قيامها بمهمتها

(١) حين يكتب آدم سميت في موضوع نظام دفع الاجور بالنقطة (الوحدة) تراه يشير بطريقة عابرة

فقط إلى التغييرات في يوم العمل .

ووظيفتها . ولكنه يحاول أن يشتري جميع السلع بأرخص ما يمكن ، كما أنه يفسر لنا دائماً الربح الذى يحصل عليه على أنه ناجم عن الشراء بثمان بخس والبيع بثمان مرتفع ، أى شراء الشيء بما دون قيمته وبيعه بأعلى منها . بناء على هذا يعجز عن ان يدرك انه حتى إذا كان لشيء كقيمة العمل وجود حقيقى وحتى اذا كان قد دفع هذه القيمة حقيقة ، فإنه لا يمكن وجود رأس مال لأن نقوده لم تتحول إلى رأس مال .

وفضلاً عن هذا فالحركة الفعلية للأجور تبدى لنا ظواهر يبدو أنها تثبت أن ما يدفع أجره ليس قيمة قوة العمل وإنما قيمة وظيفتها أى العمل ذاته . ونستطيع أن نرجع هذه الظواهر إلى طبقتين كبيرتين . فأولاً لدينا تغيير فى الأجور مرتبط بتغيير فى طول يوم العمل . وتستطيع أن نستنتج من هذا أنه نظراً لأن استئجار آلة لمدة أسبوع قد يكلفنا أكثر من استئجارها ليوم فإن ما ندفع مقابله ليس قيمة الآلة بل قيمة عملها . ثانياً لدينا الفوارق الفردية فى أجور مختلف العمال الذين يؤدون نفس النوع من العمل ، ونجد نفس الفوارق الفردية فى نظام الرق حيث تباع قوة العمل علناً وبدون تحفظ ، ولكن هنا لا تنشأ أى أوهام . وفى عصر نظام الرق تكون أية مزية ناجمة عن قوة عمل فوق المتوسط أو الضرر من قوة عمل دون المتوسط ، من نصيب مالك العبد ، بينما فى نظام العمل الأجير يعود النفع أو الضرر على العامل نفسه لأنه هو نفسه الذى يبيع مائه من قوة عمل ، بينما قوة عمل العبد يبيعها شخص آخر .

وأما عن الباقي بصدد الشكل الظاهرى ، قيمة وثمان العمل ، أو «الأجور» عند الموازنة مع العلاقة الأساسية التى فى أساس ذلك الشكل المظهرى الذى هو قيمة وثمان قوة العمل — فإن نفس الاختلاف يصدق على كافة الأشكال المظهرية وطبقاتها الفرعية الخفية . إن الأشكال الظاهرية تبدو بصورة تلقائية ومباشرة كأشكال من الفكر العادية (سائدة) ويجب البحث عن الطبقات التحتية الفعلية بالبحث العلبى . ويقرب الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من الحقيقة الداخلية بدون أن يصوغها عن إدراك ووعى . هذه الصياغة الواعية مستحيلة بالنسبة لعلم الاقتصاد إلا إذا خلع عنه رداءه البور جوازى .

الفصل الثامن عشر

دفع الاجور حسب نظام الوقت

تتخذ الاجور بدورها أشكالا متباينة وإن كانت أبحاث الاقتصاديين لا تجعلنا قادرين على فهمها نظراً لأن اهتمامهم بالجواهر يحملهم على إغفال الفوارق الشكلية . ومع أن بيان هذه الأشكال المتعددة الجوانب ينتمى إلى المذهب الخاص بالعمل الأجير وهذا لا محل له في هذا المؤلف ، إلا أنى أرى من اللازم أن نميز بصورة موجزة بين الشكلين السائدين من دفع الاجور . يذكر القارىء أن قوة العمل تباع دائماً لمدة محدودة ولهذا تبدو قيمتها اليومية أو الأسبوعية الخ بشكل وأجر يدفع حسب نظام الوقت ، أى تتخذ شكل الأجر اليومي أو الأسبوعي الخ . ويتمين علينا أولاً أن نشير إلى أن القوانين التى أوردناها فى الفصل الخامس عشر عن التغيرات التى تطرأ على الأحجام النسبية لثمن قوة العمل وفائض القيمة ، تستطيع بتغيير بسيط فى الشكل أن تتحول إلى قوانين للأجور . وبالمثل فالتمييز بين القيمة التبادلية لقوة العمل وبقية وسائل العيش التى تتحول إليها هذه القيمة يظهر الآن بأنه تمييز بين الاجور الإسمية والحقيقية . . . ويكفيها الآن أن نعرض لمسائل قليلة يتميز بها نظام الأجر حسب الوقت .

إن مبلغ النقود^(١) الذى يتسلمه العامل لقاء عمله يوماً أو أسبوعاً هو الأجر الإسمى أو الأجر مقدراً بالقيمة . ومن الواضح أن التغير فى طول يوم العمل (أى مقدار ما يؤديه العامل من عمل يومياً) يتبعه أن نفس الأجر اليومي أو الأسبوعي الخ قد يمثل ثمناً مختلفاً للعمل — ومعنى هذا دفع مبالغ مختلفة جداً لنفس المقدار من العمل^(٢) . لهذا يتعين علينا فى نظام الأجر حسب

(١) سنفرض ثبات قيمة النقود .

(٢) « ثمن العمل عبارة عن المبلغ الذى يدفع لقاء مقدار معلوم من العمل (سير ادورد وست : « ثمن القمح وأجر العمل » ، لندن ١٨٢٦ ص ٦٧) . وقد وضع وست مقالا (دون ذكر اسم المؤلف) يعد بداية عصر فى تاريخ الدراسات الاقتصادية فى إنجلترا ، وعنوانه :

Essay on the Application of Capital to Land, by a Fellow of University College, Oxford, London, 1815.

الوقت أن نميز بين المبلغ الكلي للأجور (الأجور اليومية أو الأسبوعية الخ) و ثمن العمل . فكيف نوجد هذا الثمن ، وكيف تتأكد من القيمة النقدية لكمية معلومة من العمل ؟ في الإمكان معرفة متوسط ثمن العمل عن طريق قسمة متوسط القيمة اليومية لقوة العمل على عدد الساعات التي يحتوي عليها يوم العمل المتوسط . فإذا كانت هذه القيمة ٣ شلنات (وهي القيمة التي يخلفها عمل ٦ ساعات) وإذا كان اليوم ١٢ ساعة كان ثمن ساعة عمل واحدة $\frac{٣}{١٢}$ أي ٣ بنسات . هذا الثمن الذي حققناه هكذا هو وحدة قياس ثمن العمل .

لهذا قد يظل الأجر اليومي أو الأسبوعي على ما هو عليه مع أن ثمن العمل يتناقص باستمرار . فلو فرضنا أن يوم العمل العادي ١٠ ساعات والقيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات كان ثمن الساعة $\frac{٣}{١٠}$ بنس ولكنّه يهبط إلى ٣ بنسات لو أصبح يوم العمل ١٥ ساعة ، وفي كل هذا يظل الأجر اليومي أو الأسبوعي دون تغيير . وبالعكس قد يرتفع الأجر الأسبوعي الخ برغم ثبات ثمن العمل بل وبرغم هبوطه . فلو شمل يوم العمل ١٠ ساعات وكانت قيمة قوة العمل في اليوم ٣ شلنات كان ثمن الساعة $\frac{٣}{١٠}$ بنس . فإذا ترتب على تحسن أحوال التجارة اشتغال العامل ١٢ ساعة في اليوم مع ثبات ثمن العمل أصبح الأجر اليومي ٣ شلنات و $\frac{٣}{١٢}$ بنس ويمكن بلوغ نفس النتيجة عن طريق زيادة حدة العمل دون أن يصحب ذلك تغيير في حجمه (أي مدته) (١) . وعلى ذلك قد تكون الزيادة في الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي مصحوبة بثمن عمل لم يتغير أو بهبوط فيه . وينطبق نفس الأمر على دخل الأسرة العاملة حيث أن ما يقوم به رئيسها من عمل يكمله عمل بقية الأفراد ؛ ولهذا فهناك وسائل لحفض ثمن العمل وهي خارجة عن خفض الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي (٢) .

(١) « يتوقف أجر العمل على ثمنه ومقداره ... وليس من الضروري أن تنطوي الزيادة في أجر العمل على ارتفاع في ثمنه ، فقد يترتب على عمالة كاملة وجهود كبيرة تبذل أن يزداد أجر العمل إلى حد بالغ مع بقاء ثمنه على ما هو عليه » (وست : مصدر سابق ص ٦٧ ، ٦٨ ، ١١٢) . ولكن السؤال الرئيسي هو كيفية تعيين « ثمن العمل » ، ولكن وست يتجنب الأمر بالقول بالتافه .

(٢) يعد مؤلف An Essay on Trade and Commerce من أشد المدافعين عن البورجوازية الصناعية تعصبا في القرن الثامن عشر ؛ وقد أدرك هذه النقطة ولكنه عبر عنها بطريقة مضطربة فقال « إن ثمن المؤن والضروريات هو الذي يعين كمية العمل لا ثمنه (ويقصد بهذا الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي) : خفضوا ثمن الضروريات وبالطبع تحفضون كمية العمل ، لا يتناسب مع ذلك ... ويعلم أرباب الصناعة سبلا مختلفة لرفع وخفض ثمن العمل وذلك إلى جانب تغيير مبلغه الإسمي » (ص ٤٨ ، ٦١) . وقد كتب سينيور نساو في كتابه « محاضرات ثلاث عن معدل الأجر » (لندن ١٨٣٠ ص ١٤) =

يمكن إذن أن نقول بوجود قانون عام نحواه أنه إذا علنا مقدار العمل اليومي أو الأسبوعي فإن أجره يتوقف على ثمن العمل الذي يتغير هو ذاته تبعاً لقيمة قوة العمل أو لمدى انحراف ثمنها عن قيمتها . كذلك إذا علنا ثمن العمل كان الأجر اليومي أو الأسبوعي متوقفاً على كمية العمل اليومي أو الأسبوعي -

إن ثمن ساعة العمل ، أى وحدة الأجر بنظام الوقت ، عبارة عن مبلغ القيمة اليومية لقوة العمل مقسوماً على عدد ساعات اليوم العادى من العمل . نفرض أن طول اليوم ١٢ ساعة ، وقيمة العمل اليومية ٣ شلنات (القيمة التى يولدها عمل ست ساعات) ؛ هنا يكون ثمن ساعة العمل ٣ بنسات ومبلغ القيمة التى يتم إنتاجها فى ساعة عمل ٦ ست بنسات . فإذا اشتغل العامل أقل من ١٢ ساعة يومياً (أى أقل من ٦ أيام فى الأسبوع) وليكن ذلك ٦ أو ٨ ساعات فقط كان أجره اليومي (٢) أو (١) شلن حسب الثمن المعلوم للعمل (١) . وبما أنه حسب فرضنا يجب أن يعمل فى المتوسط ست ساعات يومياً كى ينتج فقط أجر يوم مطابق قيمة ما لديه من قوة العمل ، وبما أنه طبقاً لنفس الفرض يشغل نصف الساعة لنفسه والنصف الآخر للرأسمالى ، يتضح إذن أنه لا يستطيع أن يحصل لنفسه على منتج ٦ ساعات إذا استخدم أقل من ١٢ ساعة . لقد بحثنا الآثار الهدامة للإرهاق فى العمل ، وهنا نستطيع أن نبصر المتاعب التى يتعرض لها العامل إذا لم يتوافر العمل الكافى لديه .

إذا تحدد أجر الساعة بطريقة تجعل صاحب رأس المال لا يلتزم بدفع أجر يوم أو أسبوع وإنما يدفع أجر الساعات التى يشاء أن يستخدم العامل فيها ، أصبح فى إمكانه استخدام العامل وقتاً أقصر من الوقت الذى كان فى الأصل أساساً لتقدير أجر الساعة أو أساساً لوحدة قياس ثمن العمل .

القيمة اليومية لقوة العمل

وبما أن وحدة القياس تعينها النسبة التالية القيمة اليومية لقوة العمل فإن هذه يوم عمل ذو عدد معلوم من الساعات

== ما يأتى (مستعينا بالكتاب السالف الذكر دون الإشارة إليه) : « يهتم العامل قبل كل شيء بمقدار الأجر » ، ومعنى هذا أنه يهتم بما يتسلمه أى المبلغ الإسمى للأجر ، لا فيما يعطيه للغير أى كمية العمل ! (١) يختلف الأثر الناتج عن هبوط غير عادى فى العمالة عنه فى حالة حدوث خفض عام فى يوم العمل بحكم التوزيع . فليس للأول أى علاقة بالطول المطلق ليوم العمل وقد يحدث فى يوم طوله ١٠ ساعة أو ٦ ساعات . وفى الحالة الأولى يحسب الثمن العادى للعمل على أساس القرض بأن العامل يستخدم ١٥ ساعة فى اليوم ، وفى الحالة الأخيرة على أساس افتراض اشتغاله ٦ ساعات فى المتوسط . وعلى ذلك فالنتيجة واحدة إذا اشتغل فى إحدى الحالتين $٧\frac{1}{2}$ ساعات فقط وفى الأخرى ٣ ساعات فقط .

الوحدة تفقد معناها حالما لا يصبح يوم العمل محتويا على عدد محدود من الساعات ، وتنقص الرابطة بين العمل ذى الأجر والعمل الذى لامقابل عنه ، ويستطيع الرأسمالى الآن أن يستخلص كمية محدودة من فائض العمل دون أن يسمح للعامل بوقت العمل الضرورى لللازم لعيشه ، ويستطيع أن يقضى على انتظام العمل ويتبع أهواه أو مصلحته المؤقتة بحيث يجعل الارهاق الشديد تعقبه فترات من البطالة الكاملة أو الجزئية . ويستطيع بحجة أنه يدفع « الثمن العادى للعمل » ، أن يطيل يوم العمل أكثر من المعتاد بدون أن يعرض العامل عن هذا تعويضاً مناسباً ؛ وهذا يفسر لنا سخط عمال صناعة البناء بلندن سنة ١٨٦٠ لما حاول الرأسماليون تنفيذ أجر الساعة عليهم . ويضع التحديد القانونى ليوم العمل حداً لهذه المساوىء ؛ إلا انه بالطبع لا يوقف خفض العمل الناجم من منافسة الآلات أو من التغيير فى نوع العمال ، أو من الأزمات الجزئية أو العامة .

حين يأخذ الأجر اليومى او الأسبوعى أو اليومى فى الازدياد فقد يظل ثمن العمل ثابتاً بصورة إسمية وقد يهبط برغم ذلك دون مستواه العادى . ويحدث هذا دائماً عند إطالة يوم العمل أكثر من المعتاد مع فرض ثبات ثمن العمل أو ثمن ساعة العمل . فى الكسر التالى القيمة اليومية لقوة العمل

إذ زاد البسط زاد المقام بأسرع منه ، ونظراً لأن قيمة قوة العمل

يوم العمل

توقف على البلى الذى يصحب استخدامها لهذا تزيد مع مدة عملها وتكون الزيادة فى القيمة أسرع منها فى المدة التى تؤدى خلالها وظيفتها . وفى كثير من فروع الصناعة حيث يسود نظام الأجر حسب الوقت وحيث لا توجد قيود قانونية على يوم العمل قضى العرف باعتبار يوم العمل عادياً إذا بلغ طوله حداً معيناً . فمثلاً يقال ليوم العشر ساعات « يوم العمل العادى » ، او « يوم العمل » ، او « ساعات العمل المنتظمة » ، وغير ذلك . اما ما يزيد عن هذا فيعد من قبيل العمل الزائد عن المقرر ، وإذا كانت الساعة هى وحدة القياس كان أجر الساعة من العمل الزائد عن المقرر يحسب غالباً على أساس معدل (مستوى) منخفض إلى حد يدعو للسخرية (١) . فيوم العمل العادى هنا كسر من يوم العمل الفعلى ، وكثيراً ما نجد الأخير

(١) « معدل الأجر عن العمل الزائد عن المقرر (فى صناعة عمل الدتلا) صغير جدا ويتراوح بين $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{2}{3}$ بنس عن الساعة الواحدة ، بحيث تجد التناقض مؤلماً بينه وبين مبلغ الأذى الذى يصيب صحة العمال وقوتهم ... وهذا المقدار الصغير الذى يكسبونه على هذا النحو غالباً ما ينفقونه بسبب ما يحتاجون إليه من تنفيذ زيادة عن المعتاد » (لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الثانى ، ص ١٦ رقم ١١٧) .

يسود خلال فترة من السنة أطول من التي يقبل فيها يوم العمل العادى (١). وحين يُطال يوم العمل بعد حد عادى معين يتخذ ثمن العمل فى مختلف الصناعات البريطانية شكلا بحيث يكون منخفضا خلال ما يقال له يوم العمل العادى إلى درجة تجعل العامل مضطرا إلى العمل فترة خلاف الوقت المقرر وبمعدل أعلى وذلك كى يحصل على أجر يمكنه من أن يعيش (٢). والتحديد القانونى ليوم العمل يضع حدا لهذه المساوىء (٣) ومن المعلوم انه كلما طال يوم العمل فى اى فرع من الصناعة هبط الأجر (٤). ويوضح المفتش رددجراف هذا بعرض نسبي لفترة عشرين عاما (١٨٣٩ - ٥٩) يرينا كيف ارتفعت خلالها الأجور فى المصانع

(١) حدث هذا فى صناعة تلوين الورق قبل تطبيق قانون المصانع عليها حديثا . « لانا نشتغل دون التوقف لتناول الطعام بحيث أن يوم العمل البالغ عمر ساعات ونصف ينتهى فى الساعة ٤/٣٠ مساء وبعد ذلك نشتغل مقدارا آخر ونادرا ما ننتهى قبل السادسة مساء . » (شهادة المستر سميت ، لجنة تشغيل ... التقرير الأول ص ١٢٥) .

(٢) حدث هذا فى مصانع التبييض الاسكتلندية قبل تطبيق قانون المصانع عليها سنة ١٨٦٢ . فى بعض جهات اسكتلنده كان العمال يشتغلون يوم العمل العادى (١٠ ساعات) بأجر يوى قدره شلن وبنسان ، ثم ٣ - ٤ ساعات بعد ذلك لقاء ٣ بنسات عن الساعة الواحدة . ومعنى هذا عدم استطاعة العامل أن يكسب أكثر من ٨ شلنات فى الأسبوع إذا اشتغل الوقت العادى وهو أجر فبر عادى أو معقول (تقارير ... ٣٠ ابريل ١٨٦٣ ص ١٠) . وعرض أجور أعلى فيه لإغراء قوى الحبل البالغين على العمل ساعات أطول من المقرر . (شرحه ٣٠ أبريل ١٨٤٨ ص ٥) . وفى صناعة تجليد الكتب بلندن كثير من البنات تتراوح اعمارهن بين ١٤ ، ١٥ سنة . ورغم تحديد ساعات العمل لهن فلأمن يعملن خلال الأسبوع الأخير من كل شهر حتى الساعة ١٠ ، ١١ ، ١ ليلا الى جانب البالغين مع الاختلاط بهم ، ويفريهن أرباب العمل بمقدار من الأجر والمشاء زيادة عن المقرر ، وهن يتناولن العشاء فى المجال العامة المجاورة (لجنة ... التقرير الخامس ص ٤٤ رقم ١٩١) . والفساد الحقيقى واسع الانتشار بين هؤلاء بسبب الأحوال التى يعملن فيها .

(٣) تقارير مفتشى المصانع ، ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ١٠ - كان عمال صناعة البناء فى لندن على علم دقيق بعجريات الاحوال ولذا أعلنوا خلال إضراب سنة ١٨٦٠ أنهم يقبلون الأجر بالساعة بصرط أنه فى حالة تحديد ثمن الساعة يكون اليوم ٩ أو ١٠ ساعات ، وأن يكون ثمن الساعة فى يوم العصر ساعات أعلى منه فى حالة يوم التسع ساعات . واشتروا كذلك دفع معدل أجر أعلى عن كل ساعة بعد الوقت المقرر .

(٤) « من الأمور البارزة ضآلة الأجر فى حالة ساعات العمل الطويلة » - تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٩ - وفى (التقرير السادس عن الصحة العامة ١٨٦٤ ص ١٥) أن العمل الذى يعطى عنه مقدار قليل من العناء هو اليوم الذى يطال إلى حد بالغ جدا .

الخاضعة لقانون العشر ساعات وانخفضت حين كان العمل يستمر ١٤ او ١٥ ساعة في اليوم (تقارير ٣٠ ابريل ١٨٦٠ ص ٣١ - ٣٢) .

ومن القانون التالي « إذا علم ثمن العمل فإن الأجر اليومي او الأسبوعي يتوقف على كمية العمل ، نستخلص أولاً انه كلما هبط ثمن العمل عظمت كميته أى طال يوم العمل بحيث يستطيع العامل الحصول حتى على مقدار زهيد من متوسط الأجر ؛ وفي هذه الحالة يكون انخفاض ثمن العمل حافزاً على إطالة يوم العمل (١) . وبالعكس يؤدي امتداد وقت العمل إلى هبوط في ثمنه وبالتالي في الأجر اليومي او الأسبوعي . والعكس التالي

القيمة اليومية لقوة العمل

الذي يعين ثمن العمل ، يريتنا أن مجرد إطالة يوم

يوم عمل ذو عدد معلوم من الساعات

العمل يؤدي إلى خفض ثمن العمل ما لم تتدخل مؤثرات أخرى على سبيل التعويض . ولكن نفس الظروف التي تمكن الرأسمالي من إطالة يوم العمل في الأجل الطويل تمكنه في أول الأمر وترغمه بعد ذلك على ان يهبط بالثمن الاسمي للعمل ايضا اذ يتناقص الثمن الكلي لعدد الساعات المزاد ، أى أن يكون هناك هبوط في الأجر اليومي أو الأسبوعي . وتكفي الإشارة هنا إلى طرفين . فإذا قام رجل واحد بعمل رجل ونصف أو رجلين زاد عرض العمل برغم ثبات عرض قوة العمل ، إذ المنافسة الذي تنشأ هنا بين العمال تمكن الرأسمالي من أن يهبط بثمان العمل ؛ وبالعكس يجعل هبوط ثمن العمل في إمكان الرأسمالي أن يزيد وقت العمل أكثر من ذلك (٢) ولكن سرعان ماتبعث هذه المقادير غير العادية من العمل الذي لا يدفع أجر عنه — على المنافسة بين الرأسماليين أنفسهم . ويدخل ثمن العمل في تكوين ثمن السلع ولكن الجزء المجاني من ثمن العمل يجب ألا يدخل في حساب ثمن السلع ، ويمكن تقديمه للبشري وهذه هي الخطوة الأولى التي تؤدي إليها المنافسة . والخطوة الثانية استبعاد جزء

(١) نظراً لانخفاض ثمن عمل صناعات السامير اليدويين كان على الواحد منهم أن يشتغل ١٥ ساعة يومياً لكي يحصل على عيشه الأسبوعي الذي يدعو الى الرثاء . فكان الواحد منهم يعمل ما بين ٦ صباحاً ، ٨ مساءً مجتهد ونشاط طيلة الوقت كي يحصل على أجر قدره ١١ بنساً أو شلن واحد ، وإلى جانب هذا بلو العدد وثققة لإعداد النار وما يترتب على هذا من تبديد بعض الحديد ، وهذا كله يتكلف ٢ ¼ أو ٣ من البنسات (لجنة ... التقرير الثالث ص ١٣٦ رقم ٦٧١) . وأجر النساء الأسبوعي • شلنات فقط مقابل العمل خلال نفس العدد من الساعات (ص ١٣٦ رقم ٦٧٤) .

(٢) إذا رفض أحد عمال المصنع أن يشتغل العدد المعتاد من الساعات حل غيره مكانه وتعضل (تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٤٩ شهادة ص ٣٩ رقم ٣٨) . « إذا قام رجل واحد بعمل اثنين ... ارتفع معدل الأرباح بوجه عام ... بسبب أن عرض العمل الإضافي أدى إلى نقص ثمنه » (سينيور ص ١٤) .

على الأقل من القيمة الفائضة التي يولدها إطالة يوم العمل من ثمن السلع . وهذه الطريقة نجد لدينا ثمن يبيع منخفضاً ليصبح من الآن فصاعداً سبباً دائماً في الأجور المنخفضة للغاية وساعات العمل الطويلة جداً مع أنه كان نتيجة لهذين الأمرين ، ولكن أود الإشارة إلى أن تحليل المنافسة لا يعيننا هنا ومع هذا سادع الرأسمالي يتكلم عن نفسه دني برمنجهام منافسة كبيرة بين أصحاب الأعمال بحيث يضطر كثير منهم إلى عمل أشياء بصفته من أصحاب الأعمال يخجل منها في خلاف هذه الظروف ، ومع ذلك لا يجنون مالا أكثر وإنما الفائدة تعود على الجمهور ، (لجنة تشغيل . . . التقرير الثالث - شهادة ص ٦٦ رقم ٢٢) . وقد قال الجبازون بلندن (full-priced) أمام لجنة التحقيق البرلمانية ما يأتي عن منافسيهم الذين يبيعون دون الثمن وإن وجودهم راجع أولاً إلى أنهم يحددون الجمهور وبعد ذلك يستخلصون عمل ١٨ ساعة من عمالهم مقابل أجر ١٢ ساعة . . . فالسبب في المنافسة وبقائها ما يقدمه العمال من عمل لا ينالون عنه أجراً . . . والمنافسة بين أصحاب المخازن السبب في صعوبة التخلص من العمل الليلي . . . ومعظم الذين يستخدمهم الذين يبيعون دون الثمن الصحيح من الأجانب والشبان الذين يقبلون أى أجر يعرض عليهم (١) .

هذا الكلام طريف لأنه رينا أن ذهن الرأسمالي لا ينعكس فيه سوى مظهر علاقات الإنتاج ، فهو لا يدري تماماً أن الثمن العادي للعمل يشمل كذلك مقداراً محدوداً من العمل الذي لا أجر عنه وأن هذا العمل الأخير هو المصدر العادي لكسبه . ففي نظره لا وجود لفائض العمل بسبب انه داخل في يوم العمل العادي ، الذي يظن أنه يدفع أجره . أما الوقت الزائد عن المقرر فله وجود في نظره . فاذا واجهه شخص يبيع بأقل منه فإنه يصر على دفع أجر زائد عن هذا الوقت الذي يشتغل فيه العامل بعد الزمن المقرر . وهنا نجد أيضاً لا يدري أن هذا الأجر الأخير يتضمن كذلك عملاً مجانياً . ومثال ذلك لنفرض أن ثمن ساعة من يوم عمل طوله ١٢ ساعة ٣ بنسات وهذه الساعة قيمة يتم إنتاجها في نصف ساعة عمل ، وأن ثمن الساعة من الوقت الخارج عن المقرر ٤ بنسات وهي قيمة ما يتم في ثلثي ساعة . ففي الحالة الأولى يستولى الرأسمالي على نصف ساعة من العمل دون أن يدفع ثمن ذلك ، أما في الحالة الثانية فيستولى على الثلث .

Report. etc relative to the Grievances complained of by the Journeymen (١)

Bakers, London? 1862, d. 411 وكذلك في الشهادة رقم ٤٧٩ ، ٣٥٩ ، ٢٧٤ في الوقت نفسه
فيؤلا الجبازون الذين يبيعون بالسعر الكامل « يدأون العمل عادة في الساعة ١١ مساء . . . ويستمررون حتى ٨ من صباح اليوم التالي . . . يشتغل (العمال) بعد ذلك طول اليوم . . . حتى الساعة مساء » ، وقد أشرنا إلى هذا وكذلك اعترف لسان حلهم بنيت (مصدر سابق ص ٢٢) .

الفصل التاسع عشر

دفع الأجر حسب نظام القطعة (الوحدة)

ليست الأجر حسب القطعة سوى صورة متحولة للأجر التي تدفع حسب الوقت ، كما ان الأخيرة الصورة التي تحولت إليها قيمة قوة العمل أو ثمنها . وفي النوع الاول من الأجر يبدو من أول نظرة كما لو ان القيمة الاستيعالية المشتراة من العامل لا يمكن ان تكون وظيفية ما لديه من قوة العمل أي العمل المحي بل يجب ان تكون عملا قد تحقق في المنتج ، وكذلك يبدو كما لو أن ثمن هذا العمل تعيينه طاقة المنتج على العمل وليس يحدده القيمة اليومية لقوة العمل

الكسر الآتي

يوم عمل من عدد معلوم من الساعات

كما هو الشأن في حالة الأجر التي تدفع حسب نظام الوقت (١) .

والثقة التي تجعل الناس يخطئون فيظنون هذا المظهر هو الحقيقة كان من الواجب أن تتزعزع بسبب إمكان وجود نظامي دفع الأجر جنبا إلى جنب في نفس الفرع من الصناعة ، فالعادة أن صفا في حروف الطباعة بلندن يشتغلون بالقطعة بينما زملائهم بالريف يشتغلون حسب الوقت . ويشغل تجارو بناء السفن في ميناء لندن حسب العملية التي يتولونها أو الوحدة بينما يعمل زملائهم في الجهات الأخرى باليوم ، (٢) . وفي مجال عمل السروج بلندن غالبا ما نجد في نفس الحرفة عمالا من الفرنسيين والإنجليز ويتناول الأولون أجرهم بالقطعة بينما يدفع أجر

(١) يوضح نظام الأجر بالقطعة عصرا في تاريخ يوم العمل إذ يقسم في منتصف الطريق بين مركز عامل اليومية الذي يعتمد على إرادة الرأسمالي وبين الصانع التعاوني الذي ينتظر في المستقبل غير البعيد أن يجمع في شخصه بين الصانع والرأسمالي . إن العمال الذين يعملون بنظام القطعة سادة أنفسهم وإن كانوا يشتغلون على رأس مال صاحب لعمل « *John Watts : Trade Societies and Strikes, Machinery and Cooperative Societies* » منشور ١٨٦٥ من ٥٢ — ٥٣ . وقد نشر وانس هذا كتيباً سنة ١٨٤٢ عنوانه « *Facts and Fictions of Political Economists* » ؛ وما قال « الملكية سرقة » ولكن ذلك كان منذ زمن بعيد .

(٢) ت . ج . دنتج « أعمالات العمال والاضرابات » لندن ١٨٦٠ ص ١٢

الأخيريين حسب الوقت . وفي المصانع التي تتبع نظام الدفع بالقطعة نجد أن حِرفاً معينة لا يلائمها هذا النظام لأسباب فنية ولذا يتناول الذين يمارسونها أجرهم حسب نظام الوقت (١) وواضح أن الاختلافات في شكل دفع الأجر لا تغير جوهر المسألة ، وإن كان أحد الشكليين أكثر ملاءمة من الآخر لتنمية الإنتاج الرأسمالي .

لنفرض أن يوم العمل العادي ١٢ ساعة ٦ منها لها أجرها والسبت الباقية لا يدفع عنها مقابل ، ولنفرض أن مبلغ القيمة التي يخلقها ٦ شلنات بحيث أن عمل ساعة واحدة يخلق قيمة قدرها ٦ بنسات . ولنفرض أن التجارب ترينا أن العامل ينتج ٢٤ سلعة متميزة في يوم العمل هذا إذا اشتغل بالدرجة المتوسطة من الحدة والمهارة أي لم يشتغل أكثر من مقدار وقت العمل اللازم في ظل الأحوال الاجتماعية العادية السائدة . فإذا ما طرحنا ذلك الجزء الذي تتضمنه هذه السلع من رأس المال الثابت كانت قيمتها ٦ شلنات وكانت قيمة السلعة الواحدة ٣ بنسات . يتناول العامل ٣ شلنات بمعدل بنس ونصف البنس عن القطعة الواحدة . وكما أنه في حالة الأجر حسب الوقت لا يهمننا أن يكون العامل قد اشتغل ست ساعات لنفسه وستا للرأسمالي ، أو اشتغل نصف الساعة لنفسه والنصف الآخر للرأسمالي ، كذلك لا يهمننا في حالة الدفع بالقطعة أن نقول إن الرأسمالي يدفع ثمن نصف كل قطعة ولا يدفع ثمن نصفها الآخر ، أو أن ثمن كل قطعة يحل محل قيمة قوة العمل بينما تدخل القطع الإثني عشرة الأخرى في نطاق القيمة الفائضة .

ولا يقل نظام القطعة عن زميله بعدا عن جادة العقل والصواب . ومثال ذلك أنه بينما تكون قيمة السلعتين اللتين تنتجها ساعة عمل واحدة ٦ بنسات (بعد خصم ما استهلك في

(١) وجود نظامي الدفع في نفس الوقت بالمصنع الواحد يلائم كافة أنواع الحداد من جانب رب المصنع • يستخدم المصنع ٤٠٠ عامل نصفهم حسب القطعة والنصف الآخر يتناولون الأجر باليوم ، ففلاولين مصلحة مباشرة في العمل ساعات أطول ، والآخرين يشتغلون ساعات طويلة ولكنهم لا يتناولون شيئا من العمل الزائد عن المعتاد ... وعمل هؤلاء المائتين نصف ساعة يساوي عمل شخص واحد مدة ٥٠ ساعة أو ٦ عمل شخص واحد في الاسبوع وهذا كسب إيجابي لصاحب العمل (تقارير ١٠٠٠ ٣١ أكتوبر ١٨٦٠ ص ٩) • لا يزال الإرهاق في العمل سائداً وفي كثير من الحالات تتخذ الاحتياطات لمنع كشف المخالفات وتوقيع الجزاء مما ينص عليه القانون ... وقد أظهرت في كثير من تقاريرى السابقة ... الضرر الذي يهود على العمال الذين لا يشتغلون بنظام القطعة وإنما يتناولون أجوراً أسبوعية — ليونارد هورنر ، تقارير ١٠٠٠ ٣٠ أبريل ١٨٥٩ ص ٨ — ٠٩

إنتاجهما من قيمة أدوات الإنتاج) ، فإن العامل لا يحصل مقابلهما إلا على ٣ بنسات والواقع النعلى أن الأجر بالقطعة لا يعبر بصفة مباشرة عن علاقة قيمة . ليست المسألة خاصة بقياس قيمة القطعة حسب ما تتضمنه من مقدار وقت العمل ، بل بالعكس إنها مسألة قياس ما بذله العامل من عمل عن طريق حساب عدد القطع التي أنتجها . يقاس العمل في نظام الدفع بالوقت بمدة العمل المباشرة ، أما في نظام القطعة فيقاس بكمية المنتجات التي يندرج فيها العمل خلال فترة محدودة من الوقت (١) . وفي النهاية يتحدد ثمن وقت العمل بمعادلة القيمة التالية وهي :
 قيمة عمل اليوم = القيمة اليومية لقوة العمل ؛ وعلى ذلك ليست الأجور بالقطعة سوى شكل معدل من الأجور التي تدفع حسب الوقت ولندرس الآن بقدر أكبر من الدقة المميزات التي تتصف بها الأجور وفق نظام القطعة .

إن نوع العمل أو صفته هنا تخضع لسلطان العمل ذاته إذ يجب أن يكون العمل من جودة متوسطة إذا أريد دفع ثمن القطعة كاملاً . ولهذا يصبح هذا النظام مصدراً طيباً للاستقطاعات من الأجور ووسيلة غش يتبعها الرأسمالي . والأجور من هذا النوع تعد في نظر صاحب المال مقياساً دقيقاً لحدة العمل ، ذلك إن وقت العمل الذي يعتبر متوسطاً اجتماعياً ويدفع ثمنه على هذا الأساس إنما هو وقت العمل الذي يتجسم في كمية من السلع سبق تحديدها من قبل (على هدى التجارب) . ففي بعض محال حياكة الملابس بلندن يتحدثون عن قطعة معينة من العمل كالصديري مثلا بأنها ساعة أو نصف ساعة ، وتحسب الساعة على أساس ست بنسات ، وعن طريق التجارب العملية نعرف مقدار متوسط ما تنتجه الساعة الواحدة . وفي حالة الأزياء الجديدة الخ تنشأ المنازعات بين رب العمل ومن يشتغلون عنده في هل نمثل قطعة ما من العمل ساعة وهكذا ، وهنا يكون الحكم للتجارب . كذلك في ورش صنع الأثاث في لندن يطرد العامل إذا لم يؤد حداً أدنى محدوداً من العمل في اليوم وبعبارة أخرى إذا لم تتوافر له الدرجة المتوسطة من المهارة والحذق (٢) .

(١) يمكن قياس الأجور بأى من الطريقتين الآتيتين : مدة دوام العمل أو منتج العمل
Abregé élémentaire des principes d'economie politique

باريس ١٧٩٦ ص ٣٢ — كان ج . جارنييه صاحب هذا الكتاب المحبول اسم مؤلفه .

(٢) يعطى (للغزال) مقدار معلوم من القطن على أن يعيد في فترة معينة بدلا منه وزنا معلوما من العزل ذي درجة معينة من الدقة ويتناول الأجر عن الرطل الواحد من الغزل . فإذا كان بعمله تقص من حيث النوع وقع عليه الجزاء ، وإذا كان المقدار دون الحد الأدنى المتفق عليه عن وقت معلوم فانه يطرد ليحل محله عامل أكفأ منه (يور — مصدر سابق ص ٣١٧) .

وما دام الشكل الذى تدفع بمقتضاه الأجور يتحكم فى نوع العمل وحدته أصبح الإشراف عليه وقد اتفتت الحاجة إليه إلى حد كبير . فعدلات دفع الأجور بالقطعة تصير الأساس الذى يقوم عليه نظام الصناعة المنزلية الحديث والذى وصفناه فى الفصول المتقدمة ، ويصبح كذلك أساساً لنظام هرمى من الاستغلال والاستعباد . وثمت شكلان أساسيان للأمر الأخير . فمن جهة يسهل نظام الأجر بالقطعة تدخل الطفيليين فيما بين الرأسمالى والعامل الأجير ، وأرباح الوسطاء مصدرها الفرق بين ثمن العمل الذى يدفعه الرأسمالى وبين ذلك الجزء من الثمن الذى يسمح الوسطاء فعلاً باستيلاء العمال عليه (١) . ويعرف هذا الأمر فى إنجلترا بنظام التعريق أو الإرهاق (sweating system) . ومن جهة أخرى يتمكن الرأسمالى بفضل هذا النظام من أن يتعاقد على الثمن الذى يدفعه لكل عامل عن عدد معلوم من القطع مع رئيس يتولى جمع العمال ودفع الأجور لهم . وفى هاتين الحالتين يتحقق استغلال رأس المال للعامل عن طريق استغلال عامل لآخر (٢) وفى ظل نظام القطعة يرى العامل من صالحه الشخصى أن يبذل ما يملك من قوة العمل إلى الحد الأقصى مما يسهل على الرأسمالى أن يزيد الدرجة العادية من حدة العمل (٣) . ويرى العامل كذلك صالحه فى إطالة يوم العمل حتى يرتفع أجره اليومي أو

(١) « وحين يمر العمل بين أفراد عدة لكل منهم نصيب فى الأرباح بينما لا يؤدي العمل سوى الشخص الأخير يكون الأجر الذى يصل إلى العامل غير متناسب إلى حد يدعو إلى الاشتياق (لجنة ... التقرير الثانى رقم ٤١٤ ص ٦٠) .

(٢) وحتى واتس يلاحظ بهذا الصدد ما يأتى « لو أن الذين يستخدمون فى عمل كانوا شركاء فى المقدر حسب مقدرة كل منهم بدلاً من أن يكون من صالح رجل واحد أن يرهق الآخرين اصلحته الذاتية — تقول لو حدث هذا لتحسن نظام الدفع بالقطعة تحسيناً عظيماً » (ص ٥٣) . راجع لجنة تشيقل الأطفال ، التقرير الثالث ص ٦٦ رقم ٢٢ ، ص ١١ رقم ١٢٤ ، ص ١١ رقم ١٣ ، ٥٣ ، ٥٩ ، الخ بشأن المساوىء . الفئحة المترتبة على Sweating System .

(٣) وغالباً ما يحدث تشييط هذه النتيجة التلقائية بوسائل مفتعلة . ضد الحيل الشائعة فى صناعة الهندسة بلندن « اختيار رجل يمتاز بما لديه من قوة جثمانية وسرعة ليكون رئيس عمال عدة ويدفع له أجر اضافى كل ثلاثة أشهر أو خلاف ذلك على أساس أن يبذل قصارى جهده لتحمل الآخرين الذين لا يتناولون سوى الأجر العادى على العاق به ... وهذا يفسر شكوى العمال من حيث ارغابهم من قبل أصحاب الأعمال على بذل مقادير أكبر من النشاط والمهارة وقوة العمل » (دنتج ص ٢٢ — ٢٣) — ولما كان دنتج هذا عاملاً وسكرتيراً لأحد اتحادات العمال فقد يمد كلامه بمبالغة ، ولهذا نشير على القارىء بالاطلاع على مقال « العامل » فى « دائرة معارف الزراعة » التى وضعها ج . س . مورتن ، وهى مؤلف « جدير بالاحترام الكبير » ، وسيرى أن الكتاب ينصح الفلاحين باستخدام تلك الطريقة المشار إليها .

الأسبوعي^(١) ، وبذا يحدث رد فعل كالذى وصفناه بصدد نظام الوقت ، مع العلم أن هذه الإطالة تهبط بشمن العمل حتى مع ثبات أجر القطعة .

وفى نظام الوقت تتشابه أجور أنواع العمل الواحدة ؛ أما فى النظام الآخر ورغم أن وقت العمل يقاس بكمية محدودة من المنتج فإن الأجر اليومى أو الأسبوعى يتفاوت تبعاً لمقدرة العامل على أن ينتج المقدار المتوسط من المنتج أو أعلى أو أدنى منه . وبهذا يتفاوت مبلغ النقود الذى يحصل عليه العامل تبعاً لاختلاف مهارته وقوته ونشاطه الخ . عن الحد المتوسط من كل منها^(٢) . وبالطبع لا يؤثر هذا فى العلاقة العامة القائمة بين رأس المال والعمل الأجير وذلك أولاً لأن الفوارق الضرورية يوازن بعضها بعضاً فى المصنع بوجه عام بحيث تنتج الورشة فى فترة معلومة من وقت العمل المقدار المتوسط من المنتج ، وبحيث أن مجموع الأجور الكلى يطابق متوسط الأجور السائد فى ذلك الفرع من الصناعة . وثانياً ليس من تغيير فى النسبة بين الأجور وفائض القيمة نظراً لأن الأجر الفردى الذى يتناوله العامل الفردى يطابق مبلغ القيمة الفائضة الذى يهيئه للرأسمالى . ولكن نظام القطعة يتيح مجالاً أوسع للعامل تنمو فيه روح الفردية والشعور بالحرية والاستقلال وسيطرته على نفسه ، كما أن هذا المجال يعمل من جهة أخرى على تنمية المنافسة فيما بين العمال . ولذلك بينما يميل العمل بالقطعة إلى رفع أجور العمال الفرديين فوق متوسط مستوى الأجور السائد فى صناعة ما ، فإنه يعمل فى الوقت نفسه على خفض هذا المستوى بصفته الكلية العامة . ولكن إذا كان معدل أجر القطعة قد حدده العرف بحيث أن خفضه قين أن يثير مقاومة العمال ، لهذا يعمد أصحاب العمل إلى اتباع نظام الدفع بالوقت بدلاً من نظام الأجر حسب القطعة ؛ وإلى هذا يرجع سبب الإضراب الذى قام به عمال نسج الدتلا فى كوفنترى سنة

(١) ينتزع جميع الذين يتناولون الأجر على حسب نظام القطعة من هذا الافتتاح على حدود العمل القانونية ، وتطبق هذه الملاحظة بنوع خاص وهى الرغبة فى العمل إلى ما بعد الوقت المحدود ، على انشاء اللاتى يشتغلن مالنسج (تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٥٨ ص ٩) — وهذه الطريقة الملاءمة لصالح رب العمل تميل بصفة مباشرة إلى تشجيع الفخارى الناشء على أن يجهد نفسه خلال السنوات الأربع أو الخمس التى يستخدم فيها وفق نظام القطعة ولكن بأجر منخفض . وهذا سبب كبير يرمى إليه ضفب بنية الفخاريين (لجنة تشفيل ... التقرير الأول ص ١٣) .

(٢) حيث تكون طريقة الدفع فى أى مهنة حسب القطعة أو العملية المنفق عليها فقد تختلف الأجور كثيراً من حيث مقدارها . . . أما فى نظام الأجر باليوم فعادة نجد معدلاً واحداً يعترف به كل من صاحب العمل والعامل مقياساً لأجور العمال فى هذه المهنة (دتج ص ١٧)

سنة ١٨٦٠ (١) وأخيرا فنظام انقطعة دعامة رئيسية النظام الساعة الذي وصفناه في الفصل السابق (٢). يتضح مما سبق أن نظام الدفع بالقطعة أصلح أشكال الأجور من وجهة نظر طريقة الإنتاج الرأسمالية . وليس هذا النظام حديث النشأة إذ نجد ذكرا له في وثائق قوانين العمل الفرنسية والانجليزية في القرن الرابع عشر، ولكن لم يعم استخدامه إلا ابتداء عصر الصناعة يدوية، كما اتخذ منه أرباب الأعمال في بداية عصر الصناعة الكبيرة اى خلال الفترة (١٧٩٧-١٨١٥) وسيلة لإطالة يوم العمل وخفض الأجور . وتمدنا الكتب الزرقاء الصادرة خلال هذه الفترة بمعلومات عن تقلبات الأجور إذ ذلك ، ومنها نعلم باطراد الهبوط في ثمن العمل بحيث أن الهبوط في صناعة النسيج كان أعظم منه قبالا رغم الزيادة في طول يوم العمل والأجر الحقيقي الذي يحصل عليه العامل في صناعة نسيج القطن أقل بكثير مما كان عليه ، كما لم يعد هناك وجود تقريبا لتفوقه على العامل العادي وهو التفوق الذي كان من قبل عظيما جدا ... إن الفرق في أجر كل من العامل الحاذق والعامل العادي أقل بكثير الآن مما كان عليه في أى فترة سابقة ، (٣) ونستطيع من الفقرة التالية أن ندرك ضآلة المنفعة التي عادت على العمال الزراعيين من ازدياد حدة العمل واتساع مداه ، وهذه الفقرة مقتبسة من كتاب يعد صاحبه من المدافعين عن قضية ملاك الأراضي والفلاحين ، يقوم بمعظم العمليات الزراعية

(١) وينظم عمل رجال المياومة باليوم أو بالقطعة . . . ويعلم المعلم master تقريبا ما يستطيع العامل أداءه من عمل في اليوم الواحد وعلى هذا الأساس يحسب الأجر ، ولهذا يضطر عمال المياومة الى بذل جهد كبير دون الحاجة الى الرقابة عليهم ، اذ ذلك في صالحهم (كاتنوت : «مقال عن التجارة بوجه عام » طبعة أمستردام ١٧٥٦ س ١٨٥ ، ٢٠٢) وقد ظهرت الطبعة الأولى سنة ١٧٥٥ . . . وتجد كاتنوت هنا ، وهو القى اقتبس منه كويناي وسيرجيس ستيوارت اودم سميت كثيرا ، بمد الأجور بالقطعة بمعدل من أجور الوقت . ويدل عنوان الطبعة الفرنسية على أن الكتاب مترجم عن الانجليزية ولكن الطبعة الانجليزية وعنوانها *The Analysis of Trade, Commerce, etc., by Philip Cantillon* فتاريخها سنة ١٧٥٩ أى بعد الفرنسية بأربع سنوات . فضلا عن هذا تدل محتويات الطبعة الانجليزية على أنها متأخرة المهد وتناولتها يد المراجعة . فنلاقي الطبعة الفرنسية لاذكر لهيوم وكذلك الشأن بيني في الطبعة الانجليزية . وفيما يتعلق بالمسائل النظرية البحتة نجد الطبعة الانجليزية قليلة الأهمية نسبيا واسكنها تشمل تفصيلات عدة خاصة التجارة الانجليزية وتجارة السبائك الخ مما لا نجد له ذكرا في الطبعة الفرنسية .

(٢) «ألسنا نرى كثيرا أن أصحاب الورش يستخدمون أحيانا عددا من العمال أكثر مما يتطلبه العمل ؟ وفي حالات كثيرة يستخدم عمال أكثر توقفا لعمل عرضي (قديكون وهما تماما) . ولما كانوا يتناولون أجورهم بالقطعة فان صاحب العمل لا يتحمل أى خطر لأن الحسارة كلها على حساب المتعطلين »
H. Grégoir : *Les typographes devant le Tribunal correctionnel de Bruxelles* ,
Brussels, 1865, p. 9.

Remarks on the Commercial Policy of Great Britain, London, 1815.

(٣)

يوم يؤجرون باليوم أو حسب العمل بالقطعة ، والأجر الأسبوعي حوالي ١٢ شلن ، وبرغم أننا قد نفترض أن الفرد يكسب في نظام القطعة شلنا أو شلنين زيادة عن الأجر الأسبوعي ، لكن وجد أنه إذا حسبنا دخله الكلي كان هذا الكسب أقل من العمل الذي يخسره خلال السنة بسبب التعطل . . . فضلا عن هذا وجدوا أن ثمت نسبة مميثلة بين أجور هؤلاء الناس وثمان وسائل العيش الضرورية بحيث أن رجلا له طفلان يستطيع تربية أسرته دون الالتجاء إلى التماس المعونة من الأبرشية ، (١) . وكتب مالس مشيرا إلى الحقائق التي نشرها البرلمان في تاريخ متأخر يقول « أعتزف أنى أنظر بعين الشك إلى اتساع نطاق عادة دفع الأجر بالقطعة . والحق يقال إن العمل الشاق خلال ١٢ أو ١٤ ساعة في اليوم أو أكثر من ذلك أمر كثير على أى مخلوق آدمى ، (٢) ويسود نظام الأجر بالقطعة في الورش التي تخضع لفعل قوانين المصانع إذ بذلك يستطيع رأس المال الحصول على إنتاج أكبر من يوم العمل عن طريق زيادة حدة العمل (٣) .

حينما تتغير إنتاجية العمل تمثل نفس الكمية من المنتجات مقدارا مختلفا من وقت العمل وتبعاً لهذا يتغير الأجر حسب القطعة إذ أنه عبارة عن الصورة التي تعبر عن ثمن مقدار محدود من وقت العمل . ففي المثال السابق وجدنا أن ٢٤ سلعة تم إنتاجها في ١٢ ساعة ، وقيمة منتج هذه الفترة ٦ شلنات ، والقيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات ، وثمان ساعة العمل ٣ بنسات ، وأجر القطعة الواحدة بنس ونصف البنس . إن القطعة الواحدة تتضمن عمل نصف ساعة ، فلو تضاعفت إنتاجية العمل بحيث يتم إنتاج ٤٨ سلعة في نفس الوقت ليهبط أجر القطعة من $\frac{1}{2}$ بنس إلى $\frac{1}{3}$ بنس ، وهذا مع بقاء الظروف الأخرى دون تغيير ما دامت كل قطعة تمثل الآن $\frac{1}{3}$ ساعة فقط بدلا من $\frac{1}{2}$ ساعة . إن $\frac{1}{3}$ بنس \times ٢٤ مرة تساوى ٢ شلنات ، وكذلك $\frac{1}{3}$ بنس \times ٤٨ = ٣ شلنات وبعبارة أخرى يهبط أجر القطعة بنفس النسبة التي يزيد بها عدد القطع التي يتم إنتاجها في فترة معلومة من الوقت (٤) أو إلى الحد

(١) « دفاع عن الملاك والفلاحين في بريطانيا العظمى » لندن ١٨١٤ ص ٤ . . .

(٢) مالس Inquiry into the Nature and Progress of Rent لندن ١٨١٥ .

(٣) « لعل أربعة أخماس العمال في المصانع . . . ممن يتناولون أجورهم بنظام القطعة » تقارير . . .

٣٠ أبريل ١٨٥٨ .

(٤) « وتقاس القوة الإنتاجية لآلة الغزل بدقة ، ومعدل الأجر عن العمل الذي يتم أدائه بها ينقص تبعاً لزيادة القوة الإنتاجية ولكنه لا ينقص مثلها » (يورس ص ٣١٧) ، وبعد ذلك ألغى يور العبارة الأخيرة ، وهو يعترف أن إطالة (آلة) البطة تسبب بعض الزيادة في العمل . ونتيجة لهذا لا ينقص العمل =

الذى يتناقص به مقدار وقت العمل المتجسم في كل قطعة . هذا التغيير في أجر القطعة ، وهو تمير إسمي بحت ، يؤدي إلى نزاع دائم بين الرأسمالي والعامل إما لأن الرأسمالي يستخدمه ذريعة لخفض ثمن العمل فعلا ، وإما لأن ازدياد الإنتاجية ينطوي على زيادة في حدة العمل . أو قد يكون السبب أن العامل يعتقد أن ما يحصل عليه من الأجر هو ما ينتجه وليس هو قوته على العمل ولهذا يقاوم أى خفض في سعر القطعة لا يكون مصحوبا بأى خفض في ثمن بيع السلعة « إن العمال ... يراقبون بعناية ثمن المادة الخام و ثمن السلع المصنوعة وبذا يستطيعون أن يحصلوا على تقدير دقيق مضبوط لأرباح صاحب العمل ، (١) ويعترض الرأسمالي على مثل هذه الادعاءات التي يراها راجعة إلى أخطاء فاحشة في إدراك طبيعة العمل الأجير (٢) ، ويحمل على عجرة هذه المحاولة الرامية إلى فرض ضرائب على تقدم الصناعة ، ويعلن بجفاء أن ليس للعامل مطلقا أى دخل في مسألة إنتاجية العمل (٣) .

« بذمة زيادة إنتاجية » بهذه الزيادة تكبر القوة الإنتاجية للآلة بمقدار الخمس . وحين يحدث هذا فإن الغزال لا يتناول أجره بنفس المعدل عن العمل الذى يؤديه كما كان الحال قبلا ، ولكن لما كان ذلك المعدل لا ينقص بنسبة الخمس فإن التحسين يزيد من مكاسبه النقدية خلال عدد معلوم من ساعات العمل « ولكن » القول السالف يتطلب بعض التعديل ... على الغزال أن يدفع شيئا إضافيا مساعدة للأحداث وذلك من البنمات المت الإضافية التي يحصل عليها ، وهو ما يصحبه إحلال الصغار محل جانب من البالغين « (س ٣٢١) وليس هذا يميل إلى رفع الأجور .

(١) H. Fawcett: The Economic Position of the British Labourer. لندن وكمبرج

(١٨٦٥ ص ١٧٨) .

(٢) تقرأ في العدد الصادر من جريدة الاستاندرد في ٢٦ أكتوبر ١٨٦٩ عن قضية رفعتها شركة جون برايت وشركاه أمام قضاة رويشديل على ممثلي اتحاد نساجي الأبسطة متهمه بإيذاء بالانجاء الى وسائل التغويف . لقد استخدم شركاه برايت آلات جديدة تنتج ٢٤٠ ياردة من قماش الأبسطة في نفس الوقت وبنفس العمل (!) الذين كانوا لازمين من قبل لإنتاج ١٦٠ ياردة . ولم يكن للعمال حق في المطالبة بنصيب في الأرباح الناجمة عن استئجار صاحب العمل لرأس ماله في التحسينات الميكانيكية . وتبعاً لذلك اقترح السادة برايت خفض معدل الأجر من ١/٢ بنس للباردة الى بنس واحد على أن يظل ما يكسبه العمال عن نفس العمل كما كان قبلا ؛ ولكن يقال انه كان هناك خفض اسمي لم ينذر بشأنه العمال مقدما .

(٣) « ان رغبة اتحادات العمال في المحافظة على الأجور تدفعها الى محاولة الاشتراك في النفوائد التي تعود من تحسين الآلات » (إلها من فكرة جريئة!) « ... ان طلب أجور أعلى بسبب اختصار العمل ، معناه بعبارة أخرى محاولة فرض رسم على التحسينات الميكانيكية » On Combinations of Trades الطبعة ٢ الجديدة ، لندن ١٨٣٤ ص ٤٢) .

الفصل العشرون

الفوارق القومية في الأجور

درستنا في الفصل الخامس عشر مختلف العوامل المتحدة التي تحدث تغييرا في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل أو في حجمها النسبي (أى بالقياس إلى فائض القيمة) ، وأوضحنا كيف أن كمية وسائل العيش التي يتحقق فيها ثمن قوة العمل تستطيع أن تتعرض لحركات مستقلة ومختلفة عن التغيرات في هذا الثمن . وقد سبق أن بينت (١) أن التحول البسيط لقيمة أو ثمن قوة العمل إلى ذلك المظهر الخارجى الدال عليها أى الأجور ، يجعل من هذه القوانين جميعها قوانين متعلقة بحركة الأجور وتوضيحا . إن ما يبدو في تقلبات الأجور هذه داخل دولة واحدة على أنه سلسلة من ارتباطات متفاوتة قد يظهر في حالة الموازنة بين بلدان مختلفة كأنه اختلافات معاصرة في المعدلات القومية للأجور . وعلى ذلك حينما نعقد مثل هذه الموازنة بين المعدلات القومية للأجور يتعين علينا أن ندخل في حسابنا كافة العوامل التي تعين التغيرات في حجم قيمة قوة العمل ، ومن هذه العوامل : ثمن الضروريات الأولية للحياة ومداها ، ونفقة تدريب العمال ، والدور الذي يلعبه عمل النساء والأطفال ، وإنتاجية العمل وحجمها . وحتى الموازنة السطحية تقتضى في البداية أن نرد متوسط الأجر اليومي (في حالة صناعة معينة تجرى مزاوتها في بلدان مختلفة) ، إلى يوم عمل متجانس . فإذا ما رددنا الأجور اليومية إلى نفس الأساس وجب أن نعيد تحويل الأجور التي تدفع حسب نظام الوقت إلى الأجور التي تدفع حسب نظام القطعة لأن الأخيرة وحدها هي التي يمكن أن تكون مقياسا لكل من إنتاجية العمل وكثافته (حدته) .

إن لخدمة العمل معيارا متوسطا في كل بلد بحيث أنه إذا كان العمل اللازم لإنتاج سلعة ما ينتلوى على بذل مقدار أكبر من المقدار الضروري من وقت العدل الاجتماعي ، فإن هذا العمل المبذول في إنتاج السلعة لا يعد من النوع النادى المألوف . إن قياس قيمة العمل

(١) « ليس من الدقة أن نقول أن الأجور » (ويتحدث المؤلف هنا عن التعبير النقدي عن الأجور)
تزداد لانها تشتمل على مقادير أكبر من السلعة الأرخس » David Buchanan, in his edition of Adam Smith's "Wealth of Nations," London, 1814, vol. 1, P. 417, note.

حسب مدى وقت العمل وحده لا يتأثر في بلد معلوم إلا إذا زادت درجة الكفاية عن المتوسط القومي . وليس هذا هو الحال فيما يتعلق بالسوق العالمية التي أجزاؤها عبارة عن البلدان الفردية . ويختلف متوسط حدة العمل من بلد إلى آخر ، وعلى ذلك فالمتوسطات القومية تكون موزناً وحدة القياس فيه متوسط وحدة العمل العالمي . وعلى ذلك فالعمل القومي الأكثر حدة إذا قيس بالأقل حدة منه ينتج في فترة معلومة من الزمن قيمة أكبر يعبر عنها مقدار أعظم من النقود . وعلاوة على هذا فالتطبيق الدولي لقانون القيمة تعد له الحقيقة التالية وهي أنه في السوق العالمية يعد العمل القومي الأكثر إنتاجية كعمل أكثر حدة وكثافة ما دام الشعب الأكثر إنتاجية لا يضطر بداعي المنافسة إلى خفض ثمن بيع سلعه إلى مستوى قيمتها . تزيد حدة وإنتاجية العمل القوميتان ببلد معلوم عن المتوسط الدولي منهما وذلك تبعاً لدرجة ونسبة نمو الإنتاج الرأسمالي في ذلك البلد (١) . وعلى ذلك فالكميات المختلفة من سلع نوعها واحد والتي يتم إنتاجها في بلدان مختلفة خلال نفس الفترة من وقت العمل ، تكون لها قيم مختلفة تعبر عنها أثمان مختلفة أي مبالغ من النقود تتفاوت طبقاً للقيم الدولية ، ولهذا في البلد الذي يسوده نظام من الإنتاج الرأسمالي أكثر نمواً منه في غيره ، تجسد أن القيمة النسبية للنقود أقل منها في بلد أسلوبه الرأسمالي في الإنتاج أقل تقدماً ونمواً . وهذا يستتبع أن تكون الأجور الاسمية — أي معادل قوة العمل معبراً عنه بالنقود — أعلى في البلد الأول منه في الثاني . ولكن لا يجوز الظن بأن هذا الأمر ينطبق كذلك على الأجور الحقيقية كما تعبر عنها كمية وسائل العيش التي تكون تحت تصرف العامل .

وحتى بصرف النظر عن هذه الاختلافات النسبية بين قيمة النقود في البلدان المختلفة فعالمياً ما سنرى أن الأجر اليومي أو الأسبوعي في البلد الأول أعلى منه في الأخير ، بينما يكون الثمن النسبي للعمل — إذا قيس بكلاً فائض القيمة وقيمة المنتج — أعلى في البلد الثاني منه في الأول (٢) .

(١) سنبعث في موضع آخر الظروف المتصلة بالإنتاجية والتي تستلزم تعديل هذا القانون فيما يتعلق بفروع الإنتاج الفردية .

(٢) جاء في الحجة التي شنّها جيمس أندرسن على آدم سميث ما يأتي « وما هو جدير بالملاحظة أنه برغم أن الثمن الظاهري للعمل أقل عادة في البلدان الفقيرة حيث منتجات التربة وحبوب عموماً رخيصة ، إلا أنه في الحقيقة أعلى منه في البلاد الأخرى . والسبب في ذلك أن الثمن الحقيقي للعمل لا يتكون من الأجر الذي يدفع للعامل ولو أنه ثمنه الظاهري . إن الثمن الحقيقي هو ما يتكافئه صاحب العمل من جراء إداء كمية من العمل فعلاً ، وعلى ذلك إذا نظرنا إلى الأمر على هذا الوضع لرأينا أن العمل في جميع الحالات =

وقد قام المسترج . و . كورل عضو لجنة المصانع سنة ١٨٣٣ بدراسة دقيقة لصناعة الغزل خرج منها بالنتيجة الآتية وهي : أن الأجور في إنجلترا أقل فعلا بالنسبة إلى الرأسمال وأعلى بالنسبة إلى العامل منها في بلدان القارة الأوربية (١) . وقد أثبت مفتش المصانع رد جراف في تقرير له بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ بالإحصائيات وبالموازنة بين الأحوال السائدة في إنجلترا والقارة أنه برغم أن الأجور أقل وساعات العمل أطول فإن العمل في جهات القارة (من حيث علاقته بالمنتج) أغلى منه في إنجلترا . ويذكر مدير أحد مصانع القطن في أولدنبرج ، وهو رجل إنجليزي ، أن وقت العمل هناك يستمر من منتصف السادسة صباحا حتى الثامنة مساء بما في ذلك يوم السبت ، وأن العمال الذين يعملون تحت إشراف مراقبين إنجليز ، لا ينتجون ما ينتجه زملاؤهم الإنجليز في ١٠ ساعات ، وإنتاجهم أقل من هذا إذا كان المشرفون عليهم من الألمان . والأجور أقل منها في إنجلترا بنسبة ٥٠ ٪ في حالات كثيرة ولكن نسبة العمال إلى الآلات أكبر فتصل في بعض الأقسام ٥ : ٣ . ويورد لنا المستر رد جراف تفاصيل وافية عن مصانع القطن الروسية وقدأمدته بالبيانات اللازمة والإحصائيات مدير إنجليزي كان يعمل بالروسيا إلى وقت قريب . فلا تزال مساوى نظام المصانع التي شهدتها إنجلترا في أول الأمر مزدهرة بالروسيا ، والمديرون بطبيعة الحال من الإنجليز بسبب عدم كفاية الرأسمال الروسى في هذا المضمار . وبرغم العمل المرهق الذى يستمر ليلا ونهاراً وبرغم ضآلة الأجور ، فلا يستطيع إنتاج المصانع الروسية إلا أن يحتفظ بمركز غير مستقر بفضل منع المنافسة الأجنبية . وفي الختام أورد جدولاً مقارناً أمدنا به المستر رد جراف وفيه متوسط عدد المغازل في المصنع وبالنسبة إلى الغزال في بلدان أوربية مختلفة . ويرى المستر رد جراف أن مآشده إنجلترا من ازدياد حجم المصانع وعدد المغازل منذ أن جمع هذه البيانات ، قد يحبه بلا شك تقدم نسبي مماثل في البلدان الأوربية ، بحيث لا يزال الجدول صالحاً للموازنة .

تقريباً أهل في البلاد الغنية منه في الفقيرة برغم انخفاض ثمن الحبوب والمواد الغذائية الأخرى في البلدان الأخيرة بالنسبة إلى الأولى ... فالعمل مقدراً باليوم أو طراً في اسكتلنده منه في إنجلترا »
Observations on the Means of exciting a Spirit of national Industry, etc, Edinburgh, 1777, pp 350-351. وبالعكس من ذلك فانخفاض الأجر يسبب بدوره غلو ثمن العمل « فالعمل في ارلنده أغلى منه في إنجلترا ... لأن الأجر أقل »
Royal Commission on Railways, Minute, 1867, (١) يور (مصدر سابق) من ٣١٤ .

متوسط عدد المغازل لكل مصنع	البلد	المتغازل	البلد
١٤	فرنسا	١٢٧٦٠٠	انجلترا
٢٨	روسيا	١٥٠٠	فرنسا
٣٧	بروسيا	١٥٠٠	بروسيا
٤٦	بافاريا	٤٥٠٠	بلجيكا
٤٩	النمسا	٤٥٠٠	سكوتيا
٥٠	بلجيكا	٧٥٠٠	النمسا
٥٠	سكوتيا	٨٥٠٠	سويسرا
٥٥	سويسرا		
٥٥	الولايات الصغرى بألمانيا		
٧٤	بريطانيا العظمى		

ويقول المستر رد جراف ، هذه الموازنة ليست في صالح بريطانيا العظمى لأن هناك عددا كبيرا من المصانع يجرى فيها النسيج بالقوة البخارية إلى جانب الغزل ، بينما الجدول يشمل النساجين ، والمصانع في الخارج في الأغلغ قائمة بالغزل . وإذا أمكن الموازنة بين الشبيهن لوجدت في منطقة عملي كثير من مصانع غزل القطن يقوم فيها رجل واحد ومساعدان بملاحظة بغلات تشمل ٢٢٠٠ مغزل ، وينتجان في اليوم الواحد ٢٢ رطلا من الغزل طولها ٤٠٠ ميل (١) .

نعلم أن الشركات البريطانية قامت بمد خطوط حديدية في أوروبا الشرقية وآسيا ، واستخدمت عددا من العمال الإنجليز إلى جانب العمال الوطنيين . وقد دفعتهم الضرورة العملية إلى أن يحسبوا حسابا للفوارق القومية في حدة العمل ، ولم يعد عليهم هذا بأي ضرر . وقد تعلت هذه الشركات من التجارب أنه برغم أن ارتفاع الأجور يتأثر إلى حد كبير أو قليل مع متوسط حدة العمل ، فالثمن النسبي للعمل (أي الثمن من حيث علاقته بالمنتج) يختلف بوجه عام في الاتجاه العكسي .

وقد حاول هـ . كاري في أحد مؤلفاته الاقتصادية السابقة (٢) أن يثبت أن الأجور في

(١) « تقارير مفتشى المصانع » ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٣١ - ٣٣ .

(٢) Essay on the Rate of Wages, with an Examination of the Causes of the Difference in the Condition of the Labouring Population throughout the World, Philadelphia, 1865.

البلدان المختلفة تناسب تناسباً مباشراً (طردياً) مع درجة إنتاجية يوم العمل القومي، وهو يستخلص من هذه العلاقة الدولية أن الأجور — بوجه عام — تعلق وتهبط بنسبة إنتاجية العمل. وإن تحليلنا لإنتاج فائض القيمة يثبت سخافة هذه النتيجة حتى ولو أن كاري حاول على غير عادته المألوفة أن يثبت صدق المقدمات والقضايا التي يحثها. وأعظم ما يدعو إلى الضحك أنه لا يزي أن الأشياء في الواقع العمل تتفق مع ما تحدثنا عنه نظريته. فهو يحدثنا أن تدخل الدولة قد برهن على بطلان وكذب العلاقات الاقتصادية الطبيعية، وعلى ذلك يجب علينا أن نحسب الأجور القومية المختلفة كما لو أن ذلك الجزء من كل منها والذي تأخذه الدولة على هيئة ضرائب يعود حقيقة إلى العامل. ألا يحسن بالمستر كاري أن يتساءل، أليست «نفقات الدولة»، هذه نفسها «الثمار الطبيعية»، للتقدم الرأسمالي؟ والمنطق جدير بذلك الرجل الذي صرح بأن علاقات الإنتاج الرأسمالية قوانين خالدة أملت الطبيعة وفرضها العقل ولا يعرقل من فعلها المتسق المنظم سوى تدخل الدولة، ثم كشف بعد ذلك أن تأثير انجلترا الشيطاني على السوق العالمية (وهو تأثير على ما يبدو غير ناشئ عن قوانين الإنتاج الرأسمالية) تطلب تدخل الدولة — ومعنى هذا أن على الدولة أن تحمي هذه القوانين التي هي وليدة الطبيعة والعقل، وبعبارة أخرى إن على الدولة أن تتبع نظاماً حامياً. وكشف المستر كاري كذلك أن نظريات اريكاردو والآخريين والتي عبرت عن المتناقضات والعداوات الاجتماعية الموجودة، ليست فلسفة أو آراء مذهبية تولدت عن حركة اقتصادية فعلية. إن كاري ليحدثنا العكس إذ يرى أن متناقضات الإنتاج الرأسمالي سواء في انجلترا أم في غيرها، نتيجة مترتبة على نظرية ريكاردو! وأخيراً اهتدى إلى كشف آخر ألا وهو أن التجارة هي التي تقضي على جمال وتناسق الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج. ولعله إن خطأ خطوة أخرى قمين أن يكشف أن رأس المال هو عيب الإنتاج الرأسمالي. رجل مثل هذا لا يمتاز بطابع البحث النقدي جدير أن يكون المنبع الذي ينهل منه أمثال باستيا وسواه من أنصار حرية التجارة المتفائلين في العصر الحالي.

الباب السابع

تجميع رأس المال

اعتبارات عامة

إن تحويل مبلغ من النقود إلى أدوات إنتاج وقوة عمل أول خطوة يخطوها مقدار من القيمة سبقوم بوظيفة رأس المال؛ ويحدث هذا التحويل في السوق، أي في مجال التداول. وتم الخطوة الثانية أي عملية العمل بمجرد أن تتحول أدوات الإنتاج إلى سلع تفوق قيمتها قيمة الأجزاء التي تتكون منها السلع، وبذا تتحوى على رأس المال الذي أنفق في الأصل مضافاً إليه القيمة الفائضة. ويجب أن يلقي بهذه السلع في التداول وتباع وتحقق قيمتها والنقود، ويجب أن تتحول النقود ثانية إلى رأس مال وهكذا. هذه الحركة الدائرية التي تكرر فيها نفس المظاهر على الدوام يتكون منها تداول رأس المال.

وأول شرط للتجميع أن يكون الرأسمالي قد باع سلعه وحول الجانب الأكبر من النقود التي تسلمها إلى رأس مال. وسنفرض في الصفحات التالية أن رأس المال يتداول بطريقته العادية، وسنقوم بتحليل مفصل للعملية في الكتاب الثاني.

والرأسمالي الذي ينتج القيمة الفائضة أول من يستولى حقاً على هذه القيمة وإن لم يكن آخر مالك لها، وعليه أن يقتسمها مع الرأسماليين الذين يؤدون وظائف أخرى في الإنتاج الاجتماعي، أي يقتسمها مع ملاك الأراضي الخ. وعلى ذلك تنقسم القيمة الفائضة أقساماً فرعية مختلفة تذهب إلى جيوب طوائف مختلفة من الأشخاص وتتخذ أشكالاً مستقلة مختلفة كالربح والفائدة وريع الأرض الخ. ولا يمكن قبل الكتاب الثالث أن نبحت هذه الأشكال المتحولة من القيمة الفائضة.

هنا نفرض من جهة أن الرأسمالي الذي ينتج السلع يبيعها حسب قيمتها، ولن نوجله البحث بصفة شاملة كاملة في دخوله ثانية إلى السوق العالمية أو البحث في الأشكال الجديدة التي يتخذها رأس المال خلال تداوله، أو لخص أحوال الإنتاج المادية الحسية التي تختفي

داخل هذه الأشكال . ومن جهة أخرى سنعامل المنتج الرأسمالى بصفته صاحب القيمة الفائضة أو عبارة أخرى بصفته الممثل لجميع الذين يقاسمونه الأسلاب فى النهاية . ونتيجة لهذا نبدأ ببحث موضوع التجميع من الوجهة المجردة على أنه مجرد مظهر فى عملية الانتاج الفعلية . ولكى يحدث التجميع لا بد أن يكون الرأسمالى قد نجح فى بيع سلعه وإعادة تحويل نقود الشراء الى رأس مال . وفضلا عن هذا فتقسيم القيمة الفائضة الى أجزاءها المختلفة لا يؤثر فى ماهية القيمة الفائضة بأى حال من الأحوال أو فى الظروف والحالات التى تصبح فيها عنصراً للتجميع ، ومهما كانت النسبة التى استطاع المنتج الرأسمالى أن يحتفظ بها فى يده من القيمة الفائضة ، ومهما كانت النسبة التى يتعين عليه فى النهاية أن يتنازل عنها للغير ، فإنه الشخص الذى يحتص نفسه بها ويملكها . وعلى ذلك فالعرض الذى ستقدمه للتجميع لن يزد عن كونه وصفاً لما يحدث فعلاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالشكل البسيط والأساسى لعملية التجميع يحجبه تقسيم القيمة الفائضة ، وحركة التداول التى يعتمد عليها . وعلى ذلك إذا شئنا تحليل العملية بكل ما بها من بساطة وجب علينا أن نتجاهل المظاهر المختلفة التى تخفى فعل جهاز هذه العملية الباطنى .

الفصل الحادى والعشرون

الاتاج المتجدد البسيط

Simple Reproduction

مهما كان شكل عملية الاتاج فى مجتمع ما فلا بد أن تكون مستمرة أو تمر من فترة لأخرى فى نفس المظاهر . والمجتمع لا ينقطع عن الإنتاج أو الاستهلاك . وإذا نظرنا اليه على أنه كل متصل الأجزاء وفى حالة دائمة من التجدد ، لكنت كل عملية إنتاج اجتماعية عملية اتاج متجدد أو معاد فى نفس الوقت . والأحوال التى يتم فيها الاتاج هى فى الوقت ذاته ما يلائم الاتاج المتجدد . ولا يستطيع أى مجتمع أن ينتج أى منتج من جديد إلا اذا عمل باستمرار على اعادة تحويل جانب من منتجاته الى أدوات اتاج أو الى عناصر إنتاج جديد . وإذا بقيت الظروف فى النواحي الأخرى دون تغيير فلا يستطيع المجتمع إعادة الاتاج أو المحافظة على ثروته فى نفس المستوى إلا اذا عمل على أن يحل مكان أدوات الاتاج (أدوات العمل ، المواد الخام ، المواد المساعدة) التى تستهلك سنوياً مقدار مساوٍ من نفس نوع السلع ، وهذا المقدار يجب عزله عن مجموع المنتجات السنوية وإدماجه من جديد فى عملية الاتاج ؛ وعلى ذلك ينتمى مقدار محدود من المنتج السنوى الى الاتاج . ولما كان هذا الجزء معداً من أول الأمر للاستهلاك الاتاجى فانه يوجد بصفة أساسية على هيئة سلع غير صالحة إطلاقاً للاستهلاك الفردى .

إذا كان شكل الاتاج رأسمالياً فكذلك يكون شكل الاتاج المتجدد . وكما أنه فى طريقة الاتاج الرأسمالية تبدو عملية العمل وسيلة لتحقيق التوسع الذاتى لرأس المال ، كذلك يبدو كأن الاتاج المتجدد لا يبدو أن يكون قيمة تتمدد بذاتها . إن الشخص لا يقال له رأسمالى إلا لأن نقوده تؤدى وظيفة رأس المال باستمرار ، فإذا تحول مبلغ ١٠٠ جنيه الى رأس مال هذه السنة وأنتج قيمة فائضة مقدارها ٢٠ جنيه ، فلا بد من تكرار نفس العملية فى السنة التالية وهكذا . والقيمة الفائضة بصفتها ثمرة يفلها من وقت لآخر رأس مال فى حالة

حركة وسيولة، تكتسب شكل إيراد ناشئ عن رأس المال (١).

إذا كان هذا الإيراد لا يخدم صاحب رأس المال إلا كرسيد للاستهلاك، وإذا كان يتم استهلاكه وكذلك انتاجه من فترة لأخرى، فحينئذ لا يكون لدينا سوى إنتاج متجدد بسيط وهذا في حالة بقاء الظروف الأخرى كما كانت من قبل. وبرغم أن الانتاج المتجدد البسيط مجرد تكرار لعملية الانتاج على الأساس القديم إلا أن هذا التكرار أو استمرار العملية يكسب تلك العملية خواص جديدة معينة أو بالأحرى يؤدي الى اختفاء خواص ظاهرة معينة كانت لها وهي بصفها عملية منزهة قائمة بذاتها.

وتبدأ عملية الانتاج بشراء قوة العمل لمدة محدودة، ويتجدد هذا على الدوام حين ينقضى الأجل الذي اشترت قوة العمل خلاله وحين تنتهى فترة إنتاج محدودة مثل أسبوع أو شهر الخ. ولكن العامل لا يتسلم أجره إلا بعد استعمال ما يملك من قوة عمل وبعد أن تكون قد حققت على هيئة سلع قيمة فائضة إلى جانب قيمتها. وعلى ذلك لم ينتج العامل فائض قيمة فحسب (وهو ما سنده الآن كرسيد لاستهلاك الرأسمال الخاص) وإنما أنتج كذلك الرصيد الذي يدفع له منه أجره أى أنتج رأس المال المتغير، والعامل يظل يشتغل طالما يستمر في إعادة إنتاج هذا الرصيد. وهذا يفسر الصيغة التي أوردتها الاقتصاديون والتي أشرنا إليها في الفصل السادس عشر وهي الصيغة التي طبقاً لها تعد الأجور كنصيب في المنتج نفسه (٢). فالذي يعود إلى العامل على شكل أجر عبارة عن جزء من المنتج الذي يعيد لإنتاجه باستمرار. حقيقة يدفع له الرأسمال قيمة السلعة نقداً، ولكن هذه النقود ليست سوى الشكل الذي تحول

(١) ولكن هؤلاء الأغنياء الذين يستهلكون منتجات عمل الغير لا يستطيعون الحصول عليها بغير عمليات التبادل [المشترى من السلع]. فاذا أعطوا ما حصلوا عليه وجمعوه من الثروة مقابل هذه المنتجات الجديدة التي يميلون إليها، بدأ أنهم معرضون لخطر استنفاد أرصدهم سريعاً. فلت إنهم لا يشتغلون بل وأنهم عاجزون عن العمل، وعلى ذلك قد يظن أن ثروتهم تناقص يوماً بعد آخر حتى لإذا ما انتهت لما وسعهم تقديم شيء للعمال لملهم على العمل لهم خاصة... ولكن في نظامنا الإجماعي اكتسبت الثروة خاصية تجديد إنتاجها بواسطة عمل الغير بدون أن يساهم صاحبها في ذلك العمل. فالثروة، كالعمل بواسطة أدوات العمل، تؤتى ثمرة سنوية يمكن القضاء عليها سنوياً دون أن يصبح صاحب الثروة أفقر مما هو عليه. هذه الثمرة هي الإيراد المتولد عن رأس المال» (سييسوندى: مبادئ جديدة في الاقتصاد السياسي؛ باريس ١٨١٩ ج ١ ص ٨١ - ٨٢).

(١) « يجب أن ننظر إلى كل من الأجور والأرباح على أن كلا منهما حقيقة جزء من المنتج التام الصنع» (رمزي ص ١٤٢) - «النصيب الذي يحصل عليه العامل من المنتج على هيئة أجر» (جيمس مل: عناصر الاقتصاد السياسي، الترجمة الفرنسية، باريس ١٨٢٣ ص ٣٤).

إليه منتج العمل . فبينما يقوم العامل بتحويل جزء من أدوات الإنتاج إلى منتج ، فإن جانباً مما سبق له إنتاجه يعاد تحويله ثانية إلى نقود . فالأجر الذى يأخذه مقابل عمله اليوم أو خلال الشهور الست القادمة هو العمل الذى قام به فى الأسبوع الماضى أو الشهور الست الماضية . والوهم الذى يولده الشكل النقدي يختفى فى الحال إذا كنا ننظر إلى الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة بدلا من أن نتصور نظرنا على رأسمالى واحد وعامل واحد . والطبقة الرأسمالية تعطى الطبقة العاملة أوامر شراء على هيئة النقود ، أى أوامر تمكن العمال من الحصول لأنفسهم على جزء من المنتجات التى أنتجوها بأنفسهم والتى استولى عليها أفراد الطبقة الرأسمالية . وأوامر الشراء هذه ردها العمال باستمرار إلى الطبقة الرأسمالية وبهذه الطريقة يحصلون على أى نصيب يخصهم من الأشياء التى أنتجوها ، ولكن الماهية الحقيقية للعملية يخفيها شكل الساعة الذى يتخذ المنتج والشكل النقدي الذى تتخذه السلعة . وعلى ذلك ليس رأس المال المتغير أكثر من شكل تاريخي خاص لذلك الرصيد الذى يُعد من ضروريات الحياة ، أو لرصيد العمل الذى يحتاج إليه العامل لبقائه على قيد الحياة وتوالده - وهذا الرصيد يتعين عليه نفسه أن يقوم بإنتاجه وإعادة إنتاجه مهما كان نظام الإنتاج الاجتماعي . وإذا كان رصيد العمل ينساب إليه على الدوام على هيئة النقود التى تمثل أجر عمله فما ذلك إلا لأن ما ينتجه ينساب بعيداً عنه على شكل رأس مال . ولكن حقيقة كون رصيد العمل يتخذ هذا الشكل المظهِرى لا تؤثر فى الحقيقة الأخرى وهى أن ما يقدمه (يدفعه) الرأسمالى للعامل ليس إلا عمل العامل وقد تحقق فى منتج (١) . لنبحث حالة قن يخضع لنظام السخرة ، ولنفرض أنه يشتغل فى قطعة الأرض التى له ثلاثة أيام فى الأسبوع مستعملاً ما يملك من أدوات الإنتاج بينما يؤدي خلال الأيام الثلاثة الأخرى عملاً إجبارياً فى أعبادية السيد . فهو يعيد باستمرار إنتاج رصيد العمل الذى يملكه وفيما يختص بهذا القن لا يتخذ هذا الرصيد أبداً شكل نقود تدفع له لقاء عمله ويدفعها له شخص آخر . ومن جهة أخرى فالعمل الإجبارى الذى يؤديه بدون مقابل لسيد لا يبدو عليه مطلقاً مظهر عمل اختياري له أجره . وإذا حدث يوماً أن وضع السيد يده على أدوات الإنتاج التى يملكها القن وهى قطعة الأرض والحصان أو الثور وبنور القمح ، فإن الآن فصاعداً لا يبقى أمام القن إلا أن يبيع ماله من قوة العمل للسيد . وإذا تساوت

(١) حيث يستخدم رأس المال فى دفع أجور العامل فلا تترتب عليه زيادة فى الأرصدة اللازمة للبقاء على العمل » - كازينوف فى حاشية بالطبعة التى نشرها لكتاب «تعاريف فى الاقتصاد السياسى» لندن ١٨٥٣ ص ٢٢ .

الأشياء الأخرى فسيظل كما كان يشتغل لنفسه ثلاثة أيام في الأسبوع ويعمل ثلاثة أخرى للرجل الذي كان سيده الإقطاعي وأصبح الآن السيد الذي يدفع له الأجر . والآن ، كما كان الحال من قبل ، سيستملك أدوات الإنتاج كأدوات إنتاج وينقل قيمتها إلى المنتج . والآن ... كما كان الحال قبلا — سيخصص جزء مخصوص من المنتج للإنتاج المتجدد أو المعاد . ولكن منذ اللحظة التي يتحوا ، فيها العمل الإجباري إلى عمل أجبر فإن رصيد العمل (الذي يستمر الفلاح في إنتاجه وإعادة إنتاجه ثانية) يتخذ شكل رأس مال يدفعه إليه السيد على هيئة أجور . والاقتصادى البورجوازي الذي يحول ضيق عقله بينه وبين الفصل بين الشكل الظاهري والحقيثة المستمرة تحتها ، يغمض عينيه عن حقيقة وهي أنه حتى اليوم لا يتخذ رصيد العمل شكل رأس مال إلا في حالات ومواقف متفرقة على سطح الكرة الأرضية (١) .

- حقيقة يفقد رأس المال المتغير صفة كونه قيمة مدفوعة من أرسلة الرأسمالي (٢) وذلك حينما تتأمل عملية الإنتاج الرأسمالي في حركة تجدها الدائم ، ولكن لا بد أن لتلك العملية بداية في مكان ما وفي وقت ما . ومن وجهة نظرنا المتألمة لن المحتتم أن الرأسمالي صار ذات مرة مالكا لتعود بفننل نوع من التجميع البدائي مستقل عن عمل الغير الذي لا مقابل له ، وهذا التجميع هو الذي مكته من دخول السوق بصفته مشتريا لقوة العمل . ومهما كان الأمر فإن مجرد استمرار عملية الإنتاج الرأسمالية أو عملية الإنتاج المتجدد البسيط ، ترتب عليه تغييرات بارزة لا يقتصر تأثيرها على رأس المال المتغير بل يشمل كذلك رأس المال كله بجزئيه .

لنفرض أن رأس المال قدره ١٠٠٠ جنيه ينتج (كل سنة مثلا) قيمة فائضة تبلغ ٢٠٠ جنيه ولنفرض أنها تُستهلك كل عام . يتضح لنا إذن أنه إذا تكررت العملية خمس سنوات كان مقدار القيمة الفائضة التي استهلكك ٥ × ٢٠٠ جنيه وهذا مبلغ يعادل رأس المال الأصلي وهو ١٠٠٠ جنيه . أما لو استهلكنا النصف مثلا ، حصلنا على نفس النتيجة بعد تكرار عملية الإنتاج عشر سنوات متتالية لأن ١٠ × ١٠٠ يساوي ١٠٠٠ ألف جنيه . وللتعبير عن

(١) « يدفع الرأسماليون أجور العمل في حالة أول من ربح المال على ظهر الأرض » Richard Jones: Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, Herford, 1852, p. 16
(٢) برغم أن ربحل الصناعة (أى المابل المشبل بالصناعة) يدفع له عنذومه الأجر فانه في الحقيقة لا يستكاف الأخير شيئا ، ذلك أن قيمة هذه الأجور محفوظه مع الأرباح في القيمة التي زادت للعادة التي تبدل فيها العمل « — آدم سميث ، الكتاب الثاني ، الفصل الثالث ص ٣١٦ .

هذا بصفة عامة نقول إنه لو قسمنا قيمة رأس المال على القيمة الفائضة المستهلكة سنويا حصلنا على عدد السنوات أو فترات تجدد الإنتاج التي في ختامها يتم اختفاء رأس المال الأصلي واستهلاك الرأسمال له . ولا يغير من هذه الحقيقة اعتقاد الرأسمالي أنه يستهلك القيمة الفائضة أى عمل الغير الذى لا يدفع مقابله . فبعد انقضاء عدد معين من السنوات تكون القيمة الرأسمالية التي استولى عليها مساوية لمجموع القيمة الفائضة الكلى الذى أخذه دون معادل خلال تلك السنوات ، ويكون المجموع الكلى لما استهلكه مساوياً لمجموع رأس ماله الأصلي . حقيقة في يده رأس مال لم يتغير مقداره ، وأن جانباً منه (مبانى وآلات الخ) كان موجوداً فعلاً حينها بدأ أعماله ؛ ولكن الذى يعيننا الآن قيمة رأس المال لا العناصر المادية التي يتكون منها . حينها يبدو امرى ممتلكاته بأن يستدين ما يعادل قيمتها حينئذ لا تمثل أملاكه سوى المجموع الكلى للديون . وكذلك الحال بالنسبة للرأسمالي الذى يستهلك معادل رأس المال الذى قدمه ، لأن قيمة رأس ماله الحالى لا تمثل سوى المبلغ الكلى من القيمة الفائضة التي استحوذ عليها بدون أن يدفع فيها شيئاً . لا يعود ثمت وجود لذرة واحدة من قيمة رأس ماله القديم .

وعلى ذلك فبغض النظر عن أى تجميع فإن مجرد استمرار عملية الإنتاج أو بعبارة أخرى مجرد الانتاج المتجدد البسيط لا بد حتماً أن ينتهى عاجلاً أو آجلاً بتحويل كل رأس مال إلى قيمة فائضة متجمعة أو متراكمة . وحتى لو كان رأس المال حين دخوله عملية الانتاج عبارة عن ممتلكات أمكن لصاحبه الحصول عليها عن طريق عمله الشخصى ، فإنه يصير عاجلاً أو أو آجلاً قيمة يتم الاستيلاء عليها بدون معادل لها أى يصبح عبارة عن عمل الغير الذى لا أجر او مقابل له والذى اتخذ صورة مادية إما على هيئة نقود او بأى شكل آخر .

رأينا في الفصل الرابع أن تحويل النقود إل رأس المال يتطلب شيئاً أكثر من مجرد إنتاج القيمة وتداول السلع ، ورأينا ضرورة وقوف شخصين في مواجهة بعضهما أحدهما بائع والآخر مشتر : فهنا صاحب القيمة أو النقود وهناك صاحب المادة التي تخلق القيمة ، وهنا مالك أدوات الإنتاج ووسائل العيش وهناك من لا يملك سوى قوة العمل . ورأينا أن نقطة ابتداء الإنتاج الرأسمالى تنحصر في فصل العمل عن منتجه أى بين قوة الممل الذاتية وأحوال العمل الموضوعية ، ولكن بفضل استمرار العملية أى الإنتاج المتجدد البسيط نجد أن ما كان في أول الأمر نقطة ابتداء فقط أصبح النتيجة الخاصة للإنتاج الرأسمالى وهي نتيجة تتجدد على الدوام . فن جهة تحول عملية الإنتاج الثروة المادية إلى رأس مال بدون انقطاع أى إلى وسائل

لخلق ثروة أكثر ووسائل تمتع لصاحب رأس المال . ومن جهة أخرى يخرج العامل دائماً من عملية الإنتاج كما دخلها — أى مصدر ثروة للغير ولكنه محروم من الوسائل التي تمكنه من الحصول على الثروة لنفسه . ولما كانت قوته على العمل قد تنازل عنها قبل أن يدخل عملية الإنتاج وأصبحت ملكاً للأسمالى واندبجت في رأس المال ، لهذا نجد أنها تتخذ خلال عملية الإنتاج صورة مادية أى تتجسم في منتج يملكه شخص آخر . ونظراً لأن عملية الإنتاج هي كذلك العملية التي يستهلك بواسطتها الرأسمالى قوة العمل لهذا يتحول منتج العامل باستمرار إلى سلع فحسب بل إلى رأس مال ، وإلى قيمة تمتص القوة التي تخلق القيمة ، ووسائل عيش تشتري الأفراد ، وأدوات إنتاج تعمل على الانتفاع بالشخص المنتج^(١) . وعلى ذلك فالعامل ينتج دائماً ثروة موضوعية على شكل رأس مال ، أى على شكل قوة غريبة عنه تتحكم فيه وتعمل على استغلاله ، وكذلك ينتج الرأسمالى قوة عمل ولكن على هيئة مصدر ذاتى للثروة لا وجود له إلا في العامل الذي ينفصل عن الأشياء التي يمكن فيها وحدها تحقيق ذلك المصدر . وبعبارة موجزة ينتج الرأسمالى العامل بصفته عاملاً أجيئاً^(٢) وهذا الإنتاج المتجدد الدائم للعامل شرط لاغنى عنه للإنتاج الرأسمالى .

والاستهلاك الذي يقوم به العامل مزدوج ، فهو في عملية الإنتاج يستخدم عمله كوسيلة لاستهلاك أدوات الإنتاج وتحويلها إلى منتجات قيمتها أعلى من قيمة رأس المال . هذا النوع يقال له الاستهلاك الإنتاجى وهو في نفس الوقت استهلاك الرأسمالى لقوة العمل التي اشتراها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يشتري العامل وسائل العيش بالنقود التي تدفع ثمنها لما يملك من قوة العمل ، وهذا هو الاستهلاك الفردى . هكذا يختلف هذان النوعان اختلافاً كلياً . ففي حالة الاستهلاك الفردى يؤدي العامل دور القوة المحركة لرأس المال ويكون ملكاً للأسمالى ، وفي الحالة الثانية يكون ملكاً لنفسه ويقوم بوظائف حيوية خارج عملية الإنتاج . ونتيجة

(١) هذه خاصية بارزة يتميز بها العمل الإنتاجى . إن كل ما استهلك بصورة إنتاجية رأس مال ، ويصبح رأس مال عن طريق الاستهلاك « (جيمس ميل ٢٤٤) ومع هذا لم يصل إل الى قرارة معنى هذه « الخاصية البارزة التي يتميز بها » .

(٢) من الصحيح حقيقة أن أول من يأتى بصناعة يستخدم كثيرين من الفقراء ولكنهم يظنون كذلك ، ويزيد عدد الفقراء باستمرار هذه الصناعة « Reason for a Limited Exportation of Wool (لندن ١٦٧٧ ص ١٩) » يؤكد المزارع الآن في سخف أنه يحافظ على انقراء ، وهم فعلاً موضع المحافظة عليهم في الشقاء « Reasons for the late Increase of the Poor Rate or Comparative View of the Prices of Labour and Provisions, London, 1777, P. 37.

النوع الأول حياة الرأسمالى ، وفى الثانى حياة العامل نفسه .
رأيتا من بحثنا فى يوم العمل والموضوعات المتعلقة به أن العامل غالباً ما يرغم على أن يجعل استهلاكه الفردى مجرد أمر عرضى فى عملية الإنتاج ، وفى مثل هذه الحالة يزود نفسه بوسائل العيش حتى تظل قوة العمل التى يملكها تقوم بعملها ، شأنه فى ذلك شأن الآلة البخارية التى تزودها بالفحم والماء أو العجلة التى نمدّها بزيت التشحيم . فإذا كان الأمر كذلك لكأنت رسائله للاستهلاك مجرد وسائل استهلاك لأداة إنتاج ، ولأصبح استهلاكه الفردى استهلاكاً إنتاجياً بصفة مباشرة . ولكن يبدو على هذا أنه سوء استعمال ليس من الضرورى أن يكون خاصاً بعملية الإنتاج الرأسمالية (١) .

ولكن الأمر يتخذ مظهرًا مختلفًا إذا لم نقصر نظرنا على الرأسمالى الفردى والعامل الفردى بل جعلناها تشمل الطبقتين الرأسمالية والعاملة ، وكذلك إذا لم نجعل بحثنا خاصاً بعملية منعزلة لإنتاج هذه السلعة أو تلك بل جعلنا دراستنا تشمل الإنتاج الرأسمالى فى أكل صورة وعلى أساس اجتماعى . حين يحول رأسمالى جانباً من رأس ماله إلى قوة عمل فإنه يزيد من حجم رأس ماله الكلى ، أى أنه يقتل عمفورين بحجر واحد . فهو لا يستفيد مما يأخذه من العامل فحسب ، بل ومما يدفعه له . فرأس المال الذى يعطى مقابل قوة العمل يتحول إلى ضروريات الحياة التى يعمل استهلاكها على تجديد عضلات وأعصاب وعظام وأدمغة العمال القائمين بالعمل ، كما يعمل على تشجيع توالد عمال جدد . وعلى ذلك فاستهلاك الطبقة العاملة الفردى معناه أن وسائل العيش التى دفعها رأس المال مقابل قوة العمل يعاد تحويلها إلى قوة عمل جديدة يستغلها رأس المال فكأن هذا الاستهلاك معناه إنتاج العامل وتوالده . ذلك العامل هو أداة الإنتاج التى لا يستغنى عنها الرأسمالى . فالاستهلاك الفردى من قبل العامل سواء كان داخل الورشة أو المصنع أو خارجهما وسواء كان داخل عملية العمل أو خارجها ، عبارة عن عامل من عوامل إنتاج رأس المال وإنتاجه المتجدد ، شأنه فى ذلك شأن تنظيف الآلات سواء حدث خلال عمية العمل أو أثناء فترة توقف فيها ؛ والقول بأن العامل يستهلك وسائل العيش لإرضاء ذاته لا لإرضاء الرأسمالى تافه عديم الأهمية . لا شك أن الحصان أو الثور الذى يشترك فى العمل بالحقل يتمتع بغذائه ومع ذلك فاستهلاكه للغذاء عامل ضرورى فى عملية الإنتاج فالإبقاء على حياة الطبقة العاملة وتوالدها شرط ضرورى دائماً لاعادة إنتاج رأس المال ، ويستطيع الرأسمالى أن يدع تحقيق هذا الشرط لغريزة حب البقاء والتكاثر لدى العامل ، وكل

(١) لو أن روسى تغفل فى سر « الاستهلاك الإنتاجى » ، لا حمل على هذا بشدة كما فعل .

مايعنى به خفض مايستهلك العامل إلى الحد الأدنى الضروري ولايخطر بباله مطلقاً أن يقلد وحشية أصحاب المناجم بأمريكا الجنوبية الذين يرغبون العمال على أن يأكلوا كمية أكبر من الغذاء اللازم لأجسامهم (١) . ومن هنا نجد ان الرأسمالى ورجل الاقتصاد السياسى الذى يعبر عن آرائه ومذهبه يسبغان طابع الإنتاجية على ذلك الجزء من استهلاك العامل الفردى الذى يتطلبه دوام بقاء الطبقة العاملة والذى لا بد منه ليتسنى لرأس المال أن يجد قوة عمل يستهلكها، أما ما يستهلكه العامل علاوة على هذا الجزء الضرورى فيعتبر استهلاكاً غير إنتاجى (جيمس مل ص ٢٣٨ وما بعدها) . فإذا سبب تجميع رأس المال ارتفاعاً فى الأجور وزيادة فى الاستهلاك من جانب العامل دون أن تصحبها زيادة فى استهلاك رأس المال لقوة العمل ، كان معنى هذا أن رأس المال الإضافى قد استهلك بطريقة غير منتجة (٢) . والواقع أن الاستهلاك الفردى من قبل العامل غير منتج فيما يتعلق بهذا العامل وحده مادام هذا الاستهلاك لا يولد من جديد سوى هذا العامل المحتاج ، ولكنه استهلاك منتج بالنسبة إلى الرأسمالى والدولة إذ معناه إنتاج القوة التى تخلق الثروة لشخص آخر بخلاف العامل (٣) . وعلى ذلك إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر اجتماعية لوجدنا أن الطبقة العاملة ، حتى ولم تشارك اشتراكاً مباشراً فى عملية العمل ، ليست إلا شيئاً لاحقاً برأس المال شأنها فى ذلك شأن أداة العمل غير الحية ؛ وحتى استهلاكها الفردى لا يزيد — فى حدود معينة — عن كونه عاملاً من عوامل تجديد إنتاج رأس المال . ولكن يحرص الرأسماليون على أن يمنعوا أدوات الإنتاج الواعية هذه من أن تدع تلك العمالية راكدة لأن ما تنتجه هذه الأدوات الواعية ينقل بمجرد إنتاجه من العامل إلى الرأسمالى . هكذا يهيم الاستهلاك الفردى السبيل للإبقاء على حياة العمال وتكاثرهم ،

(١) « إن العمال بالمناجم فى أمريكا الجنوبية والذين ينحصر عملهم (وهو أشق عمل فى العالم) فى أن ينقلوا على أكتافهم إلى سطح الأرض معدناً خاماً يزن ١٨٠ — ٢٠٠ من الأرتال من على عمق قدره ٥٠ قدم ، يعيشون على الخبز والقول فقط ، ولو خيروا لفضلوا الخبز وحده . ولكن سادتهم يعاملونهم كما تعامل الخيل ويرغونهم على أكل القول لأنهم لا يستطيعون بالخبز وحده أن يعملوا كثيراً ، والقول يمتاز عن الخبز بوفرة فوسفات الجير فيه » Leibig' op. cit., Vol. I, p.194, note

(٢) « لو ارتفع ثمن العمل إلى هذا الحد برغم زيادة رأس المال ، لما أمكن استخدام الكثيرين ، بل لاقول إن مثل هذه الزيادة برأس المال يقلل استهلاكها بطريقة غير منتجة » ريكاردو ص ١٦٣ .

(٣) « والاستهلاك الإنتاجى الوحيد بعمناه الصحيح هو استهلاك الثروة أو القضاء عليها » (يقصد استهلاك أدوات الإنتاج) « من جانب الرأسمالين بقصد إعادة الإنتاج ... والعمال ... مستهلك لإنانجى بالنسبة لمن يستخدمه والدولة ولكنه غير منتج بالنسبة لنفسه » (مائس تماريف: ... ص ٣٠) .

كما أنه من جهة أخرى وعن طريق القضاء على ضروريات الحياة يسهل السبيل لاستمرار ظهورهم من جديد في سوق العمل . لقد كانوا في روما يقيدون العبد بالأغلال . واليوم نقيده العامل الأجير إلى سيده وصاحب أيد غير منظورة . أما مظهر الاستقلال الذي ينعم به العامل فيحافظون عليه عن طريق انتقاله الدائم من سيد إلى آخر ، وبواسطة تلك الخرافة القانونية التي يقال لها العقد .

كان رأس المال من قبل يلجأ إلى التشريع لينفذ ما له من حقوق الملكية على العامل الحر ، ومن أمثلة ذلك تحريم هجرة الميكانيكيين الذين يشتغلون في عمل الآلات في إنجلترا حتى سنة ١٨١٥ مع توقيع أشد العقوبات على من يخالف ذلك الحظر . ويشمل تكاثر الطبقة العاملة تراكم الحذق وانتقاله من جيل لآخر (١) فلما تحدث أزمة تهدد الرأسمال بخسارة ما ترى إلى أي حد يعتبر وجود طبقة العمال الحاذقين كعامل من عوامل الإنتاج التي له حق امتلاكها وإلى أي حد ينظر إلى هذه الطبقة على أنها الشكل الحقيقي الذي يبدو به رأس المال المتغير . نعم إن الحرب الأهلية الأمريكية والمجاعة القطنية المترتبة عليها سببنا العطل في صفوف معظم أعمال الصناعة القطنية في لانكشير الخ ، وهنا طالب العمال وغيرهم بجمع تبرعات لتمكين « العمال الفاضلين عن الحاجة ، من الهجرة إلى المستعمرات البريطانية أو الولايات المتحدة . وهنا نشرت « التيمس » (٢٤ مارس ١٨٦٣) خطابا كتبه إدمند بوتز وهو رئيس سابق للفرقة التجارية بمنشستر ، وقد وصف الخطاب في مجلس العموم بأنه بيان أو منشور رجال الصناعة (٢) . ومن الفقرات التي اقتبسها نرى كيف يثبت رأس المال ما يدعيه من حقوق الامتلاك إزاء قوة العمل . « قد يقال له (أي العامل العاطل في صناعة القطن) إن عدد عمال الصناعة القطنية كبير جدا .. ويجب ... في الحقيقة خفضه لمقدار الثلث وبذلك قد يكون الطلب طيبا على الباقيين ... ويطلب .. الرأي العام بالهجرة ... ولكن صاحب العمل لا يمكنه الموافقة على إبعاد مورد العمل على هذا النحو ، وقد يرى بحق في هذا عملا غير سليم ولكن إذا أريد استخدام الأموال العامة في المساعدة على الهجرة ، فإن له الحق في إسماع صوته بل

(١) « مهارة العامل الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقال إنه مخزن أو سبق أعداده ... ويتم تجميع حذق العامل وخزونه وهي أعظم العمليات أهمية ، بدون أي رأس مال متداول

Thomas Hodgskin: Labour Defended, etc., pp. 12 - 13.

(٢) « يجوز النظر إلى ذلك الخطاب على أنه بيان أصدره رجال الصناعة » .

Ferrand, Motion on the Cotton Famine, House of Commons, April 27, 1863.

والاحتجاج على هذا . ثم أخذ الكاتب يبين نفع صناعة القطن وكيف أنها جذبت بلا شك الفائض من السكان في إرلندة والجهات الزراعية ، ، وكيف اتسع نطاقها بحيث كانت صادراتها سنة ١٨٦٠ تعادل $\frac{1}{4}$ من مجموع الصادرات الإنجليزية ، وكيف أنها ستستوعب بعد سنوات قلائل بسبب اتساع السوق وبخاصة في الهند وبسبب استيراد قطن بسعر الرطل ٦ بنسات . ثم يتساءل بعد ذلك إن كان من الخير والمصلحة الإبقاء على تلك الصناعة ، وإن كان من الحماقة التفريط في تلك الآلات العامة (ويقصد بها العمل الحى) . « إنى أعترف أن العمال ليسوا ملكاً للانكشير وأصحاب الأعمال ، ولكنهم مصدر قوة الطرفين ، وهم انقوة العقلية والمدربة التي لا يمكن أن تحل أخرى محلها مدى جيل ؛ أما الآلات التي يعملون بها ففي المستطاع إبدالها بغيرها بل وتحسينها في ظرف سنة واحدة (١) . إنكم تشجعون العامل على المحجرة أو تسمحون (١) له بذلك ، وماذا يكون مصير صاحب رأس المال ؟... أبعثوا زبدة العمال تهبط قيمة رأس المال الثابت إلى درجة كبيرة ، كما لن يعرض رأس المال السائر نفسه لصراع مع مورد قليل من العمل المنحط النوع ... يقولون إن بالعمال رغبة في (المحجرة) وهذا أمر طبيعي ... خفضوا صناعة القطن بإبعاد القوة التي تعمل فيها وخفض نفقات أجورها وليسكن الخنس أو خمسة ملايين ، فإذا يحدث للطبقة المذكورة وصغار أصحاب اندككين ، وماذا عن الربيع وإيجار الأكواخ تتبعوا الآثار بالنسبة إلى الجميع من أعلام درجة إلى الفلاح الصغير ورب البيت الأحسن حالا . . . ومالك الأرض ، وقولوا لنا هل هناك إجراء مماثل من حيث نتائجه بالنسبة إلى كافة الطبقات كهذا الاقتراح الذي يرمى إلى إضعاف الشعب بتصدير خير عناصر المشتغلين في الصناعة وبالقضاء على قيمة أعظم جزء إنتاجي من رأس المال ، ثم يتروح الرجل عتد قرض قدره خمس أو ست ملايين من الجنيهات لإيجاد عمل للمتعطلين مع اتخاذ كافة الضمانات القانونية لحسن تنفيذ الفكرة .

ويميز بوتر وهو لسان حال سادة صناعة القطن بين نوعين من الآلات ، كل منهما ملك للرأسمالي ، فالأول جماد ثابت في المصنع ، والآخر حى يبيت في الأكواخ خلال ساعات الليل وفي أيام الآحاد . والآلات الجماد لا يقف أمرها عن حد البلب وهبوط قيمتها من يوم لآخر بل إنها لتصبح طرازاً قديماً غير صالح للاستعمال بسرعة كبيرة نظراً للتقدم المستمر في النواحي

(١) لا ننسى أن رأس المال هذا يقضى أغنية أخرى في ظام الظروف العادية إذا تلاقى الأمر بخفض الأجور .

الفنية بحيث أنه يمكن بعد انقضاء أشهر قلائل استبدالها بأخرى أكثر نفعاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تتحسن الآلات الحية كلما طال أمد بقائها وبسبب انهيار المتجمعة والتي تنتقل من جيل لآخر . وقد كتبت التيمس رداً على هذا الخطاب جاء فيه : إن المستر إدمند بوتر قد تأثر بالأهمية الفائقة لأصحاب صناعة القطن بحيث أنه يقبل إبقاء نصف مليون من الطبقة العاملة في معمل أدبي عظيم ضد إرادتهم ، وذلك في سبيل المحافظة على طبقة رجال الصناعة ودوام حرقهم . إنه يتساءل : هل تستحق هذه الصناعة الإبقاء عليها ؟ - تقول نعم بكل تأكيد مادامت الوسائل شريفة ، ثم يسأل : هل يجدر بنا إبقاء الآلات في حالة نظام ؟ وهنا ترد في الإجابة . يقصد المستر بوتر بكلمة (آلات) الآلات البشرية ، لأنه بعد ذلك يقول على سبيل الاحتجاج إنه لا يقصد استعمالها بوصفها متاعاً مملوكاً . ويجب الاعتراف بأننا لا نرى إبقاء الآلات البشرية محجوزة حتى نحين الحاجة إليها ، فالأمر غير مستطاع . إن الآلات البشرية تصدأ إذا لم تعمل مهما لجأت إلى مسحها وتشحيمها ، وأكثر من هذا فإنها تثور في مدننا الكبرى كما سبق أن رأينا . إن إنتاج العمال من جديد قد يتطلب وقتاً كما يقول المستر بوتر ولكن بما أننا لدينا الميكانيكيون والرأسماليون كذلك في استطاعتنا دائماً أن نجد أفراداً مقتصدین ومجدین بهم عدد من أرباب الصناعة أكثر مما نحتاج إليه . ويتحدث المستر بوتر عن اتعاش التجارة في عام أو اثنين أو ثلاثة ويطلب إلينا ألا نشجع الهجرة أو نسمح بها ، ويقول إن من الطبيعي أن يبدي العمال الرغبة في الهجرة ولكنه يرى أنه برغم هذه ينبغي للشعب أن يبقى نصف المليون من العمال مع من يعولونهم وقدرهم ٧٠٠,٠٠٠ محبوسين في مناطق صناعة القطن ، ويرتب على هذا أن الكاتب يذهب إلى أن على الشعب أن يخذ استياء هؤلاء الناس بالقوة وأن يساعدهم بالإحسان - عسى أن يحتاج إليهم سادة الصناعة القضائية يوماً من الأيام ... لقد حل اليوم الذي يتعين على الرأي العام في هذه الجزر أن يعمل على إنتاذ (هذه القوة العاملة) من أولئك الذين يعاملونها بنفس النظرة التي ينظرون بها إلى الحديد والفحم والقطن . ولم يكن القصد من مقال التيمس ، أن يؤخذ مأخذ الجدل لأن والرأي العام العظيم ، كان في الحقيقة يؤمن بما ذهب إليه مستر بوتر من اعتبار عمال المصانع جزءاً من الأشياء المتقولة بالمصنع . لقد منع العمال من الهجرة (١) ، وحبسوا في دبيت

(١) لم يتمد البرلكن حلسا واحدا للهجرة مكتفيا بسن القوانين لتمسكين البلديات من الإبقاء على العمال في حالة تراوح بين الحياة والموت ، أو استغلالهم بدون دفع المعدل العادي للاجور . ولما انتشر وباء الماشية بعد ذلك بسنوات ثلاث أمرع البرلكن بعض النظر عن تناليدہ واعتمد في لمح البصر الملايين لتعوي أرباب الملايين من ملاك الأراضي الذين نجوا مزارعهم من الحسارة نظرا لارتفاع ثمن اللحم .

العمل الأدبي، بمناطق القطر ، ولا يزالون حتى اليوم ، لسادة صناعة لانكشير .

هكذا تعيد عملية الإنتاج الرأسمالية انفصال قوة العمل عن أدوات العمل ، وتولد من جديد الأحوال اللازمة لاستغلال العامل وتعمل على تخليدها ، وترغم العامل دائما على أن يبيع ما يملك من قوة العمل حتى يستطيع البقاء بينما تمكن صاحب رأس المال من شراء قوة العمل حتى يثرى بذلك (١) . لم يعد وقوف وقوف الرأسمالي والعامل في سوق السلع على هيئة مشتر وبائع أمراً وليد الصدفة ، وعملية الإنتاج نفسها تلعب هذه الحيلة باستمرار والتي بواسطتها يلتقي بأحد الطرفين إلى سوق السلع بائعا لقوة العمل وعن طريق هذا العمل يصبح ما ينتجه هذا الشخص الوسيلة التي بها يستطيع الآخر شراؤه . والحقيقة إن العامل ملك لرأس المال قبل أن يبيع نفسه للرأسمالي ، فالعبودية الاقتصادية (٢) التي يرسف في أغلالها يسببها ويخفيها ما يقوم به من وقت لآخر من بيع ذاته ، والانتقال من أحد سادة الأجور إلى الآخر ، والتقلبات التي تطرأ على ثمن العمل بالسوق (٣) .

(١) « طلب العامل الوسائل التي تتيح له الحياة ، وطالب رب العمل بالعمل حتى يتسنى له جنى الربح » — سيسموندى ص ٩١

(٢) تلقى مثل هذا الشكل في مقاطعة درهام وهي إحدى المقاطعات الأقل التي لانكسب الظروف فيها المزارع حقوق امتلاك غير محدودة على العامل الزراعي لأن وجود صناعة التمدين في هذه الجهة يجعل للعامل حرية الاختيار . والمزارع في درهام (بخلاف المتادفي غيرها) يستأجر المزارع التي تقوم عليها أكواخ العمال ، ولجدار الأكواخ جزء من الأجور وتعرف هذه الأكواخ باسم hinds houses (بيوت الأيل) ، وتؤجر مقابل خدمات افطاعية معينة حسب عقد يعرف باسم « الرق » يازم العامل أن يقدم ابنته أو شخصا آخر ليحل محله اذا وجد عملا في جهة أخرى ، ويقال للعامل « رقيق » . وترينا العلاقة التي نبعت أمرها الآن كيف أن الاستهلاك الفردي من جانب العامل يصبح استهلاكا بالنيابة عن رأس المال أو استهلاكا لإنتاجيا ، وترينا هذا في مظهر جديد بالسكنية . « مما يدعوا إلى العجب أن سماء الأيل والرقيق الصرط الأولى اللازم للسيد ... ولا يسمح السيد في الجهة المجاورة كلها إلا بالمرحاض الذي يملكه ، ويفضل أت يطفىء جزءا من السماد هنا وهناك عن أن ينقص جزءا من حقوق السيادة » — الصحة العامة التقرير السابع ١٨٦٤ ص ١٨٨

(٣) يذكر القاريء أنه فيما يختص بعمل الأطفال الخ يخفى حتى المظهر الشكلي للبيع الذي يجري طواعية واختيارا .

بناء على هذا إذا نظرنا إلى عملية الإنتاج الرأسمالية على أنها كل متصل الأجزاء أو عملية من الإنتاج المتجدد ، لوجدنا أنها لا تنتج سلعا أو فائض قيمة فحسب ، لأنها تولد العلاقة الرأسمالية وتعيدها من جديد فتجد الرأسمالي في جانب والعامل الأجير في الجانب الآخر (١) .

(١) يفترض رأس المال وجود العملي الأجير ، وهذا العملي الأجير يفترض وجود رأس المال ، فشكل منهما شرط لازم لوجود الآخر ، وكل منهما يسبب وجود الآخر . هل ينتج العامل في مصنع الفطن خلاف المنتج الفضية ؟ لا ، لأنه ينتج رأس مال ، وينتج فيما تريد من السيطرة على عمله مما يؤدي إلى خلق قيم جديدة « (كارل ماركس : العملي الأجير ورأس المال في مجلة *Neue Rheinische Zeitung* بالعدد رقم ٢٦٦ الصادر في ٧ أبريل ١٨٤٩ - - والاعلام التي نشرت تحت العنوان السابق في هذه الصحيفة أجراء من محاضرات ألقيتها في هذا الموضوع سنة ١٨٤٧ على أعضاء جمعية العمال الألمان في بروكسل ، وقد عطلت ثورة فبراير نشر هذه المحاضرات) .

الفصل الثاني والعشرون

تحويل فائض القيمة إلى رأس مال

(١) الانتاج الرأسمالى على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً — تحول

قوانين الملكية التي تميز إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الرأسمالى

عرفنا كيف ينشأ فائض القيمة من رأس المال ، وعلينا أن نبحت الآن كيف ينشأ رأس المال من فائض القيمة . وتطلق عبارة « تجميع رأس المال »^(١) ، على استعمال فائض القيمة على هيئة رأس مال ، أو إعادة تحويله إلى رأس مال . ولنبدأ ببحت هذا الأمر من وجهة نظر الرأسمالى الفردى . لنفرض أن صاحب مصنع يقدم رأس مال قدره ١٠,٠٠٠ جنيه تخصص أربعة أخماسه لشراء القطن والآلات الخ ، والباقي لدفع الأجور ، ولنفرض أن إنتاج المصنع ٣٤٠,٠٠٠ رطل من الغزل قيمتها ١٢,٠٠٠ جنيه . فإذا كان معدل القيمة الفائضة ١٠٪ فإن هذه القيمة تكون كاملة في فائض المنتج أو المنتج الصافي وهو ٤٠,٠٠٠ رطل من الغزل أى $\frac{1}{6}$ المنتج الكلى وقيمة ذلك ٢,٠٠٠ جنيه وهى القيمة التي تتحقق ببيع فائض المنتج . فى هذا المبلغ (٢,٠٠٠ جنيه) لا ترى أو نشم أنه قيمة فائضة . حين نعلم أن قيمة معينة عبارة عن قيمة فائضة فإننا نعرف كيف حصل صاحبها عليها ولكن هذا لا يغير طبيعة القيمة أو النقود التي يعينينا أمرها . وصاحب مصنع الغزل الذى يرغب فى تحويل هذا المبلغ الإضافى وهو ٢,٠٠٠ جنيه سينفق — مع بقاء كافة الظروف الأخرى على حالها — أربعة أخماسه (١,٦٠٠ جنيه) فى شراء القطن الخ والخمس الباقى فى شراء عمال إضافيين وهؤلاء يزودون أنفسهم من السوق بضروريات الحياة التي أمدهم صاحب المصنع بقيمتها

(١) « تجميع رأس المال ؛ استخدام جانب من الإيراد كرأس مال » — مالتس « تعاريف » (طبعة كازينوف ص ١١) — « تحويل الإيراد إلى رأس مال » (مالتس : مبادئ الاقتصاد السياسى ، الطبعة الثانية ، لندن ١٨٣٦ ص ٣١٩) .

فرأس المال الجديد هذا والبالغ ٢٠٠٠ جنيه ينتج بدوره في المصنع قيمة فائضة مقدارها ٤٠٠ جنيه .

لقد دُفعت قيمة رأس المال في الأصل على هيئة النقود ، أما القيمة الفائضة فتوجد في الأصل كقيمة جزء محدود من المنتج الكلي . فحينما يباع هذا ويتحول إلى رأس مال تستعيد قيمة رأس المال شكلها الأصلي ولكن القيمة الفائضة تطرح عن نفسها شكلها الأصلي وتتخذ شكل نقود . ومنذ ذلك الوقت تكون قيمة رأس المال والقيمة الفائضة مبلغين من النقود ويحدث تحويلهما من جديد إلى رأس المال بنفس الطريقة تماما ، ويتنفع بهما الرأسمالي لشراء السلع ليبدأ صنع بضائعه من جديد وعلى نطاق أوسع الآن ؛ ولكن لا بد من وجود هذه السلع بالسوق إن شاء شراءها .

والغزل الذي ينتجه يجري تداوله لأنه يأتي بمنتجه السنوي إلى السوق كما يفعل سواه من الرأسمالين بسلاهم . ولكن قبل مجيء هذه السلع إلى السوق كانت موجودة كجزء من المنتج السنوي العام أي كجزء من مجموع الأشياء المختلفة الأنواع التي تحول إليها رأس مال المجتمع خلال السنة وهو المجموع الذي بأيدي كل رأسمالي فردي جزء فقط منه . وتؤدي العمليات التي تجري بالسوق إلى انتقال عناصر هذا المنتج السنوي الفردية من يد لأخرى ، ولكنها لا تستطيع أن تزيد المجموع الكلي من الإنتاج السنوي أو تغيير طبيعة الأشياء التي تم إنتاجها وعلى ذلك تتوقف فائدة المنتج الكلي السنوي على تكوينه وليس على التداول .

ويجب أولا أن يهيم الإنتاج السنوي كافة الأشياء (القيم الاستهلاكية) التي يمكن أن تحمل محل ما استهلك خلال السنة من العناصر المادية التي يتكون منها رأس المال ، فإذا طرحنا هذه حصلنا على المنتج الصافي أو الفائض الذي تكمن فيه القيمة الفائضة . ثم يتكون المنتج هذا ؟ أعله من الأشياء المعدة لإشباع ما للطبقة الرأسمالية من حاجيات ورغبات وهذه الأشياء جزء من استهلاكها ؟ لو أن هذا كل مافي الأمر لما تبقى شيء من القيمة الفائضة ، ولما حدث مطلقاً سوى إنتاج متجدد بسيط .

إذا أريد التجميع فلا بد من تحويل جزء من المنتج الفائض إلى رأس مال ، ولكن لا يتعرض لمثل هذا التحويل سوى وسائل عيش العامل . أي أدوات الإنتاج ، ونتيجة لهذا لا بد أن جانباً من العمل السنوي الفائض قد بذل في إنتاج أدوات إنتاج ووسائل عيش إضافية تزيد عن الكمية التي كانت لازمة لأن تحمل محل رأس المال الأصلي . ونقول بعبارة

موجزة إن القيمة الفائضة يمكن تحويلها إلى رأس مال لأن المنتج الفائض الذي تمثل هي قيمته يشمل العناصر المادية اللازمة لتكوين رأس مال جديد (١).

وإذا شئنا أن تؤدي هذه العناصر وظيفة رأس المال فلا بد للطبقة الرأسمالية من الحصول على مورد إضافي من قوة العمل إذا لم يكن في النية زيادة استغلال العمال القائمين بالعمل عن طريق زيادة وقت العمل أو حدته . وقد احتاط جهاز الإنتاج الرأسمالي لمثل هذا المأزق ، ذلك أن الرأسمالية تحرص على أن تتكاثر الطبقة العاملة بوصفها طبقة تعتمد على الأجور بحيث أن هذه الأجور لا تكفيها للعيش فحسب بل تمكنها من التكاثر والزيادة . فإذا أدمج رأس المال قوة العمل الإضافية هذه التي تقدمها الطبقة العاملة سنويا على شكل عمال من كافة الأعمار بأدوات الإنتاج الفائضة التي يتضمنها المنتج السنوي ، تحولت القيمة الفائضة إلى رأس مال . وعلى ذلك فن وجهة النظر المادية المجسمة يصبح التجميع عبارة عن إعادة إنتاج رأس المال على نطاق يزداد زيادة تصاعدية . لقد كان الإنتاج المتجدد البسيط يتحرك داخل دائرة ، أما الآن ، أما الآن فقد تغيرت الدائرة وصارت حلزونية كما يقول سيسموندى (٢).

لنرجع الآن إلى مثالنا السابق . يغل رأس المال الأصلي (١٠,٠٠٠ جنيه) قيمة فائضة (٢٠٠٠ جنيه) تتحول إلى رأس مال . ورأس المال الجديد هذا (٢٠٠٠ جنيه) يأتي بقيمة فائضة مقدارها ٤٠٠ جنيه تحول بدورها إلى رأس مال إضافي يغل قيمة فائضة مبلغها ٨٠٠ جنيه وهكذا . ويلاحظ أننا نغفل الآن أمر أي جزء يستهلكه الرأسمالي ، كما لا يعيننا كون رأس المال الإضافي يضاف إلى رأس المال الأصلي أو يستخدم في عملية من التوسع قائمة بذاتها ، ولا يهمنا كذلك أن الرأسمالي الذي جمعه يستفيد منه بشخصه أو يعطيه للغير . إن الذي يجب أن نذكره هو أنه إلى جانب زيادات رأس المال الحديثة التكوين يستمر رأس المال الأصلي في التكاثر والتوالد وإنتاج القيمة الفائضة ؛ ويصدق نفس الشيء بالنسبة إلى كل جزء من رأس المال المتجمع بخصوص ما يولده من رأس مال إضافي .

(١) يكفى أن نغفل أمر تجارة الصادر التي يحول الشعب بواسطتها أدوات الترف إلى أدوات إنتاج ووسائل عيش ، والعكس . وإذا شئنا أن ندرس موضوعنا من الناحية الكلية العامة دون الاهتمام بالظروف الثانوية التابعة ، لوجب علينا الآن أن ننظر إلى العالم على أنه شعب واحد ، وأن نفرض قيام الإنتاج الرأسمالي في كل مكان واستعواذه على كافة فروع الصناعة .

(٢) عيب تحليل سيسموندى للتجميع أن الرجل على استعداد للاكتفاء بعبارة « تحويل الإيراد إلى رأس مال » دون أن يحاول سبر غور الأحوال المادية السكاثة تحت هذه العملية .

كان رأس المال الأصلي ١٠,٠٠٠ جنيه ، فكيف حصل صاحبه عليه ؟ يجمع المتحدثون بلسان الاقتصاد السياسي على أنه حصل عليه « عن طريق عمله وعمل أسلافه » (١) ، والواقع يبدو على فرضهم هذا أنه الوحيد الذي يتفق مع قوانين إنتاج السلع ولكن الأمر خلاف هذا فيما يتعلق برأس المال الإضافي البالغ ٢٠٠٠ جنيه ، إننا نعلم تماما من أين أتى ، إنه قيمة فائضة حُوت إلى رأس مال ، ولا يحتوى منذ البداية على ذرة واحدة ليست ناجمة من العمل الذى لا يُدفع مقابل عنه . إن أدوات الإنتاج التى تبرز بها قوة العمل الإضافية ، ووسائل العيش التى يحافظ بها العمال على بقائهم ، لا تزيد عن كونها الأجزاء التى يتكون منها المنتج الفائض أو التى تتكون منها الجزية التى تتقاضاها الطبقة الرأسمالية كل عام من الطبقة العاملة . حين تستخدم الطبقة الرأسمالية جانبا من هذه الجزية لشراء قوة عمل إضافية (ولو بشمها الكامل) فإنها تقتنى أثر ذلك الفاتح الذى يشتري بضائع ممن همهم ويدفع ثمنها بالتقود التى سلها منهم .

إذا كان رأس المال الإضافي يبيء عمال لمن أنتجه تعين على هذا المنتج لأن يواصل العمل على زيادة قيمة رأس المال الأصلي فحسب ، بل وأن يشتري ثانية تمار عمله السابق بقدر من العمل أكثر مما تكلفته . ولو تأملنا الأمر على أنه عملية بين الطبقتين الرأسمالية والعاملة لما كان هناك ثمت فارق فى أن يتم استخدام عمال إضافيين بواسطة العمل غير ذى الأجر والذى قام به العمال الذين كانوا يشتغلون من قبل فقد يحول الرأسمالى رأس المال الإضافي إلى آلة تطرد منتجى رأس المال الإضافي من عملهم فيحل عدد قليل من الأطفال محلهم . وفى أى الحالين فيفائض العمل الذى تنتجه الطبقة العاملة فى هذه السنة تخلى رأس المال الذى يؤدى فى السنة التالية إلى استخدام عمل إضافي (٢) .

كان تجميع رأس المال الإضافي الأول والبالغ ٢٠٠٠ جنيه يفترض أن الرأسمالى استخدم مبلغا قدره ١٠,٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الذى يملكه بحكم عمله الأول ، ولكن هذا الغرض الذى يتوقف عليه وجود رأس المال الإضافي الثانى والبالغ ٤٠٠ جنيه معناه أن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه كان قد تجمع أولا ومن هذا المبلغ لاتعد الـ ٤٠٠ جنيه أن تكون

(١) « العمل الأولى الذى تعزى إليه نشأة رأس ماله » — سيسوندى ، طبعة باريس ،

ج ١ ص ١٠٩

(٢) يخفى العمل رأس المال قبل أن يستخدم رأس المال العمل ١ . ج ويكفيلد « إنجلترا وأمريكا »

— لندن ١٨٣٣ ج ٢ ص ١١٠

قيمة فائضة محولة إلى رأس مال . فامتلاك العمل الذي لا أجر عنه في الماضي يصبح مر
الآن فصاعداً الشرط الضروري الوحيد لامتلاك العمل الحى الذى لا يدفع مقابله وذلك
على نطاق يتزايد بانتظام واطراد . فكلما جمّعت الرأسمالى ، زاد مقدار ما يستطيع تجميمه .
بقدر ما تكون القيمة الفائضة التى يتكون منها رأس المال الاضافى رقم (١) نتيجة شراء
قوة العمل بجزء من رأس المال الأصيل (وهو شراء يتفق مع قوانين تبادل السلع ، والذى
لا يفترض مقدما من الوجهة القانونية أكثر من حرية العامل فى التصرف فى مقدرته وحرية
صاحب النقود أو السلع فى التصرف فى القيم التى فى حيازته) ، وبقدر ما يكون رأس المال
الاضافى رقم (٢) مجرد نتيجة لرقم (١) وبالتالي نتيجة للأحوال السالفة الذكر ، وبقدر
ما تظل كل عملية واحدة مطابقة لقوانين تبادل السلع بمعنى ان الرأسمالى يشتري قوة العمل
دائماً والعامل يبيعها دائماً (وسنفرض انها تباع بقيمتها الحقيقية) — نقول بقدر ما تصح هذه
الأحوال جميعاً يتضح ان قانون الامتلاك او قانون الملكية الشخصية (المرتكز على إنتاج
السلع وتداولها) يتحول إلى نقيضه المباشر بفضل ما به من دبالكتيك باطنى لا يتغير . إن
تبادل المعادلات . وهو العملية التى بدأنا بها فى الأصل ، تحولت بحيث ليس لدينا الآن
سوى تبادل ظاهرى . فأولا نجد أن رأس المال الذى استبدلت به قوة العمل لا يزيد عن
كونه جزءاً من منتج عمل الآخرين حدث الاستيلاء عليه بدون معادل له ، وثانياً فرأس المال
هذا لا يجب أن يحل محله من أتجه أى العامل فحسب بل لا بد أن يزداد عن طريق فائض
إضافى . وهكذا تصبح العلاقة بين الرأسمالى والعامل مجرد مظهر خاص بعملية التداول ، أى
مجرد مظهر غريب عن جوهر العملية . فالشكل الظاهرى هو البيع والشراء الدائمان لقو
العمل ، أما النحوى الحقيقى فيتلخص فى أن الرأسمالى يستولى باستمرار وبدون مقابل على
جزء من عمل الغير والذى سبق ان اتخذ شكلا مادياً ثم يستبدل هذا الجزء بكية أكبر قدراً
من العمل الحى . فى البداية بدأ حق الملكية قائماً على عمل المالك الشخصى . وعلى كل كان
مثل هذا الفرض ضروريا نظرا لأن أصحاب السلع ذوى الحقوق المتساوية هم وحدهم الذين
يقفون وجها لوجه ، والوسيلة الوحيدة التى يستطيع بها إنسان أن يمتلك سلع الآخرين كانت
بالتنازل عن سلعه اتى لا يمكن إنتاجها من جديد إلا بالعمل . أما اليوم فيبدو أن الملكية
معناها فيما يتعلق بالرأسمالى حق امتلاك عمل الغير الذى لا أجر عنه أو منتج ذلك العمل ،
ومعناها من ناحية العامل استحالة امتلاكه لما ينتجه عمله لقد أصبح انفصال الملكية عن العمل

نتيجة لازمة مترتبة على قانون نشأ في الظاهر من تماثل الإثنين (١) ومهما بدت طريقة الامتلاك الرأسمالية مخالفة لقوانين إنتاج السلع الأساسية فالواقع تنشأ هذه الطريقة عن تطبيق هذه القوانين لا عن خرقها . ولعل في عرض موجز لتوالي المظاهر التي بلغت ذروتها في التجميع الرأسمالي ما يوضح هذا الأمر .

رأينا أن النحويل المبدأى لسكنية معينة من القيمة إلى رأس مال يتم بطريقة تتفق تماما مع قوانين التبادل ، فأحد الطرفين المتعاقدين يبيع ما لديه من قوة العمل والآخر يشتريها . والأول يتسلم قيمة سلعته التي تنتقل قيمتها الإستعمالية (العمل) إلى ملكية الآخر . بعد ذلك يحول المشتري قوة العمل أدوات الإنتاج التي يملكها إلى منتج جديد عن طريق العمل الذي يخصه كذلك ، كما أن القانون يجعل امتلاكه للنتج حقا له . وقيمة هذا المنتج تشمل أولا قيمة أدوات الإنتاج التي تم استهلاكها في عملية الإنتاج . ولا يستطيع العمل النافع أن يستهلك أدوات الإنتاج هذه دون نقل قيمتها إلى المنتج الجديد . ولكن لكي تكون قوة العمل قابلة للبيع يجب أن تكون قادرة على أن تهىء عملا نافعا في ذلك الفرع الخاص من الصناعة الذي تستخدم فيه .

وأكثر من هذا تتضمن قيمة المنتج الجديد المعادل لقيمة قوة العمل فضلا عن القيمة الفائضة ، ذلك أن لقوة العمل التي تباع لمدة محدودة كيوم أو أسبوع الخ قيمة أقل من القيمة التي تنتجها إذا استخدمت خلال هذه الفترة . لقد أخذ العامل القيمة التبادلية لما يملك من قوة العمل وتنازل عن قيمتها الاستعمالية ، وهذا ما يحدث في كل عملية شراء وبيع . ولا يتأثر القانون انعام لإنتاج السلع بكون هذه الساعة الثرية (قوة العمل ذات قيمة استعمالية خاصة بها أى المقدرة على أداء العمل أو خلق القيمة بعبارة أخرى . وعلى ذلك إذا كان مجموع القيم المدفوع في الأجور لا يعاد إنتاجه في المنتج فحسب بل يزداد كذلك عن طريق إضافة قيمة فائضة ، فالسبب أن المشتري قد استهلك السلعة ، وليس السبب ميزة حقها بالنسبة للبائع الذي تسلم بكل تأكيد قيمة سلعته .

يشترط في قانون التبادل المساواة فيما يتعلق فقط بالقيم التبادلية للسلع التي تمر من يد إلى أخرى ، ويفترض مقدما وجود اختلاف في قيمها الإستعمالية ولا علاقة له مطلقا باستهلاكها الذي إنما يبدأ فقط بعد إجراء العملية وإتمام التبادل . وعلى ذلك يقع تحويل النقود الأولى

(١) إن ملكية الرأسمال لمنتج عمل الآخرين * نتيجة لازمة لقانون الامتلاك الذي كان مبدأه الأساسي بالعكس حق كل عامل في منتج عمله « Cherbuliez : Riche ou Pauvre, Paris, 1841.P58 . وعلى كل فهذا العكس أو النقيض الديالكتيكي ليس سليم الوضع والصياغة .

إلى رأس مال بطريقة تتفق تماماً مع القوانين الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع ومع حق الملكية المترتب على هذه القوانين . ومع ذلك فينجم عنه :

(١) أن المنتج يخص الرأسمالى لا العامل (٢) أن قيمة هذا المنتج تتضمن إلى جانب قيمة رأس المال المدفوع ، قيمة فائضة كُفّت العامل عمله ولكنها لم تكلف الرأسمالى شيئاً ، وبرغم هذا فهى ملك شرعى للرأسمالى (٣) أن قوة عمل العامل تظل سليمة وتحت تصرفه ليعمها إن وجد شارياً .

والإنتاج المتجدد البسيط تكرر العملية الأولى من فترة لأخرى ، وتتحول الثنود باستمرار إلى رأس مال وهذا يكتسب القانون العام فرصة الظهور بمظهر الدوام والثبات ، وإن عدة عمليات متتالية من التبادل جعلت من العملية الأخيرة بمثابة الأولى ، (سيسموندى ص ٧٠) . ومع هذا رأينا أن الإنتاج البسيط المتجدد قادر على أن يدمغ العملية الأولى ، بقدر ما تكون عملية منغزلة ، بطابع مختلف اختلافاً كلياً . من الذين يتقاسمون الإيراد القومى تحصل البعض [العمال] كل سنة على حق جديد فيه بواسطة عمل جديد ، أما الآخرون [الرأسماليون] فقد حصلوا من قبل على حق دائم بسبب عملهم الأولى ، (شرحه ص ١١١) . وإنما لنعلم بطبيعة الحال أن العمل ليس الميدان الوحيد الذى فيه يلعب حق وراثته الإبن الأكبر العجائب ، وليس من فارق إذا كان الإنتاج المتجدد البسيط يحل محله نوع يمتد إذ فى الحالة الأولى يستهلك الرأسمالى القيمة الفائضة كلها ، وفى الثانية يستهلك جزءاً منها ويحول الباقي إلى رأس مال . والقيمة الفائضة ملك له فإذا استخدمها فى الإنتاج فإنما يدفع من أمواله كما فعل أول يوم دخل فيه السوق ، ولا أهمية لكون هذا الرصيد مصدره فى هذه المناسبة العمل الذى لم يأخذ العمال ثمنه . فإذا كان العامل (ب) تستخدمه القيمة الفائضة التى أتت بها زميله (أ) ، فيجب علينا أن نذكر أمرين : أولهما أن (أ) سئم هذه القيمة الفائضة بعد أن أخذ ثمن سلعته وثانياً أن (ب) لا يعنيه من الأمر إلا أن يدفع له الرأسمالى قيمة ما يملك من قوة عمل ، وكلا الجانبين يكسبان : العامل إذ تدفع له ثمار عمله قبل أن يودى أى عمل (ويحسن أن نقول : يدفع له عمل الآخريين الذين لم يأخذوا عنه مقابلاً) ، ورب العمل لأن ما يقوم به عامله من عمل يساوى أكثر من الأجر الذى يتناوله هذا العامل ، (سيسموندى ص ١٣٥) . حقيقة يتخذ الأمر مظهرأ مختلفاً حين ننظر إلى الطبقة الرأسمالية كلها إذ تقف ازاءها الطبقة العاملة ، ولكننا حين نفعل ذلك فإنما نطبق مستوى للقياس غريباً عن إنتاج السلع . ففى إنتاج السلع ليس من شىء سوى مشتر وبائع كل منهما مستقل عن الآخر وبواجهه ، وتنتهى

حلاقتها المتبادلة بإتمام الصفقة التي عقدها . فإذا تكررت العملية كان ذلك بسبب إجراء صفقة جديدة لا علاقة لها بالأولى والتي يكون دخول نفس المشتري والبائع في علاقات فيما بينهما مسألة صدفة . وعلى ذلك إذا شئنا أن نحكم على إنتاج السلع أو أى عملية منه بقوانينه الاقتصادية وجب علينا أن ننظر إلى كل عملية تبادل على أنها قائمة بذاتها ولا علاقة لها بالعملية التي سبقتها أو التي تتلوها . وعلاوة على ذلك لما كانت كل المبيعات والمشتريات عمليات بين أفراد يجب ألا نحاول أن نكشف فيها علاقات بين طبقات إجتماعية .

ما دامت قوانين التبادل قائمة في عملية تبادل ننظر إليها من وجهتها الفردية فقد تتعرض طريقة الامتلاك لانقلاب كامل دون ان تؤثر في حق الملكية الذي يسبغه إنتاج السلع . ويظل هذا الحق نافذ المفعول سواء بقيت الأشياء كما كانت في الأيام الأولى حين كان المنتج ملكا لمن أنتجه وحين كان الأخير يستطيع عن طريق التبادل بين المعادلات أن يغني بواسطة عمله ، او سواء ظلت الأشياء كما هي في العصر الرأسمالي حين تصبح الثروة الاجتماعية ملكا للذين يمكنهم على الدوام الاستيلاء على عمل الآخرين الذي لا مقابل عنه . وتصبح هذه النتيجة أمراً محتوماً بمجرد ان يبيع العامل قوة العمل كسلعة ، ومن هذه النقطة يكتسب إنتاج السلع طابع العمومية ويصير الشكل الغالب المميز للإنتاج ، ومن هذه النقطة وما بعدها يكون البيع هو الغاية من كل منتج وتدخل كل الثروة المنتجة في عملية التداول . ولا يستطيع إنتاج السلع ان يفرض نفسه على المجتمع قبل ان يصبح العمل الأجير أساساً له . إذا قلنا إن تدخل العمل الأجير يبطل إنتاج السلع كان ذلك شبيهاً بالقول إن إنتاج السلع يجب ان ينمو مطلقاً إذا أراد ان يبقى سليماً . وكما يتطور إنتاج السلع بفعل قوانينه الكامنة إلى إنتاج رأسمالي ، فكذلك تتحول قوانين الملكية في إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الرأسمالي (١)

رأينا أنه حتى في حالة الإنتاج المتجدد البسيط ومهما كانت طريقة الحصول على رأس المال في الأصل ، فان النفقات الرأسمالية تتحول إلى رأس مال متجمع أو قيمة فائضة حولت إلى رأس مال . ولكن خلال حركة الإنتاج المستمرة يصبح كل رأس المال المدفوع في الأصل حجماً زائلاً إذا وازناه برأس المال المتجمع بطريقة مباشرة أى بفائض القيمة أو فائض المنتج الذي تحول إلى رأس مال ، سواء كان يؤدي وظيفته الآن في أيدي من جمعه في الأصل أو

(١) لايسعنا إلا الإعجاب بدهاء برودون الذي يقترح إلغاء الملكية الرأسمالية بأن تنفذ ضده.

القوانين الحالية للملكية في إنتاج السلع !

في أيدي شخص آخر . ولذلك يصف الاقتصاد السياسي رأس المال عموماً بأنه ثروة متجمعة ، (أى فائض قيمة أو إيراد متحول) ، يعاد استخدامها في إنتاج قيمة فائضة ، (١) ، ويصف الرأسمالي بأنه « صاحب المنتج الفائض » ، (٢) ؛ وهذه النظرة إلى الموضوع تتخذ شكلاً مختلفاً في التعبير القائل بأن كل رأس المال الموجود عبارة عن فائدة متجمعة أو متحوّلة إلى رأس مال ؛ إذ ليست الفائدة سوى جزء من القيمة الفائضة (٣) .

٢ - فكرة رجال الاقتصاد السياسي الخاطئة عن الانتاج المتجدد

على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً

جدير بنا قبل التعمق في بحث تجميع رأس المال أن نتخلص من لبس أو جده رجال الاقتصاد الكلاسيكي . إن السلع التي يشتريها الرأسمالي لاستهلاكه بجزء من القيمة الفائضة لاتفيده كأدوات إنتاج أو كوسائل لتددر رأس المال ، وكذلك تقل إنتاجية العمل الذي يشتريه لإشباع حاجياته الطبيعية والاجتماعية ؛ ذلك أنه يستهلك هذه السلع وهذا العمل أو ينفقها كإيراد . وقد درج النبلاء القدماء كما يقول هيجل بحق « على استهلاك الموجود » وكانوا شديدي الميل إلى الاسراف في استخدام الاتباع وطذا كان من الأهمية بمكان أن يجهد لاقصاديون البورجوازيون أنفسهم في تعليم المواطنين ان تجميع رأس المال أول واجب عليهم . ولا يستطيع امرىء هذا التجميع إذا استهلك كل إيراده بدلا من تخصيص جزء كبير منه للنفقات التي تستخدم عدداً إضافياً من العمال المنتجين الذين يأتون له بأكثر مما كلّفوه من نفقة . ومن جهة أخرى وجد الاقتصاديون البورجوازيون من الضروري أن يحملوا على الخطأ الشائع الذي يخلط بين الانتاج الرأسمالي والاختزان (٤) ، والذي يترتب عليه انتشار

(١) « رأس المال ... ثروة متجمعة لتستخدم بقصد اجتناء الربح » مائس — « رأس المال ... يتكون من ثروة أمكن توفيرها من الأيراد وتستخدم بقصد الحصول على الربح »

R. Jones : An Introductory Lecture on Political Economy, London 1833, p.16.

(٢) « المالكون للنتج الفائض أو رأس المال » The Soucce and Remedy of the National Difficulties, a Letter to Lord John Russell, London, 1821

(٣) « ورأس المال بفائدة مركبة على كل جزء من رأس المال الذي يوفره ، شامل لسكل شيء بحيث أن جميع الثروة بالعالم والتي يستمد الدخل منها ، قد أصبحت منذ زمن طويل عبارة عن الفائدة على رأس المال » (الإيكونومست ، ١٩ يولييه ١٨٥٩) .

(٤) ليس من اقتصادى سياسى اليوم يقصد بالتوفير الاختزان ، ووراء هذا الاجراء المنقلمن غير

الوهم بأن الثروة المتجمعة ثروة انقذت من التدمير في شكلها الطبيعي القائم وبذلك سحبت من التداول . إن إخراج النقود من التداول لا يتفق مطلقاً مع تمددها الذاتي بوصفها رأس مال ، كما يكون تجميع المال المختزن على هيئة سلع سخافة مطلقة (١) ، إذ أن تجميع السلع بمقادير ضخمة نتيجة مترتبة على توقف التداول وعلى الإفراط في الإنتاج (٢) (overproduction) . حقيقة يسترعى خيال الناس منظر البضائع التي يخزنها الأغنياء ليستهلكوها تدريجاً ، كما يسترعيه تكوين المقادير الاحتياطية منها . وهذا الأمر الأخير تشترك فيه كافة طرق الإنتاج ، وسنسهب في بيانه عند تحليل عملية التداول .

والاقتصاد الكلاسيكي على حق حين يصر على القول بأن استهلاك العمال المنتجين للنتج الفائض ظاهرة تتميز بها عملية التجميع ، ولكن هنا يبدأ الخطأ . اتسدا اعتداد آدم سميث أن يمثل التجميع بأنه لا يزيد عن استهلاك العمال المنتجين للنتج الفائض وهذا شبيه بالقرن إن رسملة capitalisation القيمة الفائضة لا تزيد عن تحويلها إلى قوة عمل . ولتعدد مثلاً إلى ريكاردو . « يجب ان ندرك ان جميع منتجات البلاد تستهلك ، ولكن أعظم وجه الاختلاف يمكن تصويره ينحصر في هل يتم هذا الاستهلاك بواسطة الذين يعيدون إنتاج قيمة أخرى أم الذين لا يفعلون ذلك . حينما نتحدث عن توفير الإيراد وإضافته إلى رأس المال نتصد ان ذلك الجزء من الإيراد والذي يضاف إلى رأس المال يستهلكه العمال المنتجون لاغير المنتجين . ليس من خطأ أعظم من أن نظن أن رأس المال يزداد بعدم الاستهلاك ، (مصدر سابق ص ١٦٣ ، حاشية) . وليس من خطأ أعظم مما ردد ريكاردو ومن جاء بعده من الاقتصاديين ماقاله آدم سميث من ان ذلك الجزء من الإيراد والذي يقال انه أضيف إلى رأس المال ، يستهلكه العمال المنتجون ، إذ معنى هذا الرأي أن كل قيمة فائضة تحول إلى رأس مال تصبح رأس مال متغيراً . أما الذي يحدث حقيقة فهو ان جانباً منها يصبح رأس مال ثابتاً (أدوات إنتاج) والآخر رأس مال متغيراً (قوة عمل) . يوجد رأس المال المتغير داخل نطاق عملية

== السكاني لا يمكن تصورا استعمال الاصطلاح بصد الثروة الأهلية خلاف ذلك الاستعمال الذي يجب أن ينشأ عن استخدام مانوفر بطريقة مختلفة وعلى أساس تمييز حقيقي بين مختلف أنواع العمل التي يحافظ عليها» -
ماتس ص ٣٨ - ٣٩

(١) فام بزاك بدراسة وافية لسكافة ألوان المشع ، وقد صورانا المرابي القديم Gcb. cc في طفولته الثانية حينما بدأ يخزن السلع .
(٢) « تجميع مقادير البضائع ... عدم التبادل ... الإفراط في الإنتاج » توماس كوربت ، مصدر سابق ص ١٤ .

الانتاج على هيئة قوة العمل وهي التي يستهلكها الرأسمالي في هذه العملية، وعن طريق الوظيفة التي تضطلع بها (وهي العمل) تستهلك قوة العمل أدوات الانتاج . وفي الوقت ذاته النقود التي دفعت لشراء قوة العمل تتحول إلى ضروريات الحياة التي يستهلكها العامل المنتج ، لا العمل المنتج ، . وبسبب خطأ التحليل الذي وقع فيه آدم سميث تراه يصل إلى نتيجة سخيفة وهي أنه برغم أن كل رأس مال فردي ينقسم إلى الجزئين الثابت والمتغير إلا أن رأس المال الاجتماعي لا يتكون إلا من رأس المال المتغير أي ينفق خاصة في دفع الأجور . لنفرض مثلا أن صاحب مصنع لعمل القماش يحول ٢٠٠٠ جنيه إلى رأس مال ، فهو ينفق جانبا من النقود في شراء النساكين والآخر في شراء الغزل والآلات الخ . ولكن الناس (كما يقول سميث) الذين يشتري منهم الغزل والآلات يدفعون ثمن العمل بجزء من نقود الشراء وهكذا حتى يتم إنفاق مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه في دفع الأجور أي إلى أن يتم العمال المنتجون استهلاك المنتج كله الذي يمثله مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه . وواضح ان حجة سميث تنحصر في عبارة « وهكذا » . حقيقة أن آدم سميث يقف ببخه عند النقطة التي تبدأ عندها الصعاب (١) .

من السهل أن نفهم عملية الانتاج المتجدد السنوية مادامت نظرنا مقصورة على المجموع الكلي للانتاج السنوي . ولكن كافة الأجزاء التي يتكون منها الانتاج السنوي يجب أن يوتي بها إلى سوق السلع ، وهنا تبدأ المتاعب . ذلك ان حركات رؤوس الأموال الفردية والإيرادات الشخصية تتداخل ويختلط بعضها ببعض في ميدان تداول الثروة الاجتماعية . هذا الأمر يبهز نظر المراقب ويعرض عليه مشكلات صعبة لحلها ، وسأقوم فيما بعد بتحليل العلاقات المتداخلة الفعلية في هذه العملية . من الخدمات العظيمة التي أسداها الطبيعيون انهم أول من حاول تصوير الانتاج السنوي بالشكل الذي يتخذه بصفته نتيجة مترتبة على التداول (وهذا هو كتاب كوينياي : (Tableau economique) (٢) .

(١) برغم « منطق جون ستوارت ميل لم يكشف المغالطة في تحليل واضح الخطأ والمغالطة كذلك الذي قام به من تقدموه ، وهو تحليل — إذا نظرنا إليه من وجهة النظر البورجوازية ومن الناحية « الفنية » الصرفة — ألقيناه بطاب التصحيح والتعديل . فبهذا الايمان الذي يميز به تلميذ لزاء مذهبه تراه يردد كاليغاه نواحي الاضطراب التي تشتمل عليها آراء أستاذه . « ورأس المال نفسه يصبح في الأجل الطويل أجورا ، ويصبح أجورا ثانية حين يستبدل ببيع الناتج » .

(٢) في كلام آدم سميث عن عملية الانتاج المتجدد وبالتالي في عملية التجميع أيضا لم يقف به الأمر عند حد عدم سبق من تقدموه بل إنه أخفق في نواح وبخاصة إذا ماوازننا بينه وبين الطبيعيين . فإلى جانب الخطأ الذي أشرنا إليه في المتن تجد ذلك المذهب الخرافي الذي نقله عنه الانتصاا السياسي والذي يقول إن ثمن السلع يتكون من الأجور والربح « الفائدة » وربح الأرض، ومعنى هذا أنه يتكون من الأجور =

وفضلاً عن هذا لما كان الاقتصاد السياسي يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية فن الواضح أنه لن يدع الفرصة لاستغلال ما يذهب إليه آدم سميث من أن الطبقة العاملة تستهلك ذلك الجزء من المنتج الصافي والذي يحول إلى رأس مال .

٣ - تقسيم فائض القيمة إلى رأس مال وإيراد - نظرية الامتناع

درسنا في الفصل السابق فائض القيمة أو فائض المنتج من حيث كونه فقط مصدرًا للاستهلاك الفردي من جانب الرأسمالي ، وعالجناه حتى الآن في الفصل الحالي على أنه مصدر للتجميع . ولكنه يشمل الأمرين في نفس الوقت ذلك أن الرأسمالي يستهلك جانباً منه كإيراد (١) بينما يتجمع الجانب الآخر منه ليستخدم كرأس مال .

في حالة مبلغ معلوم من فائض القيمة يكون أحد هذين الجزئين أكبر بنسبة ما يكون الآخر صغيراً ، وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن النسبة التي يتم بها هذا التقسيم يعينها حجم أو مدى التجميع . ولكن الشخص الذي يجري هذا التقسيم هو مالك فائض القيمة أي الرأسمالي ، وهو يقوم بذلك بمحض اختياره فيقال إنه « يوفر » ذلك الجزء من الجزية التي يجمعها ويوفره لأنه لا يستهلكه ولأنه يقوم بواجبه كرأسمالي وهو الواجب الذي بواسطته يعمل على إثراء نفسه .

لرأسمالي قيمة تاريخية من حيث أنه الصورة التي يتجسم فيها رأس المال ، وهو لاحق له في الوجود إلا من هذه الناحية وحدها . وإذا هو صورة مجسمة لرأس المال فإن الذي يدفعه ليست القيمة الاستهلاكية والتمتع بها فحسب ، بل وتحمله على ذلك القيمة التبادلية وازديادها . إنه مكب في تعصب على زيادة القيمة ولذلك يحمل الناس على الإنتاج بقصد الإنتاج وبذا

== والقيمة الفائضة خاصة وعلى أساس هذا الرأي يعترف ستورشر في بساطة « بأن من المستحيل أن نرد الثمن إلى عناصره » (طبعة سان بطرسبرج ١٨١٥ ج ١ ص ١٤٥ ، حاشية) . ياله من علم اقتصاد بدیع ، ذلك الذي يصرح باستحالة رد ثمن السلع إلى أبسط عناصره ، وتجد تفاصيل أوفى عن الموضوع في القسم الثالث من الكتاب الثاني والقسم السابع من الكتاب الثالث .

(١) سيلاحظ القارئ أني استخدم كلمة « إيراد » revenue بمعنى مزدوج : أولها للدلالة على القيمة الفائضة ، وثانيها للدلالة على ذلك الجزء من هذه القيمة التي يستهلكها الرأسمالي استهلاكاً خاصاً من وقت لآخر . وهذا التصير المزدوج للكلمة يتفق مع مصطلحات الاقتصاديين البريطانيين والفرنسيين المعتادة .

يسبب نمو الإنتاجية الاجتماعية وخلق أحوال الإنتاج المادية التي يقوم على أساسها وحدها نوع من المجتمع أرقى شتلا وهو نوع مبدؤه الأساسي النمو الكامل الحر لكل فرد . فالرأسمالي موضع الاحترام لأنه يمثل رأس المال وعلى هذه الصورة يشارك البخيل في حبه الشديد للثروة من حيث كونها كذلك ، ولكن ذلك الذي يتخذ في حالة البخيل مظهر جنون إن هو في حالة الرأسمالي إلا نتيجة الجهاز الاجتماعي الذي لا يزيد فيه الرأسمالي عن كونه أحد المعجلات الدافعة . وعلاوة على ذلك يتطلب نمو الإنتاج الرأسمالي ازدياداً مستمراً في رأس المال المستثمر في المشروع الصناعي ؛ وتُخضع الرأسمالية كل رأسمالي فردي لقوانين الإنتاج الرأسمالي الكامنة . ويضطر الرأسمالي بفعل المنافسة أن يسعى دائماً لمد نطاق رأس المال بقصد الإبقاء عليه وهو لا يستطيع ذلك إلا بواسطة التجميع المطرد .

وإذ تنظر إليه على أنه صورة يتجسم فيها رأس المال الذي يكون عن طريقه ذا إرادة ووعي ، لهذا كان كل استهلاك من جانبه معناه سرقة جانب مما يجب تجميعه . إن التجميع غزو لعالم الثروة الاجتماعية ، ويزيد من حجم كمية المادة البشرية التي يستغلها الرأسمالي مما يوسع دائرة سلطانه المباشر وغير المباشر (١) .

ولكن الخطيئة الأصلية قائمة في كل مكان ، فبازدياد تطور الطريقة الرأسمالية للإنتاج ، والتجميع والثروة ، لا يعود الرأسمالي مجرد صورة يتجسد فيها رأس المال . بينما كان النوع القديم من الرأسمالي ينظر إلى استهلاكه الفردي كأنه خطيئة ترتكب ضد الوظيفة التي يقوم بها أي كآته ، امتناع ، عن التجميع ، نجد زميله الحديث ينظر إلى التجميع على أنه «تنازل» عن الشعور الذي يدفعه إلى الاستمتاع . وأسفاه ، إن له قلبين في جسد واحد وكل منهما يسعى إلى الانفصال عن الآخر ! (أنظر فاوست تأليف جيته) .

في بداية تطور الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج تتحكم الرغبة الجارحة في الإثراء — أي الجشع ، ولكن تقدم الإنتاج الرأسمالي يفعل أكثر من خلق عالم من المتع إذ يفتح آلاف المصادر المؤدية إلى الإثراء السريع وذلك عن طريق المضاربة ونظام الائتمان . بهذا نصل إلى مظهر معين من التطور الاجتماعي وتستقر درجة من الإسراف تصلح في نفس الوقت الواحد مظهراً بيم عن الثروة ثم كوسيلة للحصول على الثقة . ومثل هذه الدرجة من الإسراف

(١) يجعل مارتن لوتر على المرابي حملة شعواء ويعدّه أكبر عدو للجنس البشري لأنه يندخ الناس ويطلبهم ويمسح على أموالهم وجهودهم دون أن يبدي إزاءهم أي نوع من الشفقة . ويقول كذلك إن المجتمع يعدم المحرمين واللصوص والذميين ولكن الواجب أن تنقب المرابين بالمنة والمقاب والقتل ..

قد تصبح حتى في الأعمال ضرورة لا بد منها للرأسمالي « غير الموفق » . فالترف صار الآن بالنسبة لرأس المال جزءاً من نفقة الإبقاء على المظاهر . وفضلاً عن هذا فالرأسمالي لا يترى كما يفعل البخيل بمجرد الامتناع الشخصي عن الاستهلاك وإنما باستغلال قوة عمل الآخرين وإجبار العامل على التنازل عن جميع مسرات الحياة ومباهجها . ويرغم أن إسراف الرأسمالي لا يكتسب مطلقاً الطابع الحقيقي للإسراف غير المحدود الذي يميز به السادة والنبلاء الاقطاعيون ، ويرغم ان وراء إسراف الرأسمالي يكمن جشع وتدقيق في الحساب ، — نقول برغم هذا يزداد إسرافه بما يتناسب مع تجميعه للبال وليس من الضروري أن يضع أى من الإثنين حداً للآخر . بهذا تجد في قلب الرأسمالي صراعاً — كالذى جربه فلوست — بين الرغبة الجارحة نحو التجميع وبين الرغبة في الاستمتاع .

يقول الدكتور أيكين في كتاب صدر سنة ١٧٩٥ « يجوز أن تقسم تجارة منشستر اربع قترات ، الأولى حينما اضطر رجال الصناعة إلى الكد في سيلد العيش ، فأثروا في الغالب عن طريق السرفة من الآباء الذين كان أطفالهم مقيدون إلى مجال الصناعة : ومن جهة أخرى كان متوسط الأرباح منخفضاً ولذا كان التقدير الشديد الوسيلة الوحيدة للتجميع ، فعاش هؤلاء القوم كالبلخلاء بعيدين عن استهلاك حتى فائده رأس مالهم . وتبدأ الفترة الثانية حين جمعوا ثروات صغيرة ولكن ظلوا يكدون كما كان يفعلون من قبل ، (ذلك لأن الاستغلال المباشر يتكلف عملاً) « وعاشوا في بساطة الفترة السابقة ، أما الفترة الثالثة فذلك عندما بدأ الترف وأخذت التجارة تنمو بفضل إرسال الرسل والمبعوثين في كل مدينة للبحث عن الطلبات ... ، ومن المحتمل أنه لم توجد قبل سنة ١٦٩٠ رؤوس أموال مصدرها التجارة وقدرها ٣٠٠٠ — ٤٠٠٠ جنيه أو كان عدد الموجود منها قليلاً . ومع هذا فحوالي تلك الفترة أو بعدها بقليل كان التجار قد حصلوا على النقود وبدأوا في بناء البيوت من الطوب بدلا من الخشب وحتى في أوائل القرن الثامن عشر نجد أن رجل الصناعة في منشستر الذي يقدم النيذ الأجنبي لضيوفه كان عرضة للملاحظات التي يبدىها جيرانه . وقبل قيام الآلات لم يعد مصروف الواحد من رجال الصناعة حين يلتقون ليلا كعادتهم في المجال العمومية ، ست بنسات للشراب وبنساً للطباق . أما الفترة الرابعة وتشمل الثلاثين عاما الأخيرة من القرن الثامن عشر فهي التي تقدم فيها الاتفاق والترف تقدماً كبيراً بفضل انتشار التجارة عن طريق المبعوثين والوكلاء في كل جزء من أوربا ، (Description of the Country from Thirty to Forty Miles round Manchester — لندن ١٧٩٥ ص ١٨٢ وما بعدها) .

« تسمى الصناعة المادة التي يعمل التوفير على تجميعها ، (آدم سميث ، الكتاب الثالث ، الفصل الثالث) . وعلى ذلك يجب عليكم أن توفروا ما استطعتم ، أى تحولوا أكبر قدر يمكن من القيمة الفائضة أو المنتج الفائض إلى رأس مال . التجميع لذاته ، والإنتاج لذاته . هذه هي الصيغة التي عبر بها رجال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عن مهمة العصر البورجوازي . لم يساورهم الهم بشأن ما يصعب توليد الثروة من آلام العمل (١) ، ولكن ما فائدة إبداء الأذى على هذه الضرورة التاريخية ؟ إذا كانت البروليتاريا في نظر الاقتصاديين الكلاسيك آلة لإنتاج فائض القيمة ، فالرأسمالي في نظرهم آلة لتحويل هذه القيمة الفائضة إلى رأس مال إضافي . إن هؤلاء ينظرون إلى الوظيفة التاريخية المنوطة بالرأسمالي نظرة جندية . وفي أوائل العقد الثاني من القرن التاسع عشر أراد مالثس أن يخلص الرأسمالي من ذلك الصراع بين الرغبة في التمتع والدافع على الإثراء فأقترح تقسيماً للعمل بمقتضاه يتمتع الرأسمالي الذي يشتغل في الإنتاج فعلاً نفسه بعملية التجميع ، بينما تخصص عملية الانفاق لمن يقاسمونه في القيمة الفائضة (من أمثال النبلاء ملاك الأراضى وموظفي الدولة ورجال الدين ذوى المرتبات والمزايا الخ) .

فن الأهمية القصوى كما يقول ، أن نفصل الرغبة الشديدة في الإنفاق عن مثيلتها الرامية إلى التجميع ، (شرحه ص ٣١٩ — ٣٢٠) . فرفع الرأسماليون الصوت عالياً محتجين على هذا بعد أن ذاقوا لذة الحياة الطيبة من قبل هذا الوقت بزمن طويل . وتساءل أحد ألسنة حالهم وهو من تلاميذ ريكاردو : هل يقصد المستر مالثس بذلك رفع الإيجارات والنسب الخ كدافع يحرك المستهلكين غير المنتجين حتى يظل رجال الصناعة يعملون ؟ يقول ناقدو مالثس بسلامة الرأي الذي ينادى بالإنتاج بكافة السبل على نطاق واسع ويزداد باطلاً . كما أنه ليس من العدل أن تبقى عدداً من الأشخاص في حالة خمول لكي تنشأ غيرهم الذين إذا أرغمتهم على العمل فن المحتمل بفضل أخلاقهم وطبايعهم أن يؤدوا العمل بقدر من النجاح (٢) ورغم أن كاتب الخطاب يرى خفض أجر العامل إلى أدنى مستوى ممكن ، حتى يظل مجدداً في

(١) وحتى ج - ب ، سى يعلن أن « ما يوفره الأثنياء يتم من حساب انفراد » . وإلذك كلمات سيسموندى « كان العامل الرومانى يتكاد يعيش بالكتابة على حساب المجتمع ... وبمن العول إن المهتم الحديث يعيش على حساب المال أى على ما يقنعه من جزء العمل » (دراهم الخ ج ١ ص ٢٤) .

An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand, etc., p.7. (٢)

عمله ، كما أن هذا الباحث لا يخفى حقيقة كون القيمة الفائضة مصدرها الاستحواذ على العمل الذى لا يدفع أجره . « إن تزايد الطلب من جانب العمال لا يعنى أكثر من رغبتهم فى أن يأخذوا أقل مقدار من منتجاتهم وأن يدعوا جانباً أكبر لمخدومهم ، وإذا قيل إن هذا يؤدى إلى التخمة بتقليل الاستهلاك ، (من جانب العمال) ، كان ردى ان هذه التخمة مرادفة للأرباح الكبيرة ، (مصدر سابق ص ٥٠) .

سكن هذا النزاع العلمى بالطريقة التى توزع بها الأسلاب المنتزعة من العامل بين الرأسمالى الصناعى والغنى الخامل (بقصد تنمية الإنتاج) حين نشبت ثورة يولية ، ولم يمض وقت قليل حتى رفعت البروليتاريا فى ليون علم الثورة وبدأ التدمير فى صفوف البروليتاريا الزراعية بانجلترا حيث أخذت حركة أون فى الانتشار بينما ازدهرت فى فرنسا مبادئ سان سيمون وفورييه . لقد بزغ فجر الاقتصاد المنحط الشأن ، فقبل ذلك بعام كشف نساو . و . سينيور فى منشستر ان ربح رأس المال (ويتضمن هذا الفائدة) ينتج عن الساعة الثانية عشرة من العمل التى لا أجر عنها ، ثم اعلن للعالم كشفاً آخر حيث قال مفتخراً « إذا نظرنا إلى رأس المال على أنه أداة إنتاج فإني أستعمل بدلاً منه كلمة امتناع ، (١) هذا مثل من كشوف هؤلاء الاقتصاديين إنهم يستعملون كلمة مدهانة مكان نوع اقتصادى، وهذا كل ما فى الأمر . ويقول سينيور « حين يصنع المتوحش النفسى فإنه يمارس صناعة ولكنه لا يعانى أى امتناع ، . وهذا يفسر كيف ولماذا كان من المستطاع فى المراحل الأولى من تطور المجتمع عمل أدوات العمل بدون ممارسة الامتناع الرأسمالى . « بازدياد تقدم المجتمع يشتد الطلب على الامتناع ، (سينيور

(١) سينيور Principes fondamentaux de l'économie politique ، الطبعة الفرنسية ، باريس ١٨٣٦ ص ٣٠٨ — كان هذا كثيراً على أنصار مدرسة الاقتصاد الكلاسيكية وقد عبروا عن العمل والربح بقولهم « لقد استبدل المستر سينيور ... تعبير العمل والامتناع . إن الذى يحول لإبراده يمتنع عن العمل الذى ينتجه له هذا الإيراد . ليس رأس المال السبب فى الأرباح ولكن السبب استخدام رأس المال بطريقة إنتاجية » جون كازينوف حاشية فى ص ١٣٠ — أما جون سنيوارت ميل فبينما تراه يقبل نظرية ريكاردو عن الربح إلا أنه من جهة أخرى يضيف فكرة سينيور عن « جزاء الامتناع » . ويرغم أن مذهب هيغل عن التناقضات لا يوافقوه وهو المذهب الذى يعد أساس الديالكتيك ، إلا أنه يشعر بالراحة تماماً فى مجال التناقض المكشوف . لم يخطر ببال دهاء الاقتصاديين أن أى نوع من النشاط الانسانى يمكن اعتباره « امتناعاً » فالأكل امتناع عن الصوم ، والمشى امتناع عن الوقوف ، والعمل امتناع عن الكسل ، والكسل امتناع عن العمل وهكذا . يحسن هؤلاء السادة أن يفكروا ولو لحظة فى قول سينيوزا « التعين سلب » (determination is negation) .

ص ٣٤٢) — أى الإمتناع من جانب الذين ينحصر عملهم فى الاستيلاء على ثمار مجهود الغير . من الآن فصاعداً تتحول كافة أحوال عملية العمل الى حرمان من جانب الرأسمالى ، فإذا لم يؤكل القمح كله واحتفظ ببعضه كبدور فالسبب فى هذا أن الرأسمالى يمتنع عن أكله وإذا ترك النيدز زمناً حتى ينضج فهذا لأن الرأسمالى يمتنع عن تعاطيه فى حالته الخام ! (١) إن الرأسمالى يخالف رغباته الطبيعية حين « يعبر أدوات الإنتاج للعامل » أى حينما يدمج معها قوة العمل ويستخدمها لتحقيق التوسع الذاتى لرأس المال — وذلك بدلاً من أن يأكل الكل من آلات بخارية وقطن وسكك حديدية وسماد وخيل الخ . أو — كما يقول الاقتصاديون الدهماء — بدلاً من أن يبدد « قيمتها » فى أدوات الترف و سلع الاستهلاك الأخرى ، (٢) . أما كيف تستطيع الطبقة الرأسمالية هذا العمل المجيد فلغز احتفظ بحله هؤلاء الاقتصاديون ، ويكفى أن العالم باق لأن الرأسمالى يتحمل آلام الحرمان الذاتى وعذابه . ليس التجميع وحده بل « الاحتفاظ البسيط برأس المال » يتطلب مجهوداً دائماً لمقاومة الإغراء الذى يدفع إلى استهلاكه ، (٣) . إن الإنسانية لتجعل لراما علينا أن نحرر الرأسمالى من هذا الاستشهاد والإغراء ، بنفس الطريقة التى تحرر بها أصحاب العبيد فى الولايات الجنوبية من الاتحاد الأمريكى — بعد إلغاء الرق — من مشكلة مؤلمة وهى هل يحولون كل المنتج الفائض الذى يمتزعونه قسراً من العبد الأسود إلى شبانيا أو يفضلون تحويل جانب منه للاستزادة من العبيد والأرض .

فى أشد أشكال المجتمع الاقتصادية اختلافاً لا نجد الإنتاج المتجدد البسيط لحسب ، بل ونلقى بدرجات متفاوتة إنتاجاً متجدداً على نطاق متزايد باستمرار أى يزداد الإنتاج والاستهلاك ومعنى هذا زيادة مقدار المنتج الذى يتحول إلى أدوات إنتاج . ومع هذا لاتتخذ

(١) « مامن أحد يذير القمح مثلاً ويسمح ببقائه فى التربة اثنى عشر شهراً ، أو يترك نبيذه فى مخزن سنوات بدلاً من استهلاك هذه الأشياء أو المعادل لها فى الحال ... إلا إذا كان يتوقع الحصول على قيمة إضافية » (سكروب : الاقتصاد السياسى ، طبعة ٠١ . بوتز ، نيويورك ١٨٤١ — من ١٣٣ — ١٣٤) .
(٢) « الحرمان الذى يفرضه الرأسمالى على نفسه بأن يعبر ما يملك من أدوات الإنتاج للعامل بدلاً من استخدام قيمتها لحسابه الخاص وتحويلها إلى أدوات ترف نافعة » (ج دى مولينارى — ص ٤٩) — وكلمة « يعبر » تعبير مهذب الغرض منه إيجاد التشابه بين العامل الأجير الذى يستغله الرأسمالى الصناعى وبين الرأسمالى الصناعى الذى يستغل العامل وذلك عن طريق النقود التى يقدمها الرأسمالىون الآخرون .

العملية شكل تجميع رأس المال وبذا لا تبدوا لنا وظيفة يضطلع بها الرأسمالي ، ما دام العمل لا تواجهه أدوات الإنتاج (أى منتجه ووسائل عيشه ، على صورة رأس مال (١) . وهذه النقطة ناقشنا على ضوء حقيقتين هامتين ريتشارد جونز الذى مات منذ سنوات قلائل بعد أن خلف ماثس فى كرسى الاقتصاد السياسى بكلية هايلبيرى . لما كان الشعب الهندى يتكون من فلاحين يزرعون أرضهم نجم من هذا أن اتاجهم وأدوات العمل التى يستخدمونها ووسائل عيشهم لاتتخذ مطلقاً شكل رصيد وفرناه من الإيراد ، وهذا الرصيد قد مر فى عملية سابقة من التجميع ، (شرحه ص ٢٦) ومن جهة أخرى نجد فى الولايات الهندية التى يقل فيها تأثير النظام القديم بالحكم البريطانى أن العمال الزراعيين فى خدمة كبار الملاك الذين يحصلون على نصيب من فائض المنتج الزراعى على هيئة جزية أو ريع أرض . ويستهلك هؤلاء الملاك جزءاً من هذا المنتج عيناً ، ويحول العمال لهم جزءاً آخر إلى أدوات ترف ومواد استهلاك أخرى ، أما الباقى فعبارة عن أجور العمال الذين يملكون أدوات العمل التى يستخدمونها . وهنا يأخذ كل من الإنتاج والإنتاج المتجدد وعلى نطاق ممتد متسع بدون أى تدخل من جانب « الرأسمالى الذى يتمتع عن التمتع ، بماله .

٤ - الظروف التى تعين مدى التجميع بغض النظر عن النسب التى يربطها تنقسم

القيمة الفائضة الى رأس مال وإيراد : درجة استغلال قوة العمل - انتاجية العمل -
ازدياد الفارق فى المقدار بين رأس المال المستثمر ورأس مال المدخر المالك - مقدار
رأس المال الذى يقدم

لو علمنا النسبة التى تنقسم بها القيمة الفائضة إلى رأس مال وإيراد فمن الواضح أن مبلغ رأس المال المتجمع يتوقف على حجم القيمة الفائضة المطلق . فلو فرضنا تحويل ٨٠٪ إلى رأس مال واستهلاك ٢٠٪ ، وأن القيمة الفائضة الكلية ٣٠٠٠ جنيه لكان مبلغ رأس

(١) وطوائف الدخل التى تغل أكبر قدر لازم لتقديم رأس المال القومى . تتغير فى مراحل مختلفة من تقدمها وبذلك تكون مختلفة اختلافاً كائياً فى الشعوب التى تشغل مراكز مختلفة فى هذا التقدم ... والأرباح ... وهى مصدر غير هام للتجميع ، بالقياس إلى الأجور والريع فى مراحل المجتمع المبكرة عهداً ... فاذا حدث تقدم بالغ فى الصناعة القومية تصبح الأمان ذات أهمية نسبية كمصدر من مصادر التجميع ، « Richard Jones: Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, Hertford, 1852, pp.16 — 21.

المال المتجمع ٢٤٠٠ جنيه ؛ أما إذا كانت القيمة الفائضة ١٥٠٠ جنيه لكان رأس المال المتجمع ١٢٠٠ جنيه وهكذا . من هنا نرى أن كافة الظروف التي تعين مبلغ القيمة الفائضة الكلى تلعب دورها في تعيين مبلغ التجميع ، وسألتخصها مرة ثانية ولكن من حيث العنصر الذي تلقيه على التجميع .

يذكر القارىء أن معدل القيمة الفائضة يتوقف أولاً على درجة او معدل استغلال قوة العمل . ويقدر الاقتصاد السياسى هذا الدور تقديراً كبيراً بحيث انه يجعل الاسراع بالتجميع عن طريق إنتاجية العمل المتزايدة متبائلاً مع السرعة التي يتم بها التجميع بسبب الاستغلال المتزايد للعامل (١) . وقد فرضنا عند بحث إنتاج القيمة الفائضة ان الأجور على الأقل مساوية لقيمة قوة العمل . أما خفض الأجور دون هذه القيمة فيلعب دوراً ضئيلاً بحيث لا نغيره التفاتاً ، والواقع ان مثل هذا الخفض يعمل داخل حدود معينة على تحويل جزء من رصيد العامل المعد للاستهلاك الضرورى إلى رصيد لتجميع رأس المال .

يقول جون ستوارت مل « ليس للأجور قوة إنتاجية إذ هي ثمن القوة الإنتاجية . والأجور وإلى جانبها العمل لا تساهم في إنتاج السلع أكثر مما يساهم ثمن العدد ومعه العدد ذاتها . فلو أمكن الحصول على العمل دون شرائه لجاز الاستغناء عن الأجور » (٢) . ولكن إذا استطاع العمال أن يعيشوا على الهواء لما أمكن شرائهم بأى ثمن ، وهذا يستتبع القول إن شراء العمال بلا ثمن حد لا يمكن بلوغه كما يقال في التعبير الرياضى وإن زاد اقترابنا منه . ويميل رأس المال دائماً نحو الاقتراب من حد الصفر هذا . وقد كشف أحد كتاب القرن الثامن عشر ، وهو مؤلف كتاب *Essay on Trade and Commerce* الغطاء عن حقيقة الرأسمالى البريطانى الباطنية قائلاً إن مهمة انجلترا التاريخية تنحصر في خفض الأجور إلى مستواها في فرنسا وبلجيكا (٣) . « إذا عاش فقراؤنا » (وهذا اصطلاح فقير يراد به العمال)

(١) « يقول ريكاردو : في مراحل المجتمع المختلفة تزداد أو تنقص سرعة تجميع رأس المال أو الأدوات التي تستخدم العمل (ويحسن أن نقرأها : تستغل) ، في جميع الحالات يجب أن يتوقف هذا التجميع على قوى العمل الإنتاجية . وقوى العمل الإنتاجية أعظم مانسكون في حالة وفرة الأرض الزراعية فإذا كان المراد « بقوى العمل الإنتاجية » وهى الميزة الواردة في الجملة الأولى ، ذلك الجزء من المنتج القدى يكون من نصيب من أتجوه بعلمهم اليدوى ، لسكانت الجملة متشابهة لأن الجزء الباقي هو الرصيد القدى يمكن منه تجميع رأس المال لإذشاء صاحبه . ولكن عادة لا يحدث هذا حيث تتوافر أشد الأراضي خصوبة » *Observation on certain Verbal Disputes, op. cit, pp.14 — 75.*

Essays on some Unsettled Questions of Political Economy, London 1844, p.90. (٢)

An Essay on Trade and Commerce (٣) (لندن ١٧٧٠ ص ٤٤) — وبالمثل نصرت =

عيشة ترف ... لارتفع ثمن العمل بطبيعة الحال ... حينما ننظر إلى الكاليات التي يستهلكها فريق الصاع كالبراندى والجبن والشاي والسكر والفاكهة الأجنبية والجمعة والبياضات والنشوق والطباقي ... (مصدر سابق ص ٤٤، ٤٦) . بعد ذلك يقتبس الكاتب مقاله صاحب مصنع في نورثمبتشير يشكو من أن العمل في فرنسا أرخص منه في إنجلترا بمقدار الثلث ، لأن العمال هناك يكفون ويقاسون الكثير ، فعذاؤهم الحزن والفاكهة والأعشاب والجذور والسلك المحفف ، لأنهم نادرا ما يأكلون اللحم وإذا كان الحزن غالبا أكلوا القليل منه ،^(١) . ويضيف الكاتب الصغير إلى ذلك قوله ، يضاف إلى ذلك أنهم يشربون الماء او المسكرات البسيطة بحيث أنهم لا ينفقون إلا القليل ... ومن الصعب إحداث هذه الأشياء ، ولكنها ليست مستحيلة عمليا إذ حدثت في فرنسا وهولنده ،^(٢) . وبعد انقضاء عشرين عاما نجد كتاباً أمريكيا تافها يدعى بنيامين فرانكلين يردد هذه اللهجة الانسانية التي ترضى الله والانسان . وكتابه المعروف باسم Essays كتاب عن الطهى يشمل مختلف انواع الأغذية الرخيصة التي يمكن ان تحمل محل الأنواع الغالية مما يتكون منه غذاء العمال العادى ، وفيما يلي بعض ما أورده : ٥ أرطال من أكله من الشعير — ٧ ونصف بنس ؛ ٥ أرطال من القمح الهندي ٦ وربع بنس ؛ ٣ بنسات من الرنجة الحمراء ؛ بنس واحد ملح ، بنس واحد خل ؛ ٢ بنس فلفل وأعشاب حلوة — والمجموع ٣.٣ . وصنع حساء ٦٤ رجلا تكلف الكمية التي وزنها ٢. أوقية ربع بنس حسب متوسط ثمن القمح الهندي ،^(٣) .

== التيس في ديسمبر ١٨٦٦ ويناير ١٨٦٧ احتجاجات من جانب أصحاب المناجم الانجليز وصفوا فيها سوء حالة عمال المناجم بلجيكا الذين لا يتناولون لإلاماهو ضرورى فقط لبقائهم على الحياة حتى يشتغلوا لمخدمهم . حقيقة يقاسى العمال البلجيكيون شظف العيش ولكن من الصعب أن نذكرهم التيس على أنهم عمال أعمودجين ! وقد جاء الرد في بداية فبراير ١٨٦٧ إذ أضرب المعدنون البلجيكيون في مارشيين ، ولكنه قمع بالرصاص .

(١) ارتكب صاحب المصنع تزويرا سليم النية . إن هدفه الموازنة بين أحوال معيشة عمال المصانع في فرنسا وإنجلترا ولكنه في هذه القطعة (كما اعترف بعدها) يصف أحوال معيشة عمال الزراعة في فرنسا .
(٢) مصدر سابق ص ٧٠ — ٧١ — واليوم (١٨٨٣) في حاشية أضيفت إلى الطبعة الثالثة من « رأس المال » (١٠٠) قد أحرزنا تقدما بالغا بفضل المنافسة في السوق المالية وهي المنافسة التي ثبتت قواعدهما منذ الأيام التي تشير إليها القطعة المقتبسة في المتن . وقد قال النائب مستر ستابلتون في خطابه لأهل دائرته الانتخابية « إذا ظلت الصين دولة صناعية كبرى فلا أدري كيف يحافظ الأهالي المتفعلون بأوروبا على مستواهم بغير أن يهبطوا إلى مستوى منافسيهم » (التيس في ٩ سبتمبر ١٨٧٣ ، ص ٨) . فالهدف الذي نرى إليه الرأسمالية البريطانية لم يعد للأجور بالقارة وإنما الأجور في الصين .

(٣) بنيامين توبسون « مقالات سياسية واقتصادية وفلسفية الخ » ، ٣ أجزاء ، لندن ١٧٩٦ ، ١٨٠٢ .

ونظراً لتقدم الإنتاج الرأسمالي لم تعد هناك حاجة إلى مثل تومبسون العليا بفضله غش الطعام^(١). وفي نهاية القرن الثامن عشر وفي العقد الأول من القرن التاسع عشر لجأ الفلاحون وملاك الأراضي الأنجليز إلى خفض الأجور دون الحد الأدنى على أن يتم تعويض الفرق بواسطة المساعدة التي تقدمها الأبرشيات ، وفيما يلي مثال عن تصرف السادة بطريقة « قانونية » لتحديد طريقة تعريف الأجور . « يقول المستر بيرك إن أعيان نورفوك تعشوا حين حددوا معدل الأجور ورأى أعيان بركس أنه لا ينبغي للعمال أن يفعلوا ذلك حين حددوا معدل الأجور في سيبينا ملند سنة ١٧٩٥ ... فهناك قرروا جعل الدخل « للأسبوعي » ٣ شلنات للرجل بينما لرغيف الذي يزن ٨ أرطال ، ١١ أوقية ثمنه شلن وزاد بانتظام حتى صار ثمن الخبز شلناً وخمس بنسات وحين يكون أعلى من ذلك المبلغ تهبط حتى تصل شلنين ، وحينئذ يكون غذاؤه أقل بمقدار الخمس »^(٢) . وقد سألت لجنة التحقيق التي شكلها مجلس اللوردات سنة ١٨١٤ المستر أ . بينيت المزارع والمشرف على تنفيذ قانون الفقراء وتنظيم الأجور « هل تدفع للعمال نسبة من قيمة العمل اليومي عن ضرائب الفقراء ! » فأجاب « نعم ، إن دخل الأسرة الأسبوعي عبارة عن رغيف يزن ٨ أرطال ، ١١ أوقية ، وثلاث بنسات وذلك للفرد الواحد ... ونعتقد أن هذا الرغيف يكفي الفرد طيلة الأسبوع أما البنسات الثلاث فللملابس ، ويخصم هذا المبلغ أعطت الأبرشية الملابس له . هذا الإجراء سائد في جميع القسم الغربي من ولتشير وأعتقد في

== ج ١ ص ٢٨٨ . وفي كتاب سيرف . ايدن « حالة الفقراء أو تاريخ الطبقات العاملة في إنجلترا الخ » يوصي المؤلف أصحاب بيوت العمل باتباع حياء المتولين التي وصفه السكونت رمفورد ويحذر العمال لانجليز مع انهاء الائمة عليهم « أن كثيرين من الفقراء وبخاصة في اسكتلندا يعيشون في راحة شهورا طويلة على غذاء من العظم والشعر ممتزجا بالماء والملح فقط (ج ١ الفصل الثاني ص ٥٠٣) وتجد مثل هذه النصائح في مؤلفات القرن التاسع عشر فثلا قرأ أنهم لا ينفرون من الغذاء الصحي المكون من زبيب الدقيق ، وهو مارفضه العامل الزراعي في إنجلترا

Charles H. Parry M.D.: The Question of the Necessity: of the existing Corn Laws Considered

(لندن ١٨١٦ ص ٦٩) ويأري هذا نفسه هو الذي يشكو سنة ١٨١٥ من أن حالة العامل الانجليزي أسوأ بكثير مما كانت عليه في الوقت الذي كتب فيه إيدن سنة ١٧٩٧ .

(١) يتضح من تقارير أحدث لجنة برلمانية شكلت لفحص موضوع غش وسائل المعيشة أن غش الأدوية في إنجلترا ليس أمراً استثنائياً ، فنلا جرى فحص ٣٤ عينة من الأفيون اشترت من ٣٤ صيدلية مختلفة في لندن فظهر أن ٣١ نوعاً منها مغموش بإضافة الحشغاش والدقيق والصغ والطين والرمل الخ ، وكثير منها لم يحتوي على ذرة من المرورفين وهو العنصر القلوي الأساسي في الأفيون .

(٢) G.B.Newham, Barrister-at-law: A Review of the Evidence before the Committee of the two Houses of Parliament on the Corn Laws, 1815, p. 28, note.

البلاد كلها ، (مصدر سابق ص ١٩ - ٢٠) . وقد حمل أحد الكتاب البورجوازيين في ذلك العهد على الفلاحين الذين هبطوا بعاملهم إلى مستوى الالتجاء إلى بيوت العمل وحالوا بينهم وبين تجميع الأموال في الوقت الذي عملوا (الفلاحون) فيه على زيادة أرباحهم^(١) برغم أنه في كل فرع من الصناعة يجب أن يكون ذلك الجزء من رأس المال الثابت والذي يتكون من أدوات العمل كافيا لعدد معين من العمال (يعينه حجم المشروع) فليس من الضروري أن يزداد هذا الجزء بنسبة الزيادة في كمية العمل التي يستخدمها من المشروع . لنفرض مصنعا فيه ١٠٠ عامل يشتغلون ٨ ساعات يوميا أى يعملون سويا ٨٠٠ ساعة فإذا أراد الرأسمالي زيادة هذا المقدار استخدم ٥٠ عاملا إضافيا ولكن يتعين عليه في هذه الحالة أن ينفق مبلغا إضافيا من رأس المال لا على الأجور لحسب بل وأدوات العمل كذلك ، بدلا من هذا يحمل العمال المائة الأصليين على العمل ١٢ ساعة وبذا تكفي الأدوات الموجودة وتكون النفقة الإضافية أن هذه الأدوات تزيد السرعة التي تبلى بها . وهكذا نجد أن العمل الإضافي الذي يحصل عليه من زيادة حدة قوة العمل يستطيع أن يزيد المنتج الفائض ، والقيمة الفائضة ، وهى جوهر التجميع ، دون أن تكون هناك زيادة بنفس النسبة في العنصر الثابت من رأس المال .

وفي الصناعات الاستخراجية (المناجم الخ) لا تعد المواد الخام جزءا من النفقات الرأسمالية لأن المادة هبة من الطبيعة وليست وليدة عمل سابق ، وينطبق هذا على الخامات المعدنية والمعادن والفحم والحجارة الخ . فهنا يكاد يتكون رأس المال الثابت من أدوات العمل التي يمكن حسن الاستفادة منها إذا ما زدنا مقدار العمل (أى إذا دام العمل ٢٤ ساعة في اليوم مع اتباع الدورة النهارية والنوبة الليلية) . فإذا بقيت الأحوال الأخرى دون تغيير فإن مقدار وقيمة المنتج يزيدان بنسبة الزيادة في مقدار العمل الذي نستخدمه . فبفضل مرونة قوة العمل يتسع مجال التجميع دون أية زيادة سابقة في رأس المال الثابت .

وفي الزراعة لا يمكن زيادة الأرض المزروعة إلا إذا استخدمنا مقدارا إضافيا من البنود والسماد ، ولكن حين نعد هذا المورد الإضافي منهما فإن الإعداد الآلى للتربة يحدث تأثيرا عظيما واضحا على كمية المنتج ، فإذا كان نفس العدد من العمال يبذل مقدارا من العمل اكبر

(١) س . ه . باري مصدرس ص ٧٧ ؛ ٦٩ - لم يكتف ملاك الأراضي « بتعويض أنفسهم » من الحرب ضد اليعاقبة التي شنوها باسم انجلترا ، بل لأنهم أثمروا ثراء بالغا فزاد ريعهم الضعف أو ثلاثة أو أربعة أمثال ما كان عليه ، « بل وزاد ستة أمثاله في بعض الحالات ، وذلك خلال ١٨ عاما » - شرحه

ما كان يبذلون من قبل زاد خصب التربة دون أن يستدعى ذلك أى نفقات إضافية على أدوات العمل . ومرة أخرى نجد أن عمل الإنسان على الطبيعة يستطيع ان يسبب زيادة مباشرة فى التجميع بدون تدخل رأس مال جديد ،

وإذا انتقلنا من الزراعة إلى الصناعة بمعناها الصحيح نجد ان كل مقدار إضافي من العمل بذله يفترض نفقة إضافية مماثلة على المواد الخام وليس من الضروري إنفاق مبلغ إضافي على أدوات العمل . ولما كانت الصناعة الاستخراجية والزراعة تمد صناعات المصانع بالمواد الخام وأدوات العمل أيضا ، فإن المنتج الإضافي الذى خلقتة الأولى بدون إجراء نفقات رأسمالية إضافية يكون فى صالح الأخيرة .

لنبحث الآن النتيجة العامة المترتبة على الاعتبارات السالفة . بما ان رأس المال يدمج فى ذاته العاملين الأولين اللذين يخلقان الثروة وهما قوة العمل والأرض ، فإنه يكتسب طاقة التوسع والانتشار التى تمكن من توسيع مدى عناصر تجميعه إلى ما وراء الحدود التى يفرضها عليه فى الظاهر حجمه ، أو التى تفرضها عليه قيمة وكية أدوات الإنتاج التى تم إنتاجها من قبل والتي يوجد فيها .

وتمت عامل هام فى تجميع رأس المال ، ذلك هو درجة إنتاجية العمل الاجتماعى . إن مجموع المنتجات الذى تجسم فيها قيمة محدودة (تشمل قيمة فائضة ذات حجم معلوم) يزيد تبعا لإنتاجية العمل . وحين يبقى معدل القيمة الفائضة ثابتا أو حتى حين يهبط مادام الهبوط أقل سرعة من ارتفاع إنتاجية العمل ، يزيد مجموع فائض المنتج . وإذا ظل التقسيم النسبى لفائض المنتج الى ايراد ورأس مال اضافي كما كان من قبل ، فيمكن على ذلك ان يزيد استهلاك الرأسمالين بدون اى هبوط فى رصيد التجميع ، بل قد يزيد الحجم النسبى للتجميع على حساب رصيد الاستهلاك بينما انخفاض ثمن السلع يضع تحت تصرف الرأسمالى وسائل كثيرة للتمتع كما كانت قبلا أو عددا منها أكبر مما كانت عليه . ولكننا رأينا أن خفض أجر العامل يحدث فى نفس الوقت مع ازدياد إنتاجية العمل (ومعنى هذا الزيادة فى معدل القيمة الفائضة) حتى ولو كانت الأجور الحقيقية فى ارتفاع . إن الأجور لا ترتفع مطلقا بنسبة الزيادة فى إنتاجية العمل ، وعلى ذلك تدفع نفس القيمة فى رأس المال المتغير قوة عمل أكبر وبالتالي عملا أكثر إلى الحركة ، وتتجسم نفس القيمة فى رأس المال الثابت فى مقدار أكبر من أدوات الإنتاج أى فى مقدار أكبر من أدوات العمل ومواد العمل والمواد المساعدة ، وبذا تهىء عناصر أكثر لإنتاج كل من القيمة الاستعمالية والقيمة . وعلى ذلك

إذا ظلت قيمة رأس المال الإضافي كما هي أو تناقصت استمر التجميع جاريا بنفس السرعة ، ولا يقف الأمر عنه حد امتداد نطاق الإنتاج المتجدد إذا نظرنا إليه من الناحية المادية بل إن إنتاج القيمة الفائضة يزداد بأسرع من ازدياد قيمة رأس المال الإضافي .

وكذلك يكون لنمو قوة العمل الإنتاجية رد فعل على رأس المال الأصلي أى المستخدم في عملية الإنتاج ، ويتكون جزء من رأس المال الثابت العامل من أدوات العمل كالآلات الخ التي لا تستهلك إلا في الفترات الطويلة من الزمن . ومع هذا يهلك جزء من أدوات العمل هذه سنة بعد أخرى أو يبلغ حد وظيفته الإنتاجية ، وسنة بعد أخرى يتعرض جزء من الآلات لأن تحل محله آلات جديدة من نفس النوع . فإذا كانت إنتاجية العمل في موطن أدوات العمل هذه زادت خلال هذا الوقت (وتزداد باستمرار بفضل التقدم المتصل في العلم والناحية الفنية) ، ففي هذه الحالة تحل آلات وعدد وأجهزة الخ أكثر كفاية محل القديم منها وتكون أرخص نظرا لازدياد كفايتها وطاقها ، ويتجدد إنتاج رأس المال القديم بشكل أكثر إنتاجية بغض النظر عن التحسينات التفصيلية الدائمة في أدوات العمل المستعملة فعلا . والجزء الآخر من رأس المال الثابت وهو المكون من المواد الخام والمواد المساعدة يعاد إنتاجه باستمرار في أقل من سنة بينما يحدث هذا الانتاج المتجدد سنويا في الزراعة . وكل استعمال للأساليب المتحسنة يؤثر في هذه الحالة وفي نفس الوقت على رأس المال الإضافي ورأس المال الذى يقوم بأداء عمله . وكل تقدم في الكيمياء لا يؤدي إلى مضاعفة عدد المواد النافعة ووسائل استعمال الأساليب المعروفة فحسب بل إنه يعلننا أساليب جديدة تجعل في الامكان أن نعيد الفضلات الناتجة من عملية الإنتاج والاستهلاك إلى دائرة عملية الإنتاج المتجدد وبذلك يخلق مادة رأسمالية جديدة بدون أى نفقات رأسمالية سابقة . وكما أن ازدياد استغلال الثروة الطبيعية بواسطة مجرد زيادة حدة العمل ، كذلك يكسب العلم والتقدم الفنى رأس المال قوة على الانتشار مستقلة عن حجم رأس المال المستخدم ، كما يؤثر في نفس الوقت في ذلك الجزء من رأس المال الأصلي الذى دخل في مظهره من التجدد . وبطبيعة الحال هذا النمو في الإنتاجية مصحوب بخفض جزئى في قيمة رأس المال المستخدم فعلا ، ولما كان هذا الهبوط في القيمة يبدو أثره على شكل منافسة ، لهذا يقع معظم العبء على العامل لأن الرأسمالى يحاول أن يحصل على تعويض مقابل ذلك بأن يزيد الاستغلال .

ينقل العمل إلى المنتج قيمة ما يستهلكه من أدوات الإنتاج . هذا من جهة ومن جهة أخرى تزداد كمية ومجموعة هذه الأدوات التى يحركها مقدار معلوم من العمل زيادة تتناسب

مع مثيلتها في إنتاجية العمل . ورغم أن نفس كمية العمل تضيف إلى منتجاتها دائما نفس مقدار القيمة الجديدة تماما فإن القيمة الرأسمالية القديمة التي نقلها العمل إلى المنتجات تزيد تبعا لعظم إنتاجية العمل .

فمثلا قد يشتغل غزال قطن انجليزي وآخر صيني خلال عدد واحد من الساعات وبنفس الحدة ، فبذلك يخلفان في أسبوع واحد مقدارين متساويين من القيمة . إلا أنه ورغم هذه المساواة نجد فرقا هائلا بين قيمة منتج الأول الأسبوعي حيث جرى العمل بجهاز آلي عظيم القوة وبين قيمة ما أنتجه الصيني في الأسبوع وهو الذي استخدم عجلة غزل بدائية ، ففي الوقت الذي يغزل فيه العامل الصيني رطلا من القطن يغزل الانجليزي عدة مئات من الأرتال وهنا تتضخم قيمة المنتج لأن مئات القيم القديمة تعود إلى الظهور فيه في شكل جديد نافع وبذا تقوم من جديد بوظيفة رأس مال ، وفي هذا حدثنا فردريك إنجلز في سنة ١٧٨٢ ظل محصول صوف السنوات الثلاث السابقة دون أن تمس (في إنجلترا) بسبب عدم توافر العمال وكان من الممكن أن يظل كذلك لولا أن تقدمت آلات تم اختراعها حديثا للمساعدة وعملت على غزله ، (حالة الطبقات العاملة في إنجلترا ص ٢٠) . بطبيعة الحال لم يكف العمل المتجسم على هيئة آلات أن يخلق عاملا حيا واحدا ، ولكن بفضل الاستعمال أمكن بعدد صغير من العمال استهلاك الصوف بطريقة منتجة وإضافة قيمة جديدة إليه ، فضلا عن أنه استطاع المحافظة على قيمته القديمة في شكل غزل الخ . وفي الوقت ذاته شجع وأتمى إنتاج الصوف من جديد . هذه هي الخاصية الطبيعية للعمل الحى ، ألا وهي نقل قيمة جديدة . ومن هنا نجد أنه مع الزيادة في كفاية وجمال وقيمة أدوات الإنتاج وبعبارة أخرى مع التجميع الذى يصحب تموقوته الإنتاجية ، يحافظ العمل على قيمة رأسمالية متزايدة على الدوام ويخلدها وذلك على هيئة أشكال جديدة دائما (١) هذه القوى الطبيعية التي يتميز بها العمل تتخذ

(١) نظرا لما يمتاز به الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من نقص في تحليل عملية العمل وعملية خلق القيمة ، لهذا لم يصل إلى إدراك مرضى لهذا العامل الهام وهو الإنتاج المتجدد ، ونرى مثل هذا في كتابات ريكاردو فيقول مثلا إنه مهما كان التغيير في القوة الإنتاجية « فإن مليون رجل ينتجون دائما في الصناعات نفس القيمة » ، وهذا صحيح بشرط ثبات حدة العمل ومدته . ورغم هذا (وهنا حقيقة يغفلها ريكاردو وهو يستخلص النتائج التي وصل إليها) فإن المليون من الرجال ينتجون منتجات قد تتفاوت قيمتها تفاوتاً بالغا إذا اختلفت إنتاجية عملهم وأخذوا في تحويل مقادير مختلفة من أدوات الإنتاج إلى منتجات وبذلك يحفظون في هذه الأخيرة مقادير مختلفة من القيمة . وقد حاول ريكاردو عبثا أن يوضح لسائى الفارق بين القيمة الاستهلاكية (التي بدعواها هنا الثروة ، والقيمة التبادلية ، فأجاب سائى بما أتى « أما عن الصعوبة =

مظهر قوة للحفاظة على الذات يملكها رأس المال الذي تندمج فيه هذه القوى الطبيعية ،
وشأنها هذا شأن القوى الإنتاجية للعمل الاجتماعي إذ تتخذ مظهر خواص لرأس المال ،
وشأن عملية استحواذ الرأسمالين على فائض العمل وهي عملية تبدو بمظهر الامتداد الذاتي
المتصل لرأس المال . إن كافة قوات العمل تتنكر فتبدو كأنها قوات رأس المال ، كما أن
جميع أشكال القيمة التي للسلعة تتنكر فتبدو كأنها أشكال نقدية .

وبازدياد رأس المال يزداد الفرق بين رأس المال الذي يستثمر ورأس المال الذي
يستهلك ، وبعبارة أخرى هناك زيادة قيمة أدوات العمل وبمجموعها المادى ، كالمباني والآلات
وحيوانات الجر ومختلف أنواع الأجهزة ، فهذه جميعها تقوم بعملها في عمليات الإنتاج التي
تكرر على الدوام بينما نجد أنها تبلى بالتدرج ويترتب على ذلك أن تفقد قيمتها شيئاً فشيئاً

== التي يثيرها للستر ريكاردو حين يقول إنه يترتب على العمليات المستحسنة أن يتمكن مليون رجل من إنتاج ضفدي
وثلاثة أمثال الثروة بدون إنتاج مقدار أكبر من القيمة ؛ تقول إن هذه الصعوبة لا يصبح لها وجود حين
ننظر إلى الإنتاج على أنه تبادل يعطى فيه الانسان خدمات عمله الإنتاجية وأرضه ورأس ماله لكي يحصل
على منتجات . فبواسطة هذه الخدمات الإنتاجية نحصل على كافة المنتجات الموجودة بالعالم . والآن ...
تزداد غنى وتنكسب خدماتنا الإنتاجية قيمة أكثر بنسبة ما نحصل عليه في التبادل الذي يقال له الإنتاج
من كمية أكبر من الأشياء النافعة « (خطابات إلى المسيو مالتس ، باريس ١٨٢٠ ص ١٦٨ — ١٦٩) .
وتنحصر الصعوبة (التي لا وجود لها إلا في نظر ساي لاريكاردو) والتي يريد الأول إيضاحها هكذا :
لماذا لا تزيد قيمة القيمة الاستعمالية حينما تزداد كميتها بسبب زيادة في إنتاجية العمل ؟ الجواب : تحمل المشكلة
بأن نطلق كلمة القيمة التبادلية على القيمة الاستعمالية . إن القيمة التبادلية شيء متصل بالتبادل ، وعلى
ذلك لو دعونا الإنتاج بأنه «تبادل» العمل وأدوات الإنتاج بالنتج يتضح أنه كلما كان المنتج ينقل قيمة
استعمالية أكثر حصلت على قدر أكبر من القيمة التبادلية ، فكما عظم مقدار القيم الاستعمالية (ولتكن
الجوارب) التي يغلها عمل يوم واحد ، زاد غناه في الجوارب . ولكن لجأه يخطر ببال ساي أن «ازدياد
كمية الجوارب» يهبط «بشئها» (التي لا علاقة له بالقيمة التبادلية) «لأن المنافسة ترغم المنتجين على
عرض منتجاته بشئ التكلفة» ولكن كيف يحصل الرأسمالي اذن على الربح ؟ لأهمية لذلك اوضح
ساي أنه نتيجة للزيادة في الإنتاجية يحصل كل مشتر مقابل نفس المعادل على زوجين من الجوارب بدلا من
زوج واحد كما كان الحال من قبل . والهدف القى وصل اليه ساي هو كلام ريكاردو الذي أراد أن
ينقسه . وبعد هذا المجهود الفكري الجبار تراه يخاطب مالتس فيقول « هذا ياسيدي هو المذهب القى
بدونه يستحيل تفسير الصعوبات الرئيسية في الاقتصاد السياسي وبخاصة كيف يصبح شعب ما أكثر ثراء
حين تهبط قيمة منتجاته برغم حقيقة كون الثروة قيمة » (ص ١٧٠) . وقد علق اقتصادى انجليزي
على أمثال هذه الآراء والمحاولات في « خطابات » ساي فقال « إنه لو تأملنا كل هذا القى يدعوه
ساي مذهبا وينصح مالتس بتدريسه لرأينا أنه بعيد عن طابع الابتكار .

An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand etc, pp.116 and 110

وبذلك لا تنقل قيمتها إلى المنتج إلا تدريجاً . وبنفس النسبة التي تستخدمها أدوات العمل على أنها عوامل خلق المنتج دون أن تضيف قيمة إليه ، وبنفس الدرجة التي تستخدمها بكليتها بينما تستهلك تدريجاً ، نراها تؤدي خدمات مجانية شأنها في ذلك شأن قوى الطبيعة من ماء ومخار ورخ وكهرباء الخ . هذه الخدمة المجانية التي يؤديها العمل الماضي حين نستحوذ عليه ونبعث فيه الحياة بواسطة العمل الحى ، تزداد وكلما تقدمنا في التجميع من مرحلة إلى أخرى . نظراً لأن العمل الماضي يبدو دائماً في ثوب رأس المال ، وبمعنى آخر نظراً لأن « أصول العمل الذى قام به اوب و ح الخ تصبح خصوم » غير العامل س ، لهذا يكيل رجال الاقتصاد السياسى البورجوازيون المدح والثناء إلى خدمات العمل الماضي وهى الخدمات التي يجب — كما يقول العبقري الاسكتلندى (Mc Culloch) — أن يكون لها جزاء خاص على هيئة فائدة أو ربح وما إلى ذلك . (١)

بذلك نرى أن الأهمية المتزايدة باطراد لما لتعاون العمل الماضي (تحت ستار أدوات الإنتاج) في عملية العمل الحى إنما ترجع إلى ظهوره بمظهر رأس مال ، برغم أن هذا المظهر أو الشكل يُبعد ويفصل عن العامل الذى تنطوى أدوات الإنتاج على ما سبق أن قام به من عمل دون أن يؤجر عليه .

في حالة درجة معلومة من استغلال قوة العمل تتحد كمية القيمة الفائضة بواسطة عدد العمال الذين يجرى استغلالهم في نفس الوقت الواحد ، وهذا يطابق حجم رأس المال وعلى ذلك كلما زاد رأس المال بفضل ما يولده التجميع من زيادات متتالية ، عظم بالمثل المجموع الكلى من القيمة الفائضة والذى ينقسم إلى رصيد استهلاك ورصيد للتجميع ، وبذا يستطيع الرأسمالى أن « يمارس الامتناع » بدرجة أكبر . وأخيراً يعظم نشاط قوى الإنتاج كلما اتسع نطاق الإنتاج نتيجة لزيادة مبلغ رأس المال الذى يقدم للاستثمار .

٥ - ما يقال له رصيد الأجور

علمنا من أبحاثنا أن رأس المال ليس حجماً ثابتاً ولكنه جزء من الثروة الاجتماعية التي تنقلب على الدوام من حيث مقدارها تبعاً لما يطرأ من تغييرات في تقسيم القيمة الفائضة إلى

(١) استعمل ماكولوخ عبارة « أجر العمل الماضي » قبل أن يستعمل سينيور عبارة « أجر الامتناع بزمن طويل » .

إيراد ورأس مال إضافي . ورأينا كذلك أنه حتى إذا نظرنا إلى حجم رأس المال على أنه ثابت فإن ما يتجسم فيه من قوة عمل وعلم وأرض عبارة عن قوى كامنة مرنة في رأس المال تتيح له داخل نطاق حدود معينة مجال عمل مستقلا عن حجمه . وفي هذا البحث تجاهلنا كافة النتائج المترتبة على عملية التداول وهي النتائج التي قد تؤثر إلى حد عظيم في مقدار معلوم من رأس المال في ناحية أو أخرى . وإذا نقبل — كما فعلنا — القيود المفروضة على الإنتاج الرأسمالي ، كان موضوع بحثنا شكلا من عملية الإنتاج الاجتماعية نشأ بصورة تلقائية ، ولم يكن امتزاجا موحدا إلى أي اتحادات أخرى من القوى الإنتاجية كذلك التي يمكن تحقيقها مباشرة وعن عمد بواسطة استخدام أدوات الإنتاج الموجودة وكية قوة العمل التي يتيسر لنا الحصول عليها الآن . وقد كان الاقتصاديون الكلاسيكيون مغرمين بأن ينظروا إلى رأس المال الاجتماعي بوصف كونه حجما ثابتا ذا درجة ثابتة من الكفاية . ولكن هذا الظن الخاطئ لا يتحول إلى عقيدة حتى نصل إلى جيريمي بنتام ذلك الرجل الثاق المدعي الذي يمثل الذكاء البورجوازي العادي في القرن التاسع عشر (١) .

إن مركز بنتام بين الفلاسفة كمرکز مارتن تيسر بين الشعراء ، وما كان يمكن لأيهما أن يكون ذا أهمية إلا في إنجلترا (٢) . ففي ضوء مذهبه تصبح أبسط ظواهر عملية الإنتاج من

(١) Jeremy Bentham : Théorie des Peines et des recompenses — ترجمه الى الفرنسية

« اثنين ديمون ؟ الطبعة الثالثة ، باريس ١٨٢٦ ، ج ٢ الكتاب الرابع ، الفصل الثاني .

(٢) إن بنتام ظاهرة إنجليزية بحثة ، وإني لأستثنى الفيلسوف الألماني كريستيان وولف حين أقر أنه ما من رجل نافع في أي عصر وفي أي بلد تمتع بهذه الشهرة مثل هذا الرجل . إن بنتام لم يكشف مبدأ المنفعة ، ولكنكته قرر بطريقة تم عن القباء والجود ماقله Helvétius وغيره من الكتب الفرنسية في القرن الثامن عشر . إذا أردنا أن نعلم ما يفيد الكتاب وجب علينا أن ندوس طيبة السكلاب . وإذا طبقنا هذه الاعتبارات على الانسان لقلنا إن الرجل القوي يريد الحكم على أعمال الانسان وحركانه وعلاقته الخ طبقا لمبدأ المنفعة يجب أن يكون أولا على دراية بالطبيعة البشرية هومنا وبالطبيعة البشرية كما تتمدد في كل عصر تاريخي ، وهذا ما ينص بنتام القوي يفرض أن البورجوازية الصغيرة الحديثة وبخاصة في إنجلترا عبارة عن الرجل العادي وكل ما يكون نافعا لها ولعالمها يعد شيئا نافعا في حد ذاته وبذاته ، وهذا المقياس يريد بنتام قياس كل شيء في الماضي والحاضر والمستقبل . ومثل ذلك أن الدين المسيحي « مفيد » لأنه يحرم باسم الدين ما يعاق عليه القانون الجنائي الخ . لقد ملائ بنتام الطب وولفاته يمثل هذه القاذورات جاعلا شماره ألا يقضى يوما دون أن يسطر فيه بضع سطور على الأقل . ولو كان لي كفاية وجرأة صديقي هنريخ هاين لقلت من المستر جيريمي إنه عبقرية من نوع القباء البورجوازي .

أمثال اتساعها أو تقلصها المفاجيء بل والتجميع نفسه ، مما لا يمكن إدراكه مطلقا (١) . وقد استخدم بنّام ومالثس وجيمس ميل وماكولوخ وسواهم هذا المذهب بقصد التماس المعاذير والمبررات وبخاصة لكي يمثلوا رأس المال المتغير كأنه حجم ثابت ؛ أما الصورة المادية لرأس المال المتغير أى مجموعة وسائل العيش التي يمثلها في نظر العامل أو بعبارة أخرى ما يقال له رصيد الأجور — نقول إنهم وصفوا هذا كما لو أنه جزء مخصوص من الثروة الاجتماعية فصلناه عن بقية أجزائها بحواجز لا يمكن التغلب عليها . حقيقة لا بد لنا من كمية محدودة من العمل الحى إذا أريد أن تحرك ذلك الجزء من الثروة المادية الذى يضطلع بوظيفة رأس المال الثابت (أى بوظيفة أدوات الإنتاج) وهذا الأمر تعينه اعتبارات فنية . ولكن ليس من الصحيح أن عدد العمال اللّازمين لتحريك هذه الكمية من العمل ثابت بصفة نهائية ، لأن العدد يختلف تبعاً لدرجة استغلال قوة العمل الفردية ؛ كما أنه ليس من الصحيح أن يبدى رأيه بصدد تقسيم الثروة الاجتماعية إلى وسيلة تمتع لغير العاملين وأداة لإنتاج . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لا يستطيع أن يزيد ما يقال له رصيد الأجور على حساب إيراد الأغنياء إلا فى الحالات الاستثنائية من حيث ملامتها (٢) .

سأقتل بعض ما قاله الأستاذ فاوست لأوضح كيف أن الطريقة التي يحاولون بها تصوير القيود الرأسمالية المفروضة على الأجور على أنها قيود طبيعية اجتماعية ، تؤدي بنا إلى لغو تافه سخيف : « ورأس المال المتداول فى بلد ما عبارة عن رصيدها الذى تدفع منه الأجور — وعلى ذلك إذا أردنا أن نحسب متوسط الأجر النقدي الذى يحصل عليه كل عامل فما علينا

(١) يميل رجال الاقتصاد السياسى إلى أن يروا أن كمية معينة من رأس المال وعددا معيناً من العمال عبارة عن أدوات إنتاجية ذات قوة متناهية أو درجة حدة واحدة ... إن الذين ... يذهبون إلى ... أن السلع هى عوامل الإنتاج الوحيدة ... يثبتون أنه لا يمكن توسيع حجم الإنتاج لأن هذا يشترط أمراً لاغنى عنه وهو أن تكون مقادير الغذاء والمواد الخام والعدد قد زادت من قبل ، ومعنى هذا أنه لا يمكن أن تحدث زيادة فى الإنتاج بغير زيادة سابقة » س . بايلى : النقود وتقلبها ص ٢٦ ، ٢٧ ، ٧٠ . وينتقد بايلى هذا الرأى من وجهة نظر عملية التداول .

(٢) يقول جون ستيوارت مل فى « مبادئ الاقتصاد السياسى » إن الأعمال التي تعد أشد من غيرها إرهاقا وكراهة يدفع عنها أخط الأجور بدلا من أحسنها ... كلما كانت المهنة أشد تنقبها للنفس كان جزاؤها أقل من سواها ... وبدلا من أن تكون المشاق والأجور متناسبة بعضها إلى بعض كما تقضى بذلك قواعد المجتمع العادلة ، فإن كلا من الطرفين يتناسب تناسباً عكسياً مع الآخر . وأرد أن أشير هنا إلى أنه برغم التناقض بين آراء أمثال جون ستيوارت مل الاقتصادية العميقة وبين اتجاهاتهم الحديثة فمن الظلم أن ندخل هؤلاء الناس فى زمرة الجهلة من الاقتصاديين .

إلا أن تقسم مبلغ رأس المال هذا على عدد العمال (١) ومعنى هذا أن علينا أولاً أن نجمع كافة المبالغ التي تدفع فعلاً أجوراً للعمال ، وحينئذ نصرح بأن هذا المبلغ عبارة عن القيمة الكلية « لرصيد الأجور ، الذي أنعم الله به علينا ووهبنا الطبيعة إياه . وأخيراً نقسم هذا المبلغ على عدد العمال الكلي لكي نستنتج ما يستطيع كل عامل أن يحصل عليه من أجر . يالها من حيلة ذنيئة تدل على الدهاء ! ومع ذلك يقول المستر فاوست « تنقسم الثروة التي نوفرها سنوياً في إنجلترا قسمين يستخدم أحدهما كرأس مال للإبقاء على صناعتنا ، ويصدر الآخر إلى البلاد الأجنبية . . . لعل جزءاً صغيراً من الثروة التي نوفرها سنوياً في إنجلترا يُستثمر في صناعتنا ، (ص ١٢٢ - ١٢٣) .

وتبما لهذا يحدث أن الشطر الأعظم من المنتج الفائض الذي يزداد سنوياً ويؤخذ من العامل الإنجليزي بدون معادل له يحول إلى رأس مال لا في إنجلترا بل في البلاد الأجنبية . ومع هذا فإلى جانب رأس المال الإضافي الذي يصدر هكذا ، يجري كذلك تصدير جانب من « رصيد الأجور ، الذي اخترعه المستر بقتام (٢) .

(١) هـ . فاوست أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج « الاقتصاد السياسي للعامل الإنجليزي » ، لندن ١٨٦٥ س ١٢٠ — وأود أن أذكر القارئ أي كنت أول من استعمل عبارة « رأس المال المتغير » و « رأس المال الثابت » constant ، أما رجال الاقتصاد السياسي بوجه عام من آدم سميث ومن بعده فيخلطون مزاي هذين النوعين الأساسية بالاختلافات السياسية البحتة بين رأس المال الثابت و fixed والمتداول وهي اختلافات ناشئة عن عملية التداول وستفصل الأمر في الباب الثاني من الكتاب الثاني .

(٢) ويجوز القول إن إنجلترا لا تصدر رأس المال فقط وإنما تصدر العمال كذلك على هيئة مهاجرين ولكن لا تجدد في وجه النظر ذكراً لمسألة امتلاك المهاجرين الخاصة إذ معظمهم من العمال اليدين . وكثيراً منهم من أبناء الفلاحين . ان رأس المال الإضافي الذي يصدر سنوياً من إنجلترا لاستثماره بفائدة لسبته إلى التجميع السنوي أعلى من نسبة الهجرة السنوية إلى الزيادة السنوية في عدد السكان .

الفصل الثالث والعشرون

القانون العام للتجميع الرأسمالى

١ - ما يصحب التجميع من ازدياد الطلب على قوة العمل

مع بقاء تركيب رأس المال كما هو .

نعالج في هذا الفصل أثر نمو رأس المال على مصائر الطبقة العاملة ، وأهم عناصر هذا البحث تركيب رأس المال والتغيرات التي يتعرض لها خلال عملية التجميع . ويجب أن نفهم أننا نقصد بعملية تركيب Composition معنى مزدوجاً . فمن وجهة نظر القيمة يتحدد بواسطة النسب التي بها تنقسم إلى رأس مال ثابت (قيمة أدوات الإنتاج) ورأس مال متغير (قيمة قوة العمل) أي المبلغ الكلى للأجور . ومن وجهة نظر جوهر رأس المال كما يؤدي عمله في عملية الإنتاج ، ينقسم كل رأس مال إلى أدوات إنتاج وقوة عمل حية . هذا التركيب الأخير تعينه النسبة بين كمية أدوات العمل المستعملة من جهة ، وكمية العمل اللازم لاستعمالها من جهة أخرى . وإني لأدعو النوع الأول « التركيب القيمي » وأطلق على الثاني إسم « التركيب الفنى » ، وبين الاثنين علاقة وثيقة متبادلة . وللتعبير عن هذا أطلق على النوع الأول عبارة « التركيب العضوى » ، وهى ما أشير إليه حينما أتحدث عن تركيب رأس المال بدون تخصيص . وتختلف رؤوس الأموال الفردية الكثيرة والمستثمرة في فرع معين من الانتاج اختلافاً كبيراً أو قليلاً من حيث تركيبها ، ومتوسط mean تراكيها الفردية يرينا تركيب رأس المال الكلى في هذا الفرع من الإنتاج . وأخيراً نعرف تركيب رأس المال الاجتماعى في بلد ما اذا عرفنا المتوسط العام لمتوسطات تركيبات رؤوس الأموال المستثمرة في كافة فروع الإنتاج بهذا البلد .

ويشمل نمو رأس المال نمو الجزء المتغير منه ، بجانب من القيمة الفائضة المحولة إلى رأس مال إضافى يجب أن يعاد تحويله إلى رأس مال متغير أو رصيد إضافى . لنفرض أن تركيب رأس المال يظل بلا تغيير ، مع ثبات الظروف الأخرى ، بمعنى أن كمية محدودة من أدوات الانتاج

أى رأس المال الثابت تتطلب دائماً نفس الكمية من قوة العمل ، فمن الواضح في هذه الحالة أن يزداد الطلب على العمل ورصيد عيش العمال بالنسبة إلى رأس المال ، وتعظم الزيادة كلما أسرع رأس المال في النمو . ولما كان رأس المال ينتج كل عام قيمة فائضة يضاف جزء منها إلى رأس المال الأصلي سنة بعد أخرى ، ولما كانت هذه الزيادة (الجزء الزائد) تنمو سنة بعد أخرى تبعاً للنمو في رأس المال ، وأخيراً لما كان يحدث تحت ضغط رغبة خاصة في الإثراء (كالتى تنشأ من فتح أسواق جديدة ومجالات جديدة للاستثمار سببها نشأة حاجيات اجتماعية جديدة الخ) أن يتسع نطاق التجميع بمجرد حدوث تغيير في التقسيم النسبي لفائض القيمة أو فائض المنتج إلى رأس مال وإيراد — نقول نظراً لهذه الاعتبارات تزيد حاجة رأس المال إلى التجميع على نمو قوة العمل بحيث يفوق الطلب على العمال العرض وهنا ترتفع الأجور . ولما كان عدد العمال في كل سنة أكثر مما كانوا يستخدمون في السنة التى قبلها فلا بد عاجلاً أو آجلاً أن تحمل اللحظة التى فيها تزيد الحاجات إلى التجميع على العرض العادى للعمل وهنا يجب ان ترتفع الأجور . وقد سمعت انجلترا في القرن الخامس عشر والنصف الأول من الثامن عشر شكوى بصدد ارتفاع الأجور . ولكن الصيغة الأساسية للإنتاج الرأسمالى لا تتغير بأى حال من الأحوال نظراً لأن الطبقة الاخيرة تجدد نفسها مؤقتاً في ظروف ملاءمة نسبياً لبقائها وتكاثرها . وكما أن الانتاج المتجدد البسيط لا ينقطع عن توليد العلاقة الرأسمالية وهى الرأسماليون في جانب والعمال الأجراى في الجانب الآخر، كذلك إذا اتسع نطاق هذا الانتاج المتجدد (التجميع) فإنه يظل باستمرار يولد من جديد العلاقة الرأسمالية على نطاق أوسع أى يزداد الرأسماليون في طرف ويعظم عدد العمال الأجراى في الطرف الآخر . واعداد إنتاج قوة العمل التى يجب أن تندمج على الدوام برأس المال بصفتها وسيلة تحقق تمدده ذاته ، وإعادة إنتاج قوة العمل التى لا تستطيع التحرر من رأس المال والتى يحتجى استرقاق رأس المال لها تحت ستار الحقيقة التى براها وهى أنها تتبع نفسها تارة إلى هذا الرأسمالى وتارة الى ذلك — نقول إن هذا الانتاج المتجدد لقوة العمل هو فى الحقيقة عامل أساسى فى إعادة إنتاج رأس المال نفسه وعلى ذلك يكون تجميع رأس المال عبارة عن زيادة عدد البروليتاريا (١) .

(١) أنظر كارل ماركس « مصدر سابق ، وتأمل ماأتى » فى حالة بقاء درجة الاستبعاد بالجاهل

كما هو دون تغيير ، فكلمها زاد عدد أفراد البروليتاريا فى بلد ما عظم تراؤه

Collins : L'économie Politique, source des révolutions et des utopies prétendues socialistes, Paris, 1857, vol. III, p. 331.

ومن وجهة النظر الاقتصادية لا يمدو « هذا الفرد من البروليتاريا » أن يكون العامل الأخير الذى ينتج =

لقد أدرك الاقتصاد السياسي هذه الحقيقة بحيث أن آدم سميث وريكاردو الخ أخطأوا فعلا إذ جعلوا التجميع مائلا لاستهلاك العمال المنتجين لذلك الجزء من المنتج الفائض الذي يتحول إلى رأس مال أو مائلا لتحويله إلى عمال أجراء إضافيين . وقد كتب جون بيلز سنة ١٦٩٦ يقول : لأنه إذا كان لدى المرء مائة ألف فدان ومثلها من الجنيهات والماشية دون أن يوجد عامل واحد ، فهل يزيد الغنى عن كونه عاملا ؟ ولما كان العمال هم الذين يجعلون الناس أغنياء لهذا كلما زاد العمال زاد عدد الأغنياء . . . فعمل الفقراء مصدر ثراء الأغنياء (؟) . وكتب برنارد دي ماندثيل بنفس المعنى في بداية القرن الثامن عشر من السهل في حالة استقرار الملكية أن يعيش الناس دون المال عن أن يعيشوا بغير وجود الفقراء ، إذ من يقوم بالعمل ؟ ولما كان الواجب الإبقاء عليهم (الفقراء) من الموت جوعا ، كذلك يجب ألا يأخذوا شيئا يستحق التوفير منه . وإذا حدث في حالات متفرقة أن استطاع أحد أفراد الطبقة الدنيا عن طريق الجد غير العادي والاقتصاد في مأكله أن يرتفع بنفسه عن المستوى الذي نشأ فيه فيجب ألا يحال بينه وبين هذا . لانكران أن أحكم سبيل لكل منها في المجتمع ولكل أسرة أن تكون مقتصد ، وبعد من صالح جميع الشعوب الغنية ألا يكون أغلب الفقراء عاملين ولكن على أن يتفقوا باستمرار كل ما يحصلون عليه . . . إن الذين يكسبون عيشهم عن طريق ما يؤدون من عمل كل يوم . . . لا دافع لهم على خدمة الغير إلا مطالبهم وهي المطالب التي يكون تخفيفها حكمة ، وعلاجها سخفاً . فالشيء الوحيد الذي يجعل العامل مجدداً هو كنية معتدلة من التقود لأن القليل منها يشبط همته أو يلقى به في هاوية اليأس ، كما أن الكثير منها يجعله وقحاً كسولاً . . . ويتضح مما سبق قوله أنه في أي شعب حر لا يسمح بوجود العبيد تنحصر الثروة المؤكدة في وجود جمع كثير من الفقراء المجدين ، لأنهم فضلا عن هذا يمدون الأساطيل والجيوش بالرجال ، وبدونهم ينعدم التمتع ولا يكون ثمة قيمة لما تنتجه أية دولة . لكي

« رأس المال » ويعمل على زيادته ثم يلقى به في عرض الشارع بمجرد أن يفيض عن الحاجة ولا يصبح ضروريا لتوسع رأس المال وامتداده (السيد رأس المال Monsieur Capital حسب تعبير بيكير) .
« والعامل المهزبل الجسم الذي يقطن الغابة البدائية » شبح ولده خيال روشير ، فساكن الغابة البدائي صاحبها ولا تقل ملكيته من حيث كونها غير مقيدة عن ملكية قرد الأوراج تان ، وبذلك فهو لا يبد من صغوف البروليتاريا وإنما يصبح كذلك لو استغلته الغابة البدائية بدلا من أن يتولى هو استغلالها . أما من حيث ضعف جسمه وصحته فهناك وجه الموازنة بينه وبين أفراد البروليتاريا الحديثة بل وبين المصابين بالأمراض السرية من أفراد الطبقة العليا . ولان شك أن الهروليم روشير حين يتحدث « عن الغابة البدائية » إنما يقصد حقيقة موطنه الأصل Lüneburger Heath

تجعل المجتمع [الذى يتكون بطبيعة الحال من غير العمال) سعيداً والناس فى رفاهية وراحة فى ظل أحط الظروف لا بد أن يكون عدد كبير منهم جهلاء وفقراء ؛ ان المعرفة تزيد رغباتنا حجماً وعداداً ، وكلما قل عدد الأشياء التى يتطلبها الإنسان سهل إمداده بالضروريات التى يتطلبها ،^(١) ولكن ماندفيل الابن السليم النظر لم يدرك أن جهاز عملية التجميع بينما يزيد من رأس المال يعمل فى الوقت ذاته على زيادة عدد الفقراء العاملين أى العمال الأجراء الذين يحولون مالدبهم من قوة عمل إلى رأس مال ذى قوة على التمدد الذاتى ، وهم إذ يفعلون ذلك يخذلون اعتمادهم على ثمرة إنتاجهم كما تتمثل فى صورة الرأسمالى . وفى هذا يقول المسترف . م ، د إيدن ، ما تنتج التربة فى بلادنا لا يكفي تماماً لمعيشتنا ؛ فلا نستطيع الحصول على الكساء والسكن والغذاء إلا نتيجة عمل سابق . فيجب استخدام فريق على الأقل من المجتمع باستمرار وهناك آخرون برغم أنهم لا يكفون ولا يغزلون تراهم يتحكمون فى إنتاج الصناعة ولكنهم يعزون إعفاهم من ممارسة العمل إلى ظروف الحضارة والنظام ... فهم وليدو الأنظمة المدنية^(٢) التى اعترفت بأن للأفراد أن يقتنوا الممتلكات بوسائل أخرى مختلفة إلى جانب الإجهاد والعمل ... والذين يملكون ثروات مستقلة ... فالتحكم فى العمل ، لا امتلاك الأرض أو المال ، هو الذى يميز الأغنياء عن الفريق العامل من الجماعة ... إن هذا (والكلام يشير إلى مشروع يقترحه إيدن) كفيل أن يهيم للمالكين قدرأ كافي من النفوذ والسلطان على الذين ... يشغلون من أجلهم ، وأن يضع مثل هؤلاء العاملين لا فى مركز منحنط وإنما فى حالة من الاعتماد الحر الذى يلزم لراحتهم ورفاهيتهم كما يعلم أولئك الذين يعرفون الطبيعة البشرية^(٣) . وعلى أولاً أن أشير إلى ان المستر

(١) Bernard de Maudeville : The Fable of the Bees الطبعة الخامسة ، لندن ١٧٢٨
Remarks ص ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٣٨ * إن المعيشة المتدلة والعمل الدائم هما الطريق المباشر أمام الفقراء نحو السعادة الموافقة للعقل * [ولعل المؤلف يقصد بذلك ساعات العمل الطويلة ووسائل العيش الضئيلة]
* ونحو غنى الدولة وقوتها * [أقرأ بدلا من ذلك : ملك الأراضى والرأسماليين والسادة والوكلاء

السياسيين] An Essay on Trade and Commerce, London 1770, p. 54.

(٢) كان يحسن بايدن لو أنه سأل نفسه عن خلق هذه « الأنظمة المدنية » ومن وجهة نظر الروم القانونى التى رأها ، فإنه لا ينتظر إلى القانون على أنه وليد علاقات الإنتاج المادية ؛ بل بالعكس يعتقد أن علاقات الإنتاج وليدة القانون . وقد قضى لنجويه بعبارة واحدة على نظرية منتسكو الخيالية عن « روح القوانين » فقال « روح القوانين هى — الملكية » .

(٣) « حالة الفقراء تاريخ الطبقات العاملة فى إنجلترا ، لندن ١٨٩٧ ج ١ السكتاب الأول ،

ف. م. م. إيدن الوحيد من تلامذة آدم سميث في القرن الثامن عشر الذي أخرج مؤلفاً له أهميته. (١)

في ظل أحوال التجميع التي عرضناها وهي أحوال ملائمة نسبياً للعمال ، يتخذ اعتمادهم هذا شكلاً يمكن احتمالاً ، بمعنى أنه في هذه الظروف لا تشتد حدة هذه العلاقة وإنما يتسع مداها وبعبارة أخرى إن مجال استغلال وسيطرة رأس المال إنما يتسع تبعاً لنموه في الحجم وتبعاً للزيادة في عدد رعاياه ، وجانب أكبر من فائض منتجهم يزيد ويتحول باستمرار إلى رأس مال إضافي ، يعود إليهم على هيئة وسائل للدفع بحيث يستطيعون أن يوسعوا دائرة أسباب التمتع وأن يزيدوا رصيدهم المستلهم من الكسب والأرباح الخ ، وأن يكونوا في مركز يمكنهم من توفير قدر تافه من النقود كما أن تحسن نوع الكسب والغذاء والمعاملة لا يقضى على اعتماد العبد على سيده أو يحرره من الاستغلال كذلك لا يضع حداً لخضوع العامل الأجير لسلطان رأس المال ، فالارتفاع في ثمن العمل نتيجة تجميع رأس المال لا يزيد عن كونه طوقاً ذهبياً صاغه العامل لنفسه وجعله من الطول والتقل بحيث لا تكون ثمث ضرورة لربطه بإحكام حول عنقه . وفي خلال الجدل الذي نشب حول الموضوع أغفل الكتاب هذه النقطة الأساسية وهي الصفة الخاصة التي يتميز بها الإنتاج الرأسمالي . إن قوة العمل في ظل الرأسمالية لا تباع لكي تشبع حاجيات شاربيها الشخصية ، إذ هدفه أن يزيد رأس ماله وأن ينتج سلماً تحتوى من العمل على مقدار أكبر من ذلك الذي دفع ثمنه أي تحتوى على جزء من القيمة لم يكلفه شيئاً وإن كان يمكن تحقيقه رغم ذلك عن طريق بيع هذه السلع ؛ فإنتاج القيمة الفائضة قانون لا بد منه ولا غنى عنه في ظل هذه الطريقة الرأسمالية في الإنتاج ولا تباع قوة العمل إلا لأنها تحفظ أدوات الإنتاج (بحكم كون الأخيرة رأس مال) ، كما أنها فضلاً عن هذا تؤدي وظيفة المصدر لتكوين رأس مال إضافي (٢) ومهما كانت الأحوال

(١) « إذا كان القاريء يذكرني بمثلث الذي نشر في كتابه "Essay on Population" سنة ١٧٩٨ أود أن أذكر أن هذا كتاب سطحي تافه سرق صاحبه مادته من ديفو ، سيرجيمس ستوربات ، تونستد ، فرانكلين . ولاس وغيرهم ، ولا يحتوي على جملة واحدة من تفكير المؤلف نفسه [ويقول ماركس إن نظرية السكان هذه لها وجود سابق قبل عهد مائلس ، ثم يذكر القاريء أن مائلس قد حلف اليمين بأن يعيش أعزب بعد أن صار عضواً بكنبرج وذلك تبعاً لقوانين تلك الجامعة وقد آثرنا إغفال بقية هذه الحاشية] .

(٢) ومع هذا فالجدال الذي يقف عنده استخدام الآلة والعامل واحد أي إمكانية تحقيق رب العمل لربح على ما ينتجه عملها فإذا كان معدل الأجور بحيث يهبط بمسكاسب رب العمل إلى مادون متوسط ربح رأس المال لا تنقطع رب العمل عن استخدامهما أو لاستخدامهما بشرط قبولهما الخفض في الأجور ،

التي يجرى فيها بيع قوة العمل في صالح العمال أو في غير صالحهم فإن هذه الأحوال تنطوي على ضروره الداعية إلى إعادة بيع هذه القوة على الدوام وإلى التوسع في إعادة إنتاج الثروة على هيئة رأس مال . ونفس طبيعة الأجور تتضمن على ما رأينا معنى أن العامل يقدم دائماً مقداراً محدوداً من العمل الذي لا يقبض عنه أجراً . وبغض النظر تماماً عما يحدث من ارتفاع الأجور حينما يكون ثمن العمل في هبوط وهكذا ، فلا يعنى ارتفاع في الأجور أكثر من هبوط كميّ في مقدار العمل المجاني الذي يتعين على العامل أدائه ، ولا يمكن أن يستمر هذا الهبوط حتى يصل الحد الذي يهدد فيه النظام بأسره . وإذا استثنينا الحالة التي يحدث فيها صراع حول معدل الأجور (وقد أوضح آدم سميث من زمن طويل أن السيد يظل سيداً في مثل هذا النضال) ، فإن الارتفاع في ثمن العمل نتيجة تجميع رأس المال يتضمن أحد أمرين . فإما أن يستمر ثمن العمل في الارتفاع لأن هذا الارتفاع لا يؤثر في تقدم عملية التجميع ، وليس في هذا ما يستدعي النظر إذ كما يقول آدم سميث ، بعد إنقاص هذه (الأرباح) قد لا يقف الأمر برأس المال عند حد مواصلة الزيادة بل إنه يزداد بأسرع مما كان يفعل من قبل ... إن رأس مال كبيراً جداً ذا أرباح صغيرة يزداد بوجه عام بأسرع مما يزداد رأس مال صغير بأرباح كبيرة ، (ح ٢ ص ١٩٨) . وواضح في تلك الحالة أن النقص في مبلغ العمل المجاني لا يؤثر بأي حال من الأحوال في اتساع مجال السيطرة الرأسمالية وقد يبطئ التجميع نتيجة الارتفاع في ثمن العمل ، والسبب في هذا ضعف الدافع على الكسب . يقل معدل التجميع ، وبناء على هذا يختفي السبب الأولي في هذا النقص وهو عدم التناسب بين رأس المال وقوة العمل التي هي موضع الاستغلال . إن جهاز عملية الإنتاج الرأسمالي يزيل العقبات التي يخلقها بصورة مؤقتة . يعود ثمن العمل إلى الهبوط مرة أخرى إلى المستوى الذي يتفق مع حاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي بغض النظر عما إذا كان المستوى يقل عن أو يزيد على أو يتماثل مع المستوى الذي كان معتبراً مستوى عادياً قبل حدوث الزيادة في الأجور . من هذا نرى أن الذي يجعل رأس المال زائداً عن الحد في الحالة الأولى ليس هذا المعدل المنخفض في الزيادة المطلقة أو النسبية في قوة العمل أو في عدد العمال ، بل بالعكس نجد أن الزيادة في رأس المال هي التي تجعل قوة العمل التي هي موضع الاستغلال غير ملاءمة أو كافية . أما في الحالة الأخيرة فالذي يجعل رأس المال غير كافٍ ليس الزيادة في النمو المطلق أو النسبي للعمل أو للعمال ، بل بالعكس من ذلك فإن النقص في رأس المال هو الذي يجعل قوة العمل القابلة للاستغلال أو بالأحرى ثمنها زائداً عن الحد . هذه الحركات المطلقة في تجميع رأس المال هي التي تنعكس لنا كحركات نسبية في كمية قوة العمل القابلة

للإستغلال وبذلك تبدو كأنها ولدتها أو أنتجتها حركة مستقلة قامت بها الأخيرة . ولنضع الأمر بصورة رياضية نقول إن حجم التجميع عبارة عن التغير المستقل . إن حجم الأجور هو المتغير الذى يعتمد على غيره ؛ لا العكس . وعلى ذلك حيث تدخل الدورة الصناعية فى مرحلة الأزمة يعبر الارتفاع فى قيمة النقود عن الهبوط العام فى ثمن السلع ؛ وحين تدخل الدورة مرحلة الرخاء يعبر الهبوط فى قيمة النقود عن الارتفاع العام فى ثمن السلع . ولهذا يستنتج رجال المدرسة التى يقال لها المدرسة النقدية أنه حين ترتفع الأثمان تقل النقود التى بالتداول والعكس . هذا الجهل وسوء الفهم التام للحقائق (كارل ماركس : نقد للاقتصاد السياسى ص ١٦٦ وما بعدها) يحددان مثيلا لها لدى الاقتصاديين الذين يفسرون ظاهرة التجميع المذكورة آنفاً على أنها نتيجة وفرة أو ندرة العمال الأجراء .

وفى ما يلى خلاصة بسيطة لقانون الإنتاج الرأسمالى (والذى هو أساس قانون السكان الطبيعى ، المزعوم) . لاتزيد النسبة بين رأس المال الى التجميع وبين معدل الأجور عن كونها النسبة بين العمل المجانى المحول إلى رأس المال من جهة والعمل المأجور الاضافى الذى يلزم لدفع رأس المال الإضافى فى هذا إلى الحركة . وهى على ذلك ليست نسبة بين حجمين مستقلين ، حجم رأس المال من جهة وعدد العمال من جهة أخرى ؛ لا بل إنها فى التحليل الأخير ليست إلا النسبة بين العمل المجانى والمأجور من جانب نفس العمال ، وعلى ذلك إذا كان مقدار العمل المجانى الذى تقدمه الطبقة الرأسمالية يزيد بسرعة كبيرة بحيث أنه لا يتحول إلى رأس مال إلا بالاستعانة بمقدار إضافى كبير جدا من العمل الذى يدفع أجره ، نقول فى هذه الحالة ترتفع الأجور ، وكذلك يحدث هبوط نسبى فى نسبة العمل المجانى وذلك إذا تساوت الأشياء الأخرى . ولكن لا يلبث أن يحدث رد فعل بمجرد أن يبلغ هذا الهبوط النقطة التى لا يعود عندها وجود عرض عادى للعمل الفائض مما يتغذى به رأس المال ، وحينئذ يتحول نسبة من الإيراد أصغر إلى رأس مال ، ويبطئ التجميع ، وتوقف الحركة التصاعدية للأجور . وهكذا تجد الارتفاع فى ثمن العمل مقيدا داخل حدود لا تقف عند حد أنها لا تمس أسس النظام الرأسمالى ؛ بل إنها لتضمن فعلا استمراره على نطاق يأخذ فى الازدياد . ولا يعنى قانون التجميع الرأسمالى حقيقة أكثر من أنه ذو طبيعة تحول دون أى نقص فى درجة استغلال العمل أو أى زيادة فى ثمن العمل زيادة تعرض للخطر العلاقة الرأسمالية وتجد إنتاجها على نطاق يزداد اتساعا باستمرار ، ولا يمكن أن تكون الأمور خلاف هذا فى طريقة إنتاج لا يوجد فيها العامل إلا لتنمية طاقة القيم الموجودة على الاتساع

والامتداد ، وهى طريقة تخالف تلك التى توجد فيها الثروة المادية بقصد العمل على تنمية حاجيات العامل المتزايدة والمتطورة .

هكذا نرى أن الإنسان فى ميدان الإنتاج الرأسمالى يتحكم فيه ويسيطر عليه ما أنتجته يداه (١) .

٢ — التناقض النسبى فى الجزء المتغير من رأس المال

كلما زاد تقدم التجميع وما يصحبه من تركيز

يرى الاقتصاديون أن الارتفاع فى الأجور لا يرجع إلى مدى اتساع الثروة الاجتماعية ولا إلى حجم رأس المال الذى يؤدى وظيفته فعلا ، وإنما يعزى إلى النمو الدائم للتجميع وسرعة ذلك النمو (آدم سميث ، الكتاب الأول ، الفصل الثامن) . وكان بحثنا حتى الآن مقصوداً على مظهر خاص معين من هذه العملية وهو المظهر الذى تحدث فيه الزيادة فى رأس المال بدون أن يطرأ أى تغيير على التركيب الفنى لرأس المال ، ولكن لا يلبث أن يجتاز هذه المرحلة ، ذلك أنه إذ تستقر قواعد النظام الرأسمالى خلال سير عملية التجميع فصل إلى نقطة يصبح عندها نمو إنتاجية العمل الاجتماعى أقوى عامل فى التجميع . ويقول آدم سميث : « إن نفس السبب الذى يرفع أجر العمل وهو زيادة رأس المال يميل إلى أن يزيد من قواه الإنتاجية وإن يجعل مقداراً صغيراً من المجهود ينتج مقداراً كبيراً من العمل » .

وبغض النظر عن الأحوال الطبيعية (كخصب التربة الخ) وعن الكفايات والمقدرات الخاصة التى تتوافر للمتجدين المستقلين والمزهلين بعضهم عن بعض (وهى المقدرات التى تظهر فى جودة منتجاتهم أكثر منها فى مقدارها) — نقول بعض النظر عن هذا كله يعبر المقدار النسبى من أدوات الإنتاج التى يحولها عامل واحد خلال فترة معلومة إلى منتجات عن درجة إنتاجية العمل الاجتماعية (وذلك مع ثبات حدة قوة العمل) . فتزداد كمية أدوات الإنتاج

(١) إذا رجعنا الآن إلى بحثنا الأول الذى أظهرنا فيه أن رأس المال نفسه ليس إلا نتيجة العمل الإنسانى ... لبدأ لنا من غير المفهوم إطلاقاً أن يقع الانسان تحت سلطان رأس المال ذلك الفىء الذى أنتجه هو . ولكن بما أن هذا الموضوع له وجود حقيقى هنا نجد أماننا السؤال الآتى : كيف أصبح العامل عبداً لرأس المال وهو خالقه وحاكمه فى الأصل ؟

Von Thunen : Der isolirte Staat, Rostock, 1863, part II, Section II, pp. 5 and 6.

لقد أحسن ثونن صنما بهذا السؤال ولكن لإجابته عليه لإجابة طفل .

التي يشتغل بها مع إنتاجية العمل ، ولكن أدوات الإنتاج تلعب دوراً مزدوجاً فنمو بعضها يكون نتيجة لإنتاجية العمل المتزايدة بينما نمو البعض الآخر سبب فيها . مثال ذلك إذا رتب على تقسيم العمل في الصناعة اليدوية وعلى استخدام الآلات إن صار في الإمكان صياغة مقدار أكبر من المواد الخام في وقت معلوم وبعبارة أخرى أمكن لكمية أكبر من المواد الخام والمساعدة أن تدخل في عملية العمل ، كان هذا نتيجة ناجمة من ازدياد إنتاجية العمل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يكون مقدار الآلات وحيوانات الجر والحل والاسمدة المعدنية والمصارف المائية الخ سبباً يعمل على ازدياد إنتاجية العمل ، وتنطبق نفس الملاحظة على كمية أدوات الإنتاج المركزة في المباني والأفران ووسائل النقل الخ . وسواء كان هذا انمو سبباً أو نتيجة فإن اتساع نطاق أدوات الإنتاج إذا قيس بما يتجسم فيها من قوة عمل عبارة عن تعبير عن ازدياد إنتاجية العمل ، وعلى ذلك فزيادة الأخيرة تبدو في هبوط كمية العمل بالنسبة إلى كمية أدوات الإنتاج التي يدفعها هذا العمل إلى الحركة ، أو تبدو في هبوط العامل الذاتي في عملية العمل بالقياس إلى عواملها الموضوعية .

هذا التغيير في التركيب الفنى لرأس المال أو هذا النمو في كمية أدوات الإنتاج بالقياس إلى كمية قوة العمل التي تحركها ، ينعكس كذلك في التركيب القيمي لرأس المال أى تعكسه الزيادة في رأس المال الثابت على حساب رأس المال المتغير . لنفرض رأس مال كان مكوناً من ٥٠ ٪ من أدوات الإنتاج ، ٥٠ ٪ تنفق على قوة العمل ، وبعد ذلك ترتب على ازدياد إنتاجية العمل أن أتفق ٨٠ ٪ منه على أدوات الإنتاج ، ٢٠ ٪ على قوة العمل وهكذا . والقانون الذي يقول إن نسبة رأس المال الثابت تنمو باطراد بالقياس إلى رأس المال المتغير ، قانون يثبتته تحليل مقارن لآثمان السلع سواء وازنا بين عصور اقتصادية متتالية في بلد معين أو بين بلاد مختلفة في نفس الوقت الواحد . فالحجم النسبي لعامل الثمن هذا وهو العامل الذي يمثل المستهلك من أدوات الإنتاج أو الجزء المتغير من رأس المال لا يتناسب تناسباً مباشراً مع تقدم التجميع ، أما الحجم النسبي لعامل الثمن الذي يعنى بدفع أجر العمل أو الذي يمثل رأس المال المتغير ، فيتناسب تناسباً عكسياً مع تقدم التجميع .

والنقص في الجزء المتغير من رأس المال إذا قيس بالجزء الثابت إنما يوضح بصفة تقريبية التغيير في تركيب عناصره أو أجزائه المادية فإذا كان رأس المال الذي يستثمر اليوم في الغزل على هذا الشكل : $\frac{1}{2}$ من الجزء الثابت ، $\frac{1}{3}$ من الجزء المتغير بينما في بداية القرن الثامن عشر كان التوزيع عبارة عن $\frac{1}{3}$ من رأس المال الثابت ، $\frac{2}{3}$ من المتغير ، فمن الواجب علينا أن نذكر من الجهة الأخرى

أن كمية المواد الخام وأدوات العمل الخ التي تستهلكها اليوم كمية من عمل الغزل بطريقة إنتاجية أكبر مئات المرات مما كان يستهلك في بداية القرن الثامن عشر. والسبب في هذا أنه بازدياد إنتاجية العمل لا تحدث فقط زيادة في مقدار ما يستهلكه ذلك العمل من أدوات الإنتاج وإنما يحدث نقص كذلك في قيمة هذه الأدوات بالقياس إلى كيتها. حقيقة هناك زيادة مطلقة في قيمتها ولكنها زيادة لا تتناسب مع الزيادة في كيتها، وعلى ذلك فالزيادة في الفرق بين رأس المال الثابت والمتغير أقل بكثير من الزيادة في الفرق بين مجموعة أدوات الإنتاج التي يتحول إليها رأس المال الثابت ومجموعة قوة العمل التي يتحول إليها رأس المال المتغير، فيزداد الفرق الأول تبعاً للأخير وإن كان بدرجة أقل.

وأكثر من هذا. إذا قلل تقدم التجميع من الحجم النسبي للجزء المتغير من رأس المال فهذا لا يتضمن استبعاد إمكانية حدوث ارتفاع في الحجم المطلق، لنفرض أن قيمة رأسمالية تقسم أولاً إلى ٥٠٪ من رأس المال الثابت، ٥٠٪ من المتغير ثم أصبح التقسيم فيما بعد ٨٠٪، ٢٠٪ على التوالي. فلو زاد رأس المال أثناء ذلك من ٦,٠٠٠ إلى ١٨,٠٠٠ جنيه لأصبح جزؤه المتغير ٣٦٠٠ جنيه بعد أن كان ٣٠٠٠ وبذا يكون قد تعرض لزيادة مطلقة بمقدار الخمس. ولكن بينما كانت زيادة من قبل في رأس المال بنسبة ٢٠٪ كافية لرفع الطلب على العمل بنسبة ٢٠٪ فإن الأمر الآن يستلزم زيادة رأس المال الأصلي إلى ثلاثة أمثاله.

أوضحت في الباب الرابع أن تقدم إنتاجية العمل الاجتماعية يفترض وجود التعاون على نطاق يتسع باطراد، وأوضحت أنه على أساس هذا الفرض وحده يمكن تنظيم تقسيم واتحاد العمل كما يمكن الاقتصاد في أدوات الإنتاج عن طريق التركيز الواسع النطاق، وأوضحت أنه على أساس هذا الفرض وحده يمكن خلق أدوات العمل التي لا تصلح بحكم طبيعتها إلا لاستعمالها بطريقة الاشتراك ومثل ذلك (مجموعة الآلات)، ويمكن تسخير قوى طبيعية هائلة للخدمة الإنتاجية، ويمكن تحويل عملية الإنتاج إلى وسيلة فنية لتطبيق العلم. وعلى أساس هذا الضرب من إنتاج السلع الذي يملك فيه الأفراد أدوات الإنتاج (بحيث أن العامل ينتج السلع مستقلاً عن الآخرين أو يبيع ما يملك من قوة العمل كأنها سلعة إذ تعوزه الوسائل التي يمارس بها الصناعة المستقلة)، لا يتحقق الفرض السابق من التعاون الواسع النطاق إلا بتمدد رؤوس الأموال الفردية أو بنسبة مدى تحول أدوات الإنتاج ووسائل العيش الاجتماعية إلى متاع للرأسمالين. لا يمكن لإنتاج السلع أن يكون إنتاجاً على نطاق واسع إلا في ظل الشكل الرأسمالي، وعلى ذلك فتوافر مقدار معين من تجميع رأس المال في أيدي منتجي السلع

الفرديين مقدمة ضرورية لهذا الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج . لقد كان علينا أن نفرض حدوث مثل هذا التجميع كجزء من عملية الانتقال من إنتاج نظام الحرفة اليدوية إلى نظام الصناعة الرأسمالي ، ويصح أن ندعو ذلك بإسم التجميع الأولي نظراً لأنه ليس نتيجة لطريقة الإنتاج الرأسمالية المخصصة ولكنه الأساس التاريخي لذلك النظام . وليست بنا حاجة إلى البحث في كيفية حدوثه إذ نكفي أن نعلم أنه نقطة الابتداء . إن الذي يتعين علينا ملاحظته هو أن كافة وسائل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية وهي الوسائل التي تنشأ على هذا الأساس ، تعد في الوقت ذاته وسائل زيادة إنتاج فائض القيمة أو فائض المنتج وهذا الأخير بدوره العامل الذي يخلق التجميع ؛ فكانها في نفس الوقت وسائل لإنتاج رأس المال بواسطة رأس المال أو وسائل للإسراع بتجميعه . واستمرار إعادة تحويل القيمة الفائضة إلى رأس مال يبدو كأنه زيادة مطردة في رأس المال المشترك في عملية الإنتاج ، وهذا بدوره يصبح أساساً لاتساع نطاق الإنتاج وما يصحبه من وسائل زيادة إنتاجية العمل وللإسراع بإنتاج القيمة الفائضة . بناء على ذلك إذا بدا أن مقداراً معيناً من التجميع شرط ضروري لطريقة الإنتاج الرأسمالية ، سببت الأخيرة بالعكس سرعة تجميع رأس المال ؛ فكان نمو كل من طريقة الإنتاج الرأسمالية وتجميع رأس المال متصلان بعضهما ببعض ، فبحكم العلاقات المتبادلة بين هذين العاملين الاقتصاديين ترى أنهما يهيئان الدافع على ذلك التغيير الذي يطرأ على التركيب الفنى لرأس المال وهو التغيير الذي يرجع إليه الفضل في أن رأس المال المتغير يصغر حجمه باستمرار بالقياس إلى رأس المال الثابت .

وكل رأس مال فردى عبارة عن تركيز لأدوات الإنتاج الأمر الذي يهيئ السيطرة على جيش من العمال ، وكل تجميع يصبح وسيلة لإجراء تجميع جديد ، وكلما زادت مجموعة الثروة التي تقوم بوظيفة رأس المال صحب ذلك ازدياد تركيز هذه الثروة في أيدي الرأسمالين الفرديين مما يترتب عليه اتساع الأساس الذي يقوم عليه الإنتاج الكبير وأساليب الإنتاج الرأسمالية . ونمو رؤوس الأموال الفردية يسبب نمو رأس المال الاجتماعي ، فإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رؤوس الأموال الفردية ومعها تركيز أدوات الإنتاج تزيد بنسبة المدى الذي تصبح فيه أجزاء من رأس المال الاجتماعي الكلي ، وفي الوقت ذاته تنفصل أجزاء من رؤوس الأموال الأصلية لتؤدي عملها كرؤوس أموال جديدة مستقلة . وبغض النظر عن الأسباب الأخرى يلعب تقسيم الملكية بين الأسرات الرأسمالية دوراً بالغ الأهمية في هذه العملية .

وبتجميع رأس المال يزيد عدد الرأسماليين إلى حد أكبر أو أصغر ، وهناك أمران
يميزان هذا النوع من التركيز الذي يتوقف مباشرة على التجميع أو يتأثر معه . فأولا نجد
أنه إذا تساوت الأشياء الأخرى فإن ازدياد تركيز أدوات الانتاج الاجتماعية في أيدي
الرأسماليين الفرديين يحد من مدى الثروة الاجتماعية . وثانياً فذلك الجزء من رأس المال
الاجتماعي والذي يستقر في كل مجال معين من مجالي الانتاج يقسم بين كثيرين من الرأسماليين
الذين يواجهون بعضهم بعضاً بصفقتهم منتجي سلع مستقلين كل منهم ينافس الآخر . ولا يقف
الأمر عند حد انتشار التجميع والتركيز المصاحب له على نقط كثيرة ، بل إن نمو رؤوس
الأموال العاملة يعوق رؤوس الأموال الجديدة وانقسام القديمة . وهكذا نرى رأس المال
يبدو من جهة تركزاً متزايداً لأدوات الانتاج والسيطرة على العمل ، كما أنه من جهة أخرى
يتردد رؤوس أموال فردية كثيرة .

ومقابل هذا الانقسام لرأس المال الاجتماعي إلى عدد من رؤوس الاموال الفردية نجد
تركيز رؤوس الأموال الفردية أي تركيز أدوات الانتاج والسيطرة على العمل . ومعنى هذا
الأمر الأخير القضاء على استقلال رؤوس الأموال الفردية ، وسلب الرأسماليين بعضهم
بعضاً . وتحول الكثير من رؤوس الأموال الصغيرة إلى عدد قليل من رؤوس الأموال
الكبيرة . وتتميز هذه العملية عن التجميع البسيط من حيث أنها لا تزيد عن التغيير في توزيع
رؤوس الأموال الموجودة الآن والتي تؤدي عملها ، ولهذا لا يحدد ميدان فعلها مدى الثروة
الاجتماعية المطلق أو حدود التجميع المطلقة . يتجمع رأس المال إلى مجموعات كبيرة في يد
لأنه قد نزع من أيدي كثيرة . هنا نجد لدينا مركزية حقيقية صادقة تخالف التجميع والتركيز .

وليس في الامكان أن نصوغ القوانين المتعلقة بمركزة رأس المال هذه ، وتكفيها الإشارة
العامة إلى الحقائق . تجرى معركة المنافسة بواسطة العمل على خفض أثمان السلع ؛ وإذا
تساوت الأشياء الأخرى فإن رخص السلع يتوقف على إنتاجية العمل وهذه تتوقف
بدورها على مدى نطاق الانتاج ولهذا تغلب رؤوس الأموال الكبيرة على الصغيرة .
ويذكر القارئ أنه كلما تقدم الانتاج الرأسمالي عظم الحد الأدنى لحجم رأس المال
الفردى وهو الحد اللازم لمواصلة العمل والقيام به في الاحوال العادية . لهذا تتدفق رؤوس
الأموال الاصغر حجماً على ميادين الإنتاج التي لم تستحوذ عليها الصناعة الكبيرة بعد تماماً ،
فتنشعب المنافسة العنيفة في هذه الميادين بنسبة مباشرة إلى عدد رؤوس الاموال المتنافسة وبنسبة

عكسية إلى حجمها ، وتنتهى المنافسة دائماً بالقضاء على عدد من صغار الرأسماليين تنتقل رؤوس أموالهم لحد ما إلى أيدي منافسيهم الأكبر شأناً أو تتحطم . وبغض النظر عن هذا فإن نمو الانتاج الرأسمالى يولد قوة جديدة بالكلية ألا وهى قوة نظام الائتمان .

يظهر نظام الائتمان بصفته عاملاً يعاون التجميع فيجذب إلى أيدي الرأسماليين الفرديين أو المتحدين الموارد النقدية المبعثرة على سطح المجتمع ، ولكن لا يلبث قبل مضي وقت طويل أن يصبح سلاحاً قوياً جديداً فى الصراع التنافسى ، وفى النهاية يبدو كجهاز هائل يعمل على مركزه رأس المال .

إن تقدم الانتاج الرأسمالى والتجميع يصاحبه نمو المنافسة والائتمان وهما أقوى العوامل المؤدية إلى مركزية رأس المال . وفى الوقت نفسه يعمل تقدم التجميع على زيادة مقدار المادة الصالحة للمركزة وزيادة رؤوس الأموال الفردية ، أما توسع الانتاج الرأسمالى فيخلق من جهة طلباً اجتماعياً جديداً كما يولد من جهة أخرى الوسائل الفنية التى تؤدى إلى بدء المشروعات الصناعية الضخمة التى لا يتسنى قيامها إلا كنتيجة لمركزية رأس المال . لهذا نجد اليوم أن الميل إلى المركزية واجتذاب رؤوس الأموال الفردية أقوى مما كان قبلاً . ولكن بينما نرى أن التوسع النسبى ونشاط حركة المركزية يعينهما إلى حد ما مقدار الثروة الرأسمالية الموجودة وتفوق الجهاز الاقتصادى ، فإن تقدم المركزية لا يتوقف على النمو الإيجابى فى حجم رأس المال الاجتماعى .

وهذا هو الفارق الذى يميز بين المركزية والتركز حيث لا يعدو الأخير أن يكون تعبيراً آخر عن الانتاج المتجدد على نطاق متسع . ويمكن حذرث المركزية كنتيجة مجرد التغيير فى توزيع رؤوس الأموال الفردية الموجودة الآن أى نتيجة تغيير بسيط فى التجميع الكمي quantitative grouping للأجزاء التى يتكون منها رأس المال الاجتماعى . فمن المستطاع أن تتركز مقادير هائلة من رأس المال فى يد واحدة لأن مقادير صغيرة نسبياً منه تسحب من أيدي عدد من الأيدي الفردية . وكان من الممكن فى أى فرع معلوم من الصناعة أن تبلع المركزية حدها الأقصى لو اختلطت جميع رؤوس الأموال المستثمرة فى هذا الفرع وكونت رأس مال واحداً . ومن الممكن فى مجتمع معلوم أن نصل إلى هذا الحد لو تركز جميع رأس المال الاجتماعى فى نفس الأيدي سواء كانت أيدي رأسمالى واحد أو مجتمع رأسمالى واحد .

وتكتمل المركزية عمل التجميع إذ يجعل فى مكنة الرأسماليين الصناعيين أن يمدوا نطاق عملياتهم . والنتيجة الاقتصادية واحدة سواء كان بلوغ هذا الحد الأقصى عن طريق التجميع أو

المركزية ، او حدثت المركزية بطريقة الضم العنيفة (إذ تصبح بعض رؤوس الأموال من القوة حداً يجعلها تحطم اتحاد رؤوس الأموال الأخرى وتجذب أجزائها المتناثرة) أو بطريقة هيئة كما يحدث عند إنشاء الشركات المساهمة . ففي كل مكان نجد أن اتساع نطاق المنشآت الصناعية يكون نقطة الابتداء في إجراء تنظيم أكثر شمولاً واتساعاً لعمل تعاوني من جانب الكثير من أمثال هذه المنشآت الصناعية ، وفي ازدياد نمو قواها المادية — وبعبارة أخرى يكون نقطة الابتداء في حركة مطردة تعمل على تحويل عمليات الإنتاج المنعزلة إلى عمليات لإنتاج متحدة من الناحية الاجتماعية وتدار بالطرق الفنية .

واضح إذن أن التجميع أى الزيادة التدريجية في رأس المال عن طريق الإنتاج المتجدد ، عملية بسيطة بالقياس الى المركزية التي لا تقتضى أكثر من تغيير في توزيع اجزاء رأس المال الاجتماعي . لو أن العالم اضطر أن ينتظر حتى تتجمع رؤوس أموال فردية قادرة على إنشاء الخطوط الحديدية لما كانت هذه الأخيرة ذات وجود اليوم ، ولكن المركزية فعلت هذا الشيء الضروري في لمح البصر وذلك عن طريق تكوين الشركات المساهمة . وبينما تزيد المركزية من آثار ونتائج التجميع وتعمل بها ، فإنها في الوقت ذاته تزيد من التغييرات التي تطرأ على التركيب الفنى لرأس المال وتعمل بها وهو التغيير الذى بمقتضاه ينمو الجزء الثابت على حساب الجزء المتغير بحيث ينقص الطلب النسبي على العمل .

إن مجموعات رأس المال التي تتحد وتتماسك سراعاً عن طريق المركزية يتجدد إنتاجها وتزيد شأنها في ذلك شأن غيرها ولكن بطريقة أسرع وبدا تصبح عوامل جديدة وقوية في التجميع الاجتماعي . وعلى ذلك حين نتحدث عن التجميع الاجتماعي فإن كلامنا يتضمن (دون أن نصرح بذلك) نتائج المركزية وآثارها .

رأينا (القسم الأول من الفصل ٢٢) أن رؤوس الأموال الإضافية التي تتكون أثناء عملية التجميع العادى تصلح بصفة أساسية وسائل لاستغلال واستخدام المخترعات والكشوف الجديدة وبخاصة استغلال نواحي التقدم في الفن الصناعي . ولكن بمرور الوقت تحل اللحظة حتماً التي فيها يولد رأس المال القديم من جديد وقد اكتسب طابعاً فنياً مكتملاً بحيث أن كمية صغيرة نسبياً من العمل تدفع كمية كبيرة نسبياً من الآلات والمواد الخام إلى الحركة .

وينجم عن هذا بطبيعة الحال أن يكون الهبوط المطلق في الطلب على العمل كبيراً تبعاً للنسبة التي بها تجمعت رؤوس الأموال التي تعرضت لعملية التجديد هذه إلى مجموعات كبيرة بواسطة عملية المركزة ،

لهذا نجد من جهة أن رأس المال الإضافي الذي تكون أثناء التجميع يجتذب من العمال بنسبة حجمه عدداً يتناقص باطراد ، ومن جهة أخرى يزداد ميل رأس المال القديم الذي يعاد إنتاجه بتركيب جديد من فترة لأخرى إلى إبعاد العمال الذين اعتاد استخدامهم .

٣ - الانتاج المتزايد (التصاعدي) لجيش العمل الاحتمياطي

رأينا أن تجميع رأس المال الذي بدأ في الأصل امتداداً له من حيث الكم ، يتم عن طريق تغيير في تركيبه يتخذ شكل زيادة متصلة في جزئه الثابت ونقصاً مستمراً في جزئه المتغير . والطريقة الرأسمالية في الانتاج ، ونمو قوة العمل الانتاجية المطابقة لها ، والتغير الذي يعقب ذلك في التكوين العضوي لرأس المال - هذه كلها لا تسير جنباً إلى جنب مع تقدم التجميع أو نمو الثروة الاجتماعية فحسب ، بل إن حركتها أشد سرعة ؛ ذلك أن التجميع البسيط أو التوسع المطلق في رأس المال الكلي تصحبه مركزة عناصره الفردية ، كما أن التغيير في التركيب الفنى لرأس المال الإضافي يكون مصحوباً بتغيير في التركيب الفنى لرأس المال الأصلي . وعلى ذلك يترتب على اطراد سير التجميع تغيير في النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير . فلو فرضنا أن هذه النسبة كانت في الأصل ١ : ١ فقد أصبحت الآن ٢ : ٣ ، ١ : ٤ ، ١ : ٥ ، ١ : ٧ ، الخ بمعنى أنه لو كان نصف قيمته الكلية قد تحول في الأصل إلى قوة عمل والنصف الآخر إلى أدوات إنتاج لوجدنا الآن أن $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{5}$ ، الخ يتحول إلى قوة عمل بينما من جهة أخرى يتحول $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{5}$ ، الخ يتحول إلى أدوات إنتاج . ولما كان الطلب على العمل يعينه مقدار رأس المال المتغير فإن هذا الطلب يهبط بصورة مطردة كلما زاد رأس المال الكلي ، بدلا أن يزداد كما فرضنا من قبل . وبنمو رأس المال الكلي يزداد كذلك الجزء المتغير منه أو العمل المندمج فيه ولكن بنسبة تتناقص على الدوام ، والتجميع والمركزة الآخذان في الزيادة يؤديان إلى تغييرات جديدة في تركيب رأس المال وإلى خفض أسرع في جزئه المتغير بالقياس إلى الجزء الثابت .

هذا الهبوط النسبي السريع في الجزء المتغير وهو هبوط يصحب الزيادة السريعة في رأس المال الكلي ويسير بخطوات أسرع من هذه الزيادة - نقول إن هذا الهبوط يتخذ الشكل المعكوس في الطرف الآخر أى شكل زيادة مطلقة في الظاهر في عدد العمال وهي زيادة أسرع دائماً من مثلتها في رأس المال المتغير أى أدوات الانتاج . ولكن الواقع أن التجميع الرأسمالي نفسه هو الذي يولد عدداً من العمال فائضاً عن الحاجة أى عدداً من العمال أكبر مما يكفي متوسط حاجة التوسع الذاتي لرأس المال - وبعبارة موجزة يؤدي إلى تكوين فريق فائض من السكان .

والحركة التي يترتب عليها تجميع رأس الاجتماعي تسبب أحيانا تغييرات فورية تؤثر في رأس المال الاجتماعي هذا بوجه عام ، بينما في بعض الأحيان تحدث تغييرات في نفس الوقت في مختلف فروع الانتاج . ففي بعض الميادين يطرأ تغيير على تركيب رأس المال دون أن يصحب ذلك زيادة في حجمه المطلق وهو تغيير ناجم عن التركيز البسيط ، وفي ميادين أخرى يكون النمو المطلق في رأس المال مصحوبا بتقص في جزئه المتغير أى في مقدار قوة العمل ، بينما في ميادين أخرى يحدث أن رأس المال يستمر في النمو لمدة معينة على أساسه الفنى القائم ويجتذب قوة عمل إضافية بنسبة الزيادة فيه ، وكذلك في ميادين أخرى يتعرض رأس المال لتغيير عضوى فينقص جزؤه المتغير - ولكن الذى يحدث في كافة ميادين الانتاج أن الزيادة في العنصر المتغير من رأس المال وبالتالي في عدد العمال الذين يستخدمون تكون مرتبطة على الدوام بتقلبات عنيفة وبالانتاج الزائل المؤقت لفائض السكان، وقد يتخذ هذا الشكل الظاهر أمام أعيننا من حيث طرد العمال المستخدمين أو الشكل الأقل ظهوراً وإن كان حقيقياً ألا وهو ازدياد صعوبة استيعاب العدد الاضافى من العمال بالطرق الاعتيادية (١) الى جانب درجة الزيادة في حجم رأس المال الاجتماعي العامل . واتساع نطاق الانتاج والزيادة في عدد العمال المشتغلين ، ونمو إنتاجية عملهم ، وازدياد تدفق كافة مصادر الثروة - نقول لملى جانب هذا كله يتسع المجال الذى يعظم فيه اجتذاب رأس المال للعمال كما يشتد إبعاده أو

(١) حسب الاحصاء عن انجلترا وويلز كان عدد الذين يعملون في الزراعة (بما في ذلك الملاك والفلاحون والمشتغلون في الحدائق والرعاة الخ) ٢,٠١١,٤٤٧ (١٨٥١) ، ١,٩٢٤,١١٠ (١٨٦١) بنفس قدره ٨٧,٣٣٧ وكانت النسب كالاتى في نفس السنتين : ١٠٢,٧١٤ ، ٧٩,٢٤٢ (صناعة المنسوجات الصوفية) ١١١,٩٤٠ — ١٠١,٦٧٨ (نسج الحرير) ، ١٢٠,٩٨ — ١٢٠,٥٦ (البنته) والزيادة صغيرة جدا في الصناعة الأخيرة بسبب اتساعها الهائل ، وهذا يتضمن نقصا في عدد العمال يتناسب مع هذا التوسع — ٢٨١,٧٦٦ ، ٢٠٣,٩٣ (عمل القبعات) ، ١٠٦,٧٧٧ — ١٠٦,٤٩٩ (الجمعة) ٨٦٤٦ — (الشمع) والنقص في هذه الصناعة راجع الى انتشار الإضاءة بالغاز ، ٢٠٣٨ — ١٤٧٨ (التمشيط) ، ٣٠٥٥٣ — ٢١,٦٤٧ (النشر والزيادة الطفيفة هنا راجعة الى الزيادة في النشر بالآلة) ، ٢٦,٩٤٠ — ٢٦,١٣٠ (عمل المسامير والنقص راجع الى منافسة الآلات) ، ٣١,٣٦٠ — ٣٢,٠٤١ (العمال بالمناجم ومناجم النحاس) . ومن جهة أخرى نجد زيادة كبيرة في غزل ونسج القطن (٣٧١,٧٧٧ — ٢٤٦,٦١٣ على التوالي) . وكان عدد العمال في مناجم الفحم ١٨٣,٣٨٩ (١٨٥١) ، ٢٤٦,٦١٣ (١٨٦١) . ويلاحظ بوجه عام أن الزيادة في عدد العمال بلغت أقصاها منذ سنة ١٨٥١ في فروع الصناعة التي لم تستخدم فيها الآلات بنجاح حتى الوقت الحاضر (تعداد انجلترا وويلز ١٨٦١ ج ٣ لندن ١٨٦٣ ص ٣٦) .

طرده إياهم . لذلك تزداد سرعة التغيير في التركيب العضوي لرأس المال وفي شكله الفنى ويزداد عدد ميادين الإنتاج التي تتعرض لهذا التغيير وتدخل في دائرته أحياناً في نفس الوقت وأحياناً بالدور والتناوب ؛ والطبقة العاملة بينما تسبب تجمع رأس المال تخلق كذلك الوسائل التي تجعلها فائضة نسبياً عن الحد أى الوسائل التي تجعل منها فائض سكان نسبياً (١) وهذا قانون عن السكان خاص بطريقة الإنتاج الرأسمالية ، والحقيقة أن كل طريقة لإنتاج ظهرت في التاريخ لها قانونها الصحيح الخاص بها عن السكان . ولكن إذا كان الفائض من الطبقة العاملة ثمرة ضرورية ولدها التجمع أو نمو الثروة على أساس رأسمالى ، فإن زيادة السكان عن الحد هذه تصبح عاملاً قوياً يساعد على تنمية عملية التجميع الرأسمالى بل انها حقيقة شرط ضرورى لوجود طريقة الإنتاج الرأسمالية . فهى تكون جيشاً احتياطياً للصناعة

(١) إن قانون النقص المتعاضدى في الحجم النسبي لرأس المال المتغير وآثار هذا النقص على مركز الطبقة المسكونة من العمال الأجراء قد استشفها بعض البارزين من الاقتصاديين الكلاسيكيين برغم أنهم لم يفحوا الأمر تماماً ، وأعظم خدمة في هذا الصدد أداها جون بارتون برغم أنه كبقاى الكتاب الذين ينتمون إلى هذه المدرسة خلط بين رأس المال الدائم ورأس المال الثابت ، وبين رأس المال المتغير والمتداول . واليك مايقول «يتوقف الطلب على العمل على زيادة رأس المال المتداول لا الثابت . فلو صح أن النسبة بين هذين الوعين من رأس المال هى نفسها في كل الأوقات وفي جميع الظروف لترتب على هذا حقيقة أن يكون عدد العمال المستخدمین متناسباً مع ثروة الدولة . ولكن هذا الفرض غير محتمل . إذ تنمو الصناعات والفنون وتتقدم الحضارة تزداد نسبة رأس المال الثابت *fixed* الى المتداول فقد يكون مقدار رأس المال الثابت المستخدم في إنتاج قطعة من قماش الموسلين الإنجليزي أكبر مائة مرة أو على الأقل ألف مرة من ذلك المستخدم في قطعة مماثلة من قماش الموسلين الهندى ، وقد تكون نسبة رأس المال المتداول أقل مائة مرة أو ألف مرة ... لن يكن للمدخرات السنوية كلها والتي تضاف الى رأس المال الثابت *Fixed* أى أثر في زيادة الطلب على العمل » *Observations on the Circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes of Society, London, 1817, pp. 17-18* ويقول ريكاردو « والسبب الذى قد يزيد إيرادات البلد الصافية قد يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة عدد السكان عن الحاجة ، وبهذا يهبط بحالة العامل » (٤٦٩ ص) ويقول أيضاً لأنه بازدياد رأس المال « يكون الطلب (على العمل) متناسباً تناسباً عكسياً معه » (ص ٤٨٠ حاشية) ويقول رينشارد جونز « قد يختلف مقدار رأس المال المخصص للابقاء على العمل بصرف النظر عن أى تغييرات في المبلغ الكلى لرأس المال ... وقد يزداد حدوث التقلبات في مبلغ العمالة وقد تزيد الآلام والمشاق كلما صار رأس المال نفسه أكثر وفرة » *An Introductory Lecture on Political Economy* (لندن ١٨٤٣ ص ١٤) — ويقول رمزي « يعظم الطلب (على العمال) ... ولكن ليس بنسبة تجميع رأس المال العام ... إن كل زيادة في رأس المال القوى المعد للإنتاج المتجدد يصبح كلما زاد تقدم المجتمع أقل أثراً بالنسبة إلى حالة العامل » (ص ٩٠—٩١) .

ملكه رأس المال بصفة مطلقة كما لو أن الرأسمالين ربوا أفراد هذا الجيش على حسابهم ، وهكذا نجد أن حاجة رأس المال الى التوسع الذاتي تخلق مورداً من المادة البشرية الصالحة للاستغلال وهي تفعل ذلك مستقلة عن حدود الزيادة الفعلية في السكان . وإذا سير التجميع في طريقه والى جانبه نمو اتاجية العمل نجد أن قوة رأس المال على التوسع الفجائي تعظم لا بسبب مرونة رأس المال القائم بعمله ولا بسبب اتساع ثروة المجتمع المطلقة ولا بسبب أن الائتمان يجد الدافع الذي يحمله على أن يضع مقداراً كبيراً جداً من هذه الثروة تحت تصرف الانتاج على هيئة رأس مال إضافي — لأنها لا تعظم بسبب هذا كله لحسب بل وكذلك لأن الأحوال الفنية لعملية الانتاج نفسها (الآلات ، وسائل النقل الخ) تعمل على سرعة تحويل المنتج الفائض الى أدوات انتاج اضافية تحويلاً ملاماً . والثروة الاجتماعية التي زادت كثيراً جداً بسبب تقدم التجميع وصارت قابلة للتحويل الى رأس مال اضافي تبحث بشدة عن وجوه لاستثمارها إما في فروع الانتاج القديمة التي اتسعت السوق أمام منتجاتها أو في فروع حديثة التكوين (كالكسك الحديدية الخ) نشأت الحاجة اليها عن نمو الفروع القديمة . في أمثال هذه الحالات جميعها من الضروري أن يكون في الامكان توفير أعداد عظيمة من العمال يمكن استخدامهم في النواحي والنقط الحاسمة دون أن يتعطل الانتاج في ميادين أخرى . هذه الأعداد الوفيرة التي يتطلبها ذلك الأمر نجدها في حالة ازدهام السكان .

إن سير الصناعة الحديثة بما يشمله من دورات تحدث كل عشر سنوات ومن قرات إنتاج تمتاز بالنشاط والركود والأزمة ، يتوقف على التقلبات التي يتعرض لها جيش الصناعة الاحتياطي من حيث شدة الطلب عليه أحياناً والعجز عن استيعاب أفرادها أحياناً أخرى . وهذه التقلبات في الدورة الصناعية تعمل بدورها على تضخيم فائض الطبقة العاملة وتصبح من أقوى العوامل على تكاثر هذا الفائض وتوالده .

هذا هو مجرى الحوادث الذي تتميز به الصناعة الحديثة ، ولكن شيئاً من هذا القبيل لم يكن معروفاً في العهود السابقة ولم يكن في الامكان أن يحدث في بداية عهد الانتاج الرأسمالي حيث كان التغيير في تركيب رأس المال بطيئاً جداً ، وعلى ذلك نقول — كقاعدة عامة — إن الطلب على العمل كان نمو متفقاً ومتبائلاً مع التجميع . لقد كان تقدم التجمع بطيئاً بالقياس الى ما مجرى الآن في الأزمنة الحديثة ، إذ كان يحدث من هذا التقدم إذ ذاك القيود الطبيعية على السكان العاملين الصالحين للاستغلال ، وهي قيود لم يكن في الإمكان القضاء عليها إلا بوسائل قهرية سنذكرها فيما بعد . إن التوسع الفجائي المتغير في نطاق الانتاج مقدمة

لتقلص فجائي عمائل وهذا الأخير بدوره يزيد من الأول ويبحث على وجوده ، ولكن التوسع مستحيل ما لم تتوافر مادة بشرية صالحة ، أى ما لم تكن هناك زيادة فى عدد العمال الذين يمكن استخدامهم بغض النظر عن الزيادة المطلقة فى السكان . وهذا المورد من المادة البشرية يتوقف على الحقيقة البسيطة الآتية وهى أن بعض العمال «تحررهم» باستمرار وسائل تهبط بعدد العمال المستخدمين بالنسبة الى الزيادة فى مقدار الانتاج ، وهكذا تتميز حركة الصناعة الحديثة باستمرار تحول جزء من العمال الى عاطلين أو عمال يشتغلون نصف الوقت . وما يشهد بقصور رجال الاقتصاد السياسى عن أن يستشفوا ماتحت الظواهر أنهم ينظرون الى توسع الائتمان وتقلصه على أنهما السبب فى التقلبات التى تتعرض لها الدورة الصناعية بينما حركات الائتمان لا تزيد فى الحقيقة عن كونها أعراضاً تدل على مظاهر الدورة الصناعية . وكما أن الاجرام السماوية إذا بدأت تتحرك فى طريق معين توصل تلك الحركة الى ما لا نهاية ، فكذلك الانتاج الاجتماعى يواصل سيره بمجرد أن يبدأ هذه الحركة من التوسع والتقلص اللذين يحدثان بالتناوب . فإكان نتيجة يصبح سيئاً ، وتتخذ تقلبات العملية كلها شكل حركة تحدث من فترة لأخرى . وإذا ما استقرت هذه الصفة الدورية فان رجال الاقتصاد السياسى أنفسهم يعترفون أن انتاج فائض السكان أصبح من الشروط التى لاغنى عنها للصناعة الحديثة .

يقول H. Merivale (وكان أستاذاً فى وقت ما للاقتصاد السياسى بأكسفورد ثم اشتغل بعد ذلك فى وزارة المستعمرات) : « لنفرض أنه فى حالة بعض هذه الأزمات عمل الشعب على أن يتخلص عن طريق الهجرة من بعض مئات الألوف من العمال الزائدين عن الحاجة ، فإذ تكون العواقب ؟ عند ما يعود الطلب على العمل يتضح وجود نقص فى عدد العمال ، ومهما كانت سرعة التكاثر فلا بد من انقضاء جيل لتعويض خسارة العمال البالغين . وإنا لنعلم أن أرباح رجال الصناعة عندنا تتوقف فى الأغلب على مقدرتهم على الاستفادة من فترات الرخاء التى يشتد فيها الطلب وفى هذا تعويض لهم عن الفترات التى كان الطلب فيها بطيئاً . والشئ الذى يتيح لهم هذه المقدرة سيطرتهم على الآلات والعمل اليدوى ، فيجب أن تكون لديهم الأيدى العاملة وأن يكونوا قادرين على زياد نشاط عملياتهم والتقليل من ذلك تبعاً لحالة السوق وإلا عجزوا عن الاحتفاظ بتفوقهم فى مضار المنافسة التى تقوم عليها ثروة البلد ،^(١) وحتى ما لئس برغم ضيق تفكيره الذى يحمله على أن يعزو الافراط فى زيادة السكان إلى زيادة مطلقة فى العمال ،

فإنه يدرك أن ازدياد السكان إلى حد فائق أمر ضروري للصناعة الحديثة ، وفي هذا يقول إن اتباع قواعد الحذر والفظنة فيما يختص بالزواج والمغالة في هذا الأمر من جانب الطبقة العاملة في بلد اعتماده الرئيسي على المصنوعات والتجارة ضرر على هذا البلد . . . ولا يمكن أن نأق إلى السوق بفائض من العمال نتيجة طلب مخصوص إلا بعد انقضاء ١٦ أو ١٨ سنة وذلك بحكم طبيعة تكاثر السكان ، وقد يحدث تحويل الأبراد إلى رأس مال عن طريق التوفير بأسرع من ذلك فالبلد أكثر تعرضاً لزيادة في كمية الأموال اللازمة للبقاء على العمل أسرع منها في عدد السكان ، (١) . وبعد أن يعترف الاقتصاديون بأن استمرار إنتاج فائض نسبي من الطبقة العاملة أمر ضروري للتجميع الرأسمالي تراهم يخطون خطوة أخرى ويقولون لهؤلاء الأشخاص الزائدين عن الحاجة ، الذين التي بهم إلى عرض الطريق بفضل رأس المال الإضافي الذي أنتجته أيديهم ، نحن رجال الصناعة نعمل من أجلكم كل ما نقدر عليه حينما نزيد من رأس المال الذين تتوقف عليه وسائل عيشكم ، وعليكم أداء الباقي وذلك بأن تجعلوا عددكم ملاءمًا لوسائل العيش هذه ، (٢) ولكن كمية قوة العمل التي تهيئها الزيادة الطبيعية في عدد السكان لا تكفي مطالب الإنتاج الرأسمالي لأن هذا الأخير لا تكون له حرية العمل إلا إذا كان تحت تصرفه جيش صناعي احتياطي بدون الاعتماد على هذه القيود الطبيعية .

لقد فرضنا حتى الآن أن الازدياد أو النقص في رأس المال المتغير يطابق الزيادة أو النقص في عدد العمال المستخدمين تماماً . ولكن ، حتى إذا ظل عدد العمال الذين تحت تصرف رأس المال ثابتاً ، وحتى إذا تناقص العدد ، فإن رأس المال المتغير يزيد إذا كان العامل الفردي يبذل مقداراً أكبر من العمل ؛ وبذلك يرتفع أجره وإن ظل ثمن العمل دون أن يطرأ عليه عليه تغيير أو هبط ولكنه هبط أبطأ مما يزيد العمل . وإذن نرى أن الزيادة في رأس المال المتغير دليل على زيادة في العمل لافي عدد العمال الذين يستخدمون . ومن صالح كل رأسمالي أن يستخلص مقداراً محدوداً من العمل من عدد صغير من العمال بشرط أن تقلل التكاليف كما هي تقريباً ، وفي هذه الحالة الأخيرة يزداد مقدار ما ينفق من رأس المال الثابت بالنسبة

(١) « مبادئ الاقتصاد السياسي » ص ٢٥٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ — وفي هذا المؤلف يكشف مالتس أخيراً بمساعدة سيموندي الثالث الجليل الذي يتكون من الإنتاج الرأسمالي : الإفراط في الإنتاج ، الإفراط في عدد السكان ، والإفراط في الاستهلاك (Friedrich Engels, Umriss zu einer Kritik der Nationalökonomie, "Deutsch-Französische Jahrbücher", pp. 107 et seq.)
Herriet Martineau : The Manchester Strike, 1842, p. 101. (٢)

إلى كمية العمل ، أما في الحالة الأولى فالزيادة أصغر بكثير . وكلما اتسع نطاق الإنتاج عظم تأثير هذا الدافع وزادت قوته تبعاً لتجميع رأس المال .

رأينا أن نمو طريقة الإنتاج الرأسمالية وإنتاجية العمل (وهي سبب التجميع ونتيجته في نفس الوقت) يمكن الرأسمالي مع استخدام نفس القدر من رأس المال المتغير من أن يحرك مقداراً أكبر من العمل وذلك عن طريق استغلال كل قوة عمل فردية (إما بإطالة مدة العمل أو زيادة حدته) ؛ ورأينا كذلك أنه يستطيع بنفس القيمة الرأسمالية أن يشتري مقداراً أكبر من قوة العمل لأنه يستبدل باطراد العمال الحاذقين بغير الحاذقين ، والرجال بالنساء ، والبالغين بالأطفال .

وعلى ذلك نجد تقدم التجميع يترتب عليه أن مقداراً أكبر من رأس المتغير يدفع إلى الحركة عملاً أكثر دون استخدام عدد أكبر من العمال ، كما أن رأس المال المتغير من نفس الحجم يدفع إلى الحركة عملاً أكثر بنفس الكمية من قوة العمل ، وأخيراً يدفع إلى الحركة عدداً أكبر من قوى العمل الفردية ذات الدرجة المنخفضة عن طريق التخلص عن قوى العمل الفردية العالية الدرجة .

لهذا يسير إنتاج فائض السكان النسبي بخطوات أسرع من تقدم التجميع (برغم أن الأخير تعجل به الثورة الفنية في عملية الإنتاج) وأسرع من الهبوط النسبي في الجزء المتغير من رأس المال بالقياس إلى الجزء الثابت . وإذا كانت أدوات الإنتاج حين تزداد من حيث مداها وكفائتها وسيلة إلى حد أقل لاستخدام العمال فإن هذا الأمر تعدله الحقيقة الآتية وهي أنه بازدياد إنتاجية العمل يزداد ما يحصل عليه رأس المال من عمل أكثر كفاية وأثراً بدون أن تكون هناك زيادة بنفس النسبة في الطلب على العمال الفرديين .

إن إرهاق الفريق الذي يشتغل من الطبقة العاملة يعمل على تضخيم صفوف الاحتياطي ؛ وبالعكس نرى أن ازدياد الضغط عن طريق المنافسة من جانب الاحتياطي يدفع الذين يستخدمون فعلاً على زيادة جهدهم ويزيد من خضوعهم لذكاتورية رأس المال ، فكأن الحكم على فريق من الطبقة العاملة بالخنول الاجباري عن طريق الإرهاق الواقع على الفريق الآخر ، والعكس ، يصبحان وسيلة لإثراء الرأسمالي الفردي (١) ويعجلان في نفس الوقت

(١) وفلا أثناء المجاعة القطنية سنة ١٨٦٣ أصدر غزالو القطن في بلا كبيرن كتبيا حملوا فيه بشدة على الإرهاق في العمل (والذي لم يؤثر إلا في العمال الذكور البالغين نظراً لمقمول قانون المصانع) . لقد طلب من العمال البالغين في هذا المصنع أن يشتغلوا ما بين ١٢ ، ١٣ ساعة في اليوم بينما يضطر

بتضخيم عدد جيش الصناعة الاحتياطي على نطاق يطابق عملية التجميع الاجتماعي ، ويدلنا المثال الذي تضر به لنا انجلترا عن مبلغ أهمية هذا العامل في تكوين فائض السكان النسبي . إن الوسائل الفنية لتوفير العمل ذات أثر فعال بالغ في هذا البلد . وبرغم هذا لو حددنا مقدار العمل بدرجة معقولة وجعلناه درجات وفق السن والجنس لمختلف طوائف الطبقة العاملة فإن الفريق العامل الآن من السكان يصبح غير كاف بتاتا لمواصلة الإنتاج الأهل على نطاقه الحالي ، ولا بد أن تصبح الأغلبية الكبيرة من العمال الذين يعدون اليوم «غير منتجين» عمالا «منتجين» .

وإذا نظرنا إلى حركات الأجور بوجه عام لرأينا كيف ينظمها توسع وتقلص جيش الصناعة الاحتياطي وهما يتبعان التغييرات التي تنتاب الدورة الصناعية من وقت لآخر ، وعلى ذلك لا تعينها التغييرات التي تحدث في عدد العمال المطلق وإنما تعينها النسب المتفاوتة التي تنقسم بها الطبقة العاملة إلى جيش عامل وجيش احتياطي ، والزيادة والنقص في المدى النسبي لازدحام السكان ، ودرجة امتصاص الصناعة أو طردها للعمال الفائضين عن الحاجة . وفيما يختص بالصناعة الحديثة بما يصحبها من دورة تتم كل عشر سنوات ومظاهر تتكرر من فترة لآخرى ، كم يكون القانون بديعا لو أن عرض العمل والطلب عليه لا ينظمهما توسع وتقلص رأس المال وحاجاته المتباينة للتوسع الذاتي بل بالعكس لو أصبحت حركة رأس المال متوقفة على التغيير المطلق في عدد السكان . ولكن هذا ما يؤمن به الاقتصاديون فهم يعتقدون أن

== إلى التمثل كثيرون ممن يرحبون بالعمل جانبا من الوقت لكي يعولوا أسرهم وينفذوا إخوانهم المرهقين من موت ميكر . اننا نساءل اذا كانت عادة العمل زيادة عن المقرر قد تخلق شعورا طيبا بين السادة والخدم . ان الشعور بالظلم يسود نفوس هؤلاء أسوة بالمتعطلين كذلك . في هذه الجهة مقدار كاف من العمل الجزئي اذا حسن توزيعه . اننا لا نطلب من أرباب العمل الا أن يتبعوا نظام العمل ساعات قليلة وبخاصة حتى تحسن الأحوال ، وذلك خير من قيام عدد من الأفراد بالعمل أكثر من الوقت المقرر ينأ بضطر الآخرون بسبب عدم توافر العمل الى أن يعيشوا على الإحسان « تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٨) — وبالفريزة البورجوازية التي لا تحطىء والتي تميز الرجل نجد مؤلف كتاب Essay on Trade and Commerce يدرك الأثر على العمال المتعطلين من فائض العمال النسبي « وتمت سبب آخر للغمول في هذه المملكة وهو عدم وجود عدد كاف من الأيدي العاملة . وحيثما نجد أن الطلب غير العادى على (العمال) يصبح قليلا يشعر العمال بمحالتهم ويجمعون أرباب العمل يشعرون بها كذلك — انه أمر يدعو الى الدهشة ؛ ولكن ميول هؤلاء الناس شريفة بحيث أنه في مثل هذه الحالات يتحد عدد من العمال لمضايقه مخدمهم وذلك بتبديد يوم بأكله « (شرحه ص ٢٧ — ٢٨)

— والواقع أن هؤلاء القوم كانوا يطالبون بأجر أعلى !

الأجور ترتفع نتيجة لتجميع رأس المال والزيادة في الأجور تؤدي إلى زيادة أسرع في عدد الفريق العامل من السكان وتستمر الزيادة حتى يتختم سوق العمل ومعنى هذا أن رأس المال لم يعد كافياً بالحد الذي يتناسب مع مورد العمل ، وحيث أن تهبط الأجور . ويسبب هذا الهبوط تناقص صفوف العمال تدريجاً بحيث نجد مرة أخرى أن رأس المال أصبح زائداً بالنسبة إلى العمال أو نجد كما يقول البعض أن الهبوط في الأجور وما يماثله من الزيادة في استغلال العمال يعملان على تنشيط التجميع بينما نرى في الوقت نفسه أن انخفاض الأجور يحد من ازدياد عدد الطبقة العاملة . هكذا يتكرر الموقف الذي فيه يكون العرض من العمل غير مساو للطلب عليه الذي يترتب عليه ارتفاع الأجور وهكذا . يالها من حركة بدیعة تلامم الإنتاج الرأسمالی التامی ! .

فما بين ١٨٤٩ ، ١٨٥٩ حين كان ثمن القمح في هبوط حدث ارتفاع إسمي في الأجور (تافه حقيقة) في المناطق الزراعية بالانجلترا (من ٧ إلى ٨ شلنات في ولتشير ، ومن ٧ إلى ٨ أو ٩ في دورستشير) ؛ وكان هذا راجعاً إلى تدفق فائض السكان الزراعي بشكل غير مألوف بسبب مطالب الحرب وإنشاء السكك الحديدية وبناء مصانع جديدة وفتح مناجم جديدة الخ . فكلما زاد هبوط الأجور كانت النسبة المئوية لأي ارتفاع فيها عالية مهما كان الارتفاع تافهاً . فنلا لو زاد الأجر الأسبوعي من ٢٠ إلى ٢٢ شلناً كانت الزيادة ١٠ ٪ ، أما إذا زاد من ٧ إلى ٩ شلنات كانت الزيادة ٢٨ ٪ . وعلى كل شكا المزارعون شكوى مرة وتحدثت صحيفة الإيكونوميست عن ارتفاع عام محسوس وهي تشير إلى هذه الأجور التي لا تحول دون الموت جوعاً (٢١ يناير ١٨٦٦) . ماذا فعل المزارعون إذن ؟ هل انتظروا إلى أن زاد عدد العمال الزراعيين — نتيجة هذا الارتفاع البديع — ووصل الحد الذي لا بد عنده من هبوط الأجور من جديد ؟ الذي حدث أن المزارعين استخدموا آلات أكثر عن ذي قبل وأصبح العمال فائضين عن الحاجة . . والآن أصبح مقدار أكبر من رأس المال ، مستثمراً في الزراعة وبشكل أكثر إنتاجية ، وترتب على هذا هبوط الطلب على العمل من الناحيتين النسبية والمطلقة .

هذه الحرافة الإقتصادية السالفة الذكر تخطط بين القوانين التي تنظم الحركة العامة للأجور — أو العلاقة بين الطبقة العاملة أي قوة العمل الكلية من جهة ورأس المال الاجتماعي الكلي من جهة أخرى — وبين القوانين التي بمقتضاها يجري توزيع الفريق العامل من السكان بين ميادين الإنتاج المختلفة . فاذا تجمعت ظروف مثلما عملت على زيادة التجميع في فرع معين من

الإنتاج بحيث تصبح الأرباح أعلى من المتوسط ، تدفق رأس مال إضافي على هذا الفرع وتكون النتيجة الطبيعية ازدياد الطلب على العمل وارتفاع الأجور .

هذا الارتفاع يجذب عمالاً أكثر وأخيراً يتختم هذا الفرع بقوة العمل فهبط الأجور إلى المتوسط السابق بل وربما أدنى منه لو استمر تدفق العمال زيادة عن الضروري ، وهنا يقف هذا التدفق بل ويخرج بعض العمال من ميدان الإنتاج هذا . بذلك يظن الاقتصادى أنه يفهم السبب الذى من أجله تحدث زيادة مطلقة في عدد العمال حين ترتفع الأجور ويحدث نقص مطلق في عددهم حين تهبط ؛ والحقيقة أنه لا يرى في هذا التقلبات المحلية التى يتعرض لها فرع من الإنتاج إلا مظاهر توزيع العمال بين مختلف ميادين الاستثمار الرأسمالى تبعاً لحاجيات رأس المال المتباينة .

خلال فترات الركود والرءاء المتوسط يضغط جيش الصناعة الاحتياطى على الجيش العامل ، وفي اثناء فترات الإفراط في الإنتاج يحيد الجيش الأول من دعاوى الثانى . وهكذا نجد أن الإفراط النسبى في الإنتاج الأساس الذى يبدو عليه مفعول قانون العرض والطلب ، وفائض السكان النسبى يقيد من حرية فعل هذا القانون داخل الحدود الملائمة للاستغلال الرأسمالى والسيطرة الرأسمالية .

يذكر القارىء أنه إذا ترتب على استخدام الآلات الجديدة أو زيادة استخدام القديمة أن تحول جزء من رأس المال المتغير إلى ثابت فإن بعض الاقتصاديين يفسرون هذه العملية (التي تعمل فعلاً على « ثبات ، رأس المال وبالتالي « تحرير العمال ») بعكس ما تنتطوى عليه ويصرحون بأنها « تحرر ، رأس المال أى تجعله حراً للعمال . وهنا نلنس وقاحة هؤلاء القوم . إن الذى يطلق سراجه إنما هم العمال الذين تحمل عملهم الآلات وكذلك الذين قد يشغلون مكانهم والفرق الذى قد تمتصه الصناعة في الأحوال العادية إذا ما نشطت التجارة . كل هؤلاء جميعاً يطلق سراجهم ، ليكونوا تحت تصرف كل جزء جديد من رأس المال يبغى الاستثمار . وسواء يجتذبهم أو يجتذب الآخريين فإن التأثير على الطلب العام على رأس المال هذا كاف فقط لاستخدام عدد من العمال مساو تماماً لذلك الذى طردته الآلات . فإذا استخدم رأس المال هذا عدداً أقل زاد عدد العمال الفائضين عن الحاجة ، وإذا استخدم عدداً أكبر زاد مستوى الطلب العام على العمل بنسبة زيادة عدد الذين يستخدمون على عدد الذين وأطلق سراجهم . وهكذا يبدو أثر رأس المال الإضافى الذى يسعى إلى الاستثمار حتى يتم امتصاص العمال الذين أخرجتهم الآلات من أعمالهم . وبعبارة أخرى يحرص جهاز الإنتاج الرأسمالى على أن يرى

الزيادة المطلقة في رأس المال لاتصحها زيادة مماثلة في الطلب العام . ويجرأ هؤلاء الاقتصاديون على القول بأن في هذا تعويضاً عن الفقر والألم واحتمال الدمار مما يصيب العمال الذين طردوا من عملهم ، وتعويضاً خلال فترة الانتقال التي ترغّمهم على الانتقال إلى صفوف جيش الصناعة الاحتياطي ! ليس الطلب على العمل كمنمو رأس المال ، وليس عرض العمل كمنمو الطبقة العاملة . إننا لانعني هنا بقوتين مستقلتين كل منهما تؤثر في الأخرى . إن رأس المال يعمل في كلا الجانبين ، فإذا كان تجميعه يزيد من جهة الطلب على العمل فانه يزيد من أخرى العرض من العمل ، باطلاق سراح العمال ، بينما تجد من جهة أخرى أن ضغط العاطلين على العاملين يرغم الأخيرين على بذل عمل أكبر وبذا يجعلون إلى حد ما عرض العمل مستقلاً عن عرض العمال . وعلى هذا الأساس يزيد فعل قانون العرض والطلب في حالة العمل من كمال استبدال رأس المال . وبمجرد أن يدرك العمال أنه كلما زاد ما يؤدون من عمل وما ينتجون للغير وزادت إنتاجية عملهم عرضتهم الوظيفة التي يقومون بها كأدوات لتحقيق توسع رأس المال الذاتي إلى أخطار حمة ، وبمجرد أن يكشفوا أن حدة المنافسة فيما بينهم تتوقف تماماً على الضغط من فائض السكان النسبي ، وبمجرد أن يحاولوا بواسطة إنشاء اتحادات العمال تنظيم التعاون المقصود بين العاملين والعاطلين حتى ينسى لهم تجنب أو إضعاف النتائج التي تصيب طبقتهم بفعل هذا القانون الطبيعي عن الإنتاج الرأسمالي — نقول بمجرد أن يحدث هذا يثور رأس المال وأنصاره من الإقتصاديين ضد هذا الاعتماد على قانون العرض والطلب ، الحالده ، أو المقدس ، بعبارة أخرى ، لأن هذا التماسك بين العاملين يؤدي إلى اضطراب ينتاب فعل هذا القانون . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حينما تعوق الظروف (كما في المستعمرات مثلاً) نشوء جيش احتياطي للصناعة وبذا تنفذ الطبقة العاملة من حالة التبعية التامة للطبقة الرأسمالية يثور رأس المال وتابعه الإقتصاد السياسي ضد قانون العرض والطلب ، المقدس ، ويعملان على إيقاف مفعوله بالقوة والإرغام .

٤ — الأشكال المختلفة لفائض السكان النسبي

القانون العام للتجميع الرأسمالي

نجد أشكالاً ثلاثة يبدو بها فائض السكان النسبي بصفة مستمرة ، وهي السائر Floating والسكان Latent والراكد Stagnant . ومن أمثلة الشكل الأول ما نلقاه في مراكز الصناعة الحديثة (في المصانع والورش والمناجم الخ) يطرد العمال أحياناً ثم يستخدمون في أوقات

أخرى وذلك بأعداد منهم بحيث نرى بوجه عام أن عدد الذين يستخدمون يزيد وإن لم يكن بمثل اتساع نطاق الإنتاج . وفي المصانع بمعناها الصحيح وفي كافة الورش الكبيرة حيث تلعب الآلات دوراً بارزاً أو حيث يسود النظام الحديث لتقسيم العمل ، يجرى استخدام الصبيان حتى يدركوا سن الرجولة فيطرد معظمهم ويصبحون من عناصر فائض السكان السائر ويزداد عددهم تبعاً لنمو الصناعة . ويهاجر بعضهم إلى حيث انتقل رأس المال . ومن نتائج هذا أن يزداد عدد الإناث بأسرع من الذكور كما نرى في إنجلترا . من التناقض الكامن في حركة رأس المال أن الزيادة الطبيعية في الجماهير العاملة لا تكفي لإشباع مطالب تجميع رأس المال ومع ذلك فهي تزيد دائماً عن هذه المطالب ، فرأس المال يحتاج زيادة عدد العمال الصغار السن من الذكور ونقص البالغين الذكور . وثمة تناقض آخر أشع من هذا ونقص به الشكوى من قلة الأيدي العاملة في نفس الوقت الذي تجدد فيه آلاف العاطلين لأن تقسيم العمل قديمهم إلى فرع مخصوص من الصناعة (١) .

وعلاوة على ذلك يستهلك رأس المال قوة العمل بسرعة بحيث يكون الرجل المتوسط العمر عرضة لأن يبلى فيهوى إلى صفوف الفاضلين عن الحاجة أو يضطر إلى احتراف عمل منحنط الدرجة بالقياس إلى ما كان فيه من قبل . ومتوسط عمل العمال في الصناعة الكبيرة قصير وقد ذكر الدكتور Lee أن متوسط سن الوفاة بمنشستر ٣٨ سنة (الطبقة العليا من الطبقة الوسطى) ، ١٧ سنة (الطبقة العاملة ، والأرقام بليقربول هي ٣٥ ، ١٥ على التوالي أي أن متوسط العمر بين الطبقات الغنية ضعف ما هو عليه في صفوف الأقل حظاً (٢) . في ظل هذه الظروف لا بد أن يتخذوا الزيادة في هذا الفريق من البروليتاريا شكلاً يعمل على زيادة عددهم رغم أن أفراد هذا الفريق يستهلكون بسرعة . ومعنى هذا أن تتعاقب الأجيال من العمال بسرعة ، وهذا يتم عن طريق الزواج المبكر وباستغلال عمل أطفال الطبقة العاملة .

بمجرد أن يسيطر الإنتاج الرأسمالي على الزراعة يقل الطلب بصورة مطلقة على العمال

(١) خلال الشهور الست الأخيرة من سنة ١٨٦٦ تعطل في لندن ما بين ثمانين وتسعين ألفاً من العمال ومع ذلك تقرأ في التقارير عن نصف السنة هذا « لا يبدو صحيحاً بصفة مطلقة ما يقال من أن الطلب سيولد دائماً العرض في نفس اللحظة التي تنشأ فيها الحاجة إليه . إنه لم يفعل ذلك مع العمل لأن آفاقاً كثيرة كانت عاطلة في العام الماضي بسبب نقص الأيدي العاملة » (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٨١) .

(٢) خطاب الانتحاح الذي ألقاه بالمؤتمر الصحي بربنجهام (١٥ يناير ١٨٧٥) جوزيف شمبران - عمدة تلك البلدة والذي صار بعد ذلك (١٨٨٣) رئيس لجنة التجارة .

الزراعيين وهذا النقص يتناسب مع تجميع رأس المال العامل في الزراعة والنتيجة المترتبة على هذا هجرة العمال الزراعيين للحاق بالبروليتاريا في المدن أى البروليتاريا الصناعية (أى غير الزراعية) (١) . هذا المورد لفائض السكان النسبي ينساب باستمرار ، ولكن هذا الإنسياب المستمر إلى المدن يفترض وجود فائض كامن على الدوام بالجهات الزراعية . لهذا يجد العامل الزراعى أجره منحطاً فلا يزيد عن الحد الأدنى .

أما الفئة الثالثة (الفائض الراكد) فجزء من جيش العمل العامل ولكنها تتكون من الأفراد الذين لا يشتغلون بانتظام ، ولهذا فهم مادة صالحة للاستغلال الرأسمالى وتميز حياتهم بساعات عمل طويلة للغاية وأجور فى منتهى الانحطاط . هذه الطبقة تمتلئ دائماً من العمال الفائضين فى ميادين الصناعة الكبيرة والزراعة وكذلك فى فروع الصناعة الآخذة فى الانحطاط كالصناعة الحرفية حين تسحقها الصناعة اليدوية أو كالأخيرة حين تحل محلها الصناعة الآلية . ويزداد أفراد هذه تبعاً لنمو فائض السكان النسبي المترتب على ازدياد التجميع ونشاطه ، وهم يعملون دائماً على تضخيم عدد أفراد الطبقة العاملة لأنهم يتكاثرون بسرعة ويلاحظ أن نسبة المواليد والوفيات عكس ارتفاع الأجور ، وكذلك نجد هذا التناسب العكسى فيما بين حجم أسراتهم المطلق والأجور . قد يبدو هذا القانون الخاص بالمجتمع الرأسمالى سخيلاً فى نظر المتوحشين أو حتى أهل المستعمرات المتمدنين ، وإنه ليدكرنا بتكاثر الأجناس الحيوانية التى يعيش الغير على اقتراس أفرادها (٢) .

(١) حسب إحصاء سنة ١٨٦١ كان فى ٧٨١ بلدة بإنجلترا وويلز « ١٠,٩٦٠,٩٩٨ » من السكان بينما بلغ عدد سكان القرى والأبرشيات الريفية ٩,١٠٥,٢٢٦ . وكان عدد البلاد فى إحصاء سنة ١٨٥٠ عبارة عن ٥٨٠ سكانها مثل عدد سكان الجهات الريفية . ولكن بينما زاد عدد سكان القرى والريف فى السنوات العشر التالية بمقدار نصف المليون زاد عدد سكان البلاد إلى ٥٨٠ بمقدار مليون ونصف (١,٥٥٤,٠٦٧) وبلغت الزيادة فى الأبرشيات القروية ٦,٥ / ٠ / ١٧,٣ / ٠ . وترجع الزيادة إلى الهجرة من الريف إلى المدن . وكان ثلاثة أرباع الزيادة الكلية فى المدن « - الإحصاء الخ الاختلاف فى المعدلات ج ٣ ص ١١ ، ١٢ .

(٢) « يبدو الفقير ملائماً للتوالد » (آدم سميث) وهذه حكمة إلهية على حسب رأى جليانى . وهكذا قدر للذين يؤدون أعمالاً ذات منفعة أولية أن يتوالدوا بكثرة « (ص ٧٨) « والثقل الذى يصل إلى حد المحاعة والوباء يعيل إلى زيادة عدد السكان بدلا من أن يوقف زيادته » (س لينج National Distress ١٨٤٤ ص ٦٩) . وبعد أن أوضح لينج هذا الأمر بالإحصائيات قال « لو كان الناس جميعا فى رغد وراحة لأفقرت الأرض من أهلها سريعا » .

وأخيراً نصل إلى أحط دركات فائض السكان النسبي ، وإذا استثنينا المتشردين والمجرمين والعاشرات ، لوجدنا هذه الطائفة تشمل ثلاث فئات (١) القادرون ، وتكفيها نظرة سطحية إلى إحصائيات إعانات الفقر في إنجلترا فترى أن هؤلاء يزدادون خلال كل أزمة ويتناقص عددهم حينما تنشط التجارة من جديد (٢) الأيتام وأبناء السبيل وهؤلاء من جنود جيش الصناعة الاحتياطي ويضمون إلى الجيش العامل في أوقات الرخاء العظيم كما حدث سنة ١٨٦٠ (٣) المهاجرون الذين لا يصلحون للعمل ومن هؤلاء العاجزون عن العمل عجزاً ولده تقسيم العمل ، والأفراد الذين يتخطون السن العادي للعامل ، وأخيراً ضحايا الصناعة الحديثة (ويزداد عددهم تبعاً لانتشار الآلات الخطرة واتساع نطاق صناعة التعدين والصناعات الكيماوية الخ) . إن هؤلاء الفقراء نتيجة لا بد منها لفائض السكان النسبي ، وحمية وجودهم تتوقف على حتمية وجود فائض السكان النسبي ، وكلاهما شروط لا غنى عنها للإنتاج الرأسمالي ونمو الثروة . إن الفقر أحد المصروفات العرضية التي يتعين على الإنتاج الرأسمالي أن يتحملها ، ولكن رأس المال يعرف كيف يزيح هذا العبء ويضعه على أكتاف الطبقة العاملة والفئة الدنيا من الطبقة الوسطى .

كلما عظمت الثروة الاجتماعية وزاد مقدار رأس المال العامل ومدى نموه وكلما كبر الحجم المطلق للبروليتاريا وإنتاجية عملها ، زاد عدد أفراد جيش الصناعة الاحتياطي . والأسباب التي تزيد من طاقة رأس المال على التوسع الذاتي هي نفسها التي تزيد مدى نمو قوة العمل ، ونتيجة لهذا يزداد الحجم النسبي لجيش الصناعة الاحتياطي كلما زادت الثروة . ولكن كلما كان الجيش الاحتياطي أكبر عدداً بالقياس إلى جيش العمل عظم مجموع فائض السكان الذي يتناسب تناسباً عكسياً مع العذاب الذي يتميز به عمله . وأخيراً كلما عظمت صفوف الفئة المنتحلة من الطبقة العاملة وزاد عدد الجيش الاحتياطي ، زاد عدد أولئك الذين يعتبرون فقراء من وجهة النظر الرسمية . هذا هو القانون المطلق العام للتجميع الرأسمالي ، وهو قانون تعدل من مفعوله عدة اعتبارات لا يعيننا تحليلها هنا . بهذا يتضح لنا ما يقصده البعض حين يمتنع العمال بأن يجعلوا عددهم ملائماً لحاجيات رأس المال . إن الغرض الحقيقي خلق فائض السكان النسبي وتكوين جيش الصناعة الاحتياطي .

إن القانون الذي بمتنازه تستطيع كمية متزايدة باطراد من أدوات الإنتاج ، بفضل التقدم في إنتاجية العمل الاجتماعي ، أن تؤدي عملها مع النقص المطرد في بذل الطاقة

الإنسانية — هذا الإنتاج ينعكس في المجتمع الرأسمالي (حيث لا ينتفع العامل بأدوات الإنتاج وإنما تستفيد منه هذه الأدوات) ويصبح بالوضع الآتي : كما زادت إنتاجية العمل عظم ضغط العمال على الأدوات التي تستخدمهم وصار وجودهم أكثر تعرضاً للخطر وعدم الاستقرار ويقصد بذلك بيع ما لدى العمال من قوة العمل لزيادة ثروة الآخرين أو لتلبية التوسع الذاتي لرأس المال . وبالمثل نجد في ظل الرأسمالية أن الحقيقة التي تقول إن أدوات الإنتاج وإنتاجية العمل تنمو بأسرع من السكان المنتجين ، يمكن التعبير بطريقة عكسية وهي أن العمال يزدادون دائماً بأسرع من حاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي :

حينما كنا نحلل إنتاج فائض القيمة النسبي (الباب الرابع) رأينا أنه في النظام الرأسمالي تجري كافة وسائل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية على حساب العامل الفردي ، وأن كافة الوسائل اللازمة لتنمية الإنتاج تتحول إلى وسائل تمكن من السيطرة على المنتج واستغلاله ، وأنها تحول العامل إلى مجرد ملحق للآلة ، وتفسد الأحوال التي يعمل فيها وتخضعه خلال عملية العمل لاستبداد كربه إلى النفس وبخاصة بسبب تفاهته ، وتحول حياته كلها إلى وقت عمل ، وترتبط زوجه وأطفاله بعجلة رأس المال . ولكن جميع أساليب إنتاج القيمة الفائضة ، هي في الوقت ذاته وسائل للتجميع ، وبالعكس كل توسيع لمدى التجميع يصبح وسيلة لتنمية أدوات الإنتاج . ونتيجة ذلك أن حالة العامل تسوء سواء كان أجره مرتفعاً أو منخفضاً ، وذلك بنسبة بتجميع رأس المال . وأخيراً يزداد ربط العامل إلى عجلة رأس المال حسب القانون الذي بمقتضاه يوازن فائض السكان النسبي مدى التجميع ونشاطه وقوته . بفضل هذا القانون يترتب على نمو تجميع رأس المال ازدياد الفقر . إن تجميع الثروة في أحد قطبي المجتمع يستلزم في نفس الوقت تجميعاً للفقر وألم العمل والرق والجهل والانهطاط الأدنى في الطرف الآخر — حيث تقيم الطبقة التي تنتج منتجها على هيئة رأس مال ، وقد وجه رجال الاقتصاد السياسي الأنظار بوسائل مختلفة إلى هذا التناقض الكامن في التجميع الرأسمالي (١) برغم أنهم يخلطون بينه وبين مظاهر متميزة عنه وإن شابهته إلى حد ما ، لأنها تنتمي إلى وسائل إنتاج سابقة للعصر الرأسمالي .

(١) يتضح من يوم لآخر أن علاقات الإنتاج التي يتحرك فيها البورجوازي ليست ذات صفة وحيدة أو طابع بسيط ، ولكنها ذات صفة مزدوجة أولهما تولد الفقر بنسبة إنتاج الثروة وثاني الأمرين أنه إذا نت فوى الإنتاج نمت بنفس الدرجة قوة تولد الضغط ، وهذه العلاقات لا تنتج الثروة البورجوازية أي ثروة الطبقة البورجوازية إلا عن طريق الهدم المستمر لثروة أعضاء هذه الطبقة الفرديين ، ومخاق بروفليثاريا يزداد عددها باستمرار — كارل ماركس : فقر الفلسفة ص ١١٦ .

وينظر الراهب البندقي أورتييس وهو من أعظم الاقتصاديين في القرن الثامن عشر إلى طابع التناقض الذي يتميز به الإنتاج الرأسمالي على أنه قانون طبيعي عام للثروة الإجتماعية ، وفي هذا يقول : في اقتصاد كل بلد يوازن الخير والشر أحدهما الآخر ، فوفرة الثروة لدى البعض موازنها نقصها عند البعض الآخر . والثروة الكبيرة في يد فريق يصحبها حرمان فريق أكبر من ضروريات الحياة . وثروة الشعب متماثلة مع عدد سكانه ، وفقره يطابق ثروته . فنشاط البعض يدفع الآخرين على الخمول . إن الفقراء والحاملين نتيجة لازمة مترتبة على وجود الأغنياء والمجدين ،^(١) . وبعد عشر سنوات كتب تونستديمجد الفقر على أنه شرط لازم للثروة لأن « الجوع ... أقوى دافع طبيعي على الجهد والعمل ويستدعى بذل أقصى الجهود » ، وعلى ذلك يتوقف كل شيء على إدامة الجوع في صفوف الطبقة العامة . واستطرد الرجل فقال إنه يبدو كأن هناك قانوناً طبيعياً يقضى « بأن الفقراء يجب أن يكونوا عديمي العناية ، حتى يتسنى وجود من يؤدي أخط الأعمال وأحقرها وبهذا تزداد السعادة الانسانية كثيراً ويتاح المجال لذوى النفوس الرقيقة لمواصلة الأعمال التي تلائم أمزجتهم وميولهم المختلفة . ولكن قانون إعانة الفقراء يميل الى تحطيم التآلف والجمال والانسجام والنظام ، مما يتميز به هذا النظام الذي إقامه الله والطبيعة في العالم (٢) .

وبينا يرى الراهب البندقي في حكم القدر الذي يقضى يتخليد الفقر مبرراً للاحسان المسيحي والعزوبة والرهبة والمؤسسات الخيرية ، نجد ذلك القس البروتستنتي يرى في نفس

(١) Ortes : Della economia nazionale (ستة كتب ، ١٧٧٧ ، طبعة كستودي ، القسم الحديث ج ٢١ ص ٦ و ٩ و ٢٢ و ٢٥ الخ) . ويقول أورتييس بعد ذلك (ص ٢٢) « بدلا من أن أصوغ أنظمة خيالية لا تؤدي إلى سعادة الناس ، سأقصر همي على دراسة أسباب شقايمهم » .

(٢) ADissertation on the Poor Laws dy a Wellwisher of mankind (١٧٨٦) وأعيد نشره بلندن سنة ١٨١٧ ص ١٥ و ٣٩ و ٤١) . وهذا الكتاب من تأليف تونستد ، ذلك القس « الرقيق » الذي نقل عنه مائس صفحات بأكملها ، كما أن تونستد نفسه أخذ معظم مذهبه من سير جيمس ستيوارت وإن لم يكن من الحرص بحيث يغير النص في كتاب ستيوارت لصالحه . فشلا يقول ستيوارت « كانت في العبودية طريقة قهرية لحل اللاس على الجهد والنشاط » (لمقعة غدير العمال) ... « وكان الناس يرغبون على العمل » (مجانا للآخرين) « لأنهم كانوا عبيداً للآخرين ؟ ورغم الناس على العمل الآن (مجانا لغير العمال) لأنهم عبيد لحاجياتهم » . ولكن ستيوارت لا يستخلص من ههنا أن العامل الأجير يجب أن يعاني الجوع ، بل بالعكس يرغب ستيوارت في أن يزيد حاجيات العمال لأن في هذا حثا لهم على العمل من أجل « من هم أشد ذرقة » .

الشيء تبريراً لاستنكار القوانين التي تخول للفقراء الحق في المساعدة من جانب الدولة .
وقد كتب ستورش (> ٣ ص ٢٢٣) «ويولد تقدم الثروة الاجتماعية هذه الطبقة النافمة
من المجتمع . . . التي تؤدي أدناً الأعمال وأحطها شأناً وأشدّها مللاً . . . فيتيح للطبقات
الأخرى الفراغ وصفاء الذهن وكرامة الخلق التقليدية !» ويتساءل ستورش عن ميزة الحضارة
الرأسمالية على الممجيبة ما دامت الأولى تجر في أعقابها الفقر والمحطاط الجماهير . ويستطيع
أن يجد رداً على سؤاله في هذه الكلمة الواحدة — الاستقرار !

وانظر الآن الى سيدسوندى ، بفضل تقدم الصناعة والعلم يستطيع العامل أن ينتج كل
يوم أكثر مما يلزم لاستهلاكه . ولكن في الوقت نفسه ، وبينما ينتج عمله الثروة ، فإنه لو
طلب اليه استهلاكها لكان أقل صلاحية لأداء العمل ، ويقول كذلك « قد يفضل الناس
(ويقصد بهم غير العمال) الاستغناء عن جميع مظاهر الكمال الفني والتنازل عن أسباب
المتعة مما تهيئه لهم الصناعة لو كان من الضروري أن يشتروها جميعها حسب نفقة العمل الذي
بذله العمال . إن الجهد اليوم قد انفصل عن جزائه . فلا نعود نرى شخصاً يعمل ثم يستريح ،
وإنما نجد رجلاً يحظى بالراحة لأن غيره يعمل ، وبذلك لا يكون للزيادة غير المحدودة في
إنتاجية العمل من نتيجة سوى زيادة الترف وأسباب التمتع للاغنياء العاطلين ، (> ١ ص ٦٩ ،
٨٠ ، ٨٥) .

وأخيراً أنظر الى ديتوت دى تراسى ذلك الكاتب البورجوازي يحدثنا الحق بحفاء « في
الشعوب الفقيرة يعيش عامة الناس في راحة ودعة ، ولكنهم فقراء بوجه عام في الشعوب
الغنية ، (ص ٢٣١) .

٥ — أمثلة عن القانون العام للتجميع الرأسمالي

١ — إنجلترا ١٨٤٦ الى ١٨٦٦

إذا شئتنا دراسة موضوع التجميع الرأسمالي وجدنا خير مجال لنا في العشرين عاماً الأخيرة
ففيها تفتحت أبواب الثروة ، كما أن إنجلترا تهيء لنا المثل الكلاسيكي بسبب مركزها الممتاز
في السوق العالمية كما كمل فيها نمو الطريقة الرأسمالية في الإنتاج ، وكذلك منذ بدء عصر
حرية التجارة الذهبي سنة ١٨٤٦ انفصل آخر ملجأ للاقتصاد الدارج . وقد أوردت في الباب

الرابع أمثلة عن التقدم الهائل في الانتاج خلال هذين العقدين والذين فاق ثانيهما أولهما في هذه الناحية . وبرغم أن الزيادة المطلقة في عدد السكان خلال نصف القرن الأخير كانت كبيرة جدا فان معدلها كان يهبط باستمرار كما يتضح من الجدول التالي عن نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان بانجلترا وويلز .

١٨١١ - ٢١	١,٥٣٣ ٪	١٨٤١ - ٥١	١,٢١٦ ٪
١٨٢١ - ٣١	١,٤٤٦ ٪	١٨٥١ - ٦٩	١,١٤١ ٪
١٨٣١ - ٤١	١,٣٢٦ ٪		

ولنبحث الآن موضوع الزيادة في الثروة معتمدين على حركة الأرباح وربح الأرض الخ مما يخضع لضريبة الدخل . وإذا استبعدنا المزارعين وقات أخرى معينة من دافعي الضرائب لوجدنا أنه فيما بين ١٨٥٣ ، ١٨٦٤ بلغت نسبة الزيادة في الأرباح الخاضعة لضريبة الدخل ٥٠,٤٧ ٪ بمتوسط سنوي قدره ٤,٥٨ ٪ (١) أما زيادة السكان فحوالي ١٣ ٪ . والزيادة في ربح الأرض الخاضع لضريبة الدخل (ويشمل هذا المنازل والسكك الحديدية والمناجم ومصائد الأسماك الخ) ٣٨ ٪ في هذه الفترة أو ٣,٣٣ ٪ سنوياً . والفئات الآتية تبين أعظم قدر من الزيادة .

الزيادة السنوية	من ١٨٥٣ الى ١٨٦٤	ازدياد الدخل من
٪	٪	
٣,٥٠	٢٨,٦٠	المنازل
٧,٧٠	٨٤,٧٦	المحاجر
٦,٢٦	٦٨,٨٥	المناجم
٣,٦٣	٣٩,٩٢	معامل الحديد
٥,٢١	٥٧,٣٧	مصائد الأسماك
١١,٤٥	١٢٦,٠٢	معامل الغاز
٧,٥٧ (٢)	٨٣,٢٩	السكك الحديدية

ولو قسمنا المدة ١٨٥٣ - ١٨٦٤ ثلاث فترات كل منها أربع سنوات لاحظنا زيادة مطردة في معدل زيادة الدخل ، فقد كانت الزيادة السنوية في الدخل من الأرباح ١,٧٣ ٪

(١) Tenth Report of the Commissioners of H. M. Inland Revenue • لندن ١٨٦٦

ص ٣٨ (٢) شرحه ص ٣٨

(١٨٥٣ - ٥٧) ٢,٧٤٪ (١٨٥٧ - ٦١) ٩,٣٠٪ (١٨٦١ - ٦٤) . وكان المجموع الكلي للدخل الخاضع للضريبة بالمملكة المتحدة (مقدراً بالجنهيات) هكذا: ١٨٩٤,٦٨,٣٠٧ (١٨٥٦) ، ١٦٦,٤١٦,١٢٧,٢٢٨ (١٨٥٩) ، ٢٤١,٣٤٥,٧٤٥,٢٥١ (١٨٦٢) ، ١٨٩٧,١٤٢,٣٥٩ (١٨٦٣) ، ٢٧٩,٤٦٢,٣٦٢ (١٨٦٤) ، ٢٠,٠٣٠,٥٣٠ (١٨٦٥) (١). وكان تجميع رأس المال مصحوباً بتركيز ومركزية. وبرغم عدم وجود إحصائيات زراعية رسمية عن إنجلترا فلدينا إحصائيات غير رسمية عن عشر مقاطعات ومنها نعلم أن المزارع التي تقل مساحة الواحدة منها عن ١٠٠ فدان هيبت عددها من ٣١,٥٨٣ في ١٨٥١ الى ٢٦,٥٦٧ سنة ١٨٦١ ومعنى هذا اندماج ٥٠.٢٦ مزرعة في غيرها (٢). وفي الفترة (١٨١٥ - ٣٥) لم تخضع مزرعة قيمتها أكثر من مليون جنيه لضريبة التراكات ولكن بلغ عدد مثل هذه المزارع ثمانية فيما بين ١٨٢٥ ، ١٨٥٥ ، وكان هناك ما لا يقل عن أربع مزارع قيمة كل منها أكثر من مليون جنيه وذلك منذ بداية سنة ١٨٥٦ حتى يونيه ١٨٥٩ (٣). ويبدو مدى المركزية من عدد من تحليلات ضريبة الدخل بتدو (وهي ضريبة على الأرباح عدا أرباح الزراعة الخ) خلال عامي ١٨٦٤، ١٨٦٥. ويلاحظ أن كل دخل من هذا المصدر يدفع عنه ضريبة إذا زاد عن ٦٠ جنيه في السنة ، وقد بلغ المجموع السكلي لهذه الدخول بإنجلترا وويلز واسكتلنده ٢٢٢,٨٤٤,٩٥,٩٥٠ (١٠٥,٤٣٥,٥٧٩ من الجنيهات في عامي ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ على التوالي (٤). وبلغ عدد دافعي الضرائب ٣٠٨,٤١٦ سنة ١٨٦٤ وعدد السكان ٢٣,٨٩١,٠٠٠ فأصبحت النسبة ٣٣٢,٤٣١ سنة ١٨٦٥ وعدد السكان ٢٤,١٢٧,٠٠٣ . ويرينا الجدول التالي توزيع هذه الدخول في هذين العامين .

(١) تكفى هذه الأرقام لإجراء الموازنة ، ولكن يجب ألا نعددها أحكاماً مطلقة . إذ في عام بعد آخر لا يذكر دخل يبلغ ١٠٠ مليون من الجنيهات . وتذكر تقارير لجان الضرائب شكوى عدة عن الفش من جانب اطراف التجارة والصناعية المقروضة عليها ضرائب ، ومثال ذلك « قدرت شركة مساهمة الأرباح التي تستحق الضريبة عليها بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه ، ولكن مفتش الضرائب رفع المبلغ إلى ٨٨,٠٠٠ و قدرت الضريبة على أساس هذا المقدار . وشركة أخرى ادعت أن الأرباح ١٩٠,٠٠٠ جنيه ، ولكنها أرغمت على الاعتراف بأنها تبلغ حقيقة ٢٥٠,٠٠٠ جنيه — المصدر السابق ص ٤٢ .

(٢) أكد جون برايت أن ٩٥٠ مالكا يملكون نصف إنجلترا ، وأن ١٢ مالك يملكون اسكتلنده ، ولم يفند أحد هذا القول .

(٣) التقرير الرابع للجان الضرائب الخ ، لندن ١٨٦٠ ص ٩٧ .

(٤) هذه هي الدخول الصافية بعد إجراء استقطاعات مسوح بها .

السنة المنتهية في ٥ أبريل ١٨٦٥		السنة المنتهية في ٥ أبريل ١٨٦٤	
الأشخاص	الدخل الكلي من الأرباح (بالجنيهات)	الأشخاص	الدخل الكلي من الأرباح (بالجنيهات)
٢٣٢,٤٣١	١٠٥,٤٣٥,٧٣٨	٣٠٨,٥١٦	٩٥,٨٤٤,٢٢٢
٢٤,٢٦٥	٦٤,٥٥٤,٢٩٧	٢٣,٣٣٤	٥٧,٠٢٨,٢٨٩
٤,٠٢١	٣٢,٥٣٥,٥٧٦	٣,٦١٩	٣٦,٤١٥,٢٢٥
٩٧٣	٢٧,٥٥٥,٣١٣	٨٣٢	٢٢,٨٠٩,٧٨١
١٠٧	١١,٠٧٧,٢٣٨	٩١	٨,٧٤٤,٧٦٢

وبلغ إنتاج الفحم بالملكة المتحدة بالأطنان ٦١,٤٥٣,٠٧٩ ، ٩٢,٧٨٧,٨٧٣ والقيمة بالجنيهات ١٦٧,١١٣,١٦٦,٩٦٨,١٩٧ وذلك في عامي ١٨٦٤ و ١٨٥٥. والأرقام الخاصة بسبائك الحديد في نفس العامين ٣,٢١٨,١٥٤ ، ٤,٧٦٧,٩٥١ والقيمة ٨,٠٤٥,٣٨٥ ، ١١,٩١٩,٨٧٧ على التوالي .

وفي سنة ١٨٥٤ كان طول الخطوط الحديدية بالملكة المتحدة ٨٠٥٤ ميلا ورأس المال المدفوع (بالجنيهات) ٢٨٦,٠٦٨,٧٩٤ فصارت الأرقام في سنة ١٨٦٤ هكذا : ١٢,١٨٩ (ميلا) ، ٤٢٥,٧١٩,٦١٣ (جنيهه) .

وارتفع مجموع صادرات و واردات المملكة المتحدة الكلي من ١٤٥,٣٦٨,٢١٠ جنيهه سنة ١٨٥٤ إلى ٤٨٩,٩٢٣,٢٨٥ سنة ١٨٦٥. وكانت حركة الصادرات (بالجنيهات) كالآتي : ٣٧٧,٨٤٢,٣٧٧ (١٨٤٦) ، ٥٢,٠٥٢,٠٩٦,٦٣ (١٨٤٩) ، ٩٤٨,٨٢٦,١١٥ (١٨٥٦) ، ٨١٧,٨٤٢,١٣٥ (١٨٦٠) ، ٤٠٢,٤٦٢,١٦٥ (١٨٦٥) ، ٥٦٣,٩١٧,١٨٨ (١٨٦٦)^(١) . ومن هذه الأمثلة القلائل يسهل علينا أن نفهم ما قاله المسجل العام وقد استشرع الفوز برغم سرعة ازدياد عدد السكان ، فقد فاقها تقدم الصناعة والثروة . ولترجع الآن إلى الطبقة العاملة أى إلى المنتجين الفعليين لكل هذه الثروة . وإليك ما قاله الوزير غلاستون وقد تملكته العاطفة في جاسية مجلس العموم بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٤٣ : « من أشد المظاهر إبلاما وحرزنا في الحالة الاجتماعية لهذا البلد أننا نرى بما لا يحتمل الإنكار نقصا في قوى الناس الشرائية وزيادة في الحرمان والألم في الوقت الذي نشاهد فيه تراكم الثروة الدائم في أيدي الطبقات

(١) في وقت كتابة هذا (مارس ١٨٦٧) ، امتلأت الأسواق الهندية والصينية بشحنات البضائع القطنية من إنجلترا . وقد خفضت أجور عمال الصناعة القطنية بمقدار ١/٥ (١٨٦٦) . ولما حدث خفض آخر بنفس القدر في سنة ١٨٦٧ أضرب ٢٥,٠٠٠ رجل في برستن .

العليا ، وزيادة في ترف أحوالهم وعاداتهم ووسائل متعتهم وتنعمهم ، (١) . وبعد عشرين عاما من ذلك التاريخ قال في خطاب الميزانية في ١٦ أبريل ١٨٦٣ ، زاد دخل البلاد الخاضع للضريبة بنسبة ٦ ٪ فيما بين عامي ١٨٤٢ ، ١٨٥٢ وزاد خلال السنوات الثمان (١٨٥٣ — ٦١) بنسبة ٢٠ ٪ بالقياس إلى أساس سنة ١٨٥٣ ! وهذه حقيقة تبعث على قدر من الدهشة مما يجعل علينا من الصعب أن نصدقها . . . هذا التضخم الفاحش في الثراء والسلطان . . . والذي هو من نصيب الطبقات المالكة وحدها . . . يجب أن يكون ذا نفع غير مباشر للعمال لأنه يعمل على رخص سلع الاستهلاك العام . وبتيّن زاد الأغنياء غنى ، صار الفقراء أقل فقراً . ولكني لا أدعي القول بتناقض الفقر الشديد ، (٢) . يالها من نهاية معكوسة ! إذا كانت الطبقة العاملة ظلت فقيرة ، ، و أقل فقراً ، فقط بنسبة ما تنتجه للطبقات المالكة من « تضخم فاحش في الثراء والسلطان » ، فن وجهة النظر النسبية ظلت هذه الطبقة على فقرها . إذا كانت نهايات الفقر القصوى لم تنقص فإنها زادت نظراً لأن نهايات الثراء القصوى قد زادت . أما عن الهبوط المزعوم في أثمان ووسائل العيش فإن الإحصائيات الرسمية كبيانات ملجأ الأيتام بلندن تدل على زيادة بلغت ٢٠ ٪ في المتوسط عن السنوات الثلاث (١٨٦١ - ٦٢) بالقياس إلى السنوات الثلاث (١٨٥١ - ٥٣) وفي الفترة (١٨٦٣ - ٦٥) زادت أثمان اللحم والزبد واللبن والسكر والملح والفحم وضروريات أخرى باطراد (٣) . وفي خطاب الميزانية الذي ألقاه غلادستون في ٧ أبريل ١٨٦٤ أشاد بنمو الثروة ، وأشار إلى الجماهير « التي على حافة الحرمان والعوز ، وإلى فروع الصناعة التي لم تزد فيها الأجور ، ثم لحص حظوظ الطبقة العاملة قائلًا ، ليست الحياة الإنسانية في تسع حالات من عشرين سوى تنازع على البقاء » (٤) ويقول الأستاذ فاوست بخشونة وهو الذي لا يرى أثراً أو مفعولاً للقيود

(١) Hansard, February 13; also : "Times", February 14, 1863.

(٢) «Morning Star» April 17, 1863.

(٣) انظر البيانات الرسمية في الكتاب الأزرق « إحصائيات متنوعة عن المملكة المتحدة ص ٦ لندن ١٨٦٦ من ٢٦٠ ، ٢٧٣ وبدلاً من إحصائيات ملاجئ الأيتام قد تخدم أغراضنا أقوال الصحف الوزارية حين تؤيد مخصصات الزواج للأسرة الحاكمة الإنجليزية ، إذ نجد في هذه الأقوال إشارات وفيرة إلى الارتفاع في وسائل البيض .

(٤) فيما يلي النص الوارد في هانارد لهذه العبارة « ثانياً بل وأكثر من هذا — ما الحياة الإنسانية في أغلب الحالات إلا تنازع على البقاء » . والمتناقضات التكررة الصارخة في خطاب غلادستون عن الميزانية في عامي ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ قد ميزها وأوضحها كاتب إنجليزي The Theory of Exchanges etc — لندن ١٨٦٤ من ١٣٥ ، كما تدل عليها العبارات التالية فتبسها من مولير : « لايكم الرجل ، يفتز من الأسود إلى الأبيض ، ويستنكر في الصباح ما قال بالليل : لأنه لجوج ، بل لأنه ليعمي عن صالحة ، وهو يغير رأيه كاتغير الأذواق والأهواء » .

التي تفرضها الاعتبارات الرسمية ، لا أنكر بالطبع أن الأجور بالتقد قد زادت ، (خلال السنوات العشر الأخيرة) ، بفضل هذه الزيادة في رأس المال ، ولكن هذه الزيادة الظاهرية يضيغ أثرها إلى حد كبير بسبب ارتفاع أثمان الكثير من ضروريات الحياة ، (ويعتقد فاورست أن الارتفاع في الأثمان راجع إلى هبوط في قيمة المعادن النفيسة) ، يزداد الأغنياء غنى بسرعة بينما لا نجد تقدماً ملحوظاً في رفاهية الطبقات الصناعية إنهم ، (أى العمال) ، يكادون يصبحون عبيداً لأصحاب المتاجر ممن هم مدينون لهم بالمال ، (١) .

علم الفارسي من الأقسام التي عاجلتنا فيها يوم العمل والآلات التي تخلق فيها الطبقة العاملة ، هذا التضخم الفاحش في الثراء والسلطان ، للطبقات المالكة ، ولكن كان اهتمامنا منصباً على العامل وهو يؤدي هذه الوظيفة الاجتماعية المنوطة به . غير أنه إذا أردنا أن نوضح تماماً قوانين التجميع الرأسمالي لزمنا أن ندرس حالة العامل خارج محل العمل وأن ندرس ما كله ومسكنه ، وسنقتصر بحثنا - بسبب ضيق الحيز أمامنا - على أقل طوائف البروليتاريا الصناعية أجراً وعلى العمال الزراعيين ، إذ هؤلاء جميعاً يكوّنون أغلبية الطبقة العاملة . ونرى أولاً الضرورة لأن نقول كلمة عن إعانة الفقر الرسمية أي عن ذلك الفريق من الطبقة العاملة الذي يعيش على الإحسان . تدل الإحصائيات عن الفقراء المعانين بإنجلترا (٢) على أن عددهم بلغ ١٨٥١،٣٦٩،٧٦٧،٨٧٧،٤٣٣،٩٧١ في سنوات ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٦٥ على التوالي . وبسبب المجاعة القطنية في عامي ١٨٦٣، ١٨٦٤ ارتفعت الأرقام فيها إلى ١،٠١٤،٩٧٨،٠٧٩،٣٨٢ ، وبنسبة ١٩،٥ ٪ بالقياس إلى ١٨٦٥ ، ٢٤،٤ ٪ بالقياس إلى سنة ١٨٦٤ ؛ وعظمت الزيادة خلال الشهور الأولى من ١٨٦٧ . وحين نحلل الإحصائيات عن يناون إعانة الفقر ينبغي إبراز نقطتين بوجه خاص . فمن جهة تعكس لنا الزيادة والنقص التقلبات الفترية في الدورة الصناعية . ومن جهة أخرى تزداد الإحصائيات الرسمية تضليلاً بشأن مدى هذا الفقر حقيقة وذلك لأن تجميع رأس المال يؤدي إلى اشتداد صراع الطبقات وإلى الزيادة في الوعي الطبقي بين صفوف العمال . فمثلاً أثارَت الصحافة البريطانية خلال العامين الأخيرين (التيمس

(١) فاورست ص ٦٧ - ٨٢ . أما عن ازدياد مديونية العمال لأصحاب المتاجر ، فهذا راجع إلى ازدياد عدم التأكد من الحصول على العمل وكذلك إلى فترات البطالة .

(٢) كلمة إنجلترا في هذه التفديرات تشمل ويلز دائماً . ويراد « بريطانيا العظمى » إنجلترا وويلز واسكتلندا . أما « المملكة المتحدة » فتشمل أيرلندا كذلك .

وبال مال جازيت الخ) عاصفة حول المعاملة الوحشية التي يتعرض لها طالبو إعانة الفقر ، وإن كانت هذه في الحقيقة قصة قديمة فقد أشار فردريك انجلز سنة ١٨٤٤ تماما إلى هذه الولايات وما كانت تثيره من حملات عالية الصوت من جانب ذلك الفريق اليسال إلى إثارة الأحداث المثيرة . ولكن الزيادة المخيفة في عدد الذين يموتون جوعا بلندن خلال العقد الأخير تشهد بازدياد كراهية الطبقة العاملة لاستعباد بيت العمل (١) أى سجن أولئك الذين جعلهم سوء الحظ فقراء .

ب — الطوائف التي تناول أمط الأضواء بين صفوف العمال الصناعيين في بريطانيا
أثناء المجاعة القطنية كلف الدكتور سميث يبحث مسألة التغذية بين عمال صناعة القطن في لانكشير وشيشير . وكان الرجل قد قام بأبحاث من قبل استخلص منها أنه لكي لا تتجنب الأمراض الناشئة عن الجوع ، يجب أن يتكون غذاء المرأة المتوسطة اليومي على الأقل من ٣٩٠٠ حبة من الكربون ، ١٨٠ من النروجين ومعنى هذا كمية المادة المغذية في رطلين من خبز القمح ؛ أما الرجل المتوسط فيحتاج على الأقل إلى ٤٥٠٠ حبة من الكربون ، ٢٠٠ من النروجين أى مايشمله رطلان ونصف الرطل من خبز القمح من المادة المغذية . وهكذا يجب أن يتكون الغذاء الأسبوعي للبالغ من الذكور والإناث من ٢٨,٨٠٠ حبة من الكربون ، ١٣٣٠ من الكربون على الأقل . وهذه التقديرات أيدتها عملياً الأرقام عن حالة التغذية السيئة بين العمال بسبب شدة الفقر . وفي ديسمبر ١٨٦٢ كانت الأرقام الأخيرة ٢٩,٢١١ حبة من الكربون ، ١٢٩٥ حبة من النروجين . وفي سنة ١٨٦٣ أمر المجلس الخاص بإجراء تحقيق في حالة الضيق السائدة بين أحط أفراد الطبقة العاملة بانجلترا تغذية ، فاختار الدكتور سيمون العضو الطبي بالمجلس الدكتور سميث لهذا الغرض على أن يجري التحقيق بين عمال الزراعة ونساجي الحرير والحائكات وصانعي الجوانتيات والجوارب ونساجي الجوانتيات وصانعي الأحذية . وكان جميع هؤلاء العمال الصناعيين باستثناء نساجي الجوارب ، من عمال المدن . وكانت قاعدة التحقيق اختيار أصح وأحسن الأسرات من كل فئة . فجاءت النتيجة ، أن القدر

(١) ومما يلحق ضوءاً على التقدم الذي حدث منذ أيام آدم سميث أن هذا الكتاب استعمل من وقت لآخر كلمة workhouse للدلالة على manufactory ، ومن هذا القبيل ما جاء في مقدمة الفصل الذي عقده عن تقسيم العمل ، أولئك الذين يستعملون في كل فرع مختلف من فروع العمل يمكن في أغلب الأوقات جمعهم في نفس بيت العمل workhouse .

المتوسط من النتروجين زاد قليلا عن حد الكفاف^(١) في حالة إحدى الطوائف التي تشتغل في المصنع ، بينما لم تبلغ هذا الحد في حالة فئة أخرى ، وفي فئتين كان هناك نقص في الكربون والنتروجين . أما عن أسرات العمال الزراعيين فقد كان أكثر من الخمس يحصل على أقل من القدر الكافي من الغذاء الكربوني ، وأكثر من الثلث يحصلون على أقل من كفايتهم من الغذاء المحتوي على الأزوت ؛ وظهر أنه في المقاطعات الثلاث (بركشير ، اكسفوردشير ، سمرستشير) كان الغذاء الذي لا يحتوي على القدر الكافي من المواد النتروجينية هو الغذاء المحلي المتوسط ، (الصحة العامة - التقرير السادس ١٨٦٤ ص ١٢) . وأسوأ أفراد الطبقة العاملة تغذية العمال الزراعيون بانجلترا مع أنها أغنى أجزاء المملكة المتحدة (ص ١٧) وكان عبء هذا يقع في الغالب على عاتق النساء والأطفال إذ « لا بد للرجل من أن يأكل حتى يؤدي عمله » . وكانت الحالة أسوأ بين عمال المدن الذين لخص الدكتور حالتهم ، فتغذيتهم سيئة بحيث من المؤكد وجود حالات من الحرمان الشديد الضار في صفوفهم ، (ص ١٣) وهناك « حرمان » من جانب الرأسمالي لأنه يحرم نفسه من امتياز دفع أجر كاف ، أي الأجر الذي يحتاجه وعماله ليعيشوا عيشة الكفاف !

والجدول التالي موازنة بين مقدار التغذية الذي تحصل عليه الفئات السالفة الذكر من عمال المدن وبين المقادير التي قال عنها الدكتور سميث إنها الحد الأدنى اللازم لعمال الصناعة القطنية في فترة عوزهم الشديد .

الجنسان	متوسط الكربون الأسبوعي	متوسط النتروجين الأسبوعي
خمسة مهن بالمدن	٢٨,٨٧٦	١,١٩٢
عمال لانكشير المتعطلون	٢٨,٢١١	١,٢٩٥
الحد الأدنى الذي يتاح لعمال لانكشير	٢٨,٦٠٠	١,٢٣٠

(شرحه مأخوذ ص ٢٣٢)

ونصف العمال الصناعيين الذين لخص حالتهم (أو ٦٠ من ١٢٥ إذا شئنا الدقة) لم يحصلوا على الجعة مطلقا ، ٢٨٪ لم يتناولوا اللبن . وتفاوت متوسط الغذاء السائل في الأسرات بين ٧ أوقيات (الخياطات) ، ٣٤ أوقية (صانعي الجوارب) في الأسبوع . ومعظم المحرومين من اللبن من الخياطات في لندن . وتفاوتت كمية اللبن الأسبوعية من ٧ ٢ إلى ١١ ١ (صانعي الأحذية) من الأرتال ، والمتوسط الكلي في الأسبوع للبالغين ٩,٩ أرتال .

(١) يراد بذلك الحد الذي يحول دون الأمراض الناجمة عن الجوع .

واختلف مقدار السكر من ٤ أوقيات في الأسبوع (صانعي الجوانتيات) إلى ١١ أوقية (صانعي الجوارب) ، والمتوسط الأسبوعي لكافة قئات البالغين ٨ أوقيات . والمتوسط الأسبوعي من الزيت (أو الدهن) ٥ أوقيات للفرد البالغ . وتراوح متوسط اللحم الأسبوعي للفرد البالغ $\frac{7}{3}$ أوقية (نساخي القطن) إلى $\frac{18}{3}$ (صانعي الجوانتيات) والمتوسط الأسبوعي لجميع الفئات ١٣,٦ أوقية . وكان متوسط نفقة الغذاء في الأسبوع للفرد البالغ $\frac{2}{3}$ (نساخي الحرير) ، $\frac{2}{7}$ (الخياطات) ، $\frac{2}{9}$ ؛ صانعي الجوانتيات) ، $\frac{2}{7}$ (صانعي الأحذية) $\frac{2}{6}$ (صانعي الجوارب) . ولم يزد المتوسط عن شلن وثمانية بنسات ونصف في حالة نساخي حرير ما كلفيلد . وأسوأ الفئات الخياطات ونساجو الحرير وصانعو الجوانتيات (ص ٢٣٣,٢٣٢) . وقد علق الدكتور سيمون على هذه الحقائق في تقريره الصحي فقال إن من الميسور إثبات أن نقص الغذاء عامل هام في اشتداد العلل والأمراض ، ولكنه يرى أن الفقر في التغذية تسببه أمور أخرى ذات أهمية للصحة ولذا تحدث عن نقص الكساء والوقود وضيق المسكن وازدحامه وتلوئه وعدم توافر الشروط الصحية فيه ، وتحدث عن الأحياء الفقيرة المزدهمة التي تقل فيها المجارى والكنس والمياه الصالحة - وهذه العوامل كلها خطر كبير على الحياة . ثم يحمل على ذلك لأن هذه الآلام ليست وليدة الكسل بل إنها من نصيب الأفراد العاملين الذين يجب أن يكون مقر عملهم كافياً لإعالتهم (ص ١٤-١٥) وكل من له دراية بالقوانين الاقتصادية يسهل عليه إدراك الصلة بين آلام الجوع في صفوف أكثر أفراد الطبقة العاملة جداً ونشاطاً وبين الاستهلاك المتميز بالإسراف والترف من جانب الأغنياء . ومن السهل إدراك حالات السكنى ، وإن أى ملاحظ غير مغرض لا بد أن يرى أنه كلما عظم تركز أدوات الإنتاج زاد ازدحام العمال في مساحة صغيرة ومعنى هذا أنه كلما أسرع تجميع رأس المال أصبحت أحوال السكنى أبعد ما تكون داعية إلى الرضاء ، ذلك أن تحسين المدن الذى يصحب ازدياد الثروة وهدم الأحياء القديمة ، وبناء العمارات الفخمة للصارف والتاجر الكبيرة الخ ، وتوسيع الشوارع ، ومد خطوط الترام وما شابهها - كل هذه العوامل تدفع العمال إلى الازدحام في المساكن الفقيرة القذرة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يعلم كل امرئ أن إيجار البيت يتناسب تناسباً عكسياً مع جودة المسكن ، وأن المضاربين في البيوت يستغلون هذه المساكن الفقيرة لاجتئاء أعظم الأرباح . وإن المتناقضات الكامنة في التجميع الرأسمالى وبالتالي في علاقات الملكية الرأسمالية (١) بوجه عام من الواضح بحيث

(١) لا نجد حالة تمت فيها التضعية بمهوق الأفراد على مذبح المسكبة بهذا الشكل الفاضح المنجمل =

تجدد في التقارير الإنجليزية عن أحوال السكنى هجمات كثيرة على الملكية وحقوقها . وقد كان من أثر تقدم الصناعة وتجميع رأس المال ونمو المدن وتحسينها أن عظم الخوف من الأمراض المعدية فيما بين ١٨٤٧ ، ١٨٦٤ بحيث أصدر البرلمان عشرة قوانين بشأن الأحوال الصحية ، وفي بعض المدن كليفتربول وجلاسجو عمدت البورجوازية بسبب خوفها من الأمراض إلى استخدام سلطة الهيئات البلدية لهذا الغرض . وبرغم هذا يقول الدكتور سيمون في تقريره لعام ١٨٦٥ « ويجب القول بوجه عام ألا سيطرة في إنجلترا على هذه الشرور » . وقد أمر المجلس المخصوص سنة ١٨٦٤ بإجراء تحقيق في حالة السكنى بين العمال الزراعيين ، وفي سنة ١٨٦٥ أمر بأخر بين الطبقات الفقيرة من سكان المدن ؛ وقد ذكر الدكتور جوليان هنتر نتائج قيمة عظيمة في التقريرين السابع والثامن عن الصحة العامة . وفيما يلي ملاحظة عامة عن العمال بالمدن أوردها الدكتور سيمون ، فهو يقول إنه برغم إهتمامه من وجهة النظر الرسمية بالناحية الجثمانية إلا أن الإنسانية تتطلب عدم إغفال المظهر الآخر لذلك الشر ، ثم يأخذ في بيان الشرور المترتبة على حقارة المساكن وازدحامها وكيف أنها تنطوي على انعدام عواطف الرقة وعادات النظافة ، وتسبب اضطراب الأجسام والوظائف الجثمانية ، وتؤدي إلى كشف العورات الحيوانية والجنسية ؛ ولا شك أن المعيشة في هذه الأحوال تجعل أثرها عميقا على من يقيمون في وسطها . وأخيرا يقول إن مما يدعو إلى اليأس أن تأمل من أفراد يعيشون في مثل هذه الظروف أن يصبوا من نواح أخرى إلى ذلك الجو من المدينة الذي جوهره في النظافة الجثمانية والحلقية (١) ، وتحوز لندن قصب السبق من حيث ازدحام المساكن وعدم صلاحيتها ، ويلفت الدكتور هنتر النظر إلى أمرين : أولهما أنه يوجد بلندن حوالي ٣٠ حيا بكل منها ١٠,٠٠٠ نسمة وسوء الحالة فيها يفوق مثيله في أي جهة أخرى من إنجلترا وهو نتيجة سوء المسكن . وثانيهما أن المساكن أسوأ حالا مما كانت عليه من عشرين سنة خلت (٢) ، ليس

كما نحمد بصدد سكي الطبقة العاملة . ويجوز اعتبار كل مدينة كبيرة . مكانا لتقديم الضحايا البشرية
لآلة الجشع . S. Laing . op. cit. , p. 156

(١) الصحة العامة ، التقرير الثامن ١٨٦٥ ص ١٤ (حاشية) .

(٢) يقول الدكتور هنتر « لم يبق على قيد الحياة من يستطيع أن يحدثنا كيف كان الأطفال يربون قبل ابتداء هذا العصر الذي تميز بتجميع الفقراء في صعيد واحد ، ولن يستطيع إلا نبي جرى . أن يحدثنا عما ينتظر في المستقبل من الأطفال الذين ينشأون اليوم في ظروف لعله لم يكن لها مثل من قبل في هذا البلد ، وبنا يحصلون على التربية التي تجعل منهم في المستقبل طبقات خطيرة ماداموا يقضون شطراً كبيرا من الليل في حجرة أقوام من كل سن ، أنصاف عمارة ، سكيرين ، فاسدى الخلق ، ومشاغبين

(ص ٥٦) .

كثيراً القول بأن الحياة في بعض أجزاء لندن ونيوكاسل أشبه بالجحيم ، (ص ١٢) .
وأكثر من هذا يزداد تعرض فئات العمال الأحسن حالاً نسبياً بما فيها صغار أصحاب المتاجر
والعناصر الأخرى من الطبقة الوسطى الصغيرة ، إلى هذه الأحوال الكريهة وذلك بقدر
ازدياد أعمال التحسين ، وما تنطوى عليه من هدم الشوارع والبيوت القديمة ، وإقامة
المصانع بالعاصمة وما يترتب على ذلك من تدفق السكان عليها ، وكذلك بنسبة ارتفاع إيجارات
المساكن ، لقد أصبحت الإيجارات ثقيلة بحيث لا يستطيع عمال قلائل أن يستأجروا أكثر
من غرفة واحدة ، (١) .

وقليل من الأراضي المملوكة في لندن لا يزرع تحت عبء الوسطاء . وثمن الأرض فيها
مرتفع دائماً بالنسبة إلى الدخل السنوي الناتج منها لأن كل مشتر يضارب على فرصة
الاستفادة من العملية في المستقبل بأن يحصل على قيمة إضافية استثنائية نتيجة القرب من مشروع
كبير . ونتيجة لهذا تجد تجارة منتظمة في شراء fag-ends of leases . وبطبيعة الحال
للسادة الذين يشتغلون بهذا الأمر أن يحصلوا على كل ما يستطيعون من المستأجرين ما داموا
تحت سلطانهم وأن يخلفوا أقل ما يمكن لخلفائهم (٢) . ولا يتعرض ملاك العقارات التي من
هذا النوع للخطر ما دامت الإيجارات تجمع كل أسبوع . ونظراً لمد خطوط الترام نجد من
المشاهد المألوفة في شرق لندن عدداً من الأسرات تجوب الطرقات في أحد أيام السبت حاملة
ما تملك من متاع الدنيا البسيط ولا تجد لها مأوى سوى المصنع (٣) . والمصانع اشتد ازدحامها
وقد بدأت أعمال التحسين ، بالمدينة بما أقره البرلمان أخيراً . وحين يطرد العمال من مساكنهم
بسبب أعمال الهدم نادراً ما يغادرون الأبرشية ، ولكنهم يكتفون بمجرد العبور إلى الأبرشية
الأخرى حتى يكونوا على مقربة من المصانع التي يعملون فيها ، وهم لا يتجاوزون نفس
الأبرشية أو الأبرشية المجاورة ويقسمون مساكنهم ذات الغرفتين إلى غرفة واحدة ويزدحمون
في هذه . . . ولا يستطيع المطرودون من مساكنهم أن يجدوا مسكناً يعادها حتى ولو دفعوا
إيجاراً عالياً . وكان نصف عمال حي ستراند يمشون ميلين حتى يبلغوا محل أعمالهم (٤) . وهذا
الحى الذى يعطى الغريب عن لندن فكرة عن ثرائها ، يصلح مثالا يوضح لنا كيف تعي
المخلوقات الأدمية في هذه المدينة كالسردين في العلب . فقد قيد موظف طبي أن أحد أبرشيات

(١) Report of the Officer of Health of St. Martin's-in-the-Fields, 1865.

(٢) الصحة العامة ، التقرير الثامن ١٨٦٥ ص ٩١ . (٣) مصدر سابق ص ٨٨ .

(٤) ص ٨٨ .

حتى ستراند تضم ٥٨١ شخصا للفسدان الواحد مع أن هذه المساحة تشمل نصف اتساع أو عرض نهر التيمس ، وواضح أن أى اجراءات صحية تطرد العمال من أحد الأحياء بسبب هدم البيوت غير الصالحة للسكنى ، معناهاشدة ازدحامهم فى حتى آخر . ويقول الدكتور هنتر « إن هذا العمل كله يجب أن يتوقف إما لسخافته وإلا ثار عطف الشعب (!) وطالب بتنفيذ هذا الالتزام الذى أدعوه قوميا دون مبالغة بحيث تكفل المسكن لمن لا يستطيعون الحصول عليه لافتقارهم إلى رأس المال وإن كان فى وسعهم أن يدفعوه لمن يمدونهم به وذلك على دفعات فترية » (١) . ولا يسعنا إلا أن نعجب بالعدالة الرأسمالية . فصاحب الأرض والبيوت ورجل الأعمال إذا انتزعت ملكية بعض ما لديهم لا يقف الأمر عند حد حصولهم على التعويض الكامل ، بل إن الشرائع الإنسانية والساوية تعزيهم عن هذا « الحرمان » الإيجابى بالساح لهم بقدر من الرج . أما إذا طرد العامل وزوجه وأطفاله ومتاعه القليل وألتي بهم فى عرض الشارع فتجمعوا فى أحد الأشياء قاضتهم السلطات دفعا عن صالح الصحة العامة !

كانت لندن فى بداية القرن التاسع عشر المدينة الانجليزية الوحيدة التى يربو سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وكانت هناك خمس مدن أخرى يعيش فى كل منها أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة فأصبح عدد مدن النوع الأخير ٢٨ اليوم (١٨٦٧) « والنتيجة التى ترتبت على هذا التغيير أن المدن الصغيرة المزدهمة القديمة أصبحت مراکز قد قامت المباني حولها فحالت بينها وبين الهواء . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل نظراً لأنها أصبحت غير صالحة لسكنى الأغنياء هجروها إلى الأطراف والضواحي وحل محلهم فقراء تسكن الأسرة منهم فى غرفة واحدة (٢) . . وهكذا عاش قوم فى هذه البيوت غير الصالحة التى لم تكن معدة لهم فأحاطت به بيئة تحط حقاً من كرامة البالغين وفيها أكبر الأذى بالنسبة إلى الأطفال » (٣) . فكلمة أسرع عملية تجمع رأس المال فى مدينة صناعية أو تجارية أسرع التدفق عليها من جانب المادة الأدمية المعدة للاستغلال وسامت مساكن العمال .

وتلى لندن فى جحيم السكنى هذا مدينة نيوكاسل أون تين وهى مركز للفحم والحديد بزاد إنتاجه بإطراد ، ففيها لا يقل عن ٣٤,٠٠٠ شخص يقيم كل منهم فى مسكن من غرفة واحدة . وقد أمرت السلطات أخيراً فى نيوكاسل وجيتسهد بإزالة بيوت كثيرة لأنها خطر على المجتمع ، ولكن بينما تتقدم التجارة بسرعة تسير حركة بناء البيوت الجديدة ببطء . كانت

(١) ص ٨٩ .

(٢) وغالبا ما تجد « المسكن » لساكتين أو ثلاث . (٣) شرحه ص ٥٥ — ٥٦ .

البلدة سنة ١٨٦٥ أكثر ازدحاما من أى يوم مضى ولم يكن فيها غرفة شاغرة ، وفي هذا يقول الدكتور إمبلتن بمستشفى الحيات في نيوكاسل « لاشك أن استمرار وانتشار التيفوس مرجعهما شدة ازدحام الأدميين وعدم نظافة المساكن إذ تقع غرف سكنى العمال في أحواش أو أفنية غير صحية لا يتوافر فيها القدر الكافي من الضوء والهواء والنظافة وهي سبة في جبين أية جماعة متحضرة ، وفيها يتراص الرجال والنساء والأطفال بالليل جنبا إلى جنب . وفيما يختص بالرجال تتوالى نوبتا العمل النهارى والليل بحيث لا تجد الأسرة الوقت الكافي لكي تبرد ؛ أما البيت كله فيعوزة الماء والتهوية الصالحة وهو مليء بالفذارة وجراثيم الأمراض (١) . ويتراوح الإيجار الأسبوعى لكل من هذه الجحور القذرة ما بين ٨ بنسات ، ٣ شلنات . ويقول الدكتور هنتر عن مدينة نيوكاسل أون تين إن بها فريقا من السكان هوت بهم ظروف المسكن والشارع الخارجية إلى درجة تقرب من الانحطاط الوحشى ، (٢)

ونظراً لحركة رأس المال والعمل إلى المدينة الصناعية ومنها فقد تكون أحوال السكنى محتملة اليوم وكريمة لا تطاق في الغد، وقد تحاول السلطات الصحية بالمدينة معالجة أشد المساوىء وقد تبذل قصارى جهدها في هذا الغرض فإذا في اليوم التالى يفد عدد كبير من الإيرلنديين أو من العمال الزراعيين الإنجليز المنحليين ويزدحمون بالمكان كالجراد فيسكنوا الأقيسة وغرف السطوح ويتحول بيت العامل إلى شبه فندق يتغير ساكنوه سراعاً . انظر إلى برادفورد في مقاطعة يوركشير ، فهناك تجد البلدية مشغولة من وقت قريب بإجراء التحسينات في المدينة، وفضلاً عن هذا كان بالبلدة سنة ١٨٦١ ما لا يزيد عن ١٧٥١ بيت غير مسكونة . تلا ذلك نشاط التجارة من جديد وصحب ذلك تدفق جانب من « جيش العمل الاحتياطى » ، أو « فائض السكان النسبى » ، وتدل القوائم (٣) التى حصل عليها الدكتور هنتر من أحد وكلاء شركة للتأمين أن معظم سكان هذه المساكن الكريمة بالأقيسة وهذه البيوت المتعسة من عمال يتناولون أجوراً طيبة صرحوا باستعدادهم لدفع الإيجار مقابل غرف أحسن حالاً لو تيسر لهم الحصول عليها وفي أثناء ذلك تضعف صحتهم وتتساقط الأمراض بينما يبكى من فرط الفرح المستر فورستر النائب والحر المعتدل بسبب النعم التى أسبغتها حرية التجارة والأرباح التى حققتها للشغلين

(١) شرحه ص ٤٩ . (٢) شرحه ص ٥٠ .

(٣) انظر Collecting Agents, list (Bradford)

البيوت

شارع فولكان رقم ١٢٢ ١ غرفة ١٦ شخصا شارع لوملى رقم ١٣ ١ غرفة ١١ شخص

بالصناعة الصوفية في برادفورد. ويعزو الدكتور بل في تقرير له (١٥ سبتمبر ١٨٦٥) نسبة الوفيات الفظيعة بين المرضى بالحميات إلى سوء أحوال السكنى في منطقة إشرافه ، ففي قبو صغير مساحته ١٥٠٠ قدم مكعبة ... ١٠ أشخاص ... ويشمل شارع فنست وميدان جرين إير ولايس ٢٢٣ منزلا تضم ١٤٥٠ فردا ، ٤٣٥ سريرا ... ولكل سرير (واجعل الكلمة تشمل حتى الحرق القديمة الفذرة المعدة للنوم) — ٣٣٣ من الاشخاص بل وخمسة أو ستة أشخاص ؛ وقيل لى إن البعض لا ينام على الأسرة مطلقا بل ينامون بملابسهم العادية على الألواح العادية — حيث تجدجنباً إلى جنب الشبان والشابات من المتزوجين وغير المتزوجين . ولست بحاجة إلى القول بأن الكثير من هذه المساكن جحور مظلمة رطبة وقذرة لا تصلح لسكنى الأدميين ، وهذه المراكز التى ينتشر منها المرض والموت فيصيان من يعيشون في ظروف أفضل (١) ، أما المحل الثالث من حيث سوء المساكن فتحته د برشيول ، ففي هذه البلدة التى تعد أغنى مدينة في أوربا يكثر أشنع أنواع الفقر والشقاء .

ج — الفريق الرحل (المتنقل) من السطاح

The Nomadic Population

يتكون هذا الفريق من قوم نشأتهم ريفية ومهنتهم فى الأغلب صناعية ، فهم فرقة المشاة

شارع بورو ٤١	١	١١ شخصا	شارع بورتلاند ١١٢	١	١٠ أشخاص
شارع هاردى ١٧	١	١٠ أشخاص	» نورث ١٨	١	١٦ شخصا
» نورث ١٧	١	١٣ »	» ويمر ١٩١	١	٨ (بالغ)
» چوويت ٥٦	١	١٢ »	» جورج ١٥٠	١	٣ أسر
ريفن كورت ماريجيت ١١	١	١١ أسر	» مارشال ٤٩	١	٣ أسر
شارع مارشال ٢٨	١	١٠ »	» جورج ١٣٠	١	١٦ شخصا
» جورج ١٢٨	١	١٨ »	» يورك ٣٤	١	٢ أسرة
» سولت پاى	١	٢٦			

الأقبية

ميدان ريمنت	١	٨ أشخاص	» عكا	١	٧ أشخاص
روبرنس كورت ٣٣	١	٧	» باك برات (يستعمل)	١	٧ »
شارع ايدبزر ٣٧	١	٦	» كدكان لعمل الزجاج)		

(op. cit., p. iii)

(٢) شرحه ص ٥٠٠ .

(١) شرحه ص ١٩٤ .

الخفيفة في جيش رأس المال تنتقل من نقطة إلى أخرى حسب اختلاف حاجته إليها . وتطلق عبارة العمل المتقل على عمنيات بناء وحرف مختلفة ، وعمل الطوب وحرق الجير وبناء الخطوط الحديدية وما إليها . هؤلاء الناس إذا ما عسكروا في جوار أية جهة نقلوا إليها الجدرى والتيفوس والسكوليرا والحمى القرمزية (التقرير السابع الصحة العامة ، ١٨٦٤ ص ١٨) . وفي المشروعات التي تتطلب مقادير وافرة من رأس المال كإنشاء الخطوط الحديدية ، يمدم المقاول بأكواخ خشبية ويقيم لهم قرى غالية من المطالب الصحية وخارج نطاق رقابة السلطات المحلية . وهم مصدر ربح كبير للغاية بالنسبة إلى المقاول وذلك بصفتهم جنوداً في جيش الصناعة أولاً ومستأجرين ثانياً إذ على كل ساكن أن يدفع في الأسبوع ما بين شلن واحد وشلنين أو ثلاث شلنات (شرحه ص ١٦٥) . ويحدثنا الدكتور سيمون أنه في سبتمبر ١٨٦٤ أرسل رئيس Nuisances Removal Committee لأبرشية Sevenoaks الدعوى الآتية إلى وزير الداخلية سير جورج جراي وكانت حالات الإصابة بالجدرى نادرة في هذه الأبرشية حتى إثني عشرة شهر خلت . وقبل ذلك التاريخ بوقت وجيز بدأت أعمال مد خط حديدي من لويشام إلى تندرديج ، وفضلاً عن إقامة الورش الرئيسية في جوار البلدة أقيم كذلك مستودع عام بحيث استدعى الأمر استخدام عدد كبير من الأفراد . ونظراً لعدم استطاعة الحصول على مأوى أقيمت الكواخ في أماكن عدة على طول المصانع وقد شيدها المقاول المستر جاي . ولم تكن بهذه الكواخ وسائل التهوية أو الصرف فضلاً عن ازدحامها الشديد لأن كل ساكن في كوخ من غرفتين كان يقبل غيره للإقامة معه ، وترتب على هذا أن هؤلاء القوم كانوا يضطرون ليلاً إلى تحمل ويلات الاختناق كي يتجنبوا الروائح المليئة بجراثيم المرض والمتصاعدة من الماء الراكد القدر ومن دورات المياه القائمة تحت النوافذ وبجوارها .

تقدم أحد المشتغلين بالشؤون الطبية بالشكوى إلى Nuisances Removal Committee وتحدث فيها عن حالة هذه المساكن بعبارة شديدة وأعرب عن مخاوفه من أن تنجم عن ذلك نتائج خطيرة إن لم تتخذ بعض الإجراءات الصحية . ومنذ عام وعد المستر جاي أن يخصص كوخاً ينتقل إليه من يصاب من مستخدميهم بمرض معد ، وكرر الوعد في ٢٣ يولييه الماضي ولكنه لم يعمل شيئاً بصدد تنفيذ الوعد برغم أنه حدث منذ التاريخ الأخير عدة حالات جدرى في أكواخ وحالات وفاة من ذلك المرض . وفي ٩ سبتمبر الجاري أنبأني المستر كلسن عن حالات أخرى من إصابات الجدرى في نفس الكواخ ووصف حالتها بأنها داعية إلى الخجل الشديد . وأود أن أزيد على ما أوردته أن هناك بيتاً منعزلاً مخصصاً

للصايين بالأمراض المعدية من أهل الأبرشية ، وقد ظل مليئاً بالمرض في الشهور الأخيرة ولا يزال كذلك ، وأن أسرة واحدة فقدت خمسة أطفال ماتوا بالجدري والحمى ، وفيما بين أول أبريل وأول سبتمبر حدثت بالأبرشية عشر وفيات بسبب الجدري وأربع منها في الأكواخ المشار إليها ، وأقول إن من المستحيل التأكد من العدد المضبوط عن ماتوا بسبب هذا المرض مع أن المعروف أن عددهم كبير ، ذلك أن أسراتهم تخفى الأمر بقدر الامكان (١).

والمشتغلون بمناجم الفحم وغيرها من أحسن عمال إنجلترا أجوراً ، وقد رأينا ما يكلفه حصولهم على هذه الأجور على حساب حياتهم وصحتهم وأجسادهم (٢) . وسأكتفي هنا بنظرة عابرة على أحوال سكانهم . فالعادة أن صاحب المنجم أو من يستأجره منهم يشيد أكواخاً للعمال ، وهؤلاء يأخذون الأكواخ والعمل « بدون مقابل » بمعنى أنها جزء من الأجور يدفع عيناً . أما المعدّنون ممن لا يتوافر لهم هذا المسكن فيعطى لكل منهم ٤ جنيهات سنوياً . وتجذب مناطق التعدين الكثيرين من المعدنين الفعليين ورجال الحرف اليدوية وأصحاب الحوانيت الخ ، ونظراً لكثرة العدد يرتفع إيجار الأرض وهنا يعنى المستغل بأن يشيد في أقل مساحة ممكنة عند مدخل المنجم عدداً من الأكواخ يحشر فيها العمال وأسراتهم . وإذا ما فتحت مناجم جديدة أو عاد العمل إلى مناجم مهملة من قبل زاد الضغط . وأول شيء يعنى به الرأسمالي في بناء هذه الأكواخ هو « الامتاع » عن كل نفقات يمكن الاستغناء عنها . ويقول الدكتور جوليان هنت عن مساكن عمال المناجم وغيرهم في نورثمبرلاند ودرهام بأنها أسوأ وأعلى من نظائرها في إنجلترا ، مع استثناء الأبرشيات المماثلة في مونموتشير . وتتحصر الرداءة في زيادة عدد من بالفرقة الواحدة ، وصغر المساحة التي تقام عليها بيوت كثيرة « وعدم توافر الماء ، وانعدام دورات المياه ، ووضع بيت فوق آخر في حالات

(١) ص ١٨ حاشية — فيما يلي ما جاء في تقرير موظف الإغاثة في Chapel-en-leFrih Union إلى المسجل العام « حفر عدد من الفجوات الصغيرة في تل من الحجر الجيري في Doveholes وهي تستخدم كساكن لإقامة العمال ممن يستخدمون في إنشاء سكة حديدية تخترق المنطقة المجاورة . وهذه الحفرة صغيرة رطبة وليست بها مجاري أو مراحيض ، كما لا تتوافر بها أبسط وسائل التهوية عدا ثقب في أعلاها يستخدم كمدخنة . وقد ترتب على هذا النقص أن انتشر وباء الجدري ومات به (بعض سكان هذه الكبوف) مما سبب بعض الوفيات » (ص ١٨ حاشية ٢) .

(٢) التفصيلات التي في ختام الباب الرابع تشير بصفة خاصة إلى عمال مناجم الفحم ، أما عمال مناجم المعادن الأخرى وحالتهم أسوأ فسنطرح إدراؤها من التقرير التزبه الذي أصدرته اللجنة الملكية

كثيرة أو تقسيمه إلى شقق ، ويتصرف المستأجر كما لو أن المستعمرة كلها ليست مقيمة بل معسكرة (١) . ويقول الدكتور ستيفنس إنه زار قرى اتحاد درهام القائمة في منطقة مناجم الفحم فوجد معظمها لاتوافر فيه الشروط الصحية . وجميع عمال المناجم مرتبطون (٢) بصاحب المنجم أو مستأجره لمدة سنة فاذا أبدوا استياء أو ملاحظة طردوا في نهاية العام . والمعدن ملزم أن يأخذ كجزء من أجره بيتا يسبب المرض ولا يساعده سوى صاحبه الذي يتصرف بما فيه صالح ميزانيته ؛ وعلى العامل أن يدفع ثمن الماء الذي يمد به صاحبه سواء كان الماء طيباً أو رديئاً وإلا خصم ثمن ذلك من أجره (٣) . وإذا مات دخل « الرأى العام » ، أو رجال الصحة العمومية لا يتدخل رأس المال من « تبرير » هذه الأحوال (الخطرة من جهة والمهينة من جهة أخرى) بأن يقول إنها ضرورية لتكوين الأرباح .

وهذه نفس الحجة التي تدرج بها حين « امتنع » عن اتخاذ الوسائل المؤدية إلى حماية عمال المصنع من الآلات الخطرة ، وتحسين التهوية بالمناجم وجعلها أكثر أمناً . ويقول الدكتور سيمون في تقرير رسمي له في هذا الشأن إن القوم يدعون أنهم يستأجرون المناجم في العادة وذلك لمدة (هي في العادة ٢١ سنة) لاتكني لهم على إعداد المسكن الطيب للعمال ولأرباب المتاجر وغيرهم عن يحدبهم العمل ؛ وحتى لو أرادوا أن يفعلوا ذلك لما تيسر لهم الأمر إذ يشتط صاحب الأرض في طلب الربح عن المناطق التي يراد فيها إقامة القرى للعمال . ويشير التقرير إلى ضرورة إجراء علاج ناجع لأن الناس يسيئون استخدام حرق الملكية فهم يدعون جيشاً من الصناع للعمل ثم لا يعدون لأفرادهم المسكن المناسب . والمستغل لا يأبه للأمر لأنه يدرك أن العمال الذين يستخدمهم ليسوا على قدر كاف من الدراية بحقوقهم الصحية ، كما أن المسكن القذر والماء الفاسد لا يمكن أن يكونا دافعاً لهم على « الإضراب » (ص ١٦) .

(٥) نأثير الأزمات على الفريين الأيمن أجمراً

من الطبقة العاملة

أنتقل لبيان أثر الأزمات بالنسبة لهذه الفئة وهي أرسقراطية العمل ، ويذكر القارىء أن سنة ١٨٥٧ تميزت بإحدى تلك الأزمات الكبرى التي تنتهى بها الدورة الصناعية ، وكان موعد

(١) المصدر السابق ص ١٨٠ ، ١٨٢ .

(٢) يرجع تاريخ كلمة « مرتبط » bound مثل كلمة « عبودية » إلى عصر الرق الإقطاعى .

(٣) شرحه ص ٥١٥ ، ص ٥١٧ .

اتهاء الدورة التالية سنة ١٨٦٦ وقد كانت المجاعة الفظيعة منذرة بآثار الازمة القادمة في مناطق مصانع القطن ، وكانت مقادير كثيرة من رأس المال قد تحولت من مجالها المعتاد إلى المرااكر الرئيسية في سوق النقود ولهذا السبب غلب على الازمة الطابع المالى . وكان نشوب الازمة في مايو ١٨٦٦ على أثر إفلاس إحدى مصارف لندن الرئيسية مما أعقبه انهيار شركات ضعيفة كثيرة ، وأصابت الكارثة إحدى فروع الصناعة الأساسية بلندن وهى صناعة بناء السفن التى خدع أربابها الرواج السابق فأفرطوا فى الإنتاج وتعاقدوا على مقادير هائلة للغير على فرض دوام تدفق مصادر الائتمان والاعتمادات المالية ، وهنا حدث رد فعل فظيع استمر حتى نهاية كتابة هذه السكلمات (ختام مارس ١٨٦٧) فى صناعات أخرى بلندن (١) . وليان حال العمال فى المناطق المنكوبة أعمد إلى تقرير كتبه أحد مراسلى « المورننج ستار » الذى زار هذه الجهات فى نهاية ١٨٦٦ وبداية ١٨٦٧ . ذكر الرجل أن المناطق التالية فى حى إيست إند (بوبلار — ملوال — جرينتش — دبلفور — ليمهاوس — كاننج تاون) كان بها على الأقل ١٥٠٠٠ عامل بأسراتهم فى حالة حرمان مطلق ، واشتغل ٣٠٠٠ من الميكانيكيين الحاذقين فى قطع الحجارة بفناء بيت العمل (بعد ضيق دام ستة أشهر) وقد لاقى المراسل مشقة فى بلوغ باب المسكان لكثرة عدد الجمهور الجائع المجتمع هناك فى انتظار توزيع البطاقات ولم يكن قدحان الوقت بعد . وكان الفناء ميداناً مربعاً كبيراً تراكت فيه أكوام الجليد ، وقامت فى وسطه مساحات مسورة أشبه بمحظائر الأغنام حيث كان الرجال يعملون فى الطقس الجليل ولكن كانت تلك المحال مليئة بالجليد إذ ذاك . ورأى الرجل الناس منهمكين فى قطع الحجارة إلى مكدام بمطارق كبيرة ويتم كل منهم فى اليوم ٥ بوشل لقاء ثلاث بنسات ومقدار من الغذاء . وفى مكان آخر جلس عدد كبير من الناس متلاصقين من شدة البرد .

(١) « موت فقراء لندن جوعاً بالجملة ... فى خلال الأيام القلائل ، لماضية امتلأت جدران لندن بلوحات كبيرة تحمل الاعلان الآتى : [ثيران ممينة ! رجال يموتون من الجوع ! لقد خرجت الثيران السمينة من قصرها الزخاى لإطعام الأغنياء فى المساكن المترفة التى قسمون فيها بينما يترك الجنون ليفنوا فى المغارات التى يعيشون فيها] — وتعلق هذه اللوحات التى تحمل تلك العبارات المنذرة بالضر فى فترات معينة . وبمجرد أن تمضى إحداها أو تغطى بوضع غيرها فى مكانها أو فى مكان آخر ... وهذا يذكر المرء بالجليات السرية الثورية التى هيأت الشعب الفرنسى لأحداث سنة ١٧٨٩ ... فى هذه اللحظة التى يموت فيها العمال الانجليز مع زوجاتهم وأطفالهم من البرد والجوع ، تستمر ملايين الجنيتات الانجليزية الذهبية (مما أنتجه العمال الانجليز) فى المصروعات الروسية والأسبانية والإيطالية وغيرها فى الخارج » (صحيفة رينولدس ، ٢٠ يناير ١٨٦٧) .

وبلغ عدد من يتناولون الإعانة في بيت العمل هذا سبعة آلاف كان مئات منهم قبل ذلك بأشهر يرجحون أعلى أجور تدفع للصناع ، ومن الممكن أن يضاعف عددهم لو أضيف إليهم أولئك الذين يأبون طلب المعونة من الأبرشية برغم أنهم استنفدوا مدخراتهم ، ذلك أن لديهم القليل القابل للرهن . خرج المراسل إلى الشوارع ودليله أحد أعضاء لجنة المتعطلين فرار أولاً أحد عمال صناعة الحديد وكان متعطلاً منذ ٧٢ أسبوعاً ، ورآه جالساً مع أسرته في غرفة خلفية خالية من الأثاث وبها نار موقدة لتدفئة أقدام الأطفال العارية حتى لا تجمد من الصقيع وكان الرجل يعمل بالنهار في بيت العمل في قطع الحجارة لقاء ثلاث بنسات وقدر من الطعام وقد آب إلى بيته جائعاً ليتناول عشاء مكرماً من قطعتي خبز وفنجال من الشاي بدون لبن . أما البيت الثاني فتحت بابه امرأة متوسطة العمر وقادت الرجل إلى صالة صغيرة خلفية جلست فيها الأسرة تحديق في نار أوشكت أن تحبب ، وأشارت المرأة إلى أولادها قائلة : إنهم لم يعملوا شيئاً يا سيدي مدى ست وعشرين أسبوعاً ، ثم قالت إنها استنفدت عشرين جنبها كانت قد ادخرتها في أيام الرخاء وأبرزت دفتر المصرف تأييداً لقولها . توجه المراسل لزيارة زوجة أحد عمال الحديد كان زوجها يعمل في الأفنية ، فوجدها مريضة من قلة الغذاء راقدة على مرتبة وقد ارتدت ملابسها وغطت جسمها بقطعة من بساط وحولها أطفالها يعنون بها . وأوضحت المرأة أن العطل الذي دام ١٩ أسبوعاً بالرغم منهم قد أوصلهم إلى تلك الحال السيئة وكانت تتأوه كما لو أنها فقدت الإيمان بمستقبل طيب . وعند خروج المراسل دعاه شاب لدخول بيته وكان يضم زوجة وطفلين جميلين ومجموعة من تذاكر المهونات ومنضدة عارية . وليذكر القارىء أن حتى إيست إند ليس الجهة الوحيدة التي تقوم فيها صناعة بناء السفن ، بل إن الحى كذلك مقر ما يقال له « صناعة البيت » ، وهي صناعة الأجور فيها منحة إلى درجة مزرية ومخجلة . لقد رأى المراسل منظراً في العاصمة مؤلماً من ألوف العاطلين ، لنذكر أن هؤلاء القوم يتألمون ، وأنهم يموتون من الجوع . تلك هي الحقيقة البسيطة المرعبة . وعدد هؤلاء ٤٠,٠٠٠ ، وهم موجودون بجانب أعظم تجميع للثروة في العالم ، ويصرخون من الشقاء ويضرعون إلى السماء ويحدثوننا من مساكنهم التسعة أن من المستحيل عليهم أن يجدوا عملاً وألا فائدة لهم من الإستجداء ، (صحيفة ستاندارد ، ٥ أبريل ١٨٦٦) .

ولما كان الرأسماليون في بريطانيا يتحدثون عن بلجيكا بأنها جنة العامل نظراً لأن « حرية العمل » أو « حرية رأس المال » (إذ في الواقع لافرق بين التعبيرين) ، لا يحسد منها استبداد

اتحادات العمال أو تشريع المصانع ، لهذا نود أن نقول كلمة عن هذا الحظ الحسن، الذي ينعم به العامل هناك .

وخير مصدر نلجأ إليه كتاب Budgets économiques des classes ouvrières de la Belgique المنشور سنة ١٨٣٥ لمؤلفه المسيو Ducpétiaux مفتش عام السجون والمؤسسات الخيرية ببلجيكا وعضو اللجنة المركزية للإحصائيات البلجيكية ، وقد قدر بانضبط دخل الأسرة البلجيكية المتوسطة من طبقة العمال ومبلغ مصروفها في السنة ، ووازن بين حالتها من حيث الغذاء وبين طوائف أخرى كالجنود والمساجين وغيرهم . تتكون الأسرة من ٦ أشخاص يشغل ٤ منهم طول العام مع فرض صلاحية الست من الناحية الجنائية والمقدرة ، وكذلك عدم وجود نفقات للأغراض الدينية والأديسية والفكرية باستثناء مبلغ ضئيل للكنيسة ؛ وأن الأسرة لا تدفع شيئا لصناديق التوفير ، وأن ليس لها مصرف على الكاليات ، ولكن يخصص ٨٦ سنتيا لتسكين الأب والإبن الأكبر من التدخين وارتداد المحال العامة في أيام الأحد . وأعلى أجر فرنك وست وخمسين سنتيا للرجال ، ١٩ س للنساء ، ٥٦ س للأولاد ، ٥٥ س للبنات فكان دخل الأسرة ١٠٦٨ فرنكا في السنة . ولكن إذا خصصنا أجراً للام فاننا بذلك نحرم الأسرة من إرشادها ، إذ من يقوم بالطهي والغسيل وإصلاح الملابس ؟ هذه المشكلة تواجه كل عامل يومياً . وعلى ذلك فما هو بيان ميزانية الأسرة :

س ف

٤٦٨	١	٥٦	يوم عمل بأجر قدره	٣٠٠	الأب
٢٦٧	-	٨٩	»	»	الأم
١٦٨	-	٥٦	»	»	الصبي
١٦٥	-	٥٥	»	»	الفتاة
<hr/>					
١٠٦٨					

لتفرض أن غذاء العامل يتكلف ١٨٢٨ فرنكا في السنة فهذا يحدث بحجز قدره ٧٦٠ فرنكا (هذا على أساس مستوى البحار) . وحسب مستوى الجندي وهو ١٤٧٣ يكون العجز ٤٠٥ ، وإذا جعلناه على مستوى السجين وهو ١١١٢ صار العجز ٤٤ فرنكا . فكان أسرة العامل لا تبلغ مستوى السجين بله البحار والجندي ، وفيما بين ١٨٤٧ ، ١٨٤٩ كان متوسط نفقة الفرد من الطبقة العاملة يقل بمقدار ١٣ سنتيم . وبرغم أننا في حالة السجون يشمل متوسط

المصرف تكاليف الإدارة والحراسة ، إلا أن السجن لا يدفع ثمن مسكته كما أن نفقته لا تشمل ما يشتره من الكتتين لأن غذاء المساجين ومطالبهم الأخرى تشتري بالجملة بمقادير كبيرة . . فهل يستطيع العمال أن يوفروا في مصاريفهم ؟ إنهم يفعلون ذلك بإنقاص مقادير اللحم أو الاستغناء عنها ، وباستبدال خبز الشوفان محل خبز القمح ، والاكتفاء بغرفة أو اثنتين ، وبالوفر الشديد في الملابس والغسيل وغير ذلك ، وبالاستغناء عن مطالب أيام الآحاد وبعبارة أخرى عن طريق تحمل أقصى ألوان الحرمان . وإذا نصل إلى هذا الحد نجد أن أتمه ارتفاع في ثمن الغذاء ، وأن العطل والمرض ، كلها تزيد من فقر العامل فتتراكم الديون وترهن ملبسه وأثاثه ، وأخيراً تتوسل الأسرة أن تدخل في عداد مستحقى إعانة الفقر (Ducpétiaux ص ١٥١ و١٥٤ و١٥٥) . والواقع أنه في « جنة الرأسماليين » هذه يتوقف عدد الوفيات والجرائم على الارتفاع أو الهبوط التافه في أثمان ضروريات الحياة (١) . تشمل بلجيكا ٩٣٠,٠٠٠ أسرة منها ٨٩,٠٠٠ ممن يمخون حياة طبية (الناخيون) وعدد أفرادها ٤٥٠,٠٠٠ ؛ وتنتمي ١٤٠,٠٠٠ أسرة إلى الفئة الدنيا من الطبقة البسطى بالمدن والقرى وكثير منهم يهون إلى منزلة البروليتاريا ، وأخيراً تتكون الطبقة العاملة من ٤٥٠,٠٠٠ أسرة عدد أفرادها ٢,٢٥٠,٠٠٠ ويجب أن نحسب من صفوفها الأسرات النموذجية التي وصف حالها ديكبتيه ومن الـ ٤٥٠,٠٠٠ أسرة عاملة تدخل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ في قائمة الفقراء الذين يستحقون الإعانة

(٥) البروليتاريا الزراعية البريطانية

لا تبدو المتناقضات والمعارضات التي ينطوي عليها كل من الإنتاج والتجميع الرأسماليين بشكل أوضح مما تبدو به فيما يتعلق بتقدم الزراعة الإنجليزية (بما فيها تربية الماشية وانحطاط شأن العامل الزراعي بالانجلترا . وقبل أن نعرض لحالة الأخير اليوم يحسن أن نرجع إلى الوراء قليلاً . وترجع الزراعة الحديثة في انجلترا إلى منتصف القرن الثامن عشر وإن كانت الثورة في علاقات الملكية الزراعية وهي العلاقات التي نجم عنها هذا التغيير في أساليب الإنتاج الزراعي ترجع إلى عهد سابق لذلك . ونعلم من أرثر رينج ذلك الرجل الذي امتاز بحسن الملاحظة وإن كان مفكراً سطحياً ، أن العامل الزراعي في سنة ١٧٧١ كان في مركز تعس بالقياس إلى ما كان

(١) أنظر البيان الذي أصدرته جمعية « إلى الأمام أيها الفلمنكيون ! » (De « Maatschappi » Vlaminqen Vooruit, Brussels, 1860, pp. 15 and 16.

عليه الحال في نهاية القرن الرابع عشر ، حين كان في استطاعة العامل ... أن يعيش في رخاء ويحتجى الثروة ، (١) وهذا خلاف القرن الخامس عشر وهو العصر الذهبي للعامل في المدينة ، والريف .
ويحدثنا مؤلف بتاريخ ١٧٧٧ أن « المزارع الكبير يقرب من مستوى السيد gentleman بينما العامل الفقير هوى الى الحضيض الأمر الذي يتضح من الموازنة بين مركزه اليوم وحاله من أربعين عاما خلت ... لقد تعاون المالك والمستأجر في إبقاء العامل في هذه المنزلة الدنيا ، (٢) . ثم يثبت المؤلف أن الأجور الحقيقية انخفضت بما يقرب من ٢٥ ٪ فيما بين ١٧٣٧ ، ١٧٧٧ ، ونعلم من الدكتور ريتشارد برايس أن « السياسة الحديثة حقاً في صالح الطبقات العليا . وستبرهن النتائج المترتبة عليها أن المملكة كلها ستكون من سادة وعبيد ، (٣) ومع ذلك كان مركز العامل الزراعي الانجليزي فيما بين ١٧٧٠ ، ١٧٨٠ مما لا مثيل له من قبل من حيث الغذاء والسكن واحترام النفس والمسرات . وإذا اتخذنا المقياس لذلك من مقادير القمح لقلنا إن متوسط أجره بلغ (١٧٧٠-٧١) ٩٠ مكيا لا سعة كل منها ٢٠٠ درهم ، ثم هبطت النسبة إلى ٦٥ في عهد إيدن (١٧٧٧) وإلى ٦٠ سنة ١٨٠٨ (٤) . وقد أؤخنا مركز العامل الزراعي في نهاية الحرب المعادية لليعاقبة في الوقت الذي تحسنت فيه أحوال الأرستقراطية الزراعية والمزارعين وملاك المصانع والمصرفيين والتجار وسماسة الأوراق المالية ومتعهدي الجيش الخ . لقد ارتفع أجر العمال الزراعيين الإسمي بسبب خفض في قيمة النقود الورقية من جهة وارتفاع في الأثمان مستقل عن هذا الخفض من جهة أخرى ، ولكن يمكن التأكد من أجرهم الحقيقي بطريقة بسيطة جدا . ففي عامي ١٧٩٥ ، ١٨١٤ كان قانون

(١) جيمس ١٠ . نورولد روجرز أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة أكسفورد و « تاريخ الزراعة والأثمان في إنجلترا » أكسفورد ١٨٦٦ ج ١ ص ٦٩٠ . هذا للمؤلف الذي بذل فيه صاحبه جهداً كبيراً لا يماثل في المجلدين اللذين نشرهما منه حتى الآن سوى الفترة الممتدة من ١٢٥٩ إلى ١٤٠٠ ويشمل المجلد الثاني بوجه خاص الاحصائيات . وهذا الكتاب أول تاريخ للأثمان خلال تلك الفترة .

(٢) *Reasons for the Late Increase of the Poor Rate, or a Comparative View of the Prices of ... Provisions, London, 1777, pp 5, 11.*

(٣) *Observations on Revesionary Payments* (الطبعة السادسة ، لندن ١٨٠٥ ج ٢ ص ١٥٨ ، ١٥٩) ويقول Price في صحيفة ١٥٩ « والثمن الاسمي للعمل النهاري لا يزيد الآن عن أربعة أو خمسة أمثال ما كان عليه سنة ١٥١٤ ، ولكن ثمن القمح أعلى سبع مرات عما كان عليه وثمن اللحم والكساء يزيد خمس عشرة مرة . ويتضح من هذا أن ثمن العمل لم يزد بنفس نسبة الزيادة في نفقات المعيشة بحيث أنه الآن نصفها » .

(٤) بارتون ص ٢٦ ، وانظر ايدن (نفس المصدر) عن ختام القرن الثامن عشر .

لفقراء نافذا بدون تغيير في أساليب تطبيقه ، وكانت العادة في الريف أن العامل يتناول من الأبرشية إعانة علاوة على أجره الإسمي حتى يحصل على القدر الذي يكفيه لوسائل العيش . وتدل النسبة بين الأجور والعجز فيها والذي تدفعه الأبرشية على أمرين : أولهما مقدار هبوط الأجر دون الحد الأدنى اللازم للعيش ، وثانيهما مدى هبوط العامل إلى منزلة رقيق أو عبد للأبرشية التي تعينه . لاختار مقاطعة كثل لغيرها . في سنة ١٧٩٥ كان متوسط الأجر الأسبوعي في نورثمبتشير ٧ شلنات ، ٦ بنسات ، ومصروف أسرة من ٦ أشخاص في السنة ٥ بنس ، ١٢ شلن ، ٣٦ ج بينما دخلها من الأجور ١٨ شلن ، ٣٧ ج ، والعجز الذي تسده الأبرشية ٥ / ١٤ / ٦ . وفي سنة ١٨١٤ بالمقاطعة ذاتها كان الأجر الأسبوعي ٢ بنس ، ١٢ ش ، والمصروف السنوي لأسرة من ٥ أشخاص ٥٤ / ١٨ / ٤ ، والدخل الكلي من الأجور ٣٦ جنيا وشلنان ، ومقدار العجز ١٨ / ٦ / ٤ (١) . فالعجز سنة ١٧٩٥ كان أقل من ربع الأجور فصار أكثر من النصف سنة ١٨١٤ . وواضح أنه في هذه الأحوال كانت الدرجة التافهة من الرفاهية في كوخ العامل الزراعي في عهد ايدن قد زالت حين حلت سنة ١٨١٤ (٢) . هكذا كان العامل دون ما يملك من حيوانات غذاء وأكثر منها تعرضاً للظلم والمعاملة الوحشية مع أنه من بينها الحيوان الوحيد الذي يملك موهبة النطق . واستمرت الأحوال كذلك حتى أظهرت لنا اضطرابات سنة ١٨٣٠ مبلغ الشقاء ودرجة الاستياء الكامنة في نفوس العمال الزراعيين والصناعيين وكان ذلك هو الوقت الذي وصف فيه سادلر العمال الزراعيين أمام مجلس العموم بأنهم « أرقاء بيض ، وكرر أحد الأساقفة العبارة في مجلس اللوردات . ويقول E. G. Wakefield أشهر اقتصادي في ذلك العصر « ليس الفلاح بجنوب إنجلترا . . رجلا حرا ، وليس عبدا ، ولكنه فقير محروم » (٤) . وقد ألفت الفترة السابقة لإلغاء قوانين الغلال ضوءاً جديداً على مركز العامل الزراعي . فنجهة كان من صالح المهيجين البورجوازيين أن يُسْطَهِروا كيف أن قوانين الغلال تكفل لإحامية قليلة لمنتجي القمح الفعليين . ومن جهة أخرى اشتد غضب البورجوازية الصناعية إذ رأت كيف تحمل الأرستقراطية الزراعية على نظام المصانع وساءها ما يتظاهر به أفرادها من أهل الفساد والقسوة والخنول من عطف على عمال المصانع ، ونظرت إلى مناصرتهم تشريع المصانع على أنها « حماس دبلوماسي » . هناك مثل الإنجليزي يقول : إذا تنازع اللصوص ظهر

(١) Parry. op. cit., p. 86

(٢) المصدر السابق ص ٢١٣

(٣) S. Laing, op. cit., P.32.

(٤) England and America (لندن ١٨٣٣ ج ١ ص ٤٧) .

الأمناء . والواقع أن الصراع بين فريقى الطبقة الحاكمة حول أيهما يسمى استغلال العمال أظهر الحقيقة الخافية ، وكان لورد شافتسبرى (لورد آشلى إذ ذاك) زعيم الحملة الارستقراطية ضد أصحاب المصانع . فى سنة ١٨٤٥ كان هذا النبيل موضوعا محبوبا فى الحقائق التى كشفت عنها صحيفة « المورنينج كرونيكل » ، بصدد حالة العامل الزراعى . أرسلت هذه الصحيفة مندوبها إلى المناطق الريفية . وهؤلاء لم تقنعهم الإحصائيات الرسمية ولم يكتفوا بالأوصاف العامة ، وإنما ذكروا أسماء أسرات الطبقة العاملة التى درسوا أحوالها ، وكذلك أسماء ملاك الأراضى بمن تطلب الأمر ذكرهم . والجدول التالى (ص ١٥٤) يوضح الأجور فى قرى ثلاث بجوار بلاندفورد و ومبورن وبول ، والقرى الثلاث ملك للمسترج . بانكس والورد شافتسبرى ، وسنرى كيف كان لورد شافتسبرى يحذو حذو زميله فى الاستيلاء على نسبة كبيرة من أجر العامل على هيئة إيجار المسكن .

وكان الغاء قوانين القمح حافزاً قوياً على تقدم الزراعة الإنجليزية من حيث التيام بأعمال الصرف على أوسع نطاق^(١) ، واتباع نظام جديد فى زراعة المحاصيل الخضراء ، وإدخال جهاز للتسميد الميكانيكى ، وإصلاح التربة الطينية ، وازدياد استخدام الأسمدة المعدنية ، واستعمال الآلة البخارية وكافة أنواع الآلات الجديدة ، وعظم انتشار الزراعة الكشيفة بوجه عام . وصرح المستر Pusey رئيس الجمعية الزراعية الملكية أن النفقات « النسبية » فى الزراعة انخفضت بمقدار النصف تقريباً نتيجة لاستخدام الآلات ، ومن جهة أخرى زادت الغلة الحقيقية للتربة . ومن الشروط الأساسية للطريقة الجديدة ازدياد ما ينفق من رأس المال على الفدان الواحد وهذا سبب الإسراع فى تركيز المزارع^(٢) . وفى الوقت نفسه زادت مساحة الأرض

(١) وكى يمكن تحمين أعمال الصرف فى الأرض حصلت الأرسقراطية مالكة الأراضى على الأموال من خزانة الدولة بفائدة منخفضة جداً وعلى المزارعين أن يردوا ذلك مضاعفاً . وبطبيعة الحال تم هذا الإجراء وفقاً للأوضاع البرلمانية المتبعة .

(٢) البيانات التالية التى أوردها الاحصاء توضح الهبوط فى عدد متوسطى المزارعين : « ابن المزارع وحميده وأخوه وابن أخيه وابنته وحفيدته واخته وابن اخته » وبعبارة واحدة جميع أفراد أسرته الذين يستخدمهم . فى سنة ١٨٥١ شملت هذه الطائفة ٢١٦,٨٥١ شخصاً ولم يزد العدد فى سنة ١٨٦١ عن ١٧٦,١٥١ . وفى الفترة (١٨٥١ — ٧١) نقص عدد المزارع التى تنقل النواحدة منها عن ٢٠ فداناً بمقدار ٩٠٠ مزرعة ، وخفض عدد المزارع (٥٠ — ٧٠ فداناً الواحدة) من ٨٢٠٣ إلى ٦٣٧٠ ، وحدث خفض مماثل فى كافة المزارع الأخرى التى دون المائة فدان . وعلى العكس من ذلك زاد عدد المزارع الكبيرة خلال هذه الفترة ذاتها فانثقت المزارع التى تتراوح مساحة الواحدة منها بين =

أجور العمال الزراعيين

(ح) الدخل الاسبوعي للفرد الواحد	(د) الأجر الاسبوعي بمخصص الاجار		(و) الاجار الاسبوعي		(هـ) دخل الأسرة الاسبوعي		(ص) والاطفال				(ط) الأجر الاسبوعي للرجال				(ب) عدد أفراد الأسرة	(أ) أطفال
	شطن	بنس	شطن	بنس	شطن	بنس	شطن	بنس	شطن	بنس	شطن	بنس	شطن	بنس		
١	٦	٦	٢	—	٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	٢
١	٣,٥	٦	١	٦	٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٣
١	٩	٧	١	—	٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	٢
١	٩	٧	١	—	٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	٢
١	٤	٨	٢	—	١٠	٦	١	—	—	—	—	—	—	—	٨	٦
١	١٢	٥	١	٤	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٣
١	٤	٨	١	٦	١٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٨	٦
—	٨٢	٥	١	٣٢	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٨	٦
—	٧	٥	١	٣٢	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠	٨
—	١١	٥	١	٦٢	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦	٤
١	١	٥	١	٦٢	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٢
١	—	٦	١	—	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦	٤
٢	١٢	٨	—	١٠	١١	٦	١	—	—	—	—	—	—	—	٥	٣
٤	—	٤	١	—	٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٧	—

(١) "Economist" ٢٩ مارس ١٨٤٥ ص ٢٩٠

المزروعة ٤٦٤,١١٩ فدان (١٨٤٦ — ٥٦) فضلا عن المساحات الكبيرة في المقاطعات الشرقية والتي تحولت من أما كن لصيد الأرناب ومن مراعي فقيرة إلى أرض خصبة لزراعة القمح . ويعلم القارىء أن عدد المشتغلين في الزراعة نقص خلال نفس الفترة . وبخصوص العمال الزراعيين الفعليين من الجنسين فقد هبط عددهم من ١,٢٤١,٢٦٩ (١٨٥١) إلى ١,١٦٣,٢١٧ (١٨٦١)^(١) ، ويقول الإحصاء العام «إن الزيادة في عدد الفلاحين وعمال المزارع منذ ١٨٠١ لا تتناسب أبداً مع زيادة الانتاج الزراعي ، (الإحصاء ص ٣٦) . وعدم التناسب هذا أشد وضوحا في الفترة الأخيرة حيث سار الهبوط في عدد العمال الزراعيين جنبا إلى جنب مع اتساع مساحة الأرض المزروعة ، وانتشار الزراعة الكثيفة ، وزيادة لامثيل لها في إنتاج الأرض ، وتوسع هائل في ريع ملاك الأراضي وثروة المزارعين الرأسماليين . فاذا أضفنا هذا إلى ما حدث إذ ذلك من توسع أسواق المدن السريع وسيطرة حرية التجارة كنا نتوقع السعادة للعامل الزراعي ، ولكن الأستاذ روجرز يحدثنا أنه في حالة ميثي بالقياس إلى ما كان عليه سلفه في الفترة (١٧٧٠-٨٠) ، وأنه عاد عبدا من جديد وعبداً أسوأ حالا من حيث الغذاء والكساء^(٢) . ويحدثنا الدكتور جوليان هنتر - صاحب تقرير هام عن مساكن العمال الزراعيين - فيقول إن العامل^(٣) يعيش على أقل ما يمكن من مستوى وأنه يعد صغراً في حسابات الزراعة^(٤) . والمفروض أن وسائل العيش بالنسبة إليه مقدار ثابت ... أما عن أى خفض بعد ذلك في دخله فإنه يقول « لا أملك شيئاً ولذا لا أهم بشيء » (أى مادمت لا أملك شيئاً فلن أخسر شيئاً) . إنه يخشى المستقبل إذ أنه لا يملك الآن إلا ما يقوم بأوده و ليكن ما يكون ، فلا نصيب له في السراء أو الضراء (المصدر السابق ص ١٣٤، ١٣٥) .

== ٣٠٠، ٥٠٠ فدان من ٧٧٧١ إلى ٨٤١٠ ، والمزارع التي تزيد مساحة الواحدة منها عن ٥٠٠ فدان من ٢٧٥٥ إلى ٣٣١٤ ، والمزارع التي تزيد الواحدة منها عن ١٠٠٠ فدان من ٤٩٢ إلى ٥٨٢ .
(١) زاد عدد الرعاة من ١٢,٥١٧ إلى ٢٥,٥٥٩ .

(٢) روجرز ص ٦٩٣ ، ص ١٠ — وينتمي المستر روجرز إلى مدرسة الأحرار وهو صديق شخصي لسكوبدن وبرايت ولذا فليس من المحتمل أن يكون « بمن يطرون الأيام السالفة » .

(٣) يستعمل الكاتب كلمة hind للدلالة على العامل الزراعي وهي كلمة موروثية من أيام الرق الانقطاعي .

(٤) الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٥ ص ٢٤٢ — وعلى ذلك ليس من غير المألوف أن تجد مالك الكوخ الذي يقيم فيه العامل يرفع الأيجار بمجرد أن يتدأى إلى سمعه أن الساكن زادت مكاسبه قليلا ، وكذلك ليس من غير المألوف أن تجد المزارع يخفض أجر عامله إذا علم أن زوجة الأخير قد حصلت على عمل .

وقد أجرى تحقيق سنة ١٨٦٣ فيما يتعلق بحالة الغذاء والعمل في صفوف المجرمين المحكوم عليهم بالإبعاد والأشغال الشاقة ، وتجد نتائج التحقيق في كتابين أزرقين ضخمين . ونقرأ فيهما أن الغذاء في سجون المحكوم عليهم أحسن نسبياً من غذاء الفقراء في بيوت العمل وغذاء العمال الأحرار (١) ، بينما العمل الذي يطالب به السجن العادي نصف ما يؤديه العامل العادي في اليوم (٢) . وفيما يلي بعض الأدلة : چون سميت محافظ سجن إدنبره (رقم ٥٠٥٦) « الغذاء في السجون الانجليزية خير من غذاء العامل العادي في إنجلترا » . (رقم ٥٠) « وفي الحقيقة نادراً ما يأكل العمال الزراعيون في اسكتلنده اللحم » . (رقم ٣٠٤٨) « . . . قد يقول (العامل الزراعي) : إنى أشتغل بجد ولا أجد الكفاية من الغذاء ، وحينما كنت بالسجن لم أشتغل أشد مما أعمل اليوم وكنت أجد الكثير لآكله ، وعلى ذلك فخير لى أن أعود إلى السجن ثانية » (ج ١ ملحق ص ٢٨٠) . ولقد جمعت هذا الملخص بقصد الموازنة (من الجداول الملحقة بالمجلد الأول من التقرير) :

المقدار الأسبوعي من الغذاء

المقادير من

العناصر النتروجينية غير النتروجينية	المادة المعدنية	المجموع الكلي	أوقية	أوقية	أوقية	أوقية
بورتلاند (سجين)	٢٨,٩٥	١٥٠,٠٦	٤,٦٨	١٨٣,٦٩		
بحار في الأسطول	٢٩,٦٣	١٥٢,٩١	٤,٥٢	١٨٧,٠٦		
جندي	٢٥,٥٥	١١٤,٤٩	٣,٩٤	١٤٣,٩٨		
صانع عجلات السفر	٢٤,٤٣	١٦٢,٠٦	٤,٢٣	١٩٠,٨٢		
صفاق حروف الطباعة	٢١,٢٤	١٠٠,٨٣	٣,١٢	١٢٥,١٩		
عامل زراعي	١٧,٧٣	١١٨,٠٦	٣,٢٩	١٣٩,٠٨ (٣)		

ويذكر القارىء ما قلناه من أن غذاء نسبة كبيرة من أسرات العمال الزراعيين دون الحد الأدنى اللازم للوقاية من الأمراض الناشئة عن الجوع ، وهذا هو الحال بصفة خاصة في

Report of the Commissioners ... relating to Transportation and Penal (١)
Servitude, London, 1863, PP. 42, 50

Memorandum by the Lord Chief Justice ، ص ٧٧ شرحه (٢)

Op. cit., pp. 274 - 265 (٣)

الجهات الزراعية البحتة بمقاطعات كورنوال وديثون وسمرستشير وولتس وستافورد و أ كسفورد وبركس وهرتس . ويقول الدكتور سيمون إن العامل نفسه يحصل من الغذاء على قدر أكثر مما يحظى به بقية أفراد الأسرة وذلك حتى يتسنى له أداء العمل . أما غذاء الزوجة وكذلك الأطفال في فترة النمو السريع فناقص في حالات كثيرة وبخاصة من ناحية التروچين (١) . ويعطى الغذاء الكافي لخدم المزارع والرجال والنساء الذين (يسكنون مع الفلاحين) ، وقد هبط عددهم من ٢٨٨,٢٧٧ سنة ١٨٥١ إلى ٢٠٤,٩٦٢ سنة ١٨٦١ . ويقول الدكتور سميت ، ومهما كانت مساوى عمل النساء في الحقول . . فانه في الظروف الحالية ذو ميزة كبرى للأسرة إذ يضيف ذلك القدر من الدخل الذى يمكنها من شراء الأحذية والملابس ودفع الإيجار ، وبذلك يجعل في استطاعها الحصول على غذاء أفضل (٢) .

ويدل التحقيق على أن العمال الزراعيين بإنجلترا أسوأ تغذية بالقياس إلى أضرابهم في بقية أنحاء المملكة المتحدة . وفيما يلي بيان بمقادير الكربون والتروچين التى يستهلكها العامل الزراعى البالغ المتوسط :

كربون	تروچين	كربون	تروچين
١٧,٦٨٧٣	١,٥٩٤	اسكتلنده	٤٨,٩٨٠
٤٨,٣٥٥٤	٢,٠٣١	ارلنده	٤٣,٣٦٦
		انجلترا	٢,٣٤٨
		ويلز	٢,٤٣٣ (٣)

(١) الصحة العامة ، التقرير السادس ، لندن ١٨٦٤ ص ٢٣٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢) ص ٢٦٢ .

(٣) ص ٧٦ — يحصل العامل الزراعى الانجليزى من اللبن على نصف ما يحصل عليه الارلندى ، ومن الخبز على الربع . ولاحظ آرثر يتيج فى كتابه « رحلة فى ارلنده » وهى الرحلة التى قام بها فى بداية القرن الحالى ، كتب أن غذاء العامل الارلندى أفضل من غذاء زميله الانجليزى ، والسبب البسيط فى ذلك أن الفلاح الارلندى الفقير إنسان أكثر من الفلاح الغنى الانجليزى . ويجمع الأطباء فى المقاطعات الجنوبية الغربية بويلز على أن زيادة معدل الوفاة من السل وداء الخنازير الخ تشدد تبعاً لانحطاط حالة السكان الخنانية ، وهم لا يختلفون فى أن هذا الانحطاط مرجعه الفقر . ويقال إن « عامل الزرعة يكلف الفلاح حوالى خمس مئناات فى اليوم » بل وأقل من هذا بكثير فى مقاطعات عدة . . . (وهو ذاته فقير جداً) ويتكوّن غذاء العامل كل يوم تقريباً من قطعة من اللحم أو لحم الخنزير المحفّف والملح وتستخدم فى اسبغ بعض الصطم على كمية كبيرة من الحساء . وكانت نتيجة تقدم الصناعة بالنسبة إليه أنه لم يعد فى هذا الجو القارس الجرب يرتدى القماش المتين الذى يغزله فى بيته وأخذ يرتدى أقمعة قطنية رخيصة ، واكتفى من بين المشروبات القوية بهذا الصم الذى يقال عنه إنه شامى . وإذا ما توجه الزارع إلى بيته بعد ساعات عدة من التعرض للريج والمطر جلس إلى جانب مدفئة يستعمل فيها بعض الحشائش وكرات الطين وقطعا من الفحم ، وتتساعد منها أكاسيد الكربون والكبريت ، أما الكوخ نفسه فجدرانها من الطين أو =

وقد علق الدكتور سيمون على تقرير الدكتور هنتر فقال إن كل صفحة من التقرير تشهد بسوء حال مسكن العامل الزراعى ، وأن من الصعب إيجاد غرفة وإن وجدها فهي أقل صلاحية لسكنه مما كان عليه الحال قرونا . ولقد ساءت الحال كثيراً بوجه خاص خلال العشرين أو الثلاثين عاما الأخيرة . وإن الحصول على مسكن ملائم للادميين ، وأن تكون له حديقة صغيرة تخفف من وطأة الفقر ، كل هذا لا يتوقف على رغبته أو مقدرته في دفع إيجار مناسب للسكن الملائم الذى يتطلبه ، بل على الطريقة التى يرى الغير أن يستفيدوا بها من حقهم أن يعملوا ما يشاءون . ومهما كانت المزرعة كبيرة فليس من قانون يحدد تخصيص جزء معين منها لإقامة مساكن العمال عليه ، كما لا يوجد قانون يحفظ للعامل أقل قدر من الحق فى تلك الأرض التى تحتاج إلى عمله كما تتطلب الشمس والمطر . وثمت عامل خارجى سىء ألا وهو قانون الفقراء بنصوصه الخاصة بالإقامة والإنفاق^(١)، ذلك أن كل أبرشية ذات مصلحة مالية فى أن تخفف إلى الحد الأدنى عدد العمال المقيمين فيها ، والسبب أن أى مرض أو تعطل مؤقت يصيب العامل الزراعى معناه إلقاء عبء مالى على موارد الأبرشية ، وما كان على كبار

== الحجارة . وأرضيته عارية من أى شيء ، وسقفه من عيدان القش والحطب غير المتأسكة . ويسد كل شق حتى يمكن تدفئة المكان ؟ وفى هذا الجو الملىء بالرائحة السكرية وعلى أرضية من الطين يتناول الرجل المشاء وينام مع زوجته وأولاده ويظل مرتديا ملابسه التى لا يملك غيرها حتى نجف . ويقص الغريباء الذين قضوا شطرا من الليل فى هذه الأكواخ كيف كانت أقدامهم تقوس فى العيون وكيف كانوا يحاولون إجدات فتحة صغيرة فى الجدران حتى يتيسر لهم التنفس ، وتدل مختلف أنواع الشهادات على ما كان يتعرض له الفلاح الضعيف التغذية من أمراض الرثمة نتيجة لهذه المؤثرات غير الصحية ... وبثبت نفس الأمر أنوال موظفى الاعانة فى كارمانتشير وكارديجانشير ... وهناك وباء أفظع ألا وهو العدد الكبير من البلهاء . والآركلة عن الأحوال المناخية تهب على البلاد كلها ربح قوية من الجنوب الغربى مدة ثمانية أو تسعة أشهر كل سنة تحمل معها المطر الذى يهطل كالسيل على السفوح الغربية للتلال . ويندر وجود الأشجار إلا فى الأماكن غير المعرضة (لهذه المؤثرات) . وتقع الأكواخ عادة تحت الساحل أو فى واد ضيق أو محجر . ولا يعيش فى المراعى إلا أصفر الغنم والماشية من البلد ذاته ... ويهاجر النيان إلى مناطق التمدن الشرقية فى جلامورجان ومنموث ، ومرة طمة كارمانتشير مورد عمال المناجم . وفيما يلي بيان عن عدد السكان فى كارديجانشير :

$$\begin{array}{r} ١٨٦١ \\ ٤٤١٢٢٦ \\ \hline ٥٣٠٩٥٥ \\ ٩٧٦٤٠١ \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ١٨٥١ \\ ٤٥٠١٥٥ \\ \hline ٥٣٠٤٥٩ \\ ٩٧٢٦١٤ \end{array}$$

الدكتور

الأنات

الدكتور هنتر؟ الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٤ ، لندن ١٨٦٥ ص ٤٩٨ - ٥٥٢ .
(١) فى سنة ١٨٦٥ دخل بعض التحسين على القانون ولكن سببت التجارب أن التعديلات التى من هذا القبيل لا جدوى منها مطلقا .

الملاك^(١) إلا أن يقرروا عدم إقامة مساكن للعمال على مزارعهم الواسعة وهنا يتخلصون فعلا من المسؤولية إزاء الفقراء . ويضيف الدكتور أنه لن يعرض للقانون والدستور وحكهما إزاء حق المالك في العمل حين يشاء فيعامل الزراع كأغراب ويطردهم من الأرض إن أراد . والدلالة على مقدار الأذى يستشهد بما جاء في تقرير الدكتور هنتر من اطراد عمية هدم المساكن خلال السنوات العشر الاخيرة في ٨٢١ أبرشية بحيث أن الأبرشيات سنة ١٨٦١ كان سكانها يزيدون بنسبة $\frac{5}{10}$ عما كانوا عليه سنة ١٨٥١ بينما عدد المساكن أقل بنسبة $\frac{4}{10}$. فاذا ما تمت هذه العملية فلن يتبق بالقرى إلا أكواخ قليلة للرعاة وحراس الصيد والخدم النظاميين ولكنهم يلقون معاملة طيبة تناسب مع تفهم بالنسبة إلى هذه الطبقة^(٢) . ولكن الأرض تتطلب الزراعة وسيوضح أن العمال الذين يستخدمهم مالكيها ليسوا المستأجرين لها منه وإنما هم قوم يأتون من قرية مجاورة ربما تبعد ثلاثة أميال ، وستظل الاكواخ ينهار أمرها تدريجاً ويقل عدد السكان ، ومعنى هذا أن يقل ما يفرض على الملاك الكبار دفعه على هيئة اعانة الفقر ، وبينما يحدث ذلك يتوجه العمال المطرودون الى القرية المجاورة التي قد تبعد ثلاثة أو أربعة أميال عن المزرعة التي يشتغل فيها العامل ، وهذا البعد له مساوئه بالنسبة إلى العمل نفسه . أما في القرى المفتوحة لهؤلاء المهاجرين فإن المضاربين يستغلون الفرصة فيشيّدون أكواخاً أشبه بالجحور لاقامة العدد الوفير من العمال الزراعيين بانجلترا^(٣) . وحتى

(١) لسكى نفهم ما يأتي بعد ذلك يجب على الفارئ أن يذكر أن القرى تقسم نوعين ، أولهما « القرى القليلة » close villages أى تلك الأرض فيها واحد أو اثنان من كبار الملاك ، وثانيهما « القرى المفتوحة » حيث الأرض ملك لعدد من صغار الملاك . « والقرى المفتوحة » هي المكان الذي يقم فيه البناؤون المضاربون الأكواخ وبيوت السكنى .

(٢) تبدو مثل هذه القرية جميلة ولكن لا وجود لها في الواقع فهي أشبه تلك القرى التي رأيناها كاترين الثانية خلال رحلتها إلى القرم [Potemkin villages] . وقد حدث كثيراً في الأوقات الحديثة أن طرد الرعاة من أمثال تلك القرى التي لا تزيد عن كونها مظراً ، ومثال ذلك أننا نجد مزرعة لتربية الأغنام بجوار Maket Harborongh ومساحتها ٥٠٠ فدان وبها راع واحد ، ولكى يوفروا عليه الرحلات الطويلة في السهول المتسعة الأرجاء وهي مراعى ليستر ونورثمبتن الجميلة ، كانوا يقيمون له كوخاً في المزرعة . أما الآن فإنهم يعطونه شلناً واحداً زيادة عن أجره كل أسبوع بحيث يصح بجمع ما يحصل عليه ١٣ شلناً حتى يتمكن من إيجاد مأوى له بعيداً عن المزرعة في إحدى القرى المفتوحة .

(٣) وتقام بيوت العمال (في القرى المفتوحة وهي شديدة الازدحام بطسعة الحال) على هيئة صفوف تواجه ظهورها الطرف الأقصى من قطعة الأرض التي يستطيع البناء أن يقول إنها له ، ولهذا السبب تحرم =

إذا كان مسكن العامل في الارض التي يشتغل فيها فان هذا المسكن من أحط نوع . فهناك ملاك لا يهتمهم نوع مسكن العامل ومع ذلك لا يتورعون عن حمله على دفع إيجار مرتفع (١) وقد يكون ذلك المسكن كوخا خربة ذات غرفة واحدة ولا يتوافر بها موقد للنار أو دورة ماء أو نافذة أو حديقة . ولكن العامل في حالة عجز إزاء هذا الأذى والقوانين المعروفة باسم Nuisances Removals Acts لا أثر لها مطلقا . ان العدل يقضى بتوجيه الاهتمام من جديد الى هذه الحقائق الكثيرة التي تعد سببا لحضارة إنجلترا . وأكبر من هذا يلاحظ المراقبون أن سوء حال المساكن شر أقل من الظاهرة الأخرى أي قلة عدد

== تلك البيوت من النور والهواء إلا من ناحية واجهاتها» (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٥) ، وغالبا ما تكون هذه البيوت ملكا لبقال القرية الذي يصير في هذه الحالة سيداً آخر للعامل الزراعي بفوق المزارع ذلك أن مستأجر الكوخ يجب أن يكون من عملاء ذلك التاجر أيضا . «هذا العامل الذي يتناول أجراً قدره ١٠ شلنات في الأسبوع يخضع منها أربعة جنيهات سنويا قيمة لإيجار المسكن ، يجد نفسه مضطراً الى شراء حاجته من الشاي والسكر والدقيق والصابون والشمع والحمة من هذا التاجر بالشرط التي يعلبها عليه » (شرحه ص ١٣٢) . والواقع تعد هذه القرى المفتوحة كأنها مسكرات يقضى فيها العمال الزراعيون بانجلترا عقوبات فرضت عليهم . وكثير من هذه الأكوخ مجرد مساكن يمر بها كافة أو شب المنطقة المجاورة ، أما القروي وأسرته (وهو الذي يحتفظ بدمائة الخلق في أسوأ الظروف) فليذهب إلى الشيطان . وبالطبع نجد من عادة هؤلاء الأريستقراطيين من طراز شيلوك أن يهزوا بالأكتاف إزاء فعال بنائى الأكوخ وصفار ملاك الأراضي ، ولا يعبأون بكل ما يجري في القرى المفتوحة ، ولكنهم يملكون أن « قرام المقللة » « قرام ذات المظهر غير الحقيقي » إن هي إلا الموطن الذي تتولد عنه « القرى المفتوحة » وأنه لا وجود لأى من النوعين بدون الآخر . « ولولا صفار الملاك لانعمال في ظل الأشجار القائمة في المزرعة » (شرحه ص ١٣٥) . وينتشر نظام القرى « المفتوحة والمقللة » في المقاطعات الوسطى وفي جميع الجزء الشرقى من إنجلترا .

(١) « يحصل رب العمل ... بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على ربح من ذلك الرجل الذى يشتغل لقاء أجر قدره ١٠ شلنات في الأسبوع ، فيأخذ منه ٤ أو ٥ جنيهات سنويا لإيجاراً لبيت لا يساوى ٢٥ جنيهات في سوق حرة بالمعنى الصحيح ، ولكنها تظل قائمة حسب هذه القيمة الاصطناعية لأن في استطاعة صاحبها أن يقول : استعمل بيتي أو أبحث لك عن سواء دون أن تطالبني بشهادة تدل على حسن سلوكك ... ولو أن أحد العمال فكر في أن يجد له عملا كوضع الألواح في السكك الحديدية أو المحاجر لاستخدم هذا المالك سلطانه قائلا : اشتغل معي بهذا الأجر المنخفض أو غادر المكان بعد إنذار قبل ذلك بأسبوع ؟ خذ خنزيرك معك ، وتحصل على ما تستطيعه ثمنا للبطاطس التي في حديقتك . . وإذا وجد المزارع من صالحه أن يرفع الإيجار لفعل ذلك عقابا للعامل على مفارته العمل (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٣)

المساكن بالنسبة إلى الأفراد الأمر الذي أثار اهتمام الكثيرين . لما يترتب عليه من آثار صحية وأدوية سيئة^(١)، برغم الحياة الريفية وموثراتها الطيبة على الصحة فإن ازدحام العمال في المساكن مما يسبب انتشار الأمراض المعدية . وقد ذكر الدكتور أورد أمثلة فقال إن شاباً جاء إلى قرية ونج في بكنجهامشير من ونجراقت مصاباً بالحمى ونام في غرفة مع تسعة أشخاص فانتشر المرض سريعاً وأصيب خمسة منهم بالحمى ومات أحدهم . وقال الدكتور هارفي بشأن هذا الوباء الذي انتشر في قرية ونج إن امرأة مصابة بالحمى نامت في غرفة مع أسرتها وكانت عدتهم جميعاً ١٠ ، ومن أسايغ مضت كان يقيم في تلك الغرفة ١٣ شخص (الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٤ ص ١٤ ، ٩) -

وقد فحص الدكتور هنتر ٥٣٧٥ كوخاً من أكواخ العمال في جميع مقاطعات إنجلترا ، فوجد أن ٢١٩٥ منها كانت تشمل غرفة نوم واحدة ، وفي ٢٩٣٠ غرفتان فقط ، وفي ٥٢٠ أكثر من اثنتين (٢) .

(١) بدفور دشير — دتون Dunton : الإيجار أعلى من المعتاد (٤ - ٥ جنيهات) ، وأجر الرجل في الأسبوع ١٠ شلنات . في غرفة نوم واحدة ٦ بالغين ، ٤ أطفال ، ويدفعون في هذا المسكن ٣ جنيهات ونصف . وأرخص بيت (١٥ × ١٠ قدم) أجره ٣ جنيهات . ومن ١٤ بيت فخصت يحتوي واحد فقط على غرفتي نوم .

(٢) بكنجهامشير — برادنام : مساحتها ١٠٠٠ فدان وفي سنة ١٨٥١ كان بها ٣٦ بيتاً ، ٨٤ من الذكور ، ٥٤ من الإناث - وفي سنة ١٨٦١ كان عدد الذكور والإناث ٩٨ ، ٨٧ أي بزيادة قدرها ١٤ ، ٣٣ في الجنسين على التوالي ، وفي نفس الوقت نقص عدد البيوت واحداً .

(٣) لنكولنشير — لانجتوفت : والمجدول التالي عن ١٢ بيت فيها ويسكنها ٣٨ من البالغين ، ٣٦ من الأطفال

(١) إن الرجال والنساء الذين تزوجوا حديثاً ليسوا دراسة طبية لإخوة وأخوات بالغين ، وبرغم أنه لا يجب ذكر أمثلة فالبيانات التي لدينا تؤيد هذه الملاحظة وهي أن البؤس وأجبان الموت نصيب الإناث المشتركات في هذا (تقرير الدكتور هنتر ص ١٢٧) . ونجد أحد رجال بوليس الأرياف من خدم سنوات طويلاً في أحط أحياء لندن يقول عن الفتيات في قريته ما يأتي ، لم أر مثيلاً لجرأتهن وعدم حياتهن خلال الحياة الطويلة التي قضيتها شرطياً وبوليساً سرياً في أحط أحياء لندن . . . إنهن يمشن كالغنازير فينام الأولاد والبنات الكبار والأمهات والآباء في غرفة واحدة في كثير من الحالات (لجنة تشغيل . . . التقرير السادس ١٨٦٧ ص ٧٧ وما بعدها ، ص ١٥٥) .

(٢) أورد المؤلف نبذة عن إثني عشرة مقاطعة ، ولما كانت الأحوال متشابهة آثرنا الاختصار والاكتمال بالتمثيل من أربع فقط .

رقم	البيوت	غرف النوم	البالغون	الأطفال	عدد الأشخاص
١	١	١	٣	٥	٨
٢	٢	١	٤	٣	٧
٣	٣	١	٤	٤	٨
٤	٤	١	٥	٤	٩
٥	٥	١	٢	٢	٤
٦	٦	١	٥	٣	٨
٧	٧	١	٣	٣	٦
٨	٨	١	٣	٢	٥
٩	٩	١	٢	-	٢
١٠	١٠	١	٢	٣	٥
١١	١١	١	٣	٣	٦
١٢	١٢	١	٢	٤	٦

(٤) ورستشير : لم يزد تدمير البيوت في هذه المقاطعة ومع ذلك فقيما بين ١٨٥١ ، ١٨٦١ زاد متوسط عدد السكان بالنسبة للبيت الواحد من ٤,٢ إلى ٤,٦ .

والهجرة المستمرة إلى المدن ، واستمرار تكوين « فائض السكان » في الريف نتيجة لتركيز المزارع وتحويل الأرض الزراعية إلى مراعى واستخدام الآلات الخ ، واستمرار طرد أهل الريف وإخراجهم بسبب تدمير الأكواخ — هذه كلها تسير جنباً إلى جنب . وكلما زاد تجرد الجهة من أهلها زاد ازدحام السكان النسبي بها ، واشتد الضغط على مختلف صنوف العمل وعظمت الزيادة المطلقة في سكان الريف بالنسبة إلى المساكن ، وعظم بذلك ازدحام السكان بالقرى بشكل يؤدي إلى انتشار الأوبئة . إن حشد الآدميين في قرى صغيرة منعزلة وفي مدن الأسواق يشبه إخراج أهل الريف بوجه عام عن طريق القوة والقهر ، كما أن استمرار العملية التي تجعل العمال الزراعيين « فائضين عن الحاجة » برغم تناقص عددهم وبرغم ازدياد منتجاتهم ، هي العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى فاقهم . ولكن هذه الفاقة نفسها أو توقعها دافع على طردهم وإخراجهم وسبب أساسي في أحوال السكنى الشديعة التي تلقاها والتي تحطم مقاومتهم وتجعلهم أرقاء لأرباب الأملاك^(١) والمزارعين بحيث أن الحاجة إلى

(١) « إن استخدام العامل يكسب كرامة لمركزه ، فهو ليس بمبذول ولكنه جندي من جنود السلام جدير بأن يهيء له مالك الأرض مكاناً بين صفوف الرجال المتزوجين ، ذلك المالك الذي يدعى أن له =

الحصول على أجر الكفاف تكتسب بالنسبة إليهم قوة القانون الطبيعي .
وبرغم « الازدحام النسبي » في المناطق الريفية فإننا نجد من جهة أخرى أن الأرض حقيقة
يسكنها عدد دون القدر الواجب والحد اللازم . ولستأ نرى هذا الأمر في الجهات التي يفادها
أهلها إلى المدن والمناجم وأعمال إنشاء الخطوط الحديدية الخ ، ولستأ نراه واضحا في كل
مكان في فصل الحصاد وفي فترات مختلفة من الربيع والصيف حيث تتطلب الزراعة الإنجليزية
الكثيفة المتميزة بحسن الإدارة عددا زائدا من الأيدي العاملة . هنا نجد عددا وفيرا من العمال
الزراعيين في الأوقات العادية ، أما في الأوقات غير العادية حين تتطلب الزراعة خلال فترات
قصيرة عددا كبيرا فإننا لا نجد إلا القليل من العمال (١) . وهذا يفسر لنا الشكاوى المتناقضة
التي تأتي من نفس المكان الواحد حيث تجد الشكاوى من قلة العمل إلى جانب مشيتها من
ازدياد عددهم عن الحاجة . والنقص المحلي أو المؤقت في عرض العمل لا يترتب عليه ارتفاع
الأجور ولكنه يؤدي إلى استخدام النساء والأطفال في الحقل وإلى انخفاض المستمر في

== القوة على ارغام العامل على العمل شأنه في ذلك شأن الدولة إذ تقتضى من الجندى أداء عمله . والعامل
— كالجندى — لا ينال من السوق لقاء عمله فهم يأخذونه صغيرا جاهلا لا يدري سوى حرفته ولا يلم الا
بمطفته . ويخضع لتأثير الزواج المبكر وفعل مختلف القوانين الخاصة بالاقامة كما يخضع الجندى للتجنيد
وقانون التردد « (هنتر ص ١٣٢) .

وأحيانا نلقى على سبيل الاستثناء مالكا طيب القلب يؤله فلما أن يرى هذه الوحدة أو العزلة
وهو القدي كان السبب فيها ، « وإنه لشيء محزن أن يقف المرء وحيدا في بلده » — هكذا قال الهورد
ليستر حين هنأوه على أتمام هولسكهام « انى أتلفت حولي فلا أرى سوى البيت الذى أقيم فيه ، فأنا المارد
الذى يسكن قلعة بعد أن أكلت جميع جيرانى » .

(١) في خلال العقود الحديثة حدثت بفرنسا حركة مشابهة . فحينما غلب الانتاج الرأسمالى في ذلك البلد
على الزراعة تراه قد طرد « قائل » السكان الزراعيين إلى المدن ، وهناك أيضا نجد الآثار السيئة التي
يتعرض لها « قائل السكان » والمترتبة على سوء المسكن والأحوال الخطيرة الأخرى . وفيما يختص
« بالبروليتاريا الريفية » التي سبب قيامها تجزئة الأرض بفرنسا أقساما صغيرة ، راجع كولتز ، كارل
ماركس Eighteenth Brumaire of Louis Napoleon (الفصل السابع) . وكان عدد سكان المدن
بفرنسا سنة ١٨٤٦ عبارة عن ٢٤,٤٢٠ /٠ من مجموع السكان الكلى وعدد سكان الريف ٥٨,٧٤٠ /٠ ،
وفي سنة ١٨٦١ سارت النسبتان ٢٨,٨٦ /٠ ، ٧١,١٤ /٠ على التوالي . وفي السنوات الخمس الأخيرة
كان الهبوط في نسبة سكان الريف إلى سكان المدن أسرع . وقد كتب Pierre Duport في « Ouvriers »
سنة ١٨٤٦ يقول :

« ترتدى أسوأ الكساء وتقيم في أنعم الجحور ، في غرف السطوح وبين القاذورات . إننا نعيش
مع اليوم واللصوص — إننا نجب الأطياف » .

السن التي يبدأ عندها الاستغلال . وحالما يشق عمل النساء والأطفال سيبله وتصبح له الغلبة فإنه يجعل العمال البالغين فائضين عن الحاجة ويعمل على إبقاء انخراط أجورهم . وقد ترتب على هذا في المقاطعات الشرقية ظهور ما يقال له نظام الجماعات gang system .

ويغلب هذا النظام في مقاطعات لنكون وهنتنجدن وكبرديج ونورفك وسفوك وتوتنام وإن كنا نلقاه في مواضع متفرقة بمقاطعات نورثمبتن وبدفورد وروتلند المجاورة ، وسنضرب المثل بمقاطعة لنكون ، ومعظم أراضي هذه المقاطعة عبارة عن مستنقعات أو أجزاء من البحر قد جففت ، وتمت أعمال عجيبة من حيث الصرف بواسطة الآلة البخارية بحيث أن ما كان مستنقعات وشواطئ رملية في الأصل أصبح يغل محاصيل وافرة من الحبوب وارتفع ريعه كثيرا ؛ وتنطبق نفس الملاحظة على الأرض الرسوبية التي تحولت إلى أراض زراعية بفضل اتباع أساليب اصطناعية كما هو الحال في جزيرة أكسولم والأبرشيات الأخرى الواقعة على جانبي نهر ترنت . ولما ظهرت المزارع الجديدة إلى عالم الوجود لم يقف الأمر بها عند عدم بناء أكواخ جديدة بل دمرت الأكواخ القديمة وصار من المتعين إحضار العمال اللازمين للعمل من القرى المفتوحة التي تبعد أميالا والطرق إليها ملتوية تتراوح بين الارتفاع والانخفاض . أما العمال القلائل الذين يقيمون في مزارع تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٤٠٠ ، ٥٠٠ فدان فإنهم يستخدمون في أنواع العمل الزراعي التي تستمر على مدار السنة وهي أعمال ثقيلة لا بد في مزاوتها من الاستعانة بالخيول (ويطلق على هؤلاء العمال « العمال المحجوزون ») . وفي كل ١٠٠ فدان نجد كوخاً واحداً في المتوسط كما قال أحد المزارعين أمام لجنة التحقيق ، وإني أزرع ٣٣ فداناً كلها أرض صالحة للزراعة وليس في المزرعة كوخ واحد ، وفيها الآن عامل واحد كما يقيم أربعة ممن يركبون الخيل . ويتم أداء العمل الخفيف بواسطة الجماعات gangs ، (١) فالأرض تتطلب كذلك قدراً طيباً من العمل السهل كاجتثاث الجذور والعزق والتسميد وإزالة الحجارة الخ ، وهذه كلها أعمال تقوم بها جماعات آتية من القرى المفتوحة .

ويبلغ عدد أفراد الجماعة ١٠ - ٤٠ - ٥٠ من النساء والأحداث ممن تتراوح أعمارهم بين ١٣ ، ١٨ وأغلبهم من الفتيات ، هذا فضلاً عن أطفال تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والثالثة عشرة . ورئيس الجماعة في العادة عامل زراعي عادي سيم السيرة والحلق ميال إلى

(١) لجنة تشييل الأطفال ، التقرير السادس ، شهادة ص ٣٧ رقم ١٧٣ .

تناول المسكرات ، ولكن من الجائز أنه شخص نشيط على جانب من المقدرة والكفاية . ويعمل أفراد الجماعة الذين يستأجرهم تحت إمرته ويتفق بشأنهم مع المزارع حسب نظام الدفع بالقطعة ، أما دخله فيزيد قليلا عن دخل العامل الزراعى العادى (١) غير أن مقدار دخله يتوقف على مقدرته على أن يستخلص من الجماعة أكبر قدر من العمل فى أقصر وقت يمكن . وقد اكتشف المزارعون أن النساء إنما يشتغلون بانتظام تحت إشراف الرجال ، وأنه بمجرد أن يبدأ العمل هن والفتيات ، يواصلنه حتى يسقطن من الإعياء ، (كما عرف ذلك فوربييه معرفة جيدة) ، أما الذكور البالغون فيحرصون على توفير ما يملكون من قوة العمل . وهذا النظام أكثر ربحاً كما أنه يكفل العمل للجماعة مدى ستة أو ثمانية شهور فى السنة خلاف ما إذا كان المزارع الفردى نفسه هو الذى يستأجر العمال . ولهذا السبب يتمتع رئيس الجماعة بنفوذ كبير فى القرى المفتوحة بحيث أن من الصعب استئجار الأطفال إلا عن طريقه ، ولهذا يحرص على تأجيرهم بصفة فردية خارجا عن الجماعة .

وعيب هذا النظام ما يتعرض له الأطفال والأحداث من إرهاق خطير الأثر وهم يسرون مسافات طويلة تبلغ ٧،٦،٥ أميال بين بيوتهم والمزارع ؛ فضلا عن أن حياة الجماعة مفسدة للنخلق . وبرغم أن رئيس الجماعة (ويقال له driver أحيانا) يحمل عصا طويلة إلا أنه نادراً ما يلجأ إليها للأغراض التأديبية كما أن الشكاوى من سوء معاملته نادرة ؛ والحق أنه نوع من الحاكم الديموقراطى ونجاحه يتوقف على محبة القوم له كما أنه يهيبهم مباحج الحياة الرحل المتنقلة بما فيها من الحرية الحثثة وعدم النظام والوقاحة الفاحشة . وجرت العادة أنه يسوى الحساب مع الأعضاء فى أحد الأماكن العامة ثم يعود إلى بيته سكران مترنحاً وهم يصحبونه صاحبين جذلين ويغنون أغنيات قدرة مستهتره بأعلى صوتهم . والفساد الجنسى أمر شائع معروف ، ومن المألوف أن تجد بنات فى الثالثة عشرة قد فقدن عذريتهن على أيدي صبيان مثلهن فى السن ، ولهذا تجد نسبة الأطفال غير الشرعيين فى القرى المفتوحة التى تمون الجماعات بأفرادها ضعفاً فى أى مكان آخر بالملكه (٢) . وقد سبق أن أوضحت أى نوع من الزوجات تصبح قتيات شبين فى مثل هذه البيئات والظروف .

وبالشكل الذى أوردناه يقال للجماعة إنها جماعة عمومية أو متنقلة ، ولكن هناك

(١) وبرغم هذا استطاع بعض رؤساء هذه الجماعات الإنشاء بحيث يستأجرون لحسابهم مزارع مساحة الواحدة منها ٥٠٠ فدان ، أو يملكون صفوفاً من البيوت يؤجرونها .

(٢) فسد نصف بنات لدفورس بسبب التحاقهن بالجماعات (المصدر السابق ص ٦ رقم ٢٢) .

« جماعات خاصة ، أصغر عدداً ويرأسها خادم يستخدمه المزارع بالسنة . وبرغم أن الأخيرة تنقصها الحياة البوهيمية التي يتصف بها النوع الآخر إلا أن الأجور منخفضة ومعاملة الأطفال أشد سوءاً .

وواضح أن هذا النظام الذي انتشر بدون توقف خلال السنوات القلائل الأخيرة لم يوجد من أجل رئيس الجماعة (١) ، ولكنه موجود بقصد إثراء كبار المزارعين (٢) أو ملاك الأراضي (٣) . ولن يجد المزارع وسيلة أفضل من هذه يجعل بواسطتها عدد من يعملون له دون المستوى العادى فى الوقت الذى يجد تحت تصرفه عدداً زائداً من الأيدي العاملة إذا تطلبت ذلك ظروف العمل ؛ ولن يجد كذلك طريقة خيراً من هذه للحصول على أكبر قدر ممكن من العمل بأقل ما يمكن من التكاليف (٤) ؛ وليس هناك سبيل أفضل من هذه الطريقة يصبح بها عمل البالغين الذكور « فائضاً عن الحاجة » . ويستطيع القارىء من الوصف الذى أوردناه أن يفهم السبب الذى من أجله يقال إن العمال الزراعيين يقاسون البطالة بدرجة أكبر أو أقل وذلك فى الوقت الذى يصرح القوم فيه بأن نظام الجماعات ضرورى « بسبب النقص فى عمل الذكور البالغين وبسبب ما يقال من أن العمال الزراعيين يهرعون إلى المدن (٥) . إننا نشاهد

(١) زادت الجماعات فى العهود الأخيرة ، وقد استخدمت حديثاً جداً فى بعض الجهات على ما يقال... كما أن هذا النظام معروف فى جهات أخرى منذ سنوات كثيرة ... ويستخدم فيها أطفال أكثر عدداً وأصغر سناً على الدوام (س ٧٩ رقم ١٧٤) .

(٢) « لا يستخدم صغار المزارعين الجماعات أبداً ... إن النساء والأطفال لا يستخدمون بأعداد وقيرة فى الأرض الفقيرة وإنما فى الأرض التى يتراوح ريعها بين ٤٠ ، ٥٠ جنيهاً » (س ١٧٤، ١٧٥) .

(٣) ذكر أحد هؤلاء السادة ممن يعتر كثيرًا بالرعي الذى يحصل عليه ، أمام لجنة التحقيق أن كل هذا الهياج راجع الى الاسم الذى يطلق على هذا النظام . وإن الحال ليكون أفضل ما بالهالم لو غير الاسم بالمعنى الآتية : "Agricultural Juvenile Industrial Self-supporting Association"

(٤) « إن العمل الذى يتم تبعاً لنظام الجماعات أرخص من سواه ، وهذا هو السبب فى استخدامها » — هذا ما شهد به رجل كان فى وقت ما رئيساً لإحدى الجماعات (س ١٧ رقم ١٤) — « لا مرأ أن عمل الجماعات أرخص أنواع العمل بالنسبة للمزارع ، وأسوأها بالنسبة للأطفال » — هذا ما صرح به مزارع (س ١٦ رقم ٣) .

(٥) « لا شك أن الكثير من العمل الذى يقوم به الآن الأطفال المدعومون بهذه الجماعات كان يؤديه الرجال والنساء . حيث يشتغل الأطفال والنساء نجد عددًا للتغلبين من الرجال أكبر مما كان عليه »

في قطي الاتاج الرأسمالي المتقابلين للتناقضين وذلك في مقاطعة لتكولن حيث تجتث الأعشاب من الحقول بعناية بينما تزدهر الأعشاب الإنسانية بغزارة (١) .

« قبالا » . (ص ٤٣ رقم ٢٠٢) . ومن جهة أخرى « إن مشكلة العمل في بعض الجهات الزراعية وبخاصة ما يصلح منها للحراث والزرع ، قد أصبحت مشكلة خطيرة بسبب الهجرة وسهولة الانتقال إلى المدن بسبب السكك الحديدية بحيث أرى أن خدمات الأطفال مما لا يمكن الاستغناء عنها » (ص ٨٠ رقم ١٨٠ — والمتكلم وكيل أحد كبار الملاك) . والحقيقة أنه بخلاف الحادث في العمام المتدين نجد أن مشكلة العمل بالمناطق الزراعية بأجبرتها هي مشكلة ملاك ومزارعين . إن المسألة تنحصر في الكيفية التي يمكن بها الاحتفاظ بقدر كلف من « ازدحام السكان النسبي » رغم استمرار هجرة أهل الريف ، وبذلك يظل أجر العامل الزراعي في المستقبل حسب مستواه المنخفض الحالي .

(١) « عالج » تقرير الصحة العامة « الذي اقتبست منه مرارا موضوع نظام الجماعات وذلك أثناء النظر في مسألة وفيات الأطفال، ولكن الصحافة أهملت هـنا العمل ولذا ظل جمهور القراء بأجبرتها يجمله . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تضمن آخر تقرير أصدرته لجنة تشغيل الأطفال « حقائق » مثيرة مما ترحبه الصحف على الدوام . وبينما تساءلت الصحافة المرة كيف سمح الأعيان وسيداتهم ورجال الدين في مقاطعة لتكولن بأن ينشأ نظام كهذا في مزارعهم وتحت أبصارهم ، وعلمت على التناقض الذي يديه أولئك الذين يرسلون البنات إلى القطبين « لتحسين مستوى الأخلاق بين سكان جزر البحار الجنوبية » ، فإن الصحف التي عاجلت ذوق العالم المهذب ركزت الاهتمام في حالة السكان الزراعيين المنحطة التي يستطيع فيها الوالدون أن يبيعوا أطفالهم لنظام من الرق كهذا . وإذا نظر إل الأحوال البشعة الكريمة التي يحكم بها القوم « المهذبون » على العامل الزراعي فليس غريبا أن نجدهم يأكل أطفاله بدلا من أن يبيع ما يملكون من قوة عمل . ولكن العجب حقيقة هو احتفاظ العمال الزراعيين بقرابة الخلق وسلاته . وقد أثبتت التقارير الرسمية كيف يكره الوالدون نظام الجماعات « لدينا من الأدلة ما يكفي لبيان أن الوالدين يسرهم لو مكنتهم القسانون من مقاومة ما يتعرضون له كثيرا من الضغط والاغراء . إنهم عرضة لأن يحمانهم موظفو الأبرشية أحيانا وأصحاب العمل أحيانا أخرى على الظن أن العمل في السن التي يكون فيها الذهاب إلى المدرسة أجدي عليهم ؟ وهم يقبلون هذا لأن الموظفين وأصحاب العمل يهددونهم بالطرد ... كل الوقت والقوة الذي يضع هباء ؛ وكل الآلام التي يقاسمها العامل وأطفاله من تعب زائد من الحد ولا جزاء له ؛ وكل الدمار الأخلاقي الذي يصيب الطفل بسبب ازدحام القرى والمؤثرات السيئة الناجمة عن نظام الجماعة العمومية ؛ — كل هذه كانت دوافع أثارت مشاعر فقراء العمال وهو أمر من السهل إدراكه وإن لم تكن تمت حاجة للحدوث عنه على وجه التخصيص . لا شك أنهم يشعرون أن آلاما اجتماعية وعقائمية كثيرة يقاسونها بسبب ظروف هم غير مسئولين عنها ولا يمكن أن يرضوا بها لو كان ذلك في طاقتهم ، وهي ظروف يعجزون عن مقاومتها ، (المصدر السابق ص ٢٠ رقم ٨٢ ، ص ٢٣ رقم ٩٦) .

(و) أيرلنده

قبل أن أختم هذا القسم يجب أن نلقى نظرة سريعة على إيرلنده ، وسأورد حقائق الحال الرئيسية .

جدول رقم (١) الماشية

السنة	العدد الكلي	الزيادة (+) أو النقص (-)	العدد الكلي	الزيادة (+) أو النقص (-)
	الماشية		الخيول	
١٨٦٠	٣,٦٠٦,٣٧٤	-	٦١٩,٨١١	-
١٨٦١	٣,٤٧١,٦٨٨	١٣٨,٣١٦ -	٦١٤,٢٣٢	٥,٩٩٣ -
١٨٦٢	٣,٢٥٤,٨٩٠	٢١٦,٧٩٨ -	٦٠٢,٨٩٤	١١,٣٣٨ -
١٨٦٣	٣,١٤٤,٢٣١	١١٠,٦٩٥ -	٥٧٩,٩٧٨	٢٢,٩١٦ -
١٨٦٤	٣,٢٦٢,٢٩٤	١١٨,٢٠٣ +	٥٦٢,١٥٨	١٧,٨٢٠ -
١٨٦٥	٣,٤٩٣,٤١٤	٢٣١,١٢٠ +	٥٤٧,٨٦٧	١٤,٢٩٠ -
	الخنازير		الأغنام	
١٨٦٠	١,٢٧١,٠٧٢	-	٣,٥٤٢,٠٨٠	-
١٨٦١	١,١٠٢,٠٤٢	١٦٩,٠٣٠ -	٣,٥٥٦,٠٥٠	١٣,٩٧٠ +
١٨٦٢	١,١٥٤,٣٢٤	٥٢,٢٨٢ +	٣,٤٥٦,١٣٢	٩٩,٩١٨ -
١٨٦٣	١,٠٦٧,٤٥٨	٨٦,٨٦٦ -	٣,٣٠٨,٢٠٤	١٤٧,٩٨٢ -
١٨٦٤	١,٠٥٨,٤٨٠	٨,٩٧٨ -	٣,٣٦٦,٩٤١	٥٨,٧٣٧ +
١٨٦٥	١,٢٩٩,٨٩٣	٢٤١,٤١٣ +	٣,٦٨٨,٧٤٢	٣٢١,٨٠١ +

ويتلخص الجدول السابق نحصل على الصورة التالية :

الزير _____ أداة المطة _____ الخنازير _____ الماشية _____ الخيول _____ الأغنام _____ الخنازير

٧٢,٣٥٨ ١١٦,٦٢٦ ١٤٦,٦٠٨ ٢٨,٨١٩ (١)

في سنة ١٨٤١ زاد عدد سكان إيرلنده الى ٨,٢٢٢,٦٦٤ فيبط الى ٦,٦٢٣,٩٨٥ (١٨٥١)؛

(١) لورجنا الى الورا لوجدنا المبوط أشد وضوحا، فمثلا في سنة ١٨٦٥ كان هناك من الأغنام ٣,٦٨٨,٧٤٢ وفي (١٨٥٦) ٣,٦٩٤,٢٩٤؛ وفي (١٨٦٥) ١,٢٩٩,٨٩٣ (خننازير) ، ١,٤٠٩,٨٨٣ (خننازير سنة ١٨٥٨) .

٥,٨٥٠,٣٠٩ (١٨٦١) ، ٥٣ مليون (١٨٦٦) أى كما كان سنة ١٨٠١ تقريباً . وبدأ الهبوط فى سنة المجاعة (١٨٤٦) بحيث فقدت البلاد أكثر من ٣ من أهلها فى أقل من ٢٠ عاماً (١) . وفى الفترة (مايو ١٨٥١ - يوليه ١٨٦٥) بلغ المهاجرون من البلد ١,٥٩١,٤٨٧ هاجر نحو نصف مليون منهم فيما بين ١٨٦٥، ١٨٦١ . ونقص عدد المساكن بمقدار ٥٢,٩٩٠ (١٨٦١-١٨٥١) بينما زاد عدد الملكيات (١٥ - ٣٠ فداناً) بمقدار ٦١,٠٠٠ ، والملكيات (أكثر من ٣٠ فداناً) ١٠٩,٠٠٠ وذلك فى حين هبط مجموع المزارع الكلى بمقدار ١٢٠,٠٠٠ بسبب اختفاء الملكيات (أقل من ١٥ فدان) ، وبذلك حدثت مركرة فى الزراعة . هذا النقص فى عدد السكان صحبه تناقص مثله فى كمية المنتجات .

الجدول الثانى

الزيادة أو النقص فى مساحة المحاصيل والمراعى (بالأفدنة)

السنة	حبوب	محاصيل خضراء	حشائش وبرسيم	كثبان	الأرض المزروعة كلها
١٨٦١	- ١٥,٧٠١	- ٣٦,٩٧٤	- ٤٧,٩٦٩	+ ١٩,٣٧١	- ٨١,٨٧٣
١٨٦٢	- ٧٢,٧٣٤	- ٧٤,٧٨٥	+ ٦,٦٢٣	+ ٢,٠٥٥	- ١٣٨,٨٤١
١٨٦٣	- ١٤٤,٧١٩	- ١٩,٣٥٨	+ ٧,٧٢٤	+ ٦٣,٩٢٢	- ٩٢,٤٣١
١٨٦٤	- ١٢٢,٤٣٧	- ٢,٣١٧	+ ٤٧,٤٨٦	+ ٨٧,٧٦١	+ ١٠,٤٩٣
١٨٦٥	- ٧٢,٤٥٠	+ ٢٥,٢٤١	+ ٦٨,٩٧٠	- ٥٠,١٥٩	- ٢٨,٢١٨
١٨٦١ - ٦٥	+ ٤٢٨,٠٤١	+ ١٠٧,٩٨٤	+ ٨٢,٨٣٤	+ ١٢٢,٨٥٠	- ٣٣٠,٨٦٠
	= +	= +	= -	= -	= -

(١) كان عدد السكان ١٨٦٧, ٣١٩, ٠ (١٨٠١) ، ٦, ٠٨٤, ٩٩٦ (١٨١١) ، ٦, ٨٦١, ٠٤٤ (١٨٢١) ، ٧, ٨٢٨, ٣٤٧ (١٨٣١) ، ٨, ٢٣٢, ٦٦٤ (١٨٤١) .

الجدول الثالث

الزيادة أو النقص في المساحة المزرعة ، وإنتاج الفدان ، والإنتاج الكلى سنة ١٨٦٥
بالمقياس إلى سنة ١٨٦٤

التقصن	الزيادة	١٨٦٥ مساحة الارض المزرعة	١٨٦٤	المنتج
٩,٤٩٤	—	٢٦٦,٩٨٩	٢٧٦,٤٨٣	قمح
٦٩,٦٥٨	—	١,٧٤٥,٢٢٨	١,٨١٤,٨٨٦	قرطم
—	٤,٤٠٢	١٧٧,١٠٢	١٧٢,٧٠٠	شعير
—	١,١٩٧	١٠,٠٩١	٨,٧٩٤	{ Bere
—	٢٦,٥٣٦	١,٠٦٦,٢٦٠	١,٠٣٩,٨٢٤	{ شوفان
٤,١٤٣	—	٣٣٤,٢١٢	٣٣٧,٢٥٥	بطاطس
—	٣١٦	١٤,٨٣٩	١٤,٠٧٣	لفت
—	١,٨٠١	٢٣,٦٢٢	٢١,٨٢١	Mangold-wurzels
٥٠,٢٦٠	—	٢٥١,٤٣٣	٣٠١,٦٩٣	كرنب
—	٦٨,٩٢٤	١,٦٧٨,٤٩٣	١,٦٠٩,٥٦٩	كثان
				دريس

الإنتاج بالفدان الواحد

٠.٣	—	١٣	١٣٣٣
—	٠.٣	١٢٣٣	١٢٣١
١	—	١٤٣٩	٥١٣٩
١.٦	—	١٤٣٨	١٦٣٤
—	١.٩	١٠,٤	٨٥٥
٠.٥	—	٣٣٦	٤٣١
٠.٤	—	٩٣٩	١٠٣٣
—	٢.٨	١٣٣٣	١٠٥٥
—	١.١	١٠.٥٤	٩٣٣
٩	—	٢٥٣٢	Stone ٣٤٣٢ طن (٤١٤ رطلا)
—	٠.٣	١.٨	طن ١.٦

الإنتاج الكلي

٤٨,٩٩٩	—	٨٢٦,٧٨٣	٨٧٥,٧٨٢
١٦٦,٦٠٥	—	٧,٦٥٩,٧٢٧	٧,٨٢٦,٣٣٢
٢٩,٨٩٢	—	٧٣٢,٠١٧	٧٦١,٩٠٩
١,١٧١	—	١٣,٩٨٩	١٥,١٦٠
—	٥,٦٨٤	١٨,٣٦٤	١٢,٦٨٠
٤٤٦,٣٩٨	—	٣,٨٦٥,٩٩٠	٤,٣١٢,٣٨٨
١٦٥,٩٧٦	—	٣,٣٠١,٦٨٣	٣,٤٦٧,٦٥٩
—	٤٤,٦٥٣	٤٩١,٩٣٧	١٤٧,٢٨٤
—	٥٢,٨٧٧	٣٥٠,٢٥٢	٢٩٧,٣٧٥
٢٤,٩٤٥	—	٣٩,٥٦١	٦٤,٥٠٦
(١) —	٤٦١,٥٥٤	٣,٠٦٨,٧٠٧	٢,٦٠٧,١٥٣

نتقل إلى الزراعة التي تنتج وسائل العيش للحيوانات والأدميين على حد سواء . وفي الجدول الثاني تشمل د الحبوب ، الفول والحمص والقمح والقرطم والشعير والشوفان ؛ وتدخل تحت عبارة د المحاصيل الخضراء ، البطاطس واللفت والبنجر والكرنب والجزر الخ . وفي سنة ١٨٦٥ نجد تحت عبارة د أراضي الحشائش ، ١٢٧,٤٧٠ فدانا إضافية نظرا لحدوث نقص قدره ١٥١,٥٤٣ في الأراضي المسماة د المستنقعات وأراضي الفضاء غير المسكونة . وبموازنة عامي ١٨٦٥ ، ١٨٦٤ نجد نقصا قدره ٢٤٦,٦٦٧ ريبعا في القمح ، ١٦٦,٦٠٥ ، ٢٩,٨٩٢ في

(١) البيانات بالجدول جمعت مما ورد في Agricultural Statistics, Ireland, General Abstracts, Dublin, 1860 et seq., and Agricultural Statistics, Ireland, Tables showing the estimated average produce, etc., Dublin, 1866

وهذه الاحصائيات رسمية وتعرض على البرلمان سنويا [حاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية — تدل احصائيات سنة ١٨٧٢ عند الموازنة بينها وبين وبين احصائيات سنة ١٨٧١ على نقص المساحة المنزرعة بمقدار ١٣٤,٩١٥ فدان . وحدثت زيادة في زراعة المحاصيل الخضراء واللفت الخ . ونقصت مساحة القمح بمقدار ١٦,٠٠٠ فدان ، والقرطم ١٤,٠٠٠ ، والشعير والشوفان ٤٠٠٠ ، والبطاطس ٦٦,٦٣٢ ، والسكان ٣٤,٦٦٧ ، والحشائش والدريس ، vetches ، rape-seed ، ٣٠,٠٠٠ . وفيما يلي المساحة المزروعة قححا (بالأفدنة) في السنوات الخمس الأخيرة لبيان النقص فيها : — ٢٨٥,٠٠٠ (١٨٦٨) ، ٢٨٠,٠٠٠ (١٨٦٩) ، ٢٥٩,٠٠٠ (١٨٧٠) ، ٢٤٤,٠٠٠ (١٨٧١) ، ٢٢٨,٠٠٠ (١٨٧٢) ، وفي سنة ١٨٧٢ نجد زيادة قدرها ٢٦,٠٠٠ حصان ، ٨٠,٠٠٠ من الماشية ، ٦٨,٦٠٩ (أغنام) ؛ بينما نقص عدد الخنازير بمقدار ٢٣٦,٠٠٠ .]

الشعير الخ . وبلغ النقص في البطاطس ٤٤٨,٣٩٨ من الأطنان برغم ازدياد المساحة المزروعة بالبطاطس (انظر الجدول الثالث) .

نتقل الآن إلى دراسة حركة مالية ملاك الأراضي وكبار المزارعين والرأسماليين الصناعيين في ذلك البلد ، وهذا يتضح من دراسة أرقام ضريبة الدخل . وبهذه المناسبة أشير إلى أن القائمة (٥) (الجدول الرابع) أي « الأرباح الصناعية ، — برغم انفصالها عن « أرباح المزارعين ، فانها تشمل دخول المحامين والأطباء الخ أي أرباح المهن الحرة . وتشمل القائمتان ج ، هـ دخول موظفي الحكومة وضباط الجيش والبحرية وحملة سندات الدولة الخ . في القائمة (٥) كان متوسط الزيادة السنوية في الدخل (١٨٥٣ — ٦٤) ٩٣٪ ، بينما كان في إنجلترا خلال نفس الفترة ٤,٥٨٪ ؛ ويرينا (الجدول الخامس) توزيع الأرباح (باستثناء أرباح المزارعين) عن عامي ١٨٦٤ ، ١٨٦٥

الجدول الرابع

ضريبة الدخل مقدرة بالجنهات الأسترلينية

المجموع الكلي من أ إلى هـ	القائمة (٥)	القائمة (ب)	القائمة (١)	
٢٢,٩٦٢,٨٨٥	٤,٨٩١,٦٥٢	٢,٧٦٥,٣٨٧	١٣,٨٩٣,٨٢٩	١٨٦٠
٢٢,٩٩٨,٣٩٤	٤,٨٣٦,٢٠٣	٢,٧٧٣,٦٤٤	١٣,٠٠٣,٥٥٤	١٨٦١
٢٣,٥٩٧,٥٧٤	٤,٨٥٨,٨٠٠	٢,٩٣٧,٨٩٩	١٣,٣٩٨,٩٣٨	١٨٦٢
٢٣,٦٥٨,٦٣١	٤,٨٤٦,٤٩٧	٢,٩٣٨,٨٢٣	١٣,٤٩٤,٠٩١	١٨٦٣
٢٣,٢٣٦,٢٩٨	٤,٥٤٦,١٤٧	٢,٩٣٠,٨٧٤	١٣,٤٧٠,٧٠٠	١٨٦٤
(١) ٢٣,٩٣٠,٣٤٠	٤,٨٥٠,١٩٩	٢,٩٤٦,٠٧٢	١٣,٨٠١,٦١٦	١٨٦٥

الجدول الخامس

ضريبة القائمة (٥) على الأرباح (التي تزيد من ٦٠ جنياً) في ايرلنده
مجموع الدخل السنوي (مقدراً بالجنهات) في :

١٨٦٤	٤,٣٦٨,٦١٠	مقسمة بين	١٧,٤٦٧	شخصاً
١٨٦٥	٤,٦٦٩,٩٧٩	»	١٨,٠٨١	»

دخل سنوي يزيد عن ٦٠ جنيهًا ويقل عن ١٠٠ جنيه :

١٨٦٤	٢٣٨,٦٢٦	٥,٠١٥
١٨٦٥	٢٢٢,٥٧٥	٤,٧٠٣
من مجموع الدخل السنوي :		

١٨٦٤	٢,١٥٠,٨١٨	١,١٣١
١٨٦٥	٢,٤١٨,٩٣٣	١,١٩٤
من هؤلاء :		

١٨٦٤	١,٠٨٣,٩٠٦	٩١٠
١٨٦٥	١,٠٩٧,٩٣٧	١,٠٤٤
١٨٦٤	١,٠٦٦,٩١٢	١٢١
١٨٦٥	١,٣٢٠,٩٩٦	١٨٦
١٨٦٤	٢٣٠,٥٣٥	١٠٥
١٨٦٥	٥٨٤,٤٥٨	١٢٢
١٨٦٤	٦٤٦,٣٧٧	٢٦
١٨٦٥	٧٣٦,٤٤٨	٢٨
١٨٦٤	٢٦٢,٦١٠	٣
١٨٦٥	٢٦٤,٥٢٨	٣ (١)

لو أن إنجلترا ذلك البلد الصناعي والذي اكتمل فيه نمو الإنتاج الرأسمالي ، تعرضت لهذا النقص في السكان لاستنزف ذلك دما ؛ ولكن أرلنده اليوم لا تزيد عن منطقة زراعية بامتياز يفصلها البحر عن البلد الذي تمده بالحبوب والصوف والخيل والماشية وعمال الصناعة والمحارين . وقد نجم عن نقص السكان تناؤل المساحة المزروعة وهبوط الإنتاج الزراعي (٢) . ورغم الزيادة في المساحة المخصصة لتربية الخيل والماشية نجد في فروع كثيرة تناقصاً مطاقاً ، بينما في الفروع التي شاهدت تقدماً كان التقدم ضئيلاً لا يستحق الذكر . ومع هذا كان تناقص السكان مصحوباً بزيادة في الإيجارات وأرباح الزراعة وإن لم تكن زيادة الأرباح بنفس

(١) يختلف المجموع الكلي للدخل السنوي (قائمة ٥) في هذا الجدول عنه في الجداول السابقة بسبب استقطاعات مسموح بها .

(٢) حين نلاحظ أن غلة الفدان قد تناقصت بالمثل فيجب ألا ننسى أن إنجلترا عملت خلال قرن ونصف بطريقة غير مباشرة على إصدار تربة أرلنده دون أن تهيب للزراعة أية وسيلة كي يعيدوا للأرض العناصر التي تتكون منها وحرمت منها .

سرعة زيادة الإيجارات . ويرجع هذا من جهة الى أن نسبة أكبر من المنتج الكلي صارت منتجا فائضا بسبب انضمام المزارع الصغيرة وتحول الأرض الزراعية الى مراعي ؛ فكأن المنتج انقائض عظيم برغم تناقص المنتج الكلي . ومن جهة أخرى زادت قيمة هذا المنتج الفائض بسرعة أعظم نتيجة الارتفاع المطرد في أثمان اللحم والصوف النخ بالأسواق الانجليزية خلال العشرين عاما الأخيرة والعقد الأخير بوجه خاص . إن أدوات الانتاج المتناثرة التي تحقق للنتجين الفعليين وسائل العمل والعيش والتي لا تزيد قيمتها نتيجة اندماج عمل الغير فيها — نقول إن مثل هذه الأدوات لا تعد رأس مال ، . لهذا إذا كان الهبوط في عدد السكان مصحوبا بنقص في مجموعة أدوات الانتاج المستخدمة في الزراعة ، زاد مقدار رأس المال المستثمر في الزراعة نظرا لأن جانبا مما كان حتى ذلك الوقت أدوات إنتاج متفرقة قد تحول الى رأس مال . وخلال العقود الأخيرة تراكم ببطء رأس المال المستخدم بأرئده في التجارة والصناعة (خلاف الزراعة) ، وكانت عملية التجميع هذه عرضة لتقلبات مستمرة واسعة النطاق . ومن جهة أخرى زادت سرعة نمو العناصر التي يتكون منها . وأخيرا كانت الزيادة في رأس المال كبيرة بالقياس الى عدد السكان المتناقص .

ها نحن أمام عملية واسعة قد يتخذ منها الاقتصاديون سندا لما يذهبون اليه من اعتبار الفقر نتيجة لازدحام السكان المطلق ، وأن التوازن يمكن تحقيقه إذا قل عدد السكان . والتجربة التي شهدتها أرنلده أعظم أهمية من تلك التي تربت على الوباء الأسود في منتصف القرن الرابع عشر والذي استغله أتباع مالتس . ودعوني أقول إنه بينما نحتاج الى البساطة في التفكير من جانب معلم في مدرسة كي نحمل أى امرىء على أن يطبق معيار القرن الرابع عشر على أحوال الانتاج والسكان في القرن التاسع عشر ، فان البساطة الفاتقة وحدها هي التي تتغافل عن الحقيقة التالية وهي أنه بينما تولد عن الموت الأسود تحرر السكان الزراعيين وراثوهم في إنجلترا ، تربت على نفس الوباء زيادة الاسترقاق والفقر بفرنسا (١) .

لقد خسرت أرنلده بسبب المجاعة أكثر من نصف مليون من أهلها ولكنهم من أفقر الفقراء ، ولكن هذه المجاعة لم تسبب أذى بثروتها ، فالهجرة الواسعة لم تدمر وسائل الانتاج

(١) لما كانت أرنلده أرض الميعاد «لبدا السكان» نجد أن توماس سادلر قبل أن ينشر كتابه عن السكان أصدر مؤلفه الشهير Ireland, its Evils and Remedies (الطبعة الثانية ، لندن ١٨٢٩) وفيه قام بالموازنة بين الاحصائيات عن الولايات المختلفة والمقاطع في كل ولاية ، واستخلص من هذا أن الفقر بأرنلده ليس متناسبا مع السكان ، كما يريد مالتس أن يحمانا على الاعتقاد ، بل إنه يسير بنسبة عكسية مع السكان .

والآدميين كما فعلت حرب الثلاثين عاما في أوروبا . فالمهاجرون الى الولايات المتحدة يرسلون مقادير كبيرة من المال سنويا لدفع نفقات السفر لمن تخلفوا في ايرلنده ، وهكذا بدلا من أن تكلف الهجرة البلاد شيئا تراها من أكثر فروع تجارة الصادر ربحاً وغلّة . هكذا تزداد الهجرة سنة بعد أخرى الأمر الذي يترتب عليه نقص السكان (١) .

ماذا كان أثر هذه الهجرة على عمال ايرلنده بعد أن تخلصوا من وطأة زيادة السكان ؟ لا يزال الازدحام النسبي كبيرا اليوم كما كان قبل عام ١٨٤٦ ، وظلت الأجور منخفضة ، وزاد الظلم بحيث أن الفقر في صدد أن يسبب أزمة جديدة . والأسباب لذلك بسيطة ، فالهجرة صحبتها ثورة في الزراعة . والازدحام النسبي لم يتمش مع تناقص السكان ، ويرينا الجدول (رقم ٣) أن تحول الأرض الزراعية الى مراعى كانت له في ايرلنده آثار أشد خطرا منها في إنجلترا . ففي الأخيرة تزداد زراعة المحاصيل الخضراء مع تربية الماشية ، وفي ايرلنده يحصل العكس . فبينما تحولت مساحة واسعة الى أراض بور أو مراعى ، استخدمت مساحات كبيرة من الأراضى البور وجهات المستنقعات لتربية الماشية . ولا يزال متوسطو المزارعين وصغارهم (أى من تقل ملكياتهم عن ١٠٠ فدان) عبارة عن ١/١٠ السكان (٢) ، ولكن نسبة متزايدة منهم تهوى الى مرتبة الأجراء بسبب ضغط منافسة الزراعة الرأسمالية ، وصناعة التيل ، وهى الصناعة الكبيرة الوحيدة بارلنده ، تتطلب عددا قليلا نسبيا من البالغين ، وبالرغم من توسعها منذ ارتفاع ثمن القطن (١٨٦١ — ٦٦) فإنها تستخدم من السكان جزءا تافها نسبيا . وبسبب التقلبات المستمرة داخل مجالها تؤدي باستمرار الى تزايد فائض السكان النسبي حتى فى الوقت الذى تحدث فيه زيادة مطلقة فى عدد من يشتغلون فيها . ويهيم فقر الفريق الزراعى من السكان أساسا لمصانع عمل القمصان الضخمة الخ التى تلقى جيشها من العمال منتشراً فى الريف ، وهنا تلقى نظام الصناعة المنزلية الذى سبق وصفه ، والذى يجعل جانبا من السكان زائدا عن الحاجة ، بسبب قلة الأجور والإرهاق فى العمل . وأخيرا فبرغم أن تناقص السكان آثاره أقل خطرا منها فى بلد اكتمل فيه نمو الانتاج الرأسمالى ، إلا أن له رد فعل على السوق المحلية ، إذ نظراً للثغرات التى تحدثها الهجرة تلتجى هبوطا لا فى الطلب المحلى على العمل فحسب بل وفى دخول صغار أصحاب المتاجر ورجال الحرف اليدوية وصغار

(١) بلغ عدد المهاجرين فى الفترة (٨٥١ — ٧٤) ٢,٣٢٥,٩٢٢ .

(٢) حسب الجدول الوارد فى كتاب مورفى « أيرلنده — الصناعية والسياسية والاجتماعية » والمنشور

سنة ١٨٧٠ كان ٩٤,٦ ٪ من الملكيات دون ١٠٠ فدان لكل منها .

العمال الصناعيين عموماً . وهذا يفسر نقص الدخول (٦٠ جنياً — ١٠٠ جنيه) كما يتضح من الجدول الخامس .

وتمدنا تقارير مفتشى قانون الفقراء بصورة واضحة عن حالة العمال الزراعيين بأرلنده (١) . وهؤلاء المفتشون حريصون في أقوالهم لأنهم موظفو حكومة تعتمد على الحراب ولأن البلاد في حالة من الحصار الحقيقي أو الفعلي . ومع هذا يحدث لنا أن الأجور في الريف برغم انخفاضها قد زادت خلال العشرين سنة الأخيرة بنسبة ٥٠ ٪ — ٦٠ ٪ وهي تتراوح الآن بين ٦ ، ٩ شلنات في الأسبوع . ولكن هذا الارتفاع ظاهري يخفي الهبوط الفعلي لأن الارتفاع لم يكن كافياً ليعوض مثيله الذي حدث في أثمان ضروريات الحياة ، وفيما يلي بيان مأخوذ من حسابات أحد بيوت العمل الإيرلندية .

متوسط النفقات الأسبوعية للفرد الواحد

السنة المنتهية في	المؤن والضروريات	الملبس	المجموع السكلي
	بنس شلن	بنس	بنس شلن
٢٩ سبتمبر ١٨٤٩	٣ ¼	٣	٦ ¼
د د ١٨٦٩	٧ ¼	٦	١ ¼

قبل المجاعة كان معظم الأجور بالجمبات الريفة يدفع عينا ، واليوم ساد الدفع بالنقود . وواضح أنه مهما كانت حركة الأجور الحقيقية فلا بد من حدوث ارتفاع في الأجور النقدية . فقبل هذه المجاعة كان العامل كوخ ونصف فدان أو فدان وتسهيلات لزراع محصول البطاطس ، كما كان في استطاعته تربية الخنازير والدجاج ، ولكنه لا يستطيع ذلك الآن كما أن عليه أن يدفع ثمن الخبز (٢) . وفي الأيام السالفة لم يكن ثمت تمييز واضح بين العمال الزراعيين وصغار الملاك ، إذ كان هؤلاء جميعاً الطبقة التي تشتغل في المزارع المتوسطة والكبيرة . ولكن منذ نكبة ١٨٤٦ ظهرت طبقة من العمال الأجرا لا تقوم بينهم وبين السادة الملاك إلا علاقة نقدية . أما المساكن فأسوأ مما كانت عليه سنة ١٨٤٦ ويعيش كثير من العمال في أكوخ شديدة الازدحام من فيها وشر من أسوأ المساكن التي وصفناها بصدد المناطق الزراعية بانجلترا ،

Reports from the Poor Law Inspectors on the Wages of Agricultural (١)

Agricultural Labourers (Ireland) Return, وانظر كذلك: Labourers in Dublin, 1870 etc., March 8, 1862.

(٢) المصدر السابق ص ٢٩ .

وهذه ظاهرة عامة مع استثناء مساحات معينة في أستر . فهي تنطبق في الجنوب على مقاطعات كورك وليريك وكلكني الخ ، وفي الشرق على وِكلو وكسفورد الخ ، وفي الوسط على مقاطعتي الملك والمملكة ودبلن الخ ، وفي الشمال على داون وأنتريم وتيرون الخ ، وفي الغرب على سليجو وروسكومن ومايو وجلواي الخ . ويقول أحد المفتشين ، إن أكواخ العمال الزراعيين عار في جبين مسيحية هذه البلاد ومدنيتها ،^(١) ولزيادة الترخيب في هذه المغارات جرت العادة أخيراً بمصادرة قطع الأرض الصغيرة التي كانت ملحقة بالمساكن من أبعاد العصور . وقد ولدت هذه المعاملة من جانب الملاك وكلاهم روحاً من العداء والاستياء في نفس العمال من ناحية أولئك الذين يعاملونهم كأنهم شعب منبوذ^(٢) . وكان أول عمل للثورة الزراعية القضاء على الأكواخ المقامة في ميادين العمل بحيث اضطرت العمال إلى البحث عن المأوى في القرى والمدن وتجمعوا في الأقبية والحجرات التي فوق البيوت وفي أحط أنواع المساكن ، وانتقلت ألوف الأسرات الأيرلندية الدمثة الخلق الميالة إلى الحياة المنزلية والملبسة بروح المرح ، إلى أماكن هي في الحق مواطن للرذيلة . وتعين على الرجال البحث عن العمل في أماكن مجاورة حيث يؤجرون باليوم في الغالب وهذا عمل يعوزه عنصر الاستقرار . ولهذا يسرون مسافات طويلة وأحياناً يصيبهم البلل ويقاسون المشاق مما ينتهي غالباً بالمرض والوباء والفاقة ،^(٣) وكان على المدن أن تتلقى من عام لآخر ما كان يعتبر العمل الفائض بالريف ،^(٤) وبدهش الناس ويتساءلون ، هل لا زال هناك فائض من العمل في المدن والقرى ، وندرة واقعية أو محتملة في نواح أخرى ،^(٥) . والحقيقة أن هذا النقص لا يتضح إلا في وقت الحصاد أو خلال الربيع أو في الأوقات التي تنشط فيها العمليات الزراعية ؛ ولكن في أوقات أخرى من السنة يصبح كثير من الأيدي العاملة بدون عمل ،^(٦) بحيث لا يوجد لها عمل منذ جنى المحصول الرئيسي من البطاطس في أكتوبر حتى أوائل الربيع التالي ،^(٧) ، فضلاً عن هذا في أوقات النشاط ، يتعرضون لفترات التعطل المؤقتة ،^(٨) .

والنتائج المترتبة على الثورة الزراعية أي تحويل الأرض الزراعية إلى مراع ، واستخدام الآلات ، إجراء أعظم الوفرة في استخدام العمل الخ — نقول هذه النتائج أسوأ في مزارع أولئك الملاك النموذجيين الذين يحملهم كرمهم على العيش في أملاكهم بارئده بدلاً من أن ينفقوا ربعمهم في البلاد الأخرى . وحتى لا ينشأ ما يعوق فعل قانون العرض والطلب مطلقاً نجد أن

(١) مصدر سابق ص ١٢ . (٢) شرحه . (٣) شرحه ص ٢٥ . (٤) شرحه ص ٢٧ .

(٥) شرحه ص ١ . (٦) شرحه . (٧) ص ٣١ — ٣٢ . (٨) ص ٢٥ .

هؤلاء السادة يحصلون على ما يلزمهم من مورد العمل . من صغار مستأجرهم بصفة خاصة وهم الذين يضطرون إلى العمل للمالك إذا طلبهم بأجور دون المعدل الذي يدفع للعامل الزراعي العادي في حالات كثيرة، وهذا دون مراعاة لما يصيب المستأجر من مشقة أو خسارة إذ يضطر إلى إهمال عمله في أوقات البذر والحصاد ، (ص ٣٠) .

ويذكر مفتشو قانون الفقراء أن من بين ما تشكو منه البروليتاريا الزراعية في إرلنده عدم التأكد من الحصول على العمل بانتظام ، وكثرة فترات التعطل الطويلة . ويذكر القارىء أننا شاهدنا مثل هذه الظواهر أثناء بحثنا في حالة البروليتاريا القروية في إنجلترا . ولكن هناك فارقاً وهو أن إنجلترا بلد صناعي ويأتي جيش الصناعة الاحتياطي فيها من الريف ، أما إرلنده فبلد زراعي وعلى ذلك يأتي الإحتياطي الزراعي من المدن التي كانت موطناً للعامل الزراعيين الذين طردوا من الأرض . وفي إنجلترا يصبح العمال الزراعيون الزائدون عن الحاجة عمالاً في المصانع أما في إرلنده فإن أولئك الذين يرغبون على البقاء في المدن يبقون عمالاً زراعيين ويعودون باستمرار إلى الريف للبحث عن عمل ، برغم أن إقامتهم بالمدن ومنافستهم مما يميل إلى إبقاء أجور عمال المدن في مستوى منخفض .

وفيما يلي ما يصف به أحد مفتشي قانون الفقراء أحوال معيشة العامل الزراعي : برغم أنه يعيش بأشد مظاهر القصد والاعتدال فأجره لا يكاد يكفي لغذاء أسرة عادية ، ولدفع الإيجار ، ولذا يعتمد على مصادر أخرى يحصل منها على الكساء لنفسه وزوجه وأطفاله . . . وقد أصبحت هذه الطبقة عرضة لأمراض الحمى والسل بسبب جو الأكوخ التي نقيم فيها فضلاً عن نواحي الحرمان الأخرى التي تعانيها ، (ص ٢١ ، ٢٣) . فلا مدعاة للدهشة إذن إذا أجمع المفتشون على ما يملأ نفوس هذه الطبقة من الإستياء القائم . فهي تنظر إلى الماضي بعين الحسد ، وإلى الحاضر بالكراهية ، ويغمرها اليأس من المستقبل ؛ وتستسلم لتأثير المييجين الشرير ، ولا تفكر إلا في أمر واحد ، ذلك هو الهجرة إلى أمريكا .

ويكفي مثال واحد لبيان نوع الحياة السعيدة التي يحياها عامل المصنع بإرلنده . قام منتش المصانع الإنجليزي روبرت بيكر بزيارة لشمال إرلنده حيث وجد عاملاً حاذقاً (يشتغل في إنتاج البضائع المعدة لسوق منشستر) يدعى جونسون ومهنته beetle له زوجة وخمسة أطفال ويشتغل من السادسة صباحاً حتى ١١ ليلاً لقاء أجر أسبوعي قدره ١٠ شلنات ونصفه وه شلنات لزوجته . وتتولى كبرى بناته وعمرها ١٢ سنة رعاية شؤون البيت والطهي . ومراقبة الصغار طيلة اليوم وإعدادهم للمدرسة . وهو يتناول الشاي مرة واحدة في الأسبوع . . .

وتأدرا ما تقع عين الأسرة على قطعة من اللحم . ويدفع الوالدان بنساكل أسبوع لكل من أولادهم الثلاثة الذين يذهبون إلى المدرسة ، ويتكلفان أسبوعيا ٩ بنسات (إيجار المسكن) ، ١٤ شلن للأعشاب المتعفنة التي تستخدم للوقود وذلك كل أسبوعين . (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٩٦) . هذه هي الأجور الإيرلندية والحياة الإيرلندية ! وقد عادت آلام أيرلنده تشغل النقاش في إنجلترا . ففي آخر عام ١٨٦٦ وبداية ١٨٦٧ عكف اللورد دوفرين أحد كبار أعيان أيرلنده على كتابة مقالات في التيمس يحاول فيها إيجاد حل للمسألة الإيرلندية . ياله من تنازل من رجل عظيم ! رأينا (راجع الجدول الخامس) مقدار ما يستولى عليه من الأرباح السنوية عدد ضئيل من أفراد الطبقة التي تستحوذ على القيمة الفائضة ولكن نصيب الأسد الذي يحصل عليه نفر يقل عدده باستمرار من كبار الأعيان على هيئة ريع سنوي من إنجلترا واسكتلنده وإيرلنده ضخم إلى حد أن السياسة البريطانية تأتي أن تزود الجمهور بإحصائيات عن مختلف أنواع الريع أسوة بما تفعله بصدد الأرباح . واللورد دوفرين أحد كبار الملاك هؤلاء ، وبطبيعة الحال يعد القول بأن الريع والريخ يمكن أن يكونا باهظين فكرة « شائنة » ، « غير سديدة » واللورد يركزهم في الحقائق . حسنا ! الحقيقة أنه كلما تضاعف عدد سكان أيرلنده زاد ما يحصل عليه الملاك من ريع ؛ وتناقص السكان يفيد الملاك ، وبذا يفيد التربة أيضا ، وعلى ذلك ففيه نفع للناس الذين لا يزيدون عن كونهم ملحقا بالتربة ! لهذا يصرح اللورد أن أيرلنده لازالت شديدة الإزدحام بالسكان ، وأن سير الهجرة من البلاد بطيء . فإذا شامت أيرلنده أن تكون سعيدة وجب عليها أن تبعث بثلك مليون آخر على الأقل من عمالها إلى أمريكا . ينبغي ألا يظن القارى أن لورد دوفرين إلى جانب كونه رجلا واسع الخيال ، هو كذلك طبيب على شاكلة الدكتور سانجرادو في رواية Gil Blas الذي رأى مريضه لا تتحسن حالته فأمر بتصفية دمه حتى يتخلص المريض من مرضه بأن يتخلص من الحياة نهائيا . واللورد دوفرين رجل معتدل لأنه يقنع بالمطالبة بهجرة ثلث مليون فقط بدلا من مليونين الأمر الذي بدونه لا يمكن أن يتحقق العهد السعيد في أيرلنده . ومن السهل إقامة الدليل .

عدد ومساحة المزارع في أيرلنده عام ١٨٦٤

العدد	الأفدنة	
٤٨,٦٥٣	٢٥,٣٩٤	(١) مزارع لا تزيد الواحدة منها هن فدان
٨٢,٠٣٧	٢٨٨,٩١٦	(٢) مساحة الواحدة ١ — ٥ من الأفدنة

الأفدنة	العدد					
١,٨٣٦,٣١٠	١٧٦,٣٦٨	د	د	١٥—٥	د	(٣)
٣,٠٥١,٣٤٣	١٣٦,٥٧٨	د	د	٣٠—١٥	د	(٤)
٢,٩٠٦,٢٧٤	٧١,٩٦١	د	د	٥٠—٣٠	د	(٥)
٣,٩٨٣,٨٨٠	٥٤,٢٤٧	د	د	١٠٠—٥٠	د	(٦)
٨, ٢٢,٨٠٧	٣١,٩٢٧	د	د	أكثر من ١٠٠ فدان	د	(٧)
٢٠,٣١٩,٩٢٤	—					(٨) المساحة الكلية

(وتشمل أراضي المستنقعات والمناطق البور)

وحركة المركزة (١٨٥١—٦١) أدت إلى القضاء على المزارع (١ و٢ و٣) إذ كان لا بد من زوال هذه . وترتب على هذا زيادة فائضة عن الحاجة في عدد الفلاحين قدرها ٣٠٧,٠٥٨ ؛ فلو قدرنا ٤ أشخاص للأسرة وهو تقدير منخفض لبلغ العدد ١,٢٢٨,٢٣٢ . ولو أسرفنا في الفرض وقلنا إن ربع هذا العدد تعود الأرض إلى امتصاصه بعد الثورة الزراعية لتبقى مع هذا ٩٢١,١٧٤ شخصا لا بد لهم من الهجرة إلى أمريكا . والمزارع (٤ و٥ و٦) صغيرة جدا كي تصلح لإنتاج القمح حسب الأسلوب الرأسمالي ، كما دلت على ذلك التجارب في إنجلترا ، كما أنها لا تصلح مطلقا لتربية الأغنام . وهنا نجد عددا إضافيا قدره ٧٨٨,٧٦١ لا بد من هجرتهم أيضا . فالجموع الكلي ١,٧٠٩,٥٣٢ . هنا نجد الذين يعيشون على الربع أن إرلنده لازالت فقيرة بسبب ازدحامها بالسكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين ونصف المليون— لهذا يجب استمرار عملية إنقاص السكان حتى تؤدي إرلنده رسالتها وهي أن تكون مرعى للأغنام والماشية لانجلترا (١) .

ولكن هذه الطريقة المجزية ، مثلها كمثل كافة الأشياء الطيبة في العالم ، لها مساوئها . ففي الوقت الذي يترأخ فيه الربع في إرلنده يتجمع في أمريكا الأيرلنديون الذين أقصتهم عن بلادهم الأغنام والثيران ، وهكذا يعود الفتيان Fenians إلى الظهور على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي ، وتقوم الجمهورية الفتية الجبارة تواجه سيدة البحار القديمة مهددة بإياها :

Acerba fata Romanos agunt
Scelusque fraternae necis.

(١) « إن مصيرا سيئا يتعب الرومان ، ذلك هو جريمة قتل الأخ » .

Horace, Epode VII, translated by C. E. Bennett.

الفصل الرابع والعشرون

التجميع الأولي

Primary Accumulation

١ - سر التجميع الأولي :

رأينا كيف تتحول النقود إلى رأس مال ، وكيف تتولد القيمة الفائضة عن طريق رأس المال ، وكيف يتولد رأس مال أكثر بواسطة القيمة الفائضة . ولكن تجميع رأس المال يفترض وجود القيمة الفائضة ، وهذه تفترض الإنتاج الرأسمالي الذي يفترض بدوره وجود مقادير كبيرة من رأس المال وقوة العمل في أيدي متحجي السلع . هكذا تبدو الحركة كلها كأنها تدور في دائرة شريفة لا تخرج لنا منها إلا بأن نفرض كقائمة للتجميع الرأسمالي وجود عملية من التجميع الأولي (الذي يدعوه آدم سميث « التجميع السابق ») ، وهو تجميع ليس نتيجة طريقة الإنتاج الرأسمالية ولكنه النقطة التي تبدأ منها . ويلعب هذا التجميع الأولي في الاقتصاد السياسي نفس الدور الذي تلعبه الخطيئة الأصلية في علم الأديان ، فقد ترتب على ما عمله آدم من أكل الفاكهة المحرمة أن هبطت الخطيئة إلى العالم ، كذلك يقال لنا إنه كان في العصور الماضية فريقان من الناس أحدهما يمثل الفريق المختار وامتاز بالجد والدكاء . وبالاقتصاد قبل كل شيء ، أما الآخر فيمثل جماعة من الأوغاد الخاملين الذين يبددون قوتهم ومادتهم في الحياة الصاخبة . هذه القصة تكشف لنا السبب الذي من أجله لا يحتاج أناس إلى كسب عيشهم بعرق جبينهم ولكن لا أهمية لهذا ! يكفي أن نعلم أن هذا السقوط الإقتصادي بداية فقر الجماهير التي لا تجد شيئاً تبعه سوى أنفسها مهما كدت وعملت ، كما أنه بداية ثروة القلائل التي تنمو بصورة مستمرة برغم انقطاعهم عن العمل منذ وقت بعيد . ولا يزال الناس يصدقون هذه البلاهة الصيدانية وبروبها المسيو تيير لمواطنيه في معرض الدفاع عن الملكية . وإنما لنعلم جميعاً إنه في تاريخ العالم الحقيقي يلعب الغزو والإخضاع والنهب والقتل - وبعبارة واحدة القوة - أدواراً رئيسية . ولكن علم الاقتصاد السياسي ظل على الدوام متعلقاً بالأفكار المثالية فيقول إن الحق والعمل ، كانا أبداً وسيلة الإثراء الوحيدة مع استثناء وعصرناه وحده . والواقع أن أساليب التجميع الأولي كانت أبعد الأشياء عن هذه الناحية المثالية .

ليست النقود والسلع من أول الأمر رأس مال شأنها في ذلك شأن أدوات الإنتاج ووسائل العيش ، ولكن يجب تحويلها إلى رأس مال . غير أن هذا التحويل لا يحدث إلا في ظل أحوال محدودة نذكر الرئيسى منها . يجب قيام علاقة متبادلة بين صنفين مختلفين من أصحاب السلع ، فمن جهة يجب أن يكون هناك أصحاب النقود وأدوات الإنتاج ووسائل العيش الذين يرغبون في زيادة القيم التي يملكونها عن طريق شراء قوة عمل الآخرين . ومن جهة أخرى لا بد من وجود عمال أحرار يبيعون قوة العمل وبالتالي العمل . وحرية هذه ذات معنى مزدوج فهم ليسوا تابعين لأدوات الإنتاج كما هو الحال بالنسبة إلى الأرقاء والأقنان ، وكذلك يجب ألا يكونوا مالكيين لأدوات الإنتاج . بهذين الطرفين المتقابلين في سوق السلع تتوافر الشروط اللازمة للإنتاج الرأسمالى إن النظام الرأسمالى يفترض انفصالا بين العمال وملكية الممتلكات التي يصبح عملهم بواسطتها فقئالا . وبمجرد أن يتمكن الإنتاج الرأسمالى من الوقوف على قدميه فإنه لا يتلقى هذا الانفصال على أنه من تراث الماضى فحسب ، ولكنه يكرره ويوسع نطاقه باستمرار . فالعملية التي تمهد السبيل للنظام الرأسمالى لا يمكن أن تكون سوى عملية فصل العامل عن أدوات الإنتاج وهي عملية تحول من جهة وسائل العيش الإجتماعية إلى رأس مال كما تحول من جهة أخرى المنتجين الفعليين إلى عمال أجراء . إن ما يقال له التجميع الأولى ليس إذن سوى العملية التاريخية التي فصلت المنتج عن أدوات الإنتاج ، وهو أولى المظهر لأنه ينتهى إلى المرحلة التي لا بد من اجتيازها قبل بدء تاريخ الرأسمالية وطريقة الإنتاج الملائمة لها .

لقد نشأ البناء الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى من البناء الاقتصادى للمجتمع الإقطاعى ، ذلك أن تحطم الأخير أطلق سراح العناصر اللازمة لتكوين المجتمع الرأسمالى .

لم يكن فى استطاعة المنتج المباشر أى العامل أن يتصرف فى شخصه إلا بعد أن يتخلص من التبعية لشخص آخر ، ولكى يتسنى له أن يكون حرا فى بيع ما يملك من قوة العمل لا بد له من الخلاص من سلطان النقابات الطائفية ونظمها وقواعدها التي قيدت عمل الصبيان وعمال المياومة . فمن هذه الناحية نرى الحركة التاريخية التي تحول المنتجين إلى عمال أجراء عبارة عن حركة لتحرير هؤلاء المنتجين من الرق الإقطاعى وقيود النقابات . هذا هو جانب المسألة الذى له وجود فى نظر المؤرخين البورجوازيين . ومن جهة أخرى لا يفد هؤلاء القوم على السوق لبيع ذواتهم إلا إذا سلبت منهم كافة أدوات الإنتاج ، وضمانات الحياة التي كفلتها لهم الأنظمة الإقطاعية القديمة .

ولم يقف الأمر بالرأسمالين الصناعيين عند حد الحلول محل رؤساء الحرف اليدوية من أعضاء للثقافات ، بل عملوا على الخلاص من السادة الإقطاعيين الذين كانوا يملكون مصادر الثروة ، ومن هنا كان قيام الرأسمالين الصناعيين نتيجة حملة ناجحة موجهة في نفس الوقت الواحد ضد الأمراء الإقطاعيين وامتيازاتهم ، وضد الثقافات وما فرضته من قيود على حرية نمو الإنتاج واستغلال امرىء لآخر .

ونقطة الابتداء في قيام العامل الأجير والرأسمالي كانت عبودية العامل ، وينحصر التغيير الطارىء في تحويل الاستغلال الإقطاعى إلى استغلال رأسمالى . وليست بحاجة إلى الرجوع إلى الماضى البعيد جدا كما تتمكن من فهم مجرى هذا التحويل . إن العصر الرأسمالى بمعناه الصحيح يبدأ فى القرن السادس عشر وإن صادفتنا البدايات الأولى للإنتاج الرأسمالى فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر (فى بعض مدن البحر المتوسط) . وكان ظهور الرأسمالية فى الأقاليم التى تم فيها إلغاء الرق الإقطاعى وكانت مدنها ذات الحكم الذاتى قد دخلت فى دور الانحلال .

. وفى تاريخ التجميع الأولى تعد كافة الثورات خطوات انتقال للطبقة الرأسمالية الآخذة فى التكوين ، وتنطبق هذه الملاحظة قبل كل شىء على اللحظات التى انتزعت فيها جماهير غفيرة من وسائل العيش وألتي بها فى سوق العمل ، وكان أساس العملية كلها الاستيلاء على ما يملك المنتجون الزراعيون والفلاحون وفصلهم عن التربة ، واتخذ هذا العمل أشكالا متباينة فى البلدان المختلفة ولكنه اتخذ فى إنجلترا مظهراً خاصاً من النمو ولهذا السبب نجعل من هذا البلد مثلاً لنا (١) .

(٢) — سلب أملاك أهل الريف وفصلهم عن التربة

اختفى الرق عملياً بإنجلترا فى أواخر القرن الرابع عشر ، وصارت أغلبية السكان مكونة

(١) كان أول ظهور الإنتاج الرأسمالى فى إيطاليا ولذا كانت أول بلد اختفى فيه الرق الإقطاعى ، وقد رر القن قبل أن يكتب حقاً معترفاً به فى الأرض . وقد حوله تحرره إلى بروليتارى ينتظره سادته الجدد فى المدن (ومعظمهم من مخلفات العهد الرومانى) . ولما حدث فى ختام القرن الخامس عشر أن قضى الانقلاب فى السوق العالمية على التفوق التجارى لإيطاليا الشمالية بدأت حركة فى الاتجاه المضاد فطردت أعداد كبيرة من عمال المدن إلى المناطق الريفية حيث عمل وصولهم إليها على تنشيط الزراعة الصغيرة إلى حد لم يسبق له مثيل وإن كانت فى صفرها شبيهة بأساليب فلاحه البسانين .

من ملاك فلاحين أحرار (١) (مهما كان اللقب الإقطاعي الذي يخفى حقوق امتلاكهم) . ففي
ممتلكات اللوردات الكبيرة حل الفلاح الحر محل الوكيل bailiff (وهو نفسه من طبقة الأفتان) ،
وكان العمال الزراعيون من فلاحين خصصوا فراغهم للعمل في أراضي كبار الملاك كما كانوا
جماعة من العمال الأجراء الحقيقيين وهي جماعة قليلة العدد من الوجهتين النسبية والمطلقة .
وحتى أفراد هذه الطبقة من العمال الأجراء كانوا في الحقيقة فلاحين مستقلين إذ كانوا يعطون
إلى جانب أجورهم الأكواخ والأرض على أساس أربعة أفدنة أو أكثر لكل منهم ، وكانوا
يتمتعون بحق الانتفاع بالأراضي العامة حيث يطلقون ماشيتهم للرعي ويحصلون منها على الوقود
والخشب الخ ، شأنهم في ذلك شأن الفلاحين بالمعنى الصحيح (٢) . وكانت طريقة الإنتاج
الإقطاعية تتميز في كافة البلاد الأوروبية بتقسيم الأرض بين أكبر عدد ممكن من طبقة المستأجرين
المعروفة باسم Copyholders . ولم يكن مقدار الربيع الذي يحصل عليه السيد الإقطاعي مصدر
قوته ، ولكن هذه كانت تتوقف على عدد رعاياه أي عدد الملاك الفلاحين في مزرعته
الكبيرة (٣) . وبرغم تقسيم الأرض في إنجلترا بعد الغزو النورمندی بين عدد من أبعاديات

(١) كان صغار الملاك الذين يزرعون حقولهم بأيديهم ويتمتعون بقدر متواضع من الكفاية ...
كانوا يعملون جانباً من الشعب أممها هو الحال اليوم . وإذا صدقنا ما أورده كتاب ذلك العصر من إحصائيات
لسكان ما لا يقل عن ١٦٠,٠٠٠ من الملاك يحصلون على عيشهم من أملاكهم التي يحوزونها حياة
حرة (وم بأسرانهم يقولون عن سبع عدد السكان) ... وقد دخل الواحد من هؤلاء الملاك الصغار
بمبلغ يتراوح بين ٦٠ ، ٧٠ جنيهات في السنة ؛ وقد حسبوا أن عدد الذين يزرعون أرضهم كان أكبر
من عدد الذين يزرعون أرض الغير : ما كولاى « تاريخ إنجلترا » ، الطبعة العاشرة ١٨٥٤ ،
ج ١ ص ٣٢٢ — ٣٣٤ — وحتى في الثلث الأخير من القرن السابع كان أربعة أخماس الشعب الإنجليزي
يعتقل بالزراعة (شرحه ص ٤١٣) — والسبب في اقتباسي من ما كولاى وهو أكبر مزور للتاريخ ،
راجع لى أن هذا الرجل يعلق أقل أهمية ممكنة على أمثال هذه الحقائق .

(٢) يجب ألا ننسى أبداً أنه حتى الفن لم يكن مجرد مالك قطعة الأرض (وإن كان مالكا يدفع
جزية) الملحقة بمكانه . ولكنه كان أحد الملاك المتحدين الذين يملكون الأرض الشائعة . وحين
يتحدث ميرابون عن الملكية البروسية يصف فلاحى سيليزيا في عهد فردريك الثاني بأنهم كانوا يملكون
الأراضي الشائعة برغم أنهم من الأفتان « لم يكن من المستطاع بعد حمل أهل سيليزيا على تقسيم الأراضي
الشائعة وإن كنا في المارك الجديد لا نكاد نجد قرية لم يجر فيها هذا التقسيم بأعظم قدر من النجاح »
De la monarchie prussienne ، لندن ١٧٨٨ ، ج ٢ ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٣) إن اليابان الآن التي تتميز فيها الملكية الزراعية بالطابع الإقطاعي الدقيق والتي نما فيها نظام
الملكية الصغيرة نمواً كاملاً ، لتقدم لنا صورة عن العصور الوسطى الأوروبية أصدق مما تقدمه لنا
كتب التاريخ في الغرب المليئة بأوصاف وروايات أملتها الروح البورجوازية المفرضة . من السهل
أن يكون الإنسان « حر الفكر » على حساب العصور الوسطى .

البارونات الضخمة والتي شمل الكثير منها أكثر من ٩٠٠ من الأبعاديات lord ships الانجلوسكسونية القديمة ، فقد انتشرت ملكيات الفلاحين الصغيرة . مثل هذه الأحوال ، بالإضافة إلى ازدهار حالة المدن وهو الأمر الذي ميز القرن الخامس عشر ، مما جعل في الإمكان ظهور الثروة الأهلية التي وصفها فورتسكيو بيلاعة في كتابه ' De laudibus legum Angliae ' ، ولكن هذه الأحوال برغم هذا استبعدت إمكانية الثروة الرأسمالية .

في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر وخلال العقود الأولى من السادس عشر حدثت مقدمة الانقلاب الذي وضع أسس طريقة الإنتاج الرأسمالية ، فقد ترتب على حل جماعات الأتباع الإقطاعيين أن التى إلى سوق العمل بأعداد وافرة من البروليتاريا ، أولئك الأتباع الذين قال سير جيمس ستوارت إنهم كانوا في كل مكان يملأون كل بيت وقصر ، وبرغم أن محاولة الملوك تشييد دعائم سلطانتهم المطلق مجتت بعملية حل هذه الجماعات من الأتباع ، إلا أن هذا لم يكن السبب الوحيد في هذه الظاهرة . والذي حدث هو أن كبار أمراء الإقطاع - تحدياً للملك والبرلمان - خلقوا طبقة من البروليتاريا أكبر عدداً من ذى قبل وذلك بإخراج الفلاحين من الأرض (برغم ما لهم من حقوق إقطاعية كالبارونات أنفسهم) واغتصاب الأراضي الشائعة ؛ وكان الدافع المباشر على هذا في إنجلترا قيام صناعة الصوف الفلنكية وما صحب ذلك من ارتفاع ثمن الصوف . لقد قضت الحروب الإقطاعية الكبرى على طبقة النبلاء الإقطاعيين ، وكان النبلاء الجدد من نتاج عصرهم ينظرون إلى المال على أنه مصدر كل قوة وسلطان وكان شعارهم تحويل الأرض المنزرعة إلى مراعى للأغنام .

ويحدثنا هاريسون في كتابه ، وصف إنجلترا ، كيف كان سلب أملاك الفلاحين عاملاً على دمار البلاد ، ماذا بهم هؤلاء المعتدين الكبار ؟ لقد حطمت مساكن الفلاحين وأكواخ العمال أو تركت ليقضى عليها الزمن . ففي بعض الأبعاديات manors نقص من البيوت عدد يتراوح بين ١٨٠١٧ ، ٢٠٠ بحيث لم تكن إنجلترا أقل سكاناً منها الآن ،... أما المدن فقد تحطمت بصفة تامة أو زال الربع في بعضها وإن كنا نلقى مدينة في حالات متفرقة قد زادت قليلاً عن ذى قبل وزالت مدن لتخلي مكانها لمراعى الأغنام . وبرغم طابع المغالاة في كتابات الرواة القدماء إلا أنها تبين بجلاء الأثر الذي أحدثته تلك الثورة في أحوال الإنتاج بالنسبة إلى عقول المعاصرين لها . وإن الموازنة بين أوصاف كل من فورتسكيو وتوماس مور لتوضح لنا الهوة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر : وكما قال ثورنتن انتقلت الطبقة العاملة الإنجليزية بسرعة من

العصر الذهبي إلى العصر الحديدي . راع منظر هذا الانقلاب السلطات التشريعية التي لم تبلغ بعد تلك المرحلة العليا من الحضارة التي تجعلها ترى الحكمة السياسية في تكوين رأس المال واستغلال الجماهير وإفقارها . ويحدثنا لورد باكون في كتابه عن حياة هنري السابع كيف انتشرت حركة الأسبيجة إذ ذاك (١٤٨٩) فتحولت الأرض الزراعية التي لم يكن من المستطاع فلاحتها بغير الناس والأسرات إلى مراعي يكفيها عدد قليل من الرعاة ؛ وقد ترتب على هذه العملية انحطاط المدن والسكنائس والعشور وما إليها . وهنا تدخل الملك والبرلمان فصدر قانون في سنة ١٤٨٩ يحرم تخريب كافة بيوت الفلاحين ، التي يتبعها عشرون فدانا من الأرض على الأقل ، ويجدد القانون في السنة الخامسة والعشرين من عهد هنري الثامن . وجاء في هذا القانون ما يلي : « تركزت مزارع كثيرة وقطعان كبيرة من الماشية وبخاصة من الأغنام في أيدي عدد قليل من الناس ، ونجم عن هذا ارتفاع ريع الأرض ، وتناقص الزراعة ، وتدمير السكائس والبيوت . وحرمان أعداد تدعو إلى الدهشة من الناس من وسائل العيش لأنفسهم ولأسراتهم » ؛ ولذلك أمر القانون بإعادة البيوت المهارة بالمزارع ، كما قرر نسبة بين أرض القمح وأرض المرعي الخ . وذكر قانون سنة ١٥٣٣ أن البعض يملك ٢٤,٠٠٠ رأس من الغنم وحدد أقصى ما يملكه الفرد بألفين (١) . ولم تكن ثمة جدوى من شكاوى الشعب أو من التشريعات التي ظلت تصدر مدى قرن ونصف من الزمان لمقاومة نزوح أملاك صغار الفلاحين وقد حل ببيكون لغز الفشل فقال في المقال التاسع والعشرين إن ماعمله الملك هنري السابع كان عملا رائعا عميق الأثر والمعنى إذ حدد معيارا للمزارع وبيوت الفلاحين أي خصص لها نسبة معينة من الأرض تسمح بتربية فرد يعيش في رخاء ودعة لافي حالة خنوع وعبودية ، وتجعل المحراث في أيدي المالكين لا الأجراء (٢) . ولكن ما تطلبه النظام الرأسمالي من جهة أخرى كان

(١) يقول توماس مور عن إنجلترا « لقد تراءى إلى سمعي أن أغنامك التي كانت متواضعة أليفة قليلة الغذاء قد أصبحت الآن على قدر كبير من النهم في الغذاء وفي التوحش بحيث أنها تأكل وتبتلع الناس أنفسهم »

Utopia, Robinson's translation, Arber's edition, London, 1869, p.41.

(٢) يكشف ببيكون عن العلاقة بين طبقة حرة رغيدة العيش من الفلاحين وبين المشاة « كان من صالح الملكية وقوتها ورجولة أهلها أن تتوافر بها مزارع ذات مستوى يكفي للارتفاع بالجسم القوي السليم عن هوة الفاقة المدقمة ، وقد نقل هذا جانبا كبيرا من أراضي الملكية إلى حوزة القوم المتوسطين الذين يشغلون مركزا وسطا بين السادة gentlemen وأهل الأكواخ والفلاحين ... ذلك أن الرأي العام بين الذين يتنازرون بسلامة الحكم والتقدير في الحروب ... أن قوة الجيش الرئيسية تنحصر في المشاة . ولكي يتوافر المشاة الصالحون لا بد أن ينشأ الناس نشأة حرة تمتاز بالوفرة لانشأة وضعية فقيرة . وعلى =

وجوب أن تكون الجواهر في هذه الحالة من الخنوع ، وأن تكون أجرة رأس المال ، وأن يتحول ما لديها من أدوات العمل إلى رأس مال . خلال هذه الفترة الانتقالية حاولت الهيئة التشريعية الإبقاء على أربعة أفدنة بوصف كونها تابعة لكوخ العامل الزراعي وحرمت عليه السماح بسكنى الغير معه ، وقد عوقب روجر كروكر في عهد جيمس الأول لمخالفة مانص عليه القانون من تحديد مساحة الأربعة أفدنة . وفي عهد شارل الأول تألفت لجنة ملكية في عام ١٦٣٨ لتنفيذ القوانين القديمة وبخاصة ما تعلق بها من مسألة الأربعة الأربعة لكل كوخ ، وحرم كرمول بناء أى بيت على بعد أربعة أميال من لندن إلا إذا ألحقت به أربعة أفدنة . وحتى في النصف الأول من القرن الثامن عشر ارتفعت الشكاوى حينما لم يكن كوخ عامل زراعي مزودا بأرض تتراوح مساحتها بين فدان وفدانين . واليوم كم يكون ساكن الكوخ سعيداً لو توافرت له حديقة صغيرة أو لو استطاع تأجير قيراطين ولو على بعد كبير من مسكنه . ويقول الدكتور هنتر ، يعمل ملاك الأراضى والفلاحون هنا يدا بيد . إن قليلا من الأفدنة تلحق بالقرية تجعل العمال على درجة كبيرة من الاستقلال (١) .

حل القرن السادس عشر فكان في حركة الإصلاح الديني وما تلاها من سلب أملاك الكنيسة عامل قوى جديد في عملية نزع الأراضى من الجواهر . وكانت الكنيسة الكاثوليكية بانجلترا تملك إذذاك وفق نظام الإقطاع نسبة كبيرة جدا من الأرض . ترتب على حل الأديرة وما صحبه من إجراءات أخرى أن تحول من فيها إلى صفوف البروليتاريا ، ومنحت الأراضى إلى فريق من محاسبى القصر الجشعين أو بيعت لنفر من المزارعين وأهل المدن المضاربين الذين تصيدوا صغار حائزى الأرض وضموا مملكاتهم الصغيرة لتكوين أبعاديات كبيرة ، وكذلك تم في صمت وسكون مصادرة ما كفله القانون لأهل الريف الذين أصابهم الفقر من نصيب في

— ذلك إذا أعطت الدولة معظم ما تملك إلى اللوردات والسادة وجمعت الفلاحين والحرثين عمالا أو مجرد سكان أكوخ (ومعناها متسولين يقدم لهم السكن) لكان لدى الدولة فرسان مهرون وسكن بعوزها الجند نشاة ... وهذا ما نراه في فرنسا وإيطاليا وبعض البلاد الأجنبية حيث الجميع في الواقع إما من النبلاء أو من الفلاحين ... الأمر القى يضطرها إلى استخدام فرق المرتزقة من السويسريين وأشباههم لتكوين فرق المشاة ، ولهذا نجد أن هذه الصوب وفيرة العدد قليلة الجند .

The Reign of Henry VII, verbatim reprint from Kennets' "England," 1719 edition, London, 1870, p 308.

(١) مصدر سابق ص ١٣٨ — « إن مقدار الأرض المحدود [في القوانين القديمة] قد بعد الآن

كبيرا جدا بالنسبة إلى العمال ، وقين أن أن يجعل منهم جماعة من صغار الفلاحين »

George Roberts: The Social History of th People of the Southern Counties of England in Past Centuries, London, 185, pp.184 - 185.

العشور^(١) ولهذا قالت الملكة إليزابيث بعد رحلة قامت بها في المملكة ، إلى أرى الفقراء في كل مكان . وفي السنة الثالثة والأربعين من حكمها رأيت من الضروري أن تعترف بالفقر قانونا وذلك بجباية ضريبة لمعونة الفقراء . ويبدو أن واضع القانون تملكهم الحجل من ذكر الأسباب الداعية إلى صدوره ، ولذا لم تكن له ديباجة أو مقدمة ، خلافاً للقواعد المألوفة^(٢) ، ثم صار هذا القانون ذاصغة دائمة في عهد الملك شارل الأول ، وقد ظل في الواقع نافذا حتى عام ١٨٣٤ حين اتخذ شكلا أشد عنفاً وقسوة^(٣) . ولكن حركة الإصلاح الديني ترتبت عليها نتائج أخرى

(١) « حسب نظام الاستئجار في ظل القوانين القديمة كان للفقراء الحق في نصيب من العشر »
Tuckett, op. cit., vol. II, pp 804—805.

William Cobbett: A History of the Protestant Reformation * 471. (٢)

(٣) يمكن إدراك مميزات الروح البروتستنتية مما يأتي : اجتمع نفر من ملاك الأرض والفلاحين المستأجرين الأثرياء في جنوب إنجلترا وأعدوا عشرة أسئلة بصدد التفسير الصحيح لقانون الفقراء الصادر في عهد إليزابيث وبعثوا بها إلى محام شهير في ذلك الوقت ويدعى Sergeant Snigge (وقد أصبح قاضيا في عصر جيمس الأول) طالبين فيه إبداء رأيه . وفيما يلي السؤال التاسع « ابتدع بعض المزارعين الأغنياء في الأبرشية وسيلة ماهرة لتجنب عناء تنفيذ هذا القانون (السنة ٤٣ من عهد إليزابيث) فاقترحوا أن تقوم بتشديد سجن في الأبرشية ثم نمان إلى المناطق المجاورة أن كل من يريد استخدام فقراء هذه الأبرشية عليه أن يكتب إلينا باقتراحات في ظروف محتومة في يوم معين عن أدنى ثمن يدفعونه عن يأخذونهم من أيدينا ، ولهم الحق في رفض أي شخص لم يكن بذلك السجن . ويعتقد أصحاب الاقتراح أنه سيكون بالمقاطعات المجاورة أشخاص قد يحملون على تقديم عرض مفيد الأبرشية ، ونظرا لأنهم لا يرغبون في العمل ولا يملكون المال اللازم للحصول على مزرعة أو أعبادية . وإذا هلك أحد الفقراء في رعاية المتعاقد فالذنب واقع عليه إذ تكون الأبرشية قد أدت واجبها ، ولكننا نخشى أن القانون (المذكور) لا يسمح بإجراء حكيم من هذا النوع ؛ ولكن لك أن تعلم أن سوانا من الحائزين الأحرار في هذه المقاطعة وفي مقاطعة (ب) المجاورة سينضمون في المطالبة بإصدار قانون يمكن الأبرشية من التعاقد مع أي شخص على أن يعبس الفقراء وبشغلهم ، وعلى أن أي شخص يرفض الحبس أو العمل لا يكون له حق في الإعانة والمساعدة ، والممول أن هذا سيحول بين من هم في ضيق وبين الحاجة إلى المساعدة وبذلك يعملون على إضفاف الأبرشيات »
The History of Political Literature from the Earliest Times, لندن ١٨٥٥ ، ج ٢ ، ص ٨٤ — ٨٥ — وتأخر إلغاء الرق الاقطاعي في اسكتلنده بضع قرون عنه في إنجلترا ، وفي سنة ١٦٩٨ أعلن فلتنشر أو ف ساتون في البرلمان الاسكتلندي « يقدر عدد المتساوين في اسكتلنده بما لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ ؛ ولقد اقترحه بصفته جمهوريا عن مبدأ أن نعيد نظام الأفتان القديم وأن نجعل عبيداً ممن يعجزون عن كسب عيشهم » — كتب إيدن (الكتاب الأول ، الفصل الأول ص ٦٠ — ٦١) يقول « لابد أن النقص في Villenage كان العصر الذي نشأ فيه الفقراء . إن الصناعة والتجارة ولدا =

أكثر دواما وبقاء . لقد كانت الممتلكات الكنسية الحاجز الذي يحمي نظام حيازة الأرض التقليدى ، فأدى اختفاء الأولى إلى زوال الثانى (١) .

ظلت طبقة Yeomanry حتى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر أوفر عدداً من المزارعين Farmers ، وكانت تلك الطبقة من المزارعين المستقلين العباد الأساسى لكرمويل ولكن لم يأت عام ١٧٥٠ حتى زالت هذه الطبقة (٢) ، وأعقب ذلك اختفاء آخر بقايا الملكية المشتركة Communal ownership للأرض فى العقود الختامية من القرن الثامن عشر . ولا تعيننا هنا أسباب الانقلاب الزراعى الإقتصادية . ولكن الذى يهمننا إنما هو الوسائى القهرية التى استخدمت لإحداث هذا الانقلاب .

بعد عودة الملكية فى عهد أسرة استيوارت قام ملاك الأراضى الإنجليز تحت ستار القانون بعملية اغتصاب كانت تتم فى أرجاء القارة دون الالتجاء إلى التشريعات القانونية . فألغوا نظام إيجار الأرض الإقطاعى بمعنى أنهم تخلصوا من جميع التزامات الملاك قبيل الدولة التى ، عوضها ، بفرض الضرائب على الفلاحين Peasantry وعامة الناس بوجه عام . وأقاموا حقوق امتلاك حديثة فى أبعاديها كانوا يحوزونها حتى ذلك الوقت تبعاً لنظام الاستتجار الإقطاعى ، وأخيراً انتهى بهم الأمر إلى إصدار Laws of Settlement التى كان تأثيرها على

فقراءنا فى هذا البلد . ولكن إيدن كصديقه الاسكتلندى الذى يمتنق المذهب الجمهورى عن مبدأ ، يرتكب خطأ واحداً . ولكن لم يجعل إلغاء Villenage من زارع الأرض بربوبتانيا أوفقيراً ، ولكن الذى سبب ذلك إلغاء ملكية عمال الأرض لها . وفى فرنسا حيث تمت عملية سلب ملكية العاملين فى الأرض بطريقة مخالفة لما جرى فى إنجلترا ، نجد ذلك فى Ordinance of Moulins (١٥٧١) وفى المنشور Edict ، المقابل لقانون الفقراء الإنجليزى .

(١) حينما وضع المستر روجرز كتابه « تاريخ الزراعة » كان لا يزال أستاذاً للاقتصاد السياسى فى جامعة أوكسفورد (مهد العقيدة البروتستنتية الصحيحة) . ويرغم هذا وجه الأهمية فى مقدمة كتابه إلى ما سببته حركة الإصلاح الدينى من إفقار الجماهير .

(٢) أنظر : A Letter to Sir T.C.Banbury, Bart, on the High Price of Provisions, by a

Suffolk Gentleman, Ipswich, 1795, p.4. وجتى مؤلف كتاب

between, . . . etc, (لندن ١٧٧٣) وهو مدافع متعصب عن الزراعة الكبيرة فقد كتب يقول (ص ١٣٣) « لى لأناسى جدا على ضياع الطبقة الوسطى yeomanry التى حافظت حقيقة على استقلال هذا الوطن ، ويؤسفنى أن أرى أراضيا فى أيدي لوردات محتكرين ويجرونها إلى سفار الفلاحين بهروط تجعلهم لا يزيدون عن الاتباع الإنطاعيين Vassals الذين هم على استعداد لتنفيذ دعوة لهم فى أية مناسبة شريرة » .

العمال الزراعيين بانجلترا شيئا بتأثير المرسوم الذي أصدره بوريس جوديتوف سنة ١٥٨٧ على الفلاحين الروس .

لقد ترتب على الثورة المجيدة ، ارتفاع وليم أورنج عرش إنجلترا (١) ، وكذلك انتقال السلطان إلى تلك الطبقة من ملاك الأراضي والأسماليين عن يستحذون على القيمة الفائضة ، واستهل هؤلاء السادة العصر الجديد بتوسيع نطاق عملية سرقة أراضي الدولة ، فكانت هذه الأراضي تمنح أو تباع لهم أو يضمونها إلى ممتلكاتهم بطريق الاغتصاب المباشر (٢) ، وتم هذا كله دون أقل مراعاة للتقاليد القانونية . وإن الممتلكات الشاسعة التي يحوزها أفراد الأوليغاركية الإنجليزية الحديثة تتكون من أراضي التاج التي استولوا عليها بمثل وسائل الغش هذه ومن أراضي الكنيسة التي سرقت (ما دامت لم تضيع من حازيها خلال الثورة الجمهورية) (٣) . وسهل الرسماليون البورجوازيون العملية لأسباب خاصة بهم لأنهم أرادوا أن تكون الأرض سلعة تجارية ، وأن يتسع مجال الزراعة الكبيرة ، وأن يزداد عدد أفراد البروليتايا وهكذا . وعلاوة على هذا كانت الأرستقراطية الحديثة من ملاك الأرض حليفا طبيعيا لطبقة كبار رجال المال والصناعة الحديثة (وكان هؤلاء الآخرون إذ ذاك من أنصار الرسوم الجمركية الحامية) . هكذا كان موقف البورجوازية بانجلترا شيئا بموقف أهل المدن في السويد حيث تحالفوا مع الفلاحين وأيدوا التاج في انتزاع الأراضي من أيدي الأوليغاركية السويدية وهي العملية التي استمرت منذ سنة ١٦٠٤ في عهد شارل العاشر وشارل الحادي عشر .

(١) أما عن الطابع الأدبي الذي يتصف به هذا البطل البورجوازي فعليك بقراءة ما يأتي « إن لأراضي التي منحها في إيرلنده اللادي أوركني سنة ١٦٩٥ مثال ينم عن محبة الملك وتأثير السيدة ... ويبدو أن وظيفة اللادي أوركني كانت feoda laborum ministeria (وظيفة المحظية المشينة) — رقم ٤٢٢٤ في مجموعة مخطوط سلون في المتحف البريطاني ، وعنوان المخطوط :

The Character and Behaviour of king William, Sunderland, etc., as represented in original letters to the Duke of Shrewsbury, from Somers, Halifax, Oxford Secretary Vernon, etc. بالمعلومات غريبة .

(٢) « هذا النقل غير القانوني لأراضي التاج بالبيع من جهة وعن طريق المنح من جهة أخرى ، فصل مفصل في التاريخ الإنجليزي ... ونصب ضخم على الشعب » : ف . و . نيومان « محاضرات عن الاقتصاد السياسي » ، لندن ١٨٥١ ص ١٢٩ — ١٣٠ .

(٣) اقرأ مثلا السكتيب الذي وضعه لإدمند برك عن بيت الدوق بدفورد الذي تسلسل منه اللورد جون رسل « "the tomfit of liberalism" » .

كانت الملكية المشتركة نظاما قديما يرجع الى عهد التوتون وعاش تحت ستار الإقطاع ، وقد رأينا كيف بدأ اغتصاب الأراضي العامة في القرن الخامس عشر واستمر في السادس عشر وكان مصحوبا في الغالب بتحويل الأرض المزروعة الى مراعى ؛ ولكن هذه العملية كانت تحدث بواسطة أعمال فردية قاومها التشريع دون جدوى مدى مائة وخمسين عاما . ووجه التقدم الوحيد في القرن الثامن عشر أن القانون أصبح الآن الأداة التي تتم بها سرقة أراضي الناس وإن استمر كبار الفلاحين في الالتجاء الى أساليبهم الخاصة الى جانب ذلك (١) . والشكل البرلماني الذي اتخذته هذه العملية عبارة عن إصدار قوانين خاصة بإحاطة الأراضي الشائعة بأسيجة ، أى بقوانين تمكن كبار الملاك من أن يجعلوا الأراضي المعتبرة ملكا للشعب ملكية خاصة لهم . وبرغم أن السير ف . م . إيدن حاول أن يثبت أن هذه الأرض ذات الملكية المشتركة إن هي في الواقع إلا ملكية خاصة لكبار الملاك الذين حلوا محلها أمراء الإقطاع إلا أنه ناقض نفسه حينما طالب البرلمان بإصدار قانون عام بشأن إقامة الأسيجة حول الأراضي الشائعة ، وبهذا اعترف بضرورة تدخل البرلمان لتحويل الأرض الشائعة الى ملكية خاصة ، وكذلك ناقض نفسه حين طالب السلطة التشريعية بمنح التمويض للفقراء الذين يحرمون من الأرض على هذا النحو (مصدر سابق . المقدمة) .

بينما زالت طبقة المزارعين المستقلين yeomen ليحل محلها المزارعون الذين يستأجرون الأرض لمدة عام (وبذا يكونون تحت رحمة أهواء الملاك) ، نجد أن الاستيلاء على الأراضي الشائعة الى جانب سرقة أراضي الحكومة ، مما ساعد على زيادة حجم تلك المزارع الكبيرة التي يقال لها مزارع رأس المال (٢) . و مزارع التجار (٣) . كما ساعد على تحرير أهل

(١) يحرم الفلاحون المستأجرون على أهل الأكواخ ألا يحتفظوا بأى مغلوقات حية سوى أشخاصهم وأطفالهم وذلك بحجة أنهم لو كانوا يربون أى حيوانات أو طيور دواجن فسيسرقون لها الغذاء من أهراء المزارعين ، وهم يقولون كذلك : ابقوا أهل الأكواخ في حالة فقر تجردوهم يعملون مجد ونشاط الخ . ولكن الذي أعتدده أن السبب الحقيقي ينحصر في أن للمزارعين الحق كله في الأرض الشائعة common A Political Inquiry into the Consequences of Enclosing Waste Lands, London 1785, p. 75.

(٢) نجد اصطلاح "Capital farms" في Two Letters on the flour Trade and the Dearness of Corn, by a Person in Business, London, 1797, pp. 19 & 20.

(٣) نجد اصطلاح merchant farms في An Inquiry into the Causes of the Present High Prices of Provisions, London, 1797, p. 11 note.

وهذا المؤلف الممتاز الذي نسر بدون اسم مؤلفه ، من وضع :
the Rev. Nathaniel Forster

الريف ، ليسكونوا طبقة من العمال يخدمون أغراض الصناعة . وبرغم هذا لم يكن القرن الثامن عشر مستعدا لأن يتقبل تماما هذا النظام الذى تركز فيه الثروة الأهلية على حساب فقر الشعب ، ولهذا حمل الأدب الإقتصادى إذ ذاك على نظام الأسيجة ، فقال Thomas Wright غاضبا إنه فى أبرشيات عدة بمقاطعة مرفورد تحولت ٢٤ مزرعة تراوح مساحتها فى المتوسط ما بين ٥٠ . ١٥٠ فداناً للواحدة الى ثلاثة مزارع ، A Short Address to the Public on the Monopoly of Large Farms (١٧٧٩ ص ٢-٣) وفى مقاطعة نورثمبتن وليستر استمرت عملية إقامة الأسيجة على نطاق واسع وتحولت المزارع الكبيرة الناشئة عن هذه العملية الى مراع بحيث أن البعض منها لا يخصص للزراعة سنويا سوى ٥٠ فداناً بعد ١٥٠٠ فدان من قبل ، وتدل خرائب البيوت والمخازن والاصطبلات السابقة على الأهالى الذين كانوا يقيمون من قبل فى تلك الأنحاء . فى بعض القرى هبط عدد البيوت والأسرات من مائة إلى ثمانية أو عشرة ، وليس من غير المؤلف أن تجد أربعة أو خمسة من كبار أصحاب المراعى يملكون أراضي كانت من قبل فى أيدى عشرين أو ثلاثين من الفلاحين فضلا عن عدد من صغار المستأجرين والمالكين . هؤلاء جميعا حرّموا من وسائل العيش ، هم وأسرانهم ومن كان يعمل لديهم^(١) . لم يقتصر الأمر على اغتصاب الأراضى البور ، بل تعداه إلى أراضى يملكها جماعة بالإشتراك أو يستأجرها الأفراد من الجماعة . « إنى أشاهد الأسيجة محيطة بحقول مفتوحة وأراض قد تحسنت من قبل . وإن أشد الكتاب دفاعا عن الأسيجة يعترفون أن هذه القرى التى تناقص عددها زادت من احتكارات المزارع ورفعت أثمان المؤن وأدت إلى تناقص السكان ... وحتى تطبيق نظام الأسيجة على الأراضى البور (كما هو حادث الآن) شديد الوقع على الفقراء إذ يحرمهم من جانب من وسائل العيش لهم ،^(٢) . ويتحدث برايس عن « العدد الكبير من صغار المالكين والمستأجرين الذين يعولون أنفسهم وأسرانهم عن طريق ما تنتجه الأراض التى يقيمون بها وبواسطة الأغنام التى ترعى فى الأراضى الشائعة والدجاج والخنازير الخ وبذلك لن يكونوا فى حاجة إلى شراء أى من وسائل العيش ، ولكن » حين تنتقل هذه الأراضى إلى أيدى عدد قليل من كبار الملاك يتحول صغار الفلاحين (الذين تحدث عنهم فى

(١) The Rev. Stephen Addington : Inquiry into the Reasons for or against enclosing Open Fields, London, 1772, pp. 37, 43, passim.

(٢) الدكتور روبرايس (ج ٢ ص ١٥٥) — فرأى كتابات فورستر ، أدنجتون ، كنت ، برايس ، جيمس ، أندرسن ، ووازن بينها وبين هنري مالك كولونج فى كتابه The Literature of Political Enomy, London, 1835.

الفقرة السابقة) إلى جماعة تكسب عيشها عن طريق العمل للغير وتضطر إلى شراء كل ماتحتاج اليه من السوق .. وربما يكون هناك مورد من العمل أكبر إذ تزداد الضرورة التي تحمل الناس على عرض عملهم . . . فتزداد المدن ورجال الصناعة إذ يزيد عدد من يتوجه ناحيتهم بحثا عن العمل . هذه هي الطريقة التي يبدو بها مفعول عملية تكبير حجم المزارع ، وهذا ما حدث فعلا في هذه المملكة . (١) . ثم لخص الكاتب نتائج عمليات إقامة الأسيجة بالعبارة الآتية :

وعلى العموم ساءت أحوال الفئات الدنيا من الناس من كل ناحية تقريبا ، فقد انحدروا من مرتبة الحائزين للأرض إلى عمال أجراء ، وأصبحت مسألة عيشهم أصعب من ذي قبل ، (٢) والحقيقة كان لاغتصاب الأراضي العامة وماصحب ذلك من انقلاب في الزراعة آثار فادحة الخطر بالنسبة إلى العمال الزراعيين بحيث أن أجورهم — كما يقول إيدن — أخذت تهبط فيما بين ١٧٦٥ ، ١٧٨٠ دون الحد الأدنى اللازم لمعيشتهم مما جعل من الضروري تكتمتها بإعانة الفقر . وإليك ما يقول إيدن « لم تزد أجورهم عما يكفي مجرد ضروريات الحياة » ولنستمع لما يقوله رجل دافع عن نظام الأسيجة وكان خصما للدكتور برايس « راييس مما يترتب على ذلك نقص السكان لأن الناس لا يرون يبددون عملهم في الحقل المفتوح إذا كان تحويل صغار الفلاحين إلى جماعة تشتغل للغير سببا في إنتاج قدر أكبر من العمل لكانت

(١) برايس (المصدر السابق ص ١٤٧) .

(٢) نفس المصدر ص ١٥٩ — وبذكرنا المؤلف بروما القديمة « امتلاك الأغنياء الجانب الأكبر من الأرض التي لم تقسم بعد . وكانوا واثقين أن ظروف الوقت لن تسمح باسترداد الممتلكات من أيديهم ، وعلى ذلك اشترى بعض الأراضي الواقعة إلى جانب ممتلكاتهم من أربابها الفقراء وبموافقتهم ورضائهم ، كما أنهم استولوا على بعض الأراضي بالقوة ، وكانت نتيجة هذا كله أن أصبحوا يزرعون مساحات واسعة متماسكة بدلا من قطع متعزلة . ثم استخدموا العبيد في الزراعة وتربية الماشية لأن استخدام الأحرار يقتضى حرمان الخدمة العسكرية منهم . وكان امتلاك العبيد مصدر ربح طائل إذ نظرا لإعنائهم من الخدمة العسكرية كانوا يتكاثرون بحرية ويزداد عدد أفعالهم . وهكذا استولى الأقوياء على الثروة كلها وامتلات الأرض بالعبيد . أما الطليان من جهة أخرى فكان عددهم في تناقص وحطمتهم الفسافة والضرائب والخدمة العسكرية . وحتى حين حل السلام كان محكوما عليهم بالخمول لأن الأغنياء كانوا يملكون الأرض ويستخدمون العبيد في فلاحتها » (Appian : Civil Wars , 1, 7.) . وتشير انقذرة السالفة الذكر إلى العصر السابق لصدور قوانين ليسنيان . والخدمة العسكرية التي عجلت بدمار طبقة العامة من الرومان استخدمها شرمان فيما بعد لتحويل الفلاحين الأحرار الألمان بالغنف والقهر إلى أرقاء .

هذه ميزة يجب أن يتمتعها الشعب (١) . حين يقوم هؤلاء بأعمال المشترك في مزرعة واحدة يزداد الإنتاج ويتوافر فائض للصناعات وبهذه الوسيلة تجد أن الصناعات وهي إحدى مصادر ثروة الشعب تزداد بما يتناسب مع كمية ما يتم إنتاجه من القمح ، (٢) .

هذا الهدوء الذي يتم عن عدم الاكتراث والذي بيديه رجل الاقتصاد السياسي حين ينظر إلى هذا الإعتداء الشائن على « حقوق الملكية المقدسة » ، وإلى ارتكاب أشد أعمال العنف ضد الأفراد (حين تكون هذه الأمور ضرورية لإقامة أسس الإنتاج الرأسمالي) — نقول إن هذا الهدوء يمكن أن ندرسه مثلا في شخص سيرف . م . م . إيدن الذي يدعى العطف على الإنسان وإن كان من جماعة الثوري من رأسه إلى إخص قدميه . فهذه السلسلة الطويلة من السرقات والاعتداءات والشدائد التي صاحبت عملية انتزاع أملاك الناس خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن الخامس عشر حتى ختام الثامن عشر إنما تحملها على استخلاص هذه النتيجة التي يرى فيها العزاء وتهوين الأمور ، كان لابد من إقامة النسبة الواجبة بين الأرض المنزرعة والمراعى ، ففي القرن الرابع عشر ومعظم الخامس عشر كان هناك فدان واحد من المراعى مقابل ٢ ، ٣ بل ، ٤ أفدنة من الأرض المنزرعة ، ثم تعادلت النسبة حوالى منتصف القرن السادس عشر ، وبعد ذلك أصبح هناك فدانان من المراعى مقابل فدان من الأرض المزروعة وأخيرا تحققت النسبة المعادلة وهي ٣ (مراعى) إلى ١ (مزرعة) ، وفي القرن التاسع عشر زال حتى مجرد ذكرى الصلة بين عمال الزراعة والملكية المشتركة ولم يحصل أمل الريف على فلس واحد على سبيل التعويض عن ٣,١١١,٧٧٠ فداناً من الأرض العامة سلبت منهم وأهداها كبار الملاك إلى أنفسهم مع الحرص على مراعاة القانون ؟

أما آخر مرحلة في عملية انتزاع ملكية الأرض أى فصل السكان الزراعيين عن الأرض فقد اتخذت شكلا عرف باسم تطهير (تصفية) الأبعاديات ومعنى هذا طرد الناس منها . فبعد أن زال المزارعون المستقلون بدأت (تصفية) الأكواخ بحيث لا يستطيع العمال الزراعيون

(١) الشعب الذى يجب أن نفرض أن الفلاحين الصغار « الذين تحولوا » على هذا النحو

لا ينتمون إليه !

An Inquiry into the Connexion between the Present Prices of Provisions, etc. (٢)

ص ١٢٤ ، ١٢٩ — والفقرة الثمانية تدعم أقوال الكاتب وإن كانت قد كتبت من وجهة نظر مضادة « يطرد البغال من أكواخهم ويرغفون على التحول إلى المدن سعيا وراء العمل ، ولأنهم بهذا يتوافر فائض أكبر ويزداد رأس المال » The Perils of the Nation — الطبعة الثانية ، لندن ١٨٤٨

أن يجدوا فوق الأرض التي يفلحونها قليلا من الفضاء مما يلزم لسكنهم . ولكي ندرك المعنى الحقيقي لهذه التصفية يحسن بنا دراسة إقليم مرتفعات اسكتلنده حيث تميز هذه العملية باتساع نطاقها الى حد كبير بحيث تشمل مساحات لا تقل حجما عن إمارات ألمانيا بأسرها بينما يقتصر الأمر في إرلنده على طرد الناس من عدة قرى في وقت واحد . وثم أمر آخر يميز « تصفية الأبعاديات » باسكتلنده وهو راجع إلى الشكل الخاص الذي تميزت به ملكية الأرض . كان أهل إقليم المرتفعات من الغالين وينقسمون عشائر تملك كل منها الأرض التي تقيم فيها ، وكان رئيس العشيرة المالك الإسمى لهذه الأرض بالمعنى الذي تكون به ملكة إنجلترا الحالية المالكة الإسمية للأرض في البلاد كلها . ولما نجحت الحكومة الإنجليزية في وضع حد للحروب الداخلية بين رؤساء العشائر وإيقاف اعتدائهم على أهل المناطق المنخفضة من البلاد ، لم يقطع هؤلاء الرؤساء عن أعمال النهب التي مارسوها وإن تغير شكلها . فأقدموا على تحويل ملكيتهم الإسمية إلى ملكية خاصة فعلية ، وإذ قوبل الإجراء بالمقاومة من رجال العشائر عمد الرؤساء إلى إخراجهم بالقوة السافرة . وفي هذا يقول الأستاذ نيومان « يجوز لأحد ملوك إنجلترا أن يفعل المثل ويلقي برعاياه إلى البحر » (ص ١٣٢) . ويمكن أن نتبع في كتابات سير جيمس ستيوارت (١) وجيمس أندرسن (٢) المراحل الأولى من تلك الثورة التي بدأت بعد آخر محاولات أمير ستيوارت المدعى بالعرش لاسترداد ملكه . في القرن الثامن عشر كان الغالون موضع المطاردة العنيفة وفي الوقت نفسه حرمت عليهم الهجرة ، والغاية من هذا حملهم بالقوة على التحول الى جلاسكو وغيرها من المدن الصناعية (٣) . وكى تقدم مثلا للأساليب السائدة في القرن التاسع عشر (٤) يكنى أن نصف « أعمال التصفية » التي

(١) يقول ستيوارت « إذا وازنت بين ريع هذه الأراضي ومساحتها لبدأ ضئيلا جدا » (لاحظ أنه يجعل خطأ هذا الريع يشمل الجزية التي يدفعها taskmen لرئيس العشيرة) « وإذا وازنت بينه وبين الأعداد التي تغذى على المزرعة لرأيت أن أبعادية في المرتفعات — الاسكتلندية — ربما تهيء سبل العيش لعشرة أمثال ما تعوله أبعادية من نفس القيمة في ولاية خصيبة جيدة » (ج ١ فصل ١٦ ، ص ١٠٤) .

Observations on the Means of Exciting a Spirit of National Industry, etc., (٢) Edinburgh, 1777.

(٣) في سنة ١٨٦٠ صدرت الأوامر للذين سلبت أملاكهم بالتوجه إلى كندا ، وذلك بأعذار باطله ، فلجأ بعضهم إلى الجبال والجزر القريبة . ولما طاردتهم البوليس جرت مناوشة بين الطرفين وغرورا . (٤) « يتحطم اليوم في إقليم المرتفعات باسكتلنده نظام الملكية القديم ... فالملك يمرض أرضه لمن يدفع أعلى ثمن فيها وذلك دون أدنى مراعاة لمستاجر الوراثة ، وإذا كان المشتري من أنصار =

اتبعتها دوقة سذرلاند التي هداها عليها بالمسائل الاقتصادية أن تقرر تحويل المقاطعة بأسرها الى مراع للاغنام وكان عدد سكان المقاطعة قد تضائل الى ١٥,٠٠٠ نسمة بسبب عمليات سابقة من هذا القبيل . ففي الفترة (١٨١٤ - ٢٠) دمرت كافة قرأهم أو أحرقت وحولت حقولهم جميعها الى مراع ، واستعانت سموها بالجنود البريطانيين لتنفيذ أوامرها وقد أبت سيدة مجوز أن تغادر كوخها المحترق فأهلكتها النيران . بهذه الوسيلة امتلكت الدوقة ٧٩٤,٠٠٠ فدان كانت ملكاً للعشيرة من أقدم العهود ، وخصصت للاهلين وعدتهم ٣٠٠٠ أسرة ٦٠٠٠ فدان بجوار ساحل البحر بمعدل فدانين لكل أسرة ولكن هذه الأرض كانت بورا لاتغل شيئاً ولكن طيبة القلب حملت الدوقة على تأجيرها لهؤلاء المطرودين بسعر شلنين ونصف للندان يدفعه أولئك الذين أراق أهلهم دماهم قروناً طويلة في الدفاع عن أسرة الدوقة . أما الاراضي التي اترعتها فقسمتها ٢٩ مزرعة كبيرة للاغنام بكل منها أسرة واحدة من خدم المزارع أتت بهم من إنجلترا . وفي سنة ١٨٢٥ حل ١٣١,٠٠٠ رأس من الاغنام محل ١٥,٠٠٠ من الغالين . رعاش الباقون على ساحل البحر يحاولون كسب عيشهم بصيد الاسماك . لقد تحولوا الى مخلوقات برمائية أي تعيش في البر والبحر كما قال أحد الكتاب الانجليز (١) .

== لتعينات فسرعان ما يعمد إلى تطبيق نظام جديد في الزراعة . هذه الأرض التي انتشر فيها من قبل صغار المستأجرين أو العمال كان يكسبها عدد يتناسب مع إنتاجها . ولكن في ظل هذا النظام من تباع أساليب أفضل في الزراعة ومن ارتفاع الایجارات يجرى الحصول على أكبر قدر من المنتجات بأقل قدر من التكاليف . بهذا تخرج الأيدي العاملة التي لا تقع فيها ويهبط السكان لا إلى العدد الذي تستطيع الأرض احتيائه ولكن إلى الحد الذي تستخدم فيه . أما المسأجرون الذين حرّموا من الأرض على هذا النحو فإما أن يوجهوا إلى اللقري المحاورة سعياً وراء العمل ... »

David Buchanan : Observations on, etc, Adam Smith : Wealth of Nations, Edinburch, 1814, vol. IV p. 144.

» نزع عيان أسكنده الأرض من أسرات البلد وأصبح الإنسان يستبدل به رأس من الغنم بل لعله كان أرخص منا من ذلك . حين تدفق المغول على الولايات الشمالية من الصين تقدم اقتراح في أحد مجالسهم بإغضاء على السكان وتحويل الأرض الى مراع . وقد نفذ الكثيرون من الملاك في اقليم المرتفعات هذا الاقتراح في بلادهم وضد مواطنيهم » George Ensor : An Inquiry Concerning the Poplation of Nations, London 1818, pp. 215—216.

(١) أضافت الدوقة السيدة Beecher-Stowe مؤلفة كتاب « كوخ العم توم » في قصرها بلندن (ديلا على عطفها على العبيد السود في الجمهورية الأمريكية ، ذلك العطف التي نسيته هي وزملاؤها من الطبقة الارستقراطية أثناء الحرب الاهلية حينما كان حبسهم لملاك الدييد بدلاً قلوبهم « النبيلة ») ، وهنا نشر في صحيفة نيويورك تريبون ما أعلمه من الحقائق عن عبيد سذرلاند (وقد حصلت على ==

ولكن ما لبث « هؤلاء الرجال العظام ، أن استهوتهم رائحة السمك والريح الناجم منه فاجتروا شاطئ البحر لتجار الجملة بلندن ، وللبرة الثانية طورد الغاليون (١) .

وفي النهاية تحول جزء من مراعى الأغنام إلى غابات لتربية الغزلان يهرع اليها الثبلاء نظراً لعدم وجود غابات بالمعنى الصحيح في إنجلترا الأمر الذى ترتب عليه انتشار عادة تربية الغزلان في حدائق قصور الثبلاء . ويقول سومرز بعد أن عدد بعض الغابات من هذا النوع في جهات مختلفة وأبان كيف امتدت من أبردين إلى مرتفعات أوبان « لقد جاءوا بالأغنام إلى الأودية الضيقة التى كانت تقيم فيها جماعات من صغار الفلاحين وطرده هؤلاء للبحث عن وسائل العيش في المناطق المجربة . والآن تحمل الغزلان محل الأغنام وتطرد صغار المستأجرين فيشتد شظف العيش بهم وتعظم فاقهم . إن غابات الغزلان (٢) وجماعات الناس لا يمكن وجودها جنباً إلى جنب بل لابد من أن يخلى أحدها مكانه للآخر . فإذا زادت الغابات من حيث العدد والمساحة في الربع التالى من القرن كما حدث في الربع الماضى ، هلك الغاليون وزالوا من بلادهم . وهذه الحركة التى نشاهدها في إقليم المرتفعات راجعة إلى روح الطمع في نفوس بعض الملاك وإلى حب الرياضة في نفوس البعض - بينما البعض الآخر يتوقع اجتناء الريح ، ثم يقول الكاتب إن الناس تعرضت لآلام شديدة من هذه العملية ، إن طرد الناس واخراجهم عملية يتابعها الملاك كأنها مبدأ مقرر وضرورة تقتضيها الزراعة كما تجتث الأعشاب والأشجار من أراضي أمريكا وأستراليا البور . إن العملية تسير في هدوء وبطريقة رجال الأعمال (٣) .

— بعض معلوماً من كتاب هـ . س . كارى المعروف باسم The Slave Trade ، لندن ١٨٥٣ ، ص ٢٠٢ — ٢٠٣) . وقد نشرت صحيفة اسكتلندية المقال فأثار ذلك نزاعاً بينها وبين جامعة الكتاب الذين يملقون آل سذرلاند .

(١) تجد معلومات طريفة عن تجارة السمك هذه في "Portfolio" لـ Mr. David Urquhart — ويتحدث نساو سينبور عما حدث في مقاطعة سذرلاند بأنه من أعظم أعمال التصفية التى يذكرها الإنسان .

(٢) لا تحتوى « غابات الغزلان » في اسكتلندة على شجرة واحدة ، فالأغنام تطرد إلى التلال الجرداء وتحملها الغزلان ثم يقال للمكان « غابة غزلان » . وليس هذا هو انشاء الغابات !

(٣) Robert Somers : Letters from the Highlands, or the Famine of 1847, London, 1848, pp. 12-28, passim .

وقد نشرت هذه الخطابات في الأصل بصحيفة التيمس ، ولست بحاجة إلى القول إن الاقتصاديين الانجليز عزوا هذه المجاعة إلى زيادة السكان عن الحد الواجب . وعلى كل حال كان ضغط السكان شديداً على موارد الغذاء . وعملية « تصفية الأعداديات » وتعرف في ألمانيا باسم Bauernlegen انبعت في تلك البلاد بعد حرب الثلاثين سنة وسببت سنة ١٧٩٥ ثورات الفلاحين في سكسونيا ، وبلغت

إن سلب أملاك الكنيسة ، والاستيلاء على أراضي الدولة بوسائل خادعة ، وسرقة الأراضي الشائعة ، وتحويل الممتلكات الإقطاعية وملكية العشائر إلى ملكية خاصة حديثة (وهو

== هذه الحركة أقصاها في شرق ألمانيا. وكان فردريك الثاني أول من ضمن حق الملكية للفلاحين وذلك في معظم مقاطعات بروسيا ، إذ بعد أن تم له غزو سيليزيا أمر الملاك باعادة بناء الأكواخ والمخازن الخ وأن يزودوا المزارع بالماشية وأدوات الزراعة . كان فردريك في حاجة إلى الجند لجيشه وإلى دافعي الضرائب للملء خزائنه . ويمكن من العبارة التالية التي كتبها ميرابو المعجب بفردريك أن نعلم مبلغ سعادة الفلاح في ظل حكومة فردريك التي تميزت بسوء الإدارة المالية وطابع الاستبداد والمركزية والإقطاع » . وعلى ذلك فالسكان من المصادر الرئيسية للثروة للزارع في شمال ألمانيا . ومن سوء حظ الجنس البشري ليس هذا سوى وسيلة لتجنب الفاقة إذ لا يمكن عده من الوسائل المؤدية إلى الرهافة . فلا يزال الزارع الألماني يئن تحت عبء الضرائب الباشرة والسخرة والعبودية المختلفة الأشكال ، وهذا فضلا عن الضرائب غير الباشرة التي يتعين عليه دفعها ... وحتى يتراكم الدمار فوق رأسه فإنه لا يستطيع أن يبيع منتجاته حيثما وكيفما يشاء ، ولا يجرؤ أن يشتري ما يحتاج إليه من التجار الذين يمكنهم تزويده بها بأقل الأثمان . هذه الأسباب جميعها تهوى به تدريجا إلى الدمار ، ولن يتمكن من دفع الضرائب المباشرة إلا إذا لجأ إلى عجلة الغزل ففهيها منفذ من الصعاب المحيطة به لإذتهيه له عملا لزوجه وأطفاله وخدم مزرعته وعماله وشخصه . ولكن برغم هذا العون خيافته مدعاة للإسفاق ! وهو يعمل في الصيف كالعبد في الفن يحرث الأرض ويحصد المحصول ويتوجه إلى فراشه في التاسعة مساء ويستيقظ في الثانية صباحا إذ بهذا وحده يستطيع أداء عمله اليومي . وينبغي له في الشتاء أن يسترد نشاطه وقوته عن طريق راحة أطول أمدا ؛ ولكنه لا يجد الحب لخبزه ولبنور محاصيل العام التالي إذا تبين عليه أن يبيع الكل لسكى يحصل على المال اللازم لدفع الضرائب . يجب عليه إذن أن يمارس الغزل حتى يسد هذه الثغرة ... وأن يجد في هذا العمل . لهذا ينام الفلاح في الشتاء في منتصف الليل أو في الواحدة صباحا ويستيقظ في الخامسة أو السادسة ، أو ينام في التاسعة مساء ويصحو في الثانية صباحا ، وهذه هي حياته طيلة أيام الأسبوع عدا يوم الأحد . يعني الناس بسبب هذا العمل الكثير وهذا النوم القليل القدر ، ولهذا يهزم الرجال والنساء على السواء في الريف بأسرع مما يحدث نفس الشيء في المدينة » . (مصدر سابق ج ٣ ص ٢١٢ وما بعدها) — [حاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية . في ١٦ أبريل ١٨٦٦ بعد نشر مؤلف روبرت سومرز بثمانية عشر عاما . ألقى الأستاذ ليون ليفي محاضرة أمام جمعية الفنون عن تحويل مراعى الأغنصام إلى غابات للغزلان ، وفيها يلي الوصف الذي أورده للدمار الذي أصاب إقليم المرتفعات باسكتلنده « كان طرد السكان وتحويل الأرض إلى مراعى للأغنصام أنسب طريقة للحصول على دخل بدون تكبد أية نفقات ... وكان قيام غابة للغزلان مكان مرعى الأغنصام تغييرا شائعا في إقليم المرتفعات ، فقد طرد الملاك الأغنصام كما طردوا الأهليين من قبل ، ورحبوا بالسكان الجدد — أى الحيوانات البرية والطيور ذات الريش الجميل . يستطيع المرء أن يسمي من مزارع الإيرل أوف دالهورزي في فورفارشير إلى جون أو جروتس دون أن يعادر أرض الغابات ... في كثير من هذه الآجام ينتشر الثعلب والقط البرى ... وابن عرس والأرنب الألبى ، بينماشق الارنب والسنجاب والقأر سيلبها إلى الريف . هكذا نجد مساحات شاسعة تدل البيانات الاحصائية باسكتلنده على احتوائها على مراعى ==

اغتصاب يتم بالإرهاق الشديد القسوة) - هذه جميعها كانت الوسائل المثالية لتحقيق التجميع الأولى . فقد مهدت الأرض للزراعة الرأسمالية ، وجعلت الأرض جزءاً من رأس المال ، بينما عملت في نفس الوقت على إشباع حاجات الصناعة بالمدن عن طريق امدادها بالعدد اللازم من أفراد البروليتاريا .

٣ - التشريع الوعشى ضد الزبم : نزعت أموالهم متزختم القرنه

الخامس عشر . القوانين البرلمانية الصادرة بقصد فقهم الأهور تولدت هذه البروليتاريا عن طريق فض جماعات الأتباع والخدم الاقطاعيين . وأعمال سلب الأرض المتتالية . ولكن كان من المستحيل أن يمتص نظام الصناعة اليدوية الناشئة هذه الأعداد الوفيرة بنفس السرعة التي حدث بها تحريرهم ، كما لم يكن من السهل على هؤلاء الذين أبعدهوا فجأة من بيئتهم المعتادة أن يخضعوا للنظام الذي تفرضه الأحوال الجديدة ، ولهذا أصبح الكثيرون منهم متسولين ولصوصاً ومتشردين عن ميل من جهة وبسبب ضغط الظروف من جهة أخرى . وقد صدرت بأوروبا في ختام القرن الخامس عشر وخلال السادس عشر قوانين قاسية ضد التشرّد ، وهكذا عوقب أسلاف الطبقة العاملة الحالية على كونهم متشردين وفقراء مع أن التشرّد والفقرة قد فرضا عليهم . عاملتهم السلطة التشريعية على أنهم مجرمون ، بمحض

== واسعة غنية بدرجة متميزة قد حرمت من الزراعة وأعمال التحسين وصارت مخصصة لرياضة نفر قليل من الاشخاص خلال فترة قصيرة من العام « - ولأن لاقتبس العبارات الآتية من مجلة الإيكونوميست في عدد ٢ يونيه ١٨٦٦ « جاء في احدى صحف الاسبوع الماضي باسكتلنده ما يلى :- ... ان مزرعة من أبداع مزارع الاغنام في سذرلانديشير وكان يجارها السنوي ١٢٠٠ جنيه ستحول عند انتهاء مدة الايجار في العام القادم الى غابة للغزلان - وهنا ترى غرائر نظام الاقطاع الحديثة ... تقوم بعملها كما كان شأنها حين خرب الفاتح النورمندي ٣٦ قرية كي ينشئ الغابة الجديدة .. مليوناً فدان ... كلها أرض بور تشمل بعضاً من أحصبا أراضي اسكتلنده . وكانت الحشائش الطبيعية في Glen Tilt وادى تلت من أعظم حشائش منطقة برت من حيث قيمتها الغذائية . وكانت غابة الغزلان في بن أولدر أحسن مرعى في منطقة بادينوخ الواسعة الأرجاء ، وكان جزء من غابة الجبل الأسود أحسن مرعى للأغنام السوداء في اسكتلنده . وإذا علمنا أن المنطقة التي تحولت إلى مابى رياضى باسكتلنده أكبر من مقاطعة برت بأكلها ، أمكن أن ندرك مدى مساهمة هذه الأرض التي أصبحت بوراً لهذا السبب ، كما نستطيع إدراك مبلغ الحسارة الناجمة عن أعمال التدمير هذه إذا عرفنا موارد غابة بن أولدر . تكفى الأرض لمرعى ١٥٠٠٠ رأس من الغنم ، ولما كانت لا تزيد عن ١١١ من أراضي الغابات القديمة باسكتلنده... يجوز الخ ... كل تلك الغابة غير منتجة بالكلية ... كما لو أنها قد غمرت مياه المحيط الألماني ... ويجب على السلطة التشريعية أن تتدخل للقضاء على هذه الأعمال التي تسبب خراب الأراضي وتحويلها إلى صحراوات » [.

اختيارهم إذ اقترضت أن عليهم أن يعملوا في ظروف لم يعد لها وجود .
وقد بدأ هذا النوع من التشريع بانجلترا في عهد هنري السابع ، فقرر قانون ١٥٢٠
ضرورة حصول المتسولين المستنين والعاجزين عن العمل على رخصة ، ونص على عقاب
المتشردين بالجلد والحبس ثم يقسمون في النهاية بالعودة إلى موطنهم الأصلي أو حيث كانوا
يقيمون قبل السنوات الثلاث السابقة وهناك « يقومون بالعمل » . يالها من سخريه قاسية !
وصدر قانون في السنة السابعة والعشرين من عهد هنري الثامن مجددا القانون السابق وينص
على أنه في حالة الحبس للمرة الثانية بسبب التشرذ يتكرر الجلد وتقطع نصف إحدى المذنب
فاذا حكم عليه للمرة الثالثة كان جزاؤه الاعدام كجرم معتاد الاجرام وعدو للصالح العام وصدر
قانون في أول سنوات عهد إدورد السادس يقول إن أى شخص يرفض العمل يسلم كعبد إلى
ذلك الذى اتهمه بالخنول وعلى الأخير أن يطعمه الخبز والماء والحساء الضعيف التغذية وبقايا
اللحم ، وأن يرغمه على أداء أى عمل مهما كان منفراً مستعيناً على التنفيذ بجلده و تقييده
بالسلاسل إن أبى . وإذا تغيب العبد أسبوعين بدون إذن حكم عليه بالعبودية مدى الحياة
ويطبع على جبهته أو ظهره حرف S ، وإذا هرب للمرة الثالثة أعدم ، ويستطيع مولاه أن
يبيعه أو يورثه أو يؤجره للغير ، وإذا تأمر العبيد ضد سيدهم كان جزاؤهم الموت . وإذا وجد
متشرذ يطوف الارحاء ثلاثة ايام أعيد إلى مسقط رأسه ودمغ صدره بالحرف V ثم يرغم على
العمل بعد ذلك في الطرق العامة أو غير ذلك من الاعمال مقيداً بالاغلال . وإذا كذب في اعطاء
اسم مسقط رأسه وأعطى سواه صار عبداً طيلة حياته للاخير وأهله ونقاتها ويدمغ بالحرف
S ولكافة الافراد الحق في الاستيلاء على أطفال المتشرذ والاحتفاظ بهم كصبيان لهم حتى
سن الرابعة والعشرين بالنسبة للصبيان ، وسن ٢٠ للفتيات . وإذا هرب أو لثك الصغار صاروا
عبيداً لسادتهم حتى يبلغوا تلك السن المذكورة ، ويستطيع سادتهم تقييدهم وضربهم بالسياط
إن شاءوا ، ويمكن السيد أن يعلق طوقاً حديدياً حول عنق عبده أو ذراعيه أو ساقيه لحسن التعرف
وضمان المحافظة عليه (١) . وينص القسم الأخير من هذا القانون على جواز استخدام بعض
الفقراء بواسطة من يستطيع من الأمكنة والأشخاص إمدادهم بالغذاء والشراب والعمل .
وقد ظل عبيد الأبرشيات في إنجلترا تحت اسم « roundsmen » حتى القرن التاسع عشر .

(١) كتب مؤلف An Essay on Trade, 1770 يقول « يبدو أن الانجليزية في عهد إدورد السادس
قد استقر رأيهم بصفة جدية على تشجيع الصناعات واستخدام الفقراء . وهذا مانعله من قانون جاء فيه :

.. That all vagrants shall be branded, etc, . (س .) .

وعمقتضى قانون ١٥٧٢ الصادر في عهد اليزابث كل متسول بدون رخصة وفوق سن ١٤ يضرب بالسوط بشدة ويدمغ على الأذن اليسرى إلا إذا أخذه شخص في خدمته لمدة عامين . فإذا تكرّر الذنب، كان جزاء المذنب الإعدام لو زادت سنه عن الثامنة عشرة إذا استخدمه شخص آخر لمدة عامين . أما في المرة الثالثة فلا مفر من الإعدام . وصدرت قوانين مماثلة في السنة الثامنة عشرة من عهد اليزابث وفي سنة ١٥٩٧ (١) .

وفي عهد جيمس الأول كان كل متسول يعد منشرداً أو مجلدياً في الساحات العامة مع تقرير عقوبة الحبس ٦ أشهر عن الذنب الأول وستين عن الثاني . وفي خلال مدة السجن يضربون بالسياط من حين لآخر حسبما يرى القضاة . أما المنشردون الذين لا يرجي صلاحهم فيطبع حرف R على الكتف الأيسر ويعاقبون بالأعمال الشاقة . فإذا قبض عليهم ثانية وهم يتسولون أعدموا دون رأفة . وقد ظلت هذه القوانين نافذة المفعول حتى بداية القرن الثامن عشر حين ألغيت في السنة الثانية عشرة من عهد الملكة آن . وسنت قوانين مماثلة في فرنسا ذلك البلد الذي كانت به مملكة للتشردين ، في منتصف القرن السابع عشر بالعاصمة باريس . وصدر أمر في عهد لويس السادس عشر (١٣ يولية ١٧٧٧) بأن كل شخص فيما بين السادسة عشرة والستين من عمره لا تتوافر له وسائل العيش ولا يمارس حرفة ما يعاقب بالعمل في السفن . وإلى هذا القبيل ينتمي القانون الذي أصدره شارل الخامس بالنسبة إلى الأراضي الواطئة (أكتوبر ١٥٣٧) ،

(١) جاء في كتاب Utopia لتوماس مور أن بعض ذوى الأظفار كانوا يحيطون الأراضي بالاسيعة ويلقون بأهل الزراعة إلى خارج بيئتهم ، وهم يستخدمون في ذلك مختلف الوسائل من ابناء وضغط وارغام حتى يلجأ الفلاحون إلى بيع أراضيهم ثم يفادرون قراهم بأسراتهم والمتاع القليل الذي يمكنه ويرهنونه لقاء مبالغ زهيدة لا تلبث أن تنفذ من أيديهم وحينئذ « ماذا في وسعهم أن يفعلوا إلا أن يلجأوا إلى التسول وهنا يلقي بهم في السجن بصفتهم منشردين يجوبون الطرقات ولا يؤدون عملاً وهم الذين لا يستخدمهم أى انسان » . من هؤلاء الذين أرغموا على السرقة « أعدم ٢٧٠٠ من كبار اللصوص وصغارهم » في عهد هنرى الثامن (Holinshed : Chronicles of England, 1p. 186) — وفي عهد اليزابث كانوا يشقون ما بين ٣٠٠ ، ٤٠٠ كل عام « Strype : Annals of the Reformation and Establishment of Religion, and other various Occurrences in the Church of England during Queen Elizabeth's happy Reign (الطبعة الثانية ١٧٢٥ ج ٢) — ويقول نفس الكاتب أنه أعدم ٤٠ في سمرستشير خلال سنة واحدة ، ووسمّت أيدي ٣٥ من اللصوص، وجلد ٣٧ ، و ١٨٣ بصفتهم « منشردين غير قابلين للإصلاح » ؛ وبرغم هذا تمتد أن هذا الرقم الكبير لا يتضمن سوى خمس المجرمين الفعليين « بسبب اجمال القضاة وعطف الناس الخاطيء » و « لم تكن المقاطعات الاخرى أحسن حالا في هذا الصدد من سمرستشير ، بل ان بعضها كان أسوأ » .

والقرار الذي أصدرته ولايات ومدن هولندا (١٩ مارس ١٦١٤) : والمقاطعات المتحدة (٢٦ يونيو ١٦٤٩) الخ .

هؤلاء السكان الزراعيون الذين سلبت أملاكهم عنوة وطردها من بيوتهم وأجبروا على حياة التشرذم اتبعت معهم أساليب الجلد والوسم والتعذيب بفضل هذه القوانين الشنيعة - هؤلاء القوم أرغموا على أن يتقبلوا ذلك النظام الذي يتطلبه نظام الاجر . . . لا تكفي هذه الظروف التي تجعل في الامكان تركيز رأس المال في أحد قطبي المجتمع وجماهير الناس لا يملكون للبيع سوى قوة العمل في القطب الآخر . لا يكفي أن تضطر هذه الجماهير إلى بيع قوة العمل و بمحض اختيارها ، في أثناء تطور الانتاج الرأسمالي تظهر طبقة عاملة يحملها التعليم والعرف والتقاليد على أن تعد مطالب طريقة الانتاج هذه كأنها قوانين طبيعية واضحة . إن تنظيم عملية الانتاج الرأسمالية الكاملة النمو والتطور تحطم كل مقاومة . واستمرار تكوين فائض سكان نسبي يجعل قانون عرض وطلب العمل وبالتالي أجر العمل في حالة تنفق وحاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي ، وأخيراً فإن ما توقعه العلاقات الاقتصادية من الضغط كل يوم على العامل تم باخضاعه لصاحب رأس المال . يستمر استخدام القوة بصفة مباشرة ، بغض النظر عن الأحوال الاقتصادية ، من وقت لآخر ولكنه أصبح الآن استثنائياً . في ظل مجريات الحوادث العادية يمكن ترك العامل لفعل « قوانين الانتاج الطبيعية » أي لأثر اعتماده على رأس المال وهو الاعتماد الذي تسيبه وتديمه ظروف الإنتاج وأحوالها ذاتها . ولكن يحدث خلاف هذا في أوائل عهد الإنتاج الرأسمالي ، فالبورجوازية الناشئة تحتاج الى سلطان الدولة وتستخدمه في سبيل « تنظيم » الأجور ، وجعلها داخل الحدود الملائمة لإنتاج القيمة الفائضة ، وإطالة يوم العمل ، وإبقاء العامل في حالة من الاعتماد التام عليها . هذا هو العنصر الأساسي فيما يقال له التجميع الأولي .

كانت نسبة طبقة العمال الاجراء التي ظهرت في النصف الأخير من القرن الرابع عشر صغيرة بالنسبة الى عدد السكان خلال ذلك الوقت وفي القرن التالي ، وكان مركزها يحيمه وجود الزراعة التي يمارسها الفلاح المستقل في الجهات الريفية ووجود نقابات المهن في المدن، ولم يكن الفارق الاجتماعي بين رب العمل والعامل واضحا سواه في الريف أو المدن ، وكان خضوع العمل لرأس المال أشد غلبة من العنصر الثابت ، ولذلك اشتد الطلب على العمل الأجير بسرعة حتما حدث تجميع رأس المال بينما لم يتناسب مع ذلك العرض من جانب العمل الأجير ، وكان

جانب بالغ القدر من المنتج الأهلئ يتحول الى رصيد ليستهلكه العمال بينما صار فيما بعد رصيـداً للتجميع الرأسمالى .

كان الغرض من التشريع بخصوص العمل الأجير أن يكون فى صالح استغلال العامل وقد ظل معاديا له على الدوام (١) . وأول التشريعات من هذا القبيل The Statute of Labourers (١٣٤٩ فى عهد إدورد الثالث) فى إنجلترا ، كما صدر فى فرنسا سنة ١٣٥٠ قانون مماثل له . وقد عاجلت (الفصل الثامن ، القسم الخامس) مارمت اليه هذه التشريعات من إطائة يوم العمل . وقد صدر قانون ١٣٤٩ بناء على انطاب الملح من جانب مجلس العموم وفى هذا يقوئ أحد كتاب التورى وكان الفقراء سابقا يطالبون بأجور عالية مما يهدد الصناعة والثروة ، وبعد ذلك هبطت أجورهم الى الحد الذى يهدد الصناعة والثروة بنفس الدرجة إن لم يكن أسوأ وإن كان ذلك من وجهة نظر أخرى ، (٢) . حدد القانون تعريفه الأجر فى الريف والمدن وحسب القطعة ونظام اليوم ، ونص على أن يؤجر العمال الزراعيون أنفسهم بالعام ، أما عمال المنقو فينظمون أمورهم فى السوق المفتوحة ، وجعل السجن عقوبة لمن يدفع أجورا أعلى من المقرر كما كان جزاء من يقبلها أشد وأقسى (وكذلك نص القسمان ١٨ ، ١٩ من Statute of Apprentices الصادر فى عهد إليزابث على أن يكون عقوبة الأمر الأول الحبس عشرة أيام والثانى ٢١ يوما) — وزيدت العقوبات بمقتضى قانون ١٣٦٠ وصار فى استطاعة رب العمل فعلا أن يهبط بالأجور الى الحد القانونى وذلك عن طريق العقاب البدنى ، وألغيت كافة ما بين البنائين والتجارين من ارتباطات واتفاقات وأمان متبادلة ، وظل القانون منذ القرن الرابع عشر حتى التاسع عشر يعد الارتباط بين العمال جريمة الى أن ألغيت القوانين ضد هذا سنة ١٨٢٥ . ونستطيع أن نستشف روح قانون ١٣٤٩ والقوانين التى أعقبته من عدم ورود أى ذكر مطلقا للحد الأدنى من الأجور بينما نصت هذه القوانين على حد أعلى لها . ويذكر القارىء أنه بحلول القرن السادس عشر ساءت حال العمال عما كان عليه فى الرابع عشر ، فقد ارتفعت الأجور الحقيقية وبرغم هذا ظلت القوانين التى تحول دون ارتفاع الأجور نافذة مع مشيئتها

(١) « حينما تحاول السلطة التشريعية تنظيم الفوارق بين أرباب العمل وعمالهم ، فإن مستشاريها

دائما من أرباب الأعمال (آدم سميث) . ويقول لنجويه « إن الملكية هى روح القوانين » .

(٢) Sophisms of Free Trade, by a Barrister. London. 1850, b. 58— وأضائف

الكتاب قائلا « حدة ومرارة » كنا على قدر كاف من الاستعداد للتدخل من أجل صاحب العمل ؟

ألا يمكن عمل شئ من أجل من يستخدمهم ؟ » .

التي تنص على جرع آذان ووسم أولئك الذين « لا يرغب أحد في استخدامهم » . وخول قانون الصيان الصادر في السنة الخامسة من عهد اليزابث لقضاة السلام حق تحديد الأجور وتعديلها حسب فصول السنة وأثمان السلع ، وفي عهد جيمس الأول سرى مفعول تنظيمات العمل هذه على النساجين والغزاليين ومختلف أنواع العمان (١) . وفي عهد جورج الثاني طبقت القوانين التي تحرم اتحادات العمال على كافة الصناعات . .

تقدمت طريقة الإنتاج الرأسمالية خلال عصر الصناعة اليدوية بحيث أصبح التحديد القانوني للأجور غير عملي وانتفت الحاجة إليه ، ولكن أقيمت الأسلحة القديمة لاستخدامها إذا دعت الضرورة . فحتى في السنة الثامنة من عهد جورج الثاني حرم قانون دفع أجور أعلى من ٧ ١/٢ بنس ، ٢ شلن للحاكة من عمال المياومة في لندن وضواحيها إلا في حالات الحداد العام ، وعهد قانون صادر في السنة الثالثة عشرة من عهد جورج الثالث بتحديد أجور عمال صناعة الحرير الى قضاة السلام . وفي سنة ١٧٩٦ نشأت الحاجة الى حكمين أصدرتهما المحاكم العليا لبيان ما إذا كان تحديد هؤلاء القضاة للأجور يسرى على كل من العمال الزراعيين وغير الزراعيين ، وصدر قرار برلماني في سنة ١٧٩٩ ينص على أن أجور المعدنين الاسكتلنديين تظل موضع التنظيم طبقا لقانون صادر في عهد اليزابث وقانونين صادرين في ١٦٦١ ، ١٦٧١ . وقد حدث أمر لامتثال له في مجلس العموم يدل على مدى تغير الظروف تغييراً كاملاً ذلك أننا

(١) من المادة السادسة في أحد القوانين الصادرة في السنة الثانية من عهد جيمس الأول نعلم أن تفرا ميئا من صانعي القماش بصفقتهم قضاة السلام فرضوا التعريفة الرسمية للأجور على ورشهم . وصدرت مثل هذه القوانين في ألمانيا بعد حرب الثلاثين سنة « كانت نذرة الخدم والعمال مصدر متاعب لملاك الأراضي في الجيات التي تناقص سكانها ، وحرّم على القرويين تأجير غرفهم اغير المتزوجين والنزوجات وكان لا بد من إبلاغ السلطات عن هؤلاء الاشخاص وتقرر حبسهم إذا رفضوا الاشتغال كخدم حتى ولو كانوا يقومون بعمل آخر كالبذر للفلاحين مقابل أجر يوي أو لو كانوا من التجار » Kaiserliche privilegien und Sanctiones Zur Schlesien, 125 . وخلال قرن بأكمله نقرأ في المراسيم التي أصدرها الحكام الامان الأذل شأنا حملات شديدة على العامة الذين لا يريدون الرضا بتصبيهم وقبول الاجور التي حددها اقاونون ؛ وحرّم على ملاك الاراضي أن يدفعوا أجورا أعلى من التعريفة التي حددتها الدولة . ورغم هذا كانت أحوال الخدمة بعد الحرب أحسن نوها مما صارت اليه بعد قرن . ففي سنة ١٩٠٢ كان اللحم يعطى مرتين في الاسبوع لحمد المزارع بينما نجد في القرن التاسع عشر أن مثل هؤلاء الاشخاص في بعض أجزاء سيليزيا كانوا يتناولون اللحم ثلاث مرات في السنة . وعلاوة على هذا فبعد الحرب مباشرة كانت الاجور أعلى مما آتت إليه في القرن التالي « Gustav Freytag »

نجد سنة ١٧٩٦ هو تبريد يناصر تحديد القانون لحد أدنى لأجور العمال الزراعيين . عارضت هذا رغم اعترافه بقسوة حال الفقراء ، وأخيراً ألغيت سنة ١٨١٣ القوانين التي تنظم الأجور لأنها صارت أمراً شاذاً بعد أن أصبح الرأسماليون يحكمون مصانعهم بالتشريع الخاص ، كما كانت أجور العمال المنخفضة تكملها الإعانة من ضريبة الفقر . أما النصوص الخاصة بالعقود بين أرباب الأعمال والعمال الأجراء وما إليها والتي تتيح للعامل مقاضاة رب العمل الذي يخل بالتعاقد أمام المحاكم المدنية بينما تتيح اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد العامل الذي يرتكب نفس الأمر — أقول إن هذه القوانين لازالت قائمة في الوقت الذي أكتب فيه هذا .

وفي سنة ١٨٢٥ ألغيت القوانين الهمجية ضد ارتباط العمال بفضل موقف البروليتاريا المنطوي على التهديد ، ورغم هذا لم يكن الإلغاء كاملاً وظلت بعض آثار القوانين القديمة نافذة المفعول حتى سنة ١٨٥٩ ، وأخيراً تظاهر البرلمان بإلغائها حين اعترف قانوناً باتحادات العمال (٢٩ يونيو ١٨٧١) ، ولكن صدر قانون آخر في نفس التاريخ "An Act to the Criminal Law Relating to Violence, Threat and Molestation" وبذا أعيد الحال القديم في ثوب جديد . بهذا العمل صارت الوسائل الوحيدة التي بأيدي العمال والتي يلجأون إليها أثناء إضراب ما خاضعة لتشريع خاص جعل تفسيره في أيدي أمحباب المصانع بصفتهم قضاة السلام . وقبل هذا بعامين قدم نفس مجلس العموم هذا والمستر غلامستون مشروع قانون لإلغاء كافة التشريع ذي العقوبات الاستثنائية ولكن المشروع لم يتعد القراءة الثانية ، وأخيراً بعد أن تحالف « حزب الأحرار العظيم » مع التوري تشجع فانقلب على البروليتاريا التي رفعتة إلى الحكم وأباح للقضاة الإنجليز (وهم دائماً رهن إشارة الطبقات الحاكمة) إحياء القوانين العتيقة البالية ضد « التآمر » وتطبيقها على ما يعمد إليه العمال من محاولات الاتحاد والارتباط . ونرى أن البرلمان الإنجليزي لم يقدم على إلغاء القوانين ضد الإضرابات واتحادات العمال إلا كارهاً وتحت ضغط الجماهير بعد أن ظل طيبة خمسة قرون يلعب دور اتحاد من الرأسماليين موجه ضد العمال .

وفي بداية عواصف الثورة الفرنسية جرأت البورجوازية على حرمان العمال مما حصلوا عليه قبل ذلك بقليل من حق تكوين الجمعيات إذ أصدرت قراراً في ١٤ يونيو ١٧٩١ يعتبر أي اتحاد بين العمال « هجوماً موجهاً إلى الحرية وإعلان حقوق الإنسان » . وجعلت العقوبة غرامة

قدها . . . جنيه فرنسي والحرمان من حقوق المواطن المدنية لمدة عام (١) . هذا القانون الذي قيد الصراع بين رأس المال والعمل وحصره في الحدود الملائمة لرأس المال ، عاش بعد الثورات وتغييرات الأسرات الحاكمة ، بل إن نفس عصر الإرهاب لم يمسه ، ولم يُبلغ من القانون الجنائي إلا حديثاً جداً . وفيما يلي الحجة التي تذرعت بها البورجوازية لاصدار هذا كما جاء في أقوال شابلييه مقرر اللجنة المختارة لهذا القانون : « لو سلطنا بوجوب ارتفاع الأجور عما هي عليه . . . وبوجوب ارتفاعها كي تحمر من يتسلها من حالة الاعتماد المطلق المترتب على الحرمان من ضروريات الحياة ، وهو الاعتماد الذي يعادل العبودية من الناحية العملية » ، إلا أنه برغم هذا يجب ألا يسمح للعمال بالتفاهم فيما بينهم بصددهم أو باتخاذ العمل المشترك الذي قد يقلل « اعتمادهم المطلق الذي يعادل العبودية من الناحية العملية » لأنهم حقيقة يعتقدون بذلك ، على حرية من كانوا سادتهم يوماً ما والذين هم المنظمون اليوم ، (وهي الحرية التي تمكن المنظم من إبقاء العمال في حالة تبلغ مرتبة العبودية !) ، ولأن التحالف ضد استبداد أعضاء النقابات الطاقية السابقين معناه إرجاع هذه النقابات التي ألغاهها الدستور لفرنسي (٢) .

٤ - نشأة المزارع الرأسمالية

نتقل الآن للبحث في هذا الموضوع وهو من أين جاء رأس المال في الأصل . إن سلب أملاك السكان الزراعيين إنما يخلق كبار ملاك الأراضي . أما نشأة المزارع الرأسمالية فكانت عملية بطيئة دامت قروناً كثيرة . كان الأفنان كصغار الملاك الأحرار في ظل أنواع مختلفة من الجباية وبذلك تحرروا في ظل أحوال اقتصادية متعددة الأشكال . وكان الوكيل bailliff في إنجلترا ، وهو نفسه ، أول شكل ظهر به المزارع ، وكان مركزه

(١) تقول المادة الأولى من هذا القانون « إن القضاء على كافة أنواع النقابات الطائفية من نفس الطبقة والمهنة من قواعد الدستور الفرنسي الأساسية ، يحرم إعادة إنشاء هذه أية حجة وفي ظل أي شكل » . ونصت المادة الرابعة على أنه إذا دخل المواطنون الذين يمارسون نفس المهنة أو الصناعة أو الحرفة في مباحثات أو عقدوا اتفاقات فيما بينهم بقصد رفض العمل بالاشتراك أو القيام به ضمن محدود فإن هذه المباحثات والاتفاقات تعد مخالفة للدستور وهجوماً موجهاً إلى الحرية وإعلان حقوق الإنسان الخ . والحقيقة أصبح اتحاد العمال ذنباً سياسياً كما كان الحال في ظل قوانين العمل القديمة *Revolutions de Paris, Paris, 1791, vol III, P. 523*

(٢) *Buchez and Poux : Histoire parlementaire, vol. X. p. 195*

شبهها بمركز villicus في أيام روما القديمة وإن كان مجال عمله أضيق . وخلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر حل الفلاح محل الوكيل ، وكان المالك يمد هذا المزارع بالبذور ، والماشية والحيل والأدوات الزراعية ، ولم يكن مركزه يختلف عن مركز الفلاحين peasants السابقين ولكنه كان يستغل مقداراً من العمل الأجير أكبر نسبياً . وسرعان ما تحول إلى مستأجرو وفق نظام المزارعة metayer أى يدفع الإيجار جزءاً من إنتاج المزرعة ، فكان يوفر جانباً من رأس المال الزراعي ويعطى الباقي للمالك وكان تقسيم المنتج وفق أنصبة حددها العقد بين الطرفين . اختفى هذا الشكل بسرعة في إنجلترا لتحل محله الفلاحة بمعناها العادي . وصار هناك المستأجر tenant اندي جعل غايته زيادة رأس ماله عن طريق استخدام العمال الأجراء ، وكان يعطى جانباً من فائض المنتج للمالك نقداً أو عينياً بصفة إيجار الأرض . وطالما ظل المزارع المستقل وعامل المزرعة ممن استطاعوا خلال القرن الخامس عشر الأثرء عن طريق عملهم ظلت ظروف الفلاح متوسطة ومجال الإنتاج لديه محدوداً . ولكن الانقلاب الزراعي الذي حدث في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر ومعظم السادس عشر زاد من ثراء المزارع بنفس السرعة التي أدى بها إلى إفقار جمهور أهل الريف . وتمكن بفضل اغتصابه للأرض الشائعة الخ أن يزيد عدد ماشيته بدون تكاليف تقريباً يتكبدتها في هذا السيل ، وكانت الماشية تزوده بساد وفير بسبب غنى أرضه المزرعة . بعد ذلك أضيف إلى هذا عامل حاسم في القرن السادس عشر . وكانت الإيجارات في تلك الأيام لآجال طويلة غالباً ما كانت لمدة ٩٩ عاماً . وكان الهبوط المستمر في قيمة المادة النفيسة وبالتالي في قيمة النقود خيراً كبيراً للفلاح لأن انخفاض قيمة العملة زاد من قوة الأسباب السالفة الذكر التي أدت إلى هبوط الأجور . وعلى ذلك أصبح جزء مما كان أجوراً من قبل يضاف ليزيد أرباح المزرعة . واستمرار الارتفاع في أثمان الحبوب والصوف واللحم وبالاختصار في أثمان كافة المنتجات الزراعية ، زاد من رأس المال النقدي الذي يملكه المزارعون أى حمل من جانبه بينا هبط الإيجار الذي كان عليه أن يدفعه والذي كان يقاس بالعملة المنخفضة القيمة (١) . هكذا أثرى المزارع على

(١) فبا يخلص بتأثير خفض قيمة النقود خلال القرن السادس على مختلف طبقات المجتمع راجع :

A Compendious or Brief Examination of Certain Ordinary Complaints of Diverse of our Countrymen in these our Days, by W. S., Gentleman.

(لندن ١٥٨١) . وهذا المؤلف مكتوب على هيئة محاورة ولهذا السبب إلى جانب حرفي W. S. ظل الناس طويلاً ينسبونه إلى شكسبير ، وظل ينشر حتى سنة ١٧٥١ باسم الأخير ، أما المؤلف الحقيقي فهو وليام ستانورد . ونظراً لطرافة المحاورة فضلنا إيرادها بأصلها الإنجليزي وبأسلوبها القديم —

حساب عماله ومالك الأرض ، ولا عجب إذن أن أصبحت بانجلترا في ختام القرن السادس عشر طبقة من المزارعين الرأسماليين ، وهم قوم أدركوا من الثروة ، الحد المعروف في تلك الأيام (١) .

— الذى كتبت به : —

Knight : "You, my neighbour, the husbandman, you, Master Mercer, and you Goodman Cooper, with other artificers, may save yourselves metely well. For as much as all things are dearer than they were, so much do you arise in the price of your wares and occupations that ye sell again. But we have nothing to sell whereby we might advance the price thereof, to countervail those things that we must buy again."

وفى موضع آخر يسأل انفارس الطبيب قائلا :

"I pray you, what be those sorts that ye mean., And, first, of those that ye think who should have no loss thereby?" Doctor : "I mean all those that live by buying and selling, for, as they buy dear, they sell thereafter" Knight : "What is the next sort that ye say would win by it?" Doctor : "Marry, all such as have takings or farms in their own manurance [cultivation] At the old rent, for where they pay after the old rate they sell after the new — that is they pra for their land good cheap, and sell a thinge growing thernon dear." Knight:

"What sort is that which ye said should have greater loss hereby, than these men had profit?" Doctor : It is all noblemen, gentlemen, and all others that live either by siinted (fixed) rent or stipend or do not manure (cultivate) the ground, or do occupy no buying or selling"

(١) فى فرنسا نجد أن régisseur أى الشخص المنوط به جباية الرسوم للسادة الاقطاعيين خلال الجزء الأول من العصور الوسطى ، سرعان ما تحول الى رجل أعمال استطاع عن طريق السلب والخذع وما اليهما أن يصبح رأسماليا . وكان بعض هؤلاء الأشخاص من جماعة الأشراف ، كما يتضح من الفقرة التالية . نشهد بأن المسيو جاك دى تورين ، من فرسان بيزانسون ، يحى من السيد الذى يتولى الحسابات فى دنجون لدوق وكونت برجندى ، ابجارات معينة خاصة بالاقطاعية المذكورة من ٣٥ ديسمبر سنة ١٣٤٩ الى ٢٨ ديسمبر من سنة ١٣٥٠ « Blexis Monteil : Traité des matériaux — manuscrits, etc, P. 244. وفى هذا المثال ، كما فى كافة ميادين الحياة الاجتماعية ، يذهب تصيب الاسد الى الوسطاء . فى الميدان الاقتصادى يستولى المساليون والمضاربون فى بورصة الاوراق المالية والتجار وأصحاب الحوانيت على زبدة المكسب ، وفى القنون المدنى يستغل المحامى عملاءه ؛ وفى السياسة تجد النائب أكبر قدرا من الناخب ، والوزير أعظم من السلطان الخ ... وكانت الابدائيات الإقطاعية الكبيرة فى فرنسا ، كما هو الحال فى انجلترا ، مقسمة الى عدد لا يحصى من المزارع الصغيرة ولكن بشروط ليست فى صالح سكان الريف . وقد ظهرت المزارع (وبقال لها terriens) خلال القرن الرابع عشر ، وتما عددها باستمرار الى أكثر من مائة ألف وكان يدع عنها ليجار يعراوح ما بين ٣/٤ ، ١/٢ المحصول ويدفع نقدا أو عينا . وكانت هذه المزارع عبارة عن fiefs أو sub-fiefs الخ تبعا لقيمة ومساحة الأرض ، وكثير منها لم يشمل إلا أندية قليلة . ولكن كان للفلاحين قدر محدود —

هـ - رد الفعل الناجم من الانقلاب الزراعى على الصناعة

قيام السوق المحلية لرأس المال الصناعى

رأينا كيف أن سلب سكان الريف من أرضهم ووسائل عيشهم زود الصناعات من وقت لآخر بجواهر من البروليتاريا التى لاصلة لها بتقابات الطوائف ، وبعد ا . أندرسن هذا الحادث من الظروف السعيدة بحيث يعزوه الى العناية الإلهية . لنقف لحظة لبحث هذا العامل من عوامل التجميع الأولى . ورغم تناقص عدد الذين يفلحون الأرض ظل إنتاجها كما هو عليه بل وزاد عنه لأن الانقلاب فى علاقات الملكية صحبه تحسين وسائل الزراعة ، وازدياد التعاون وتركز أدوات الانتاج الح ، وكذلك لأن العمال لم يقتصر أمرهم على أنهم اضطروا إلى بذل مجهود أكثر (١) . بل زاد حرمانهم من ميدان الانتاج الذى يستطيعون العمل فيه لحسابهم . وعلى ذلك حينما تحرر فريق من أهل الزراعة تحررت كذلك وسائل العيش التى كانوا يتغذون بها بصفتهم من العمال فى الأرض ، وتحولت وسائل العيش هذه إلى عناصر مادية من رأس المال المتغير ، واضطر العامل الذى ألقى به فى عرض الطريق إلى شراء قيمة هذه الوسائل على هيئة أجور من مخدومه الجديد أى الرأسمالى الصناعى . بهذا حدث نفس الشيء بالنسبة إلى المواد الخام التى كانت أدوات إنتاج زراعية ، ومعنى هذا أنها حوّلت إلى عنصر من عناصر رأس المال الثابت . لنفرض مثلا أن بعض فلاحي وستفاليا (وكانوا جميعا فى عهد فردريك الثانى يغزلون الكتان لا الحرير) سلبت منهم وسائل العيش والأرض قهراً وطردها من الأرض ، وأن من بقى منهم صاروا عمالا أجرا فى خدمة كبار المزارعين المستأجرين . وفى نفس الوقت تظهر إلى عالم الوجود معالم للغزل والنسج كبيرة حيث يعمل أولئك الذين ، تحرروا ، من أجل الحصول على أجر . إن الكتان يظل كما هو دون تغيير ولكنه يصبح الآن جزءاً من رأس المال الثابت الذى يملكه رجل الصناعة . فى الأيام السابقة كان الكتان موزعاً على عدد غفير من صغار المنتجين يزرعونه بأنفسهم ويغزلونه بمقادير صغيرة

== من القضاء على الأهليين يختلف مداه بدرجات متفاوتة عددها أربعة . ويمكن أن ندرك مدى الاستبداد الواقع على السكان الزراعيين من جانب هؤلاء المتبدين الصغار جميعاً إذا تذكرنا قول Montell إنه كان بفرنسا فى تلك الأيام ١٦٠,٠٠٠ محكمة بينما عددها اليوم ٤٠٠٠ (بما فى ذلك قضاة السلام) .

(١) وقد أكد سير جيمس ستيوارت هذه النقطة .

في بيوتهم وبمساعدة أسرهم ، وكان الغزل يقوم به هؤلاء القوم كعمل إضافي يراد به الحصول على دخل إضافي أو على هيئة ضرائب لجلالة ملك بروسيا ، وكانت المغازل والأنوال موزعة منتشرة في أيدي الرأسمالي الذي يجعل الغير يغزلونه وينسجونه من أجله ، وأصبح العمل الإضافي يتم أداؤه ليعود بالربح على عسدد قليل من الرأسماليين ، وتجمعت المغازل والأنوال في ورش كبيرة ، وأصبحت المغازل والأنوال والمادة الخام من الآن فصاعداً أدوات للتحكم^(١) في هؤلاء الغزاليين والنساجين واستخلاص العمل المجاني منهم . ولكن لا يبدو على ظاهر الأمر أن هذه المصانع اليدوية الكبيرة قد تكونت من عدد كبير جداً من مراكز الإنتاج الأصغر منها شيئاً ، وأنها تعزو وجودها الى انتزاع ممتلكات الكثيرين من المنتجين المستقلين ، ولكن أى ملاحظ غير متحيز لا يمكن أن تغيب عنه هذه الحقيقة . كانت المصانع اليدوية في عهد ميرابو ، أسد الثورة الفرنسية ، يقال لها الورش المتحدة « *Manu- factures reunies* » . ويقول ميرابو « يعنى الناس بالمصانع اليدوية الكبيرة حيث يشتغل مئات الأفراد تحت إشراف مدير واحد ، ولكن الناس لا تبعاً كثيراً بالمصانع الكبيرة التي يشتغل فيها عدد كبير من العمال على انفصال ، كل لحسابه . وهذا خطأ كبير لأن هؤلاء وحدهم العنصر الهام في الثروة الأهلية . . . إن الورشة المتحدة تأتي بالثروة الطائلة لمنظم واحد أو اثنين ولكن العمال ليسوا إلا قوما يكسبون أجرهم سواء كان طيباً أو سيئاً ولا يتألون نصيباً في حالة رخاء المنظم . في الورشة المستقلة بذاتها لا يثرى شخص ولكن عدداً كبيراً من العمال يتمتع بدرجة من الرخاء . . . فيزداد عدد العمال المجدين والمقتصدین لأنهم يرون في حسن الخلق والنشاط وسيلة لتحسين شريف في مركزهم بدلا من الاقتصار على الحصول على زيادة معتدلة في الأجور وهي زيادة غير ذات أهمية كبيرة في المستقبل نظراً لأنها إنما تمكن الناس من العيش في راحة نوعاً وإن كان الأجر لا يكاد يفهم ولا يتبقى منه شيء . إن المصانع اليدوية الفردية المنفصلة تعد مع فلاحه الأرض المصانع الحرة ، (٢) .

(١) يقول الرأسمالي « سأتيح لك شرف خدمتي بشرط أن تعطيني ذلك القليل الذي خلفته مقابل ثمناء الذي أحمله في إعطائك الطلبات التي أريدها » *Jean Jaques Rousseau : Discours sur l'économie politique.*

(٢) ميرابو (ج ٣ ص ٢٠ — ١٠٩) — إذا كان ميرابو يعد الورش المنفصلة أدعى الى الاقتصاد وأعظم إنتاجية من الورش « المتحدة » ، وينظر الى الأخيرة على أنها لا تعدو كونها عملية غير طبيعية تمت في رعاية الحكومة ، فإن هذه النظرة يمكن تفسيرها بمركز معظم الصناعات اليدوية بالثورة في الوقت الذي كتب فيه ميرابو .

إن سلب فريق من أهل الريف وطرده من الأرض لا يقف عند حد تحرير العمال لخدمة أغراض رأس المال الصناعي ، هم ووسائل عيشهم والمواد اللازمة لعملهم ؛ وإنما يتعدى الأمر ذلك إلى خلق السوق المحلية . والحقيقة ، إن الحوادث التي تحول صغار المزارعين إلى عمال أجراء ، وتحول وسائل عيشهم والمواد اللازمة لعملهم إلى عناصر رأس المال المادية - هذه الأحداث تخلق في الوقت ذاته سوقاً محلية للأسمايين كانت أسرة الفلاح في الأيام السالفة تنتج وتصوغ وسائل العيش والمواد الأولية ثم يستهلك أفرادها معظم هذه الأشياء بعد ذلك ، أما الآن فقد أصبحت وسائل العيش والمواد الأولية هذه سلعاً يبيعها المزارع المستأجر الكبير ويجد السوق لها في المصانع اليدوية ، فالغزل أو التيل والمواد الصوفية السميكة وهي أشياء كانت المواد الخام اللازمة لها تحت تصرف كل أسرة فلاح ويغزها وينسجها الفلاحون أنفسهم لكي يستعملوها - هذه تحولت الآن إلى أدوات للصناعة اليدوية وسوقها في نفس الجهات الريفية هذه ، وتركز العملاء الكثيرون المتناثرون والذين كان صغار المنتجين المستقلين يمدونهم بما يحتاجون إليه - نقول تركوا الآن في سوق واحدة كبيرة يزودها رأس المال الصناعي . « إن تحويل عشرين رطلاً من الصوف إلى الكساء السنوي لأسرة العامل وهو عمل تقوم به الأسرة في قترات الفراغ من العمل ، أمر عادي . أما إذا أتيت بهذه الكمية إلى السوق وأرسلتها إلى المصنع ثم إلى السمسار ومنه إلى التاجر فهنا تلقى عمليات تجارية كبيرة وتجدر رأس المال اسماً يستغل بمقدار يعادل قيمته عشرين مرة . وبهذا ترغم الطبقة العاملة على أن تعول أهل المصانع البؤساء وطبقة طفيلية من أصحاب الحوانيت ونظاماً خيالياً تجارياً ونقدياً ومالياً ، (دافيد اركهارت ص ١٢٠) . وهكذا نجد أنه إلى جانب سلب أملاك الفلاحين المستقلين الذين كانوا يشتغلون من قبل لحسابهم ، وإلى جانب فصل هؤلاء عما يبدونهم من أدوات الإنتاج ، تحطم الصناعات الريفية الثانوية ويحدث انفصال الصناعة اليدوية عن الزراعة . وعلاوة على هذا فلا شيء سوى تحطيم الصناعات المنزلية الريفية يمكن أن يهيئ للسوق المحلية في البلد ذلك الاتساع والاستقرار بما يلزم طريقة الإنتاج الرأسمالية .

ومع هذا فإن عصر الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح لم يسبب أي تحويل كامل من هذا النوع . إن الصناعة اليدوية قد نجحت في السيطرة على الإنتاج القومي هنا وهناك أي في حالات متفرقة ولكن كان وراء ذلك دائماً أساس من إنتاج نظام الحرف اليدوية بالمدن ومن الصناعة المنزلية الثانوية في الجهات الزراعية . وبينما تعمل الصناعة اليدوية على تقويض أركان هذه بشكل أو بآخر ، إلا أنها تخلفها من جديد في فروع خاصة وفي أماكن معينة وذلك بقدر

الحاجة إليها كي تمت الصناعة اليدوية بالمواد الخام اللازمة لها ؛ وبهذا تدعو من جديد الى قيام طبقة من القرويين ينحصر عملهم الأساسى فى العمل الصناعى يبيعون إنتاجه لرجال الصناعة مباشرة أو عن طريق التجار الوسطاء ، وذلك برغم أن أفراد هذه الطبقة من القرويين يزاولون الزراعة كحرفة ثانوية مساعدة . هذا سبب وإن لم يكن السبب الرئيسى فى ظاهرة تبدو فى أول الأمر مدعاة لحيرة طلاب التاريخ الإنجليزى الذى يعثرون منذ الثلث الأخير من القرن الخامس عشر على شكاوى تتكرر من حين لآخر بصدد انتشار الانتاج ذى الطابع الرأسمالى فى الجهات الريفية مصحوباً باطراد تحطيم طبقة الفلاحين . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجد طالب التاريخ الإنجليزى أن طبقة الفلاحين هذه يعاد تكوينها وإن كانت أقل عدداً فى شكلها جديد ، وإن تم بعثها من جديد فى ظل ظروف أسوأ (١) . والسبب الرئيسى فى هذا أن إنجلترا كانت فى وقت بلداً تغلب عليه زراعة الحبوب ، ثم أصبحت فى وقت آخر وقد غلبت عليها تربية الماشية ؛ ويختلف مدى الزراعة تبعاً للتفاوت فى هذا الصدد بين الزراعة وتربية الماشية . أما الأساس الدائم للزراعة الرأسمالية فلم ينشأ إلا بعد قيام الصناعة الكبيرة على أساس الآلات . وحينئذ يتم سلب الأغلبية الكبرى من أهل الريف من ممتلكاتهم ، وبذا يكمل الانفصال بين الزراعة والصناعة الريفية (التى يقتلع النظام الجديد جذورها وهى الغزل والنسيج (٢)) . وعلى ذلك نجد أن الصناعة الحديثة تنجح أول الأمر فى أن تغزو السوق

(١) يعتبر عصر كرمويل استثناء لهذا الأمر ، ذلك أنه فى عصر الجمهورية ارتفع جمهور الشعب الإنجليزى بكافة طبقاته من المنزلة المنحطة التى هوى إليها فى عصر التودور .

(٢) يدرك Tuckett أن الصناعة الصوفية الحديثة نشأت حينما أدخل استخدام الآلات من الصناعة اليدوية معناها الصحيح ومن القضاء على الصناعات الريفية والتجزئة (ج ١ ص ١٤٤) — « كان الحراث والنير اختراع الآلهة ومهنة الأبطال . فهل النول والمغزل ذوى نشأة أقل نبلا ؟ إذا فصلت الحراث ، والمغزل والنير ، صارت لديك المصانع وبيوت العمل للفقراء ، والائتمان والذعر ، وشعبان متعاديان وهما الزراعى والتجارى » . (David Urquhart, op. cit., P. 122.) . وهنا يأتي كارى شاكيا أن إنجلترا تبذل قصارى جهدها كي تجمل من كافة البلدان الأخرى بالمالم بلاداً زراعية صرفة تمدها إنجلترا بما تحتاج إليه من البضائع التى تنتجها المصانع ، وهو يصرح أنه بهذا أسببت تركيا بالدمار ذلك لأن إنجلترا منعت مالكي الأرض والمقيمين فيها من تقوية أنفسهم عن طريق ذلك التحالف أو الارتباط الطبيعى بين الحراث والنول ، وبين المطرقة والحجرة « (The Slave Trade, p. 125) . وحسب رأى كارى يعتبر اركهارت من العوامل الأساسية فى دمار تركيا لأنه قام بدعاية واسعة لحربة التجارة كي يخدم مصالح إنجلترا . وزبدة النكتة أن كارى (وهو من المشايخ الروسيا) يريد أن أن يمنع عملية الانفصال عن طريق نظام الحماية الذى يجعل بهذا الانفصال .

المحلية بأسرها نيابة عن رأس المال الصناعي (١) .

٦ - أصل الرأسمالي الصناعي

كانت نشأة الرأسمالي الصناعي (٢) عملية أقل تدرجا منها في حالة المزارع المستأجر . لاشك أن عدداً كبيراً من صغار رجال نقابات الحرف ، وعدداً أكبر من هؤلاء من صغار الصناع أو حتى العمال الأجراء ، قد أصبحوا من صغار الرأسماليين ثم تحول بعض هؤلاء الأخيرين إلى رأسماليين كبار (بفضل توسيع نطاق استغلال العمل الأجير وبالتالي التجميع) . إلا أن بطء العملية في عهد طفولة الإنتاج الرأسمالي لم يكن ليتفق مع المطالب التجارية للسوق العالمية الجديدة التي بعثتها الكشوف الجغرافية العظيمة التي حدثت في نهاية القرن الخامس عشر . ولكن ورث العالم من العصور الوسطى شكلين متميزين من رأس المال ، وهذان هما رأس مال المراهبين ورأس مال التجار ... « إن ثروة المجتمع بأسرها تذهب إلى حوزة الرأسماليين أولاً... ، فيدفع الإيجار للمالك الأرض ، والأجر للعامل ، والضريبة والعشور لمن يتولى جبايتها ، ويحتفظ لنفسه بأعظم نصيب في الواقع من المنتج السنوي وهو نصيب يتزايد على الدوام . ويجوز أن نتحدث عن الرأسمالي الآن بأنه أول من يملك الثروة في الجماعة برغم أنه ليس تمت من قانون أسبق عليه حق هذه الملكية ... وقد حدث هذا التغيير عن طريق أخذ الفائدة عن رأس المال ... ولذا لا عجب أن حاول كافة المشرعين في أوروبا أن يمنعوا هذا عن طريق القوانين ضد الربا ... إن سلطان الرأسمالي على ثروة البلد تغيير كامل في حق الملكية ، ولكن بأي قانون أو سلسلة قوانين تم حدوث هذا ؟ » (٣) . وحبذا لو تذكر المؤلف أن الثورات

(١) إن الاقتصاديين الأنجليز من ذوى الميول الانسانية من أمثال رمل وروجرز وجولدوين سميت وفاوست الخ ، وأصحاب المصانع من ذوى الميول الحرة أمثال چون برايت وشركاه ، يسألون ملاك الأراضي الزراعية الأنجليز « أين ذهب الألف من الحائزين الأحرار الذين كانوا لدينا - من أين أنيتم ؟ أنيتم عن طريق هؤلاء الحائزين الأحرار ! » (وهذا شبيهه بالسؤال الذى وجهه الله إلى قابيل عما حدث لهايل) - وحبذا لو وجهوا السؤال النالى « أين ذهب الناسجون والغزلون المستقلون ورجال الحرف اليدوية ؟ » .

(٢) يستخدم اصطلاح « صناعى » هنا تمييزاً له عن « الزراعى » . أما من حيث المعنى « المطلق » فالمزارع المستأجر رأسمالى صناعى مثل صاحب المصنع .

(٣) The Natural and Artificial Rights of Property Contrasted لندن ١٨٢٢

ص ٩٨ - ٩٩ الخ . وهذا المؤلف الذى نشر دون اسم كاتبه من تأليف توماس هودجسكن .

لا تخلفها القوانين ... لقد أفاق الصرحُ الإقطاعي للجمع وفي الجهات الريفية ، ونظام نقابات الحرف بالمدن ، تحول رأس المال النقدي إلى رأس مال صناعي — أي تحويل رأس المال النقدي الذي تكون عن طريق الربا والتجارة (١) ولكن زالت هذه العوائق حين انحل المجتمع الإقطاعي ، وحُلت جماعات الأتباع والخدم ، وسُلبت أملاك أهل الريف .

إن كشف الذهب والفضة في أمريكا ، والقضاء على السكان الأصليين في بعض الحالات واسترقاقهم أو دفعهم في المناجم في حالات أخرى ، وبدء أعمال الغزو والنهب في جزر الهند الشرقية ، وتحويل إفريقية إلى مورد للعبيد وهم المادة الأولية لتجارة الرقيق — هذه جميعاً الحوادث التي تميز بها الفجر المشرق لعصر الإنتاج الرأسمالي ، والعمليات المشابهة التي كانت عبارة عن العوامل الرئيسية للتجميع الأولي . ثم جاءت في أعقابها الحرب التجارية بين البلدان الأوروبية والتي بدأت حين انفصلت الأراضي الواطئة عن أسبانيا واتسع نطاقها في الحرب التي شنتها إنجلترا ضد اليعاقبة ثم ظهر لها ذيل حديث العهد في حروب الأفيون ضد الصين . ويمكن أن نرتب مختلف عوامل التجميع الأولى ترتيباً زمنياً وبخاصة بالإشارة إلى بلدان معينة كأسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وإنجلترا ، وتجمعت بالبلد الأخير في نهاية القرن السابع عشر في النظام الاستعماري ، ونظام الدين الأهلي ، ونظام الضرائب الحديث ، والنظام الحديث للإنتاج . وقد ارتكزت إلى حد ما على القوة العاشمة كما هو الشأن في حالة النظام الاستعماري مثلاً ؛ ولكنها جميعاً اعتمدت على سلطان الدولة وقوة المجتمع المركزة المنظمة ، وذلك لتشجيع تحويل الإنتاج الإقطاعي إلى إنتاج رأسمالي . فالقوة هي المولدة لكل مجتمع قديم يحمل في طياته مجتمعاً جديداً ، وهي نفسها قوة اقتصادية .

وقد كتب W. Howitt عن النظام الاستعماري المسيحي يقول « إن أعمال الوحشية التي ارتكبتها ما يقال له الشعب المسيحي في كل قطر من أقطار العالم وضد كل شعب أخضعه لما لا تجد لها مثيلاً في الفطائع التي ارتكبتها أي جنس آخر في أي عصر من العصور مهما كان ذلك الجنس متوحشاً ، جاهلاً ، غير عاقبٍ باعتبار الرحمة ، غير مكترث بكل ما يسبب العار (٢) .

(١) في سنة ١٧٩٤ بثت صفار صانعي القماش بليدز وفدا يلتمس من البرلمان إصدار قانون بمنع أي تاجر من أن يصبح صاحب مصنع — Aikin, op. cit.

(٢) Colonisation and Christianity a Popular History of the Treatment of the Natives by the Europeans in all their Colonies لندن ١٨٢٨ ص ٩ — وأذكر لك عن

وتاريخ الإدارة الاستعمارية لهولندة وهي الدولة الرأسمالية النموذجية في القرن السابع عشر تاريخ لعظم العلاقات شذوذاً، وهي علاقات أساسها الغدر والرشوة وارتكاب المذابح والدناءة، وينطبق هذا بصفة خاصة على عادة خطف الناس في سيليبز ليكونوا عبيداً في جاوه، وكان الحافظون يدربون لهذا الغرض بعناية، وكان المشتركون الأساسيون في هذه التجارة الشائنة اللص نفسه والمترجم والبائع. أما المشتركون الرئيسيون فهم الأمراء الوطنيون. وإذا ما خطف الاحداث حجزوا في سجون سيليبز حتى يحين موعد نقلهم إلى السفن. وجاء في تقرير رسمي ما يأتي، ومدينة ماكاسار مثلاً مليئة بالسجون السرية كل منها أشنع من الآخر، يزدحم فيها البؤساء وضحايا الجشع والاستبداد، وقد كبلوا بالسلاسل بعد انتزاعهم من أحضان أسرهم، ولما أراد الهولنديون امتلاك ملقا رشوا حاكم المدينة البرتغالي ووعده ٢١,٨٧٥ جنياً ثمناً. وحينما أدخلهم أسرعوا إلى بيته واغتالوه ليتخلصوا من الدفع. وأينما حلوا سار في ركابهم الدمار والحراب وتناقص السكان. لقد كان عدد سكان بانجور وانجي (إحدى مقاطعات جاوه) ٨٠,٠٠٠ سنة ١٧٥٠ فهوى الرقم إلى ٨٠٠٠ في سنة ١٨١١. وهذه هي النعم التي سبقتها التجارة!

من المعلوم أن شركة الهند الشرقية الإنجليزية لم تكن ذات النفوذ السياسي الغالب بالهند فحسب، بل إنها احتكرت تجارة الشاي وتجارة الصين عموماً ونقل البضائع من وإلى أوروبا؛ ولكن كبار موظفي الشركة احتكروا كذلك التجارة الساحلية في الهند وفيما بين الجزر وكذلك التجارة الداخلية الهندية. وكانت احتكارات الملح والأفيون وغيرهما من السلع موارد للثروة لا ينضب معيها، وحدد الموظفون الأثمان حسب إرادتهم وابتزوا أموال الهنود المساكين بلا رحمة. وكان الحاكم العام يشترك في هذه العمليات الخاصة ومُنحت العقود لمحاسبيه وأناصره وتكونت الثروات بسرعة فائقة وسار التجميع الأولي قُدماً دون إنفاق شلن واحد في الأصل. والأمثلة كثيرة تدل عليها مثلاً محاكمة وارن هاستنجز أمام البرلمان الإنجليزي وإليك واحد منها. منح عقد عن الأفيون لرجل يدعى سوليقان حينما كان على وشك التوجه في بعثة رسمية إلى جهة من الهند بعيدة عن مناطق زراعة الأفيون، ولذا باع العقد لآخر اسمه «بن»، بمبلغ

== معاملة العبيد الكتاب التالي *Traité de la législation* للكاتب Charles Comte (الطبعة الثالثة، بروكسل ١٨٣٧) — وعلى الذين يريدون أن يعرفوا ما يصنع البورجوازي بنفسه وبالعامل حين يتاح له أن يرسم العامل حسب صورته، أن يدرسوا هذه المسألة بالتفصيل.

Thomas Stamford Raffles (Sometime lieutenant governor of Java): History (١) of Java and its Dependencies, London, 1817.

٤٠,٠٠٠ جنيه وهذا باعه ثانية في نفس اليوم بستين ألف جنيه . وقدمت قائمة للبرلمان تدل على أن الشركة ومستخدميها حصلت على هدايا من الأمراء الوطنيين قدرها ٦ مايون جنيه فيما بين عامي ١٧١٧ ، ١٧٦٦ . وفي سبتي ١٧٦٩ . ١٧٧٠ أحدث الإنجليز مجاعة لانهم اشترؤا محصول الأرز كله ورفضوا بيعه إلا بأسعار خرافية (١) .

كانت معاملة السكان الأصليين أسوأ ما تكون بطبيعة الحال في المزارع الكبيرة التي كان الغرض منها الإنتاج للتصدير كما هو الحال في جزر الهند الغربية ، وكذلك كانت في البلاد الغنية الكثيرة السكان كالمكسيك والهند . وحتى في المستعمرات بمعناها الصحيح كان التجميع الأولي منطبقا على طابعه المسيحي . ففي سنة ١٧٠٣ أصدر البيورتان بولاية نيو إنجلند قراراً يدفع مبلغ ٤٠ جنيها عن كل فرد من الهنود المحر يقتل أو يؤسر ، وفي سنة ١٧٢٠ تقرر مبلغ ١٢٠ جنيها عن كل هندي أحر يقتل . ولما أعلنت ولاية ماساشوستس سنة ١٧٤٤ أن احدى القبائل تعد نائرة وضعت الأسعار التالية : عن كل فروة رأس تؤخذ من الذكور الذين أعمارهم الثانية عشرة فما فوق ١٠٠ جنيه ، والأسير من الذكور ٥٠ ، وفروة رأس الطفل ٥٠ جنيهاً ، وبعد عقود قليلة انتقم النظام الاستعماري من سلالة الآباء البيورتان الانتقام بسبب الثورة ضد انجلترا بتسليط الجنود المرتزقة عليهم وأعلن البرلمان الانجليزي أن استخدام كلاب الصيد ونزع فروة الرأس ووسائل وضعها الله والطبيعة في أيدينا .

تقدمت التجارة والملاحة في ظل النظام الاستعماري وأصبحت الشركات التعاقدية أدوات قوية تعمل على تنمية مركز رأس المال ، وكان في المستعمرات سوق للصناعات اليدوية الناشئة ، وزاد احتكار هذه السوق من اشتداد التجميع . تدفقت على البلاد الأصلية الكنوز التي أمكن الحصول عليها عن طريق النهب المباشر والاسترقاق والقتل وتحولت الى رأس مال وبلغت هولنده غاية عظمتها التجارية حوالى سنة ١٦٤٨ ، إذ كانت تملك وحدها تقريبا تجارة الهند الشرقية والتجارة بين شمالي غرب أوروبا وجنوبي شرقها ، وفاقت مصايد الأسماك فيها وبحريتها التجارية وصناعاتها مثيلاتها في أى بلد آخر ، وزاد رأس مال الجمهورية الكلي على رأس مال بقية أوروبا كلها ، . غير أن Gulich ينسى أن يضيف إلى هذه الأقوال أن عامة الناس بهولنده سنة ١٦٤٨ كانوا أكثر إرهاباً بالعمل وأكثر فقراً وأشد تعرضاً للاستبداد الوحشي من عامة الناس في بقية أوروبا كلها .

(١) في سنة ١٨٦٦ هلك في مقاطعة أوريسا وحدها أكثر من مليون هندي من الموت جوعاً ، ومع ذلك حدثت محاولة للأخذ خزنة الدولة الهندية من ثمن ضروريات الحياة التي كانت تباع للقوم الجائعين .

يتضمن التفوق الصناعى اليوم نفوقاً تجارياً ، ولكن فى عصر الصناعة اليدوية كان التفوق التجارى ينطوى على معنى التفوق الصناعى ، ومن هنا كان الدور الغالب الذى لعبه النظام الاستعمارى اذ ذلك . لقد كان ذلك النظام « لها غريباً ، استوى على عرشه الى جانب آلهة أوربا القديمة وطوح بها من أماكنها وأعلن أن إنتاج فائض القيمة للغاية الوحيدة التى يهدف إليها الجنس البشرى .

وخلال عصر الصناعة اليدوية انتشر بأوربا نظام الديون الأهلية الذى يمكن أن نجد آثاراً تم عنه بجنوا والبندقية قبل ختام العصور الوسطى ، وساعد على انتشاره النظام الاستعمارى وما صحبه من التجارة البحرية ، وهذا هو السبب الذى من أجله نبتت جذور هذا النظام أولاً فى هولنده . والدين الأهلى (أى بيع الدولة سواء كانت استبدادية ، دستورية أو جمهورية) يكسب العصر الرأسمالى الطابع الذى يميزه ، وهو الجزء الوحيد الذى يشغل محلاً فى الملكية الجماعية للشعوب الحديثة (١) ، ومن هنا نشأ المذهب الحديث القائل بأن الأمة تزداد ثراء كلما زاد غرقها فى الدين . يصبح الائتمان العام (الدين الأهلى) عقيدة يؤمن بها رأس المال ، والشك فى هذا النظام خطيئة كبرى .

وهو يصبح أقوى دافع على التجميع الأولى ، وتسنيخ « الأرصدة ، على النقود العقيمة قوة التوالد والتكاثر وتحولها بذلك إلى رأس مال ويتم ذلك بدون تحمل المخاطر التى تصاحب استثمارها فى المشروعات الصناعية أو حتى فى إقراضها على هيئة الربا . إن دائتى الدولة لا يتنازلون فى الحقيقة عن شيء لأن المال الذى يقروضونه يتحول الى أوراق مالية عامة يمكن التعامل بها . وأكثر من هذا فنظام الدين الأهلى لم يقتصر أمره على إيجاد طبقة من حملة الأسهم الذين لا يؤدون عملاً ، أو بعث الثروة المرجحة للمالين الذين يلعبون دور الوسيط بين الحكومة والشعب ، أو خلق جماعة الملتزمين بحجاية الضرائب والتجار ورجال الصناعة ممن يناهضهم نصيب من كل قرض أهلى كأنما هبط عليهم من السماء — إن الدين الأهلى قد عمل أكثر من هذا ذلك أنه سبب قيام الشركات المساهمة والمعاملات فى مختلف أنواع الأوراق المالية — وباختصار سبب المضاربة فى سوق الأوراق المالية — وخلق المصرفية الحديثة .

كانت المصارف منذ أول أمرها اتحادات من بعض المضاربين الذين وقفوا دائماً الى جانب

(١) يلاحظ ولیم كوربت أن كافة الأنظمة الأهلية يقال لها « مَلَكية » ولكن هناك ديناً أهلياً

وذلك على سبيل التعويض .

الحكومات وصاروا بفضل ما حصلوا عليه من امتيازات في مركز يمكنهم من إقراض الدولة ، ومن هنا نجد أن تراكم الدين الأهلئ معناه زيادات متتالية في رأس مال هذه المصارف التي يرجع تطورها الكامل الى تأسيس بنك إنجلترا سنة ١٦٩٤ . بدأ البنك المذكور بإقراض أمواله للحكومة بضائفة قدرها ٠.٨ ، وفي نفس الوقت خوله البرلمان حق سك النقود من رأس المال هذا بإقراضه من جديد للجمهور على هيئة أوراق نقدية ، وسمح له باستخدام هذه الأوراق لحصم الكمبيالات ودفع مبالغ مقدماً على السلع وشراء المعادن النفيسة . لم يمض طويل حتى أصبحت نقود الائتمان هذه والتي هي من صنع يدى البنك الوسيلة التي تمكن بها من تقديم القروض للدولة ودفع فائفة الدين الأهلئ بالنسيابة عنها . ولكن لم يكف أن يسترد البنك بيد ما أعطاه بالأخرى بل وزيادة ، ذلك أنه علاوة على هذا ظل الدائن الدائم للشعب ويدينه حتى آخر فلس ، وما لبث تدريجياً أن صار الحفيظ على جميع الذهب والفضة في البلاد ، ومركز الثقل للائتمان التجارى . وحوالى هذا التاريخ حين أقلع الناس عن عادة إحراق الساحرات ، أخذوا في شقق الذين يزورون الأوراق النقدية . وتدلنا كتابات ذلك العصر ومنها كتابات بولنجبروك مثلاً ، على رأى المعاصرين في ذلك الظهور المفاجئ . لهذا القطيع من المصرفيين والمالئين وحملة الأوراق المالية والسياسة والمضاربين (١) .

وفي الوقت الذى ظهرت فيه مختلف الديون الأهلية قام نظام ائتمان دولى صلح لإخفاء أحد مصادر التجميع الأولى في هذا الشعب أو ذاك . إن الشرور التي كان ينطوى النظام البندي في النهب كانت منبعاً ضعيفاً للأسمالية بهولنده لأن البنديقية الآخذة في الانحلال أقرضت الهولنديين مبالغ كبيرة من المال . ونشأت عصابات مشابهة بين هولنده وإنجلترا ، فنذ بداية القرن الثامن عشر كانت صناعات هولنده قد بزتها صناعات منافستها إنجلترا ولم تعُد الدولة الأولى الشعب التجارى والصناعى الرئيسى ، ولهذا كان اهتمام الهولنديين الرئيسى فيما بين ١٧٠١ ، ١٧٧٦ إقراض مقادير هائلة من رأس المال وبخاصة لإنجلترا منافستها الكبرى . وإننا نشاهد نفس الشيء حادثاً بين إنجلترا والولايات المتحدة إذ أن قدراً كبيراً من رأس المال الذى يظهر اليوم في البلد الأخير كان بالأمس في إنجلترا دم الأطفال وقد تحول الى قيمة رأسمالية ولما كان الدين الأهلئ تسنده الإيرادات العمومية التي يتعين عليها أن تهىء أى مبالغ لا بد

(١) « لو أن التتار غزوا أوروبا في أيامنا لكان من الصعب جدا أن نجعلهم يفهمون أى نوع من الخلوقات ذلك الرجل الذى ندعوه المالى » — منتسكيو . « روح القوانين » — طبعة لندن

منها لدفع الفائدة السنوية الخ ، لهذا كان نظام الضرائب الحديث أمراً ضرورياً يكمل نظام القروض الأهلية . وتستطيع الحكومة عن طريق القروض أن تواجه المصروفات غير العادية دون أن تفرض مؤقتاً أعباء جديدة على عاتق دافعي الضرائب ، ولكن في النهاية يصبح من الضروري دفع ضرائب عالية مقابل هذه الميزة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالزيادة في الضرائب بسبب تراكم الديون التي تعقد سنة بعد أخرى يجعل من الضروري أن تلجأ الحكومة باستمرار الى عقد قروض جديدة لتغطية المصروفات الجديدة غير العادية . بهذا نجد أن النظام المالى الحديث الذى يتكون محوره من الضرائب على ضروريات الحياة (مما يجعلها أعلى ثمناً) يحمل في طياته بذور متوالية أو توماتيكية . فالضرائب الفادحة اليوم مسألة مبدأ أكثر منها مسألة عرضية . ففي هولنده حين بدأ هذا النظام امتدحه الوطنى الشهير دى روت في كتابه Maxims على أنه أفضل نظام يجعل العامل الأجير مطواعاً ، مقتصداً ، نشيطاً — وهو مرهق بالعمل ، ولا يعيننا هنا الآثار الخطيرة لفاذحة الضرائب على العامل الأجير بل يهمنى الأثر على الطريقة التى بها تؤدي إلى سلب الفلاحين ورجال الحرف اليدوية من أدوات الإنتاج ، وباختصار كافة أعضاء الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى . وبما يزيد في طاقة الضرائب الفادحة على إحداث هذه النتيجة نظام الحماية الجبركية .

من الحقائق التى لا تتحمل الشك أن الدين الأهلى والنظام المالى كان لهما نصيب بالغ في رسملة الثروة وسلب الجماهير مما تملك ، كما أنهما حمل بعض الكتاب من أمثال كويت ود بلداى على أن يعزوا خطأ فقر عامة الناس في الأزمنة الحديثة الى هذين السببين .

وكان نظام الحماية الجبركية حيلة لخلق أصحاب المصانع ، وسلب العمال المستقلين من أدوات الإنتاج ، وتحويل أدوات الانتاج ووسائل العيش القومية الى رأس مال ، وتقصير فترة الانتقال من نظام إنتاج العصور الوسطى الى نظام الانتاج الحديث . وفي بعض البلدان التابعة لغيرها اجنثت الصناعة كما حدث بالنسبة للصناعة الصوفية يارلنده في ظل الحكم الإنجليزى . أما في دول القارة فكانت العملية أبسط بكثير ، فهنا حصل رجال الصناعة على رأس مالهم الأصيل من خزائنة الدولة الى حد كبير . في هذا قال ميرابو « لماذا يذهب الناس بعيداً في البحث عن سبب النجاح الباهر الذى أحرزته سكسونيا في الصناعة ؟ إن السبب نلقاه في الدين الأهلى البالغ مائة وثمانين مليوناً » (> ٢ ص ١٠١) .

فالنظام الاستعمارى ، الدين الأهلى ، عبء الضرائب الثقيل ، الحروب التجارية الخ —

هذه العوامل كلها التي تولدت عن عصر الصناعة اليدوية نمت وازدهرت خلال عهد طفولة الصناعة الكبيرة . لقد احتنفل بمولد الأخيرة بقتل الأبرياء أو بمعنى آخر بخطف الأطفال . وبرغم أن السير ف . م . إيدن قد تعود على مظاهر سلب أهل الريف من أملاكهم ويرى فيها أمراً أساسياً لقيام الزراعة الرأسمالية وإقامة النسبة الواجبة بين الأراضي المزروعة والمراعي ، فإنه لا يبدى نفس القدر من عمق الإدراك الاقتصادي بصدد ضرورة خطف الأطفال أو استعبادهم بقصد إقامة التناسب الواجب بين رأس المال والعمل ، وفي هذا يقول « قد يكون جديراً بالفتات الجمهور أن يرى هل من الضروري لنجاح الصناعة أن ينزع الأطفال من الأكواخ والورش ، وأن يجبروا على العمل بالتناوب خلال الشطر الأعظم من الليل ، وأن يحرموا من الراحة التي تتطلبها الصغار أكثر من غيرهم وإن كانت الراحة لاغنى عنها للجميع ، وأن يتجمع عدد كبير من الأفراد من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار والميول بحيث أن القدوة لا بد أن تؤدي إلى انتشار الفجور والفساد — على الجمهور أن ينظر هل هذا كله يؤدي إلى الهناء الفردي أو رخاء الشعب » (ح ١ ، الكتاب الثاني ، الفصل الأول ، ص ٤٢١) . ولنستمع الآن إلى فيلدن « في مقاطعات دريشير ونوتنجهامشير وبخاصة لانكشير استخدمت الآلات التي اخترعت حديثاً في مصانع كبيرة أقيمت على جوانب المجارى مما يجعل في الإمكان إدارة العجلة المائية . نشأ الطلب لجأة على ألوف الأيدي العاملة في هذه الأماكن النائية عن المدن وكان الطلب شديداً في لانكشير بصفة خاصة لأنها قليلة السكان . ولما كانت أكبر الحاجة منسبة على الأطفال جرت العادة في الحال بأن يوثى بالصبيان apprentices من بيوت العمل التابعة للأبرشيات في لندن وبرمنجهام وغيرهما ، فتساق تلك المخلوقات الصغيرة التعسة نحو الشمال وتراوح أعمارها بين السابعة والثالثة عشرة أو الرابعة عشرة . وكانت العادة أن يتولى صاحب العمل كسأهم وتغذيتهم وإسكانهم في بيت خاص بهم بجوار المصنع ، وكان هناك مشرفون على العمل ينحصر صالحهم في حمل الأطفال على العمل إلى أقصى حد ، ذلك أن أجر هؤلاء المشرفين كان يتبع مقدار العمل الذي يستطيعون استخلاصه . وبطبيعة الحال كانت القسوة النتيجة المترتبة على هذا ، ثم يتحدث الكاتب عن مختلف صنوف القسوة الواقعة على الصغار في الجهات الصناعية وبخاصة في المقاطعة المجرمة التي أسمى إليها (لانكشير) من جلد وضرب وتقييد بالأغلال وتعذيب وتجويع في بعض الحالات حتى أن البعض عمد إلى الاتحار . وكان رجال الصناعة يحصلون على أرباح طائلة وهذا زاد من شهيتهم ولذا لجأوا إلى أساليب تهم لهم سبيل الربح إلى غير حد وذلك باتباع نظام التناوب بالليل والنهار

بحيث ، أنه من التقاليد المألوفة في لانكشير ان الاسيرة لا تبرد مطلقا ، (١)
بنمو الإنتاج الرأسمالى فى عصر الصناعة اليدوية فنقد الرأى العام بأوروبا آخر بقية من
الحبيل والضمير ، وفاخرت الشعوب بكل ذميمة تؤدي إلى تجميع رأس المال . فاذا قرأت
الحوليات التجارية التى وضعها ١ . أندرسن رأيتة يجعل من انتصارات السياسة الإنجليزية أنها
استطاعت بعد عقد صلح يوترخت أن تنتزع من أسبانيا بمقتضى معاهدة Asiento امتياز
عارسة تجارة الرقيق التى كانت حتى ذلك الوقت مقصورة فى حالة الانجيز على ما بين الساحل
الإفريقي وجزر الهند الغربية التابعة لانجلترا وبين إفريقيا وأمريكا الأسبانية . حصلت انجلترا
على احتكار تزويد أمريكا الأسبانية بعدد من السود كل عام يبلغ ٤٨٠٠ حتى سنة ١٧٤٣ .
وفى نفس الوقت كان هذا سبيلا لتغطية أساليب التهريب الإنجليزية . على أساس تجارة الرقيق
أصبحت ليشربول مدينة كبيرة لأن هذه التجارة كانت وسيلة التجميع الأولى فيها ، وإنما
للتقى حتى اليوم بعض « المحترمين » من أهل ليشربول على استعداد للكتابة بحماس عن تجارة
الرقيق ومن أمثلة ذلك Aikin الذى يتحدث عن « روح المغامرة الجريئة التى تميزت بها تجارة
ليشربول وأوصلتها إلى الدرجة الحالية من الرخاء بسرعة ، وأوجدت عملا وقياماً للملاحة
والبجارة ، وزادت إلى حد كبير الطلب على مصنوعات البلاد » (٢) . وبلغ عدد سفن ليشربول
المشغلة بتجارة الرقيق ١٥ فى سنة ١٧٣٠ فصار ٥٣ (١٧٥١) ، ٧٤ (١٧٦٠) ، ١٣٢٠ (١٧٩٢)
وبينا استخدمت صناعة القطن فى انجلترا الأطفال واستعبدهم فإنها فى الوقت نفسه عملت

(١) مصدر سابق ص ٥ - ٦ - راجع أيضا Aikin (١٧٩٥ من ٢١٩) ، وكذلك
Gisborne : Inquiry into the Duties of Men (١٧٩٥ ج ٢) . ولما أدخل
استخدام الآله البخارية انتقلت المصانع من الأماكن المجاورة لمساقط الماء إلى أواسط المدن حيث وجد
أولئك « المتعففون » ممن يخلقون القيمة الفائضة ، عمل الأطفال على مقربة منهم وبذا لم تكن بهم حاجة
إلى البحث عن الأرتاء من بيوت العمل . ولما قدم سير . و . بيل (والد الوزير بيل) سنة ١٨١٥ إلى
البرلمان مشروعا قانون لحماية الأطفال وقف فرنسيس هورنر الصنديق الحميم لريكاردو وتحدث كيف
يباع هؤلاء الأطفال وبعن عنهم علنا كأنما هم جزء من المتاع المملوك . ثم ذكر مثلا من قضية عرضت
قبل ذلك بعامين أمام Court of King's Bench وهى خاصة بعدد من هؤلاء الأطفال أعدتهم
إحدى أبرشيات لندن كصبيان لاحد رجال الصناعة ثم نقلوا إلى شخص آخر ، وأخيرا وحدثم بعض
أهل الخير فى حالة جماعة . وقال كذلك إنه عرضت قبل ذلك بسنوات أمام لجنة برلانية حالة أشد فظاعة
عن اتفاق أبرشية بانندن وأحد رجال الصناعة فى لانكشير واشترط العقد أن يأخذ الأخير مع كل
٢٠ طفلا سلمي التكوين طفلا واحداً معنوها .

(٢) مصدر سابق ص ٣٣٩ .

على تحويل نظام العبيد في الولايات المتحدة إلى نظام تجارى للاستغلال . ونقول بوجه عام إن الاستعباد المستتر للعمال الأجراء في أوروبا صار الأساس الذى قام عليه استعباد سافر لا يعرف حدوداً في العالم الجديد^(١) .

تلك هى الآلام التى كان لابد منها فى سبيل إقامة « القوانين الطبيعية الخالدة » لطريقة الإنتاج الرأسمالية ، وفى سبيل إكمال فصل العمال عن أدوات العمل ، وتحويل أدوات الإنتاج الاجتماعية ووسائل العيش الاجتماعية إلى رأس مال من جهة وتحويل جماهير السكان من جهة أخرى إلى عمال أجراء أو « فقراء عاملين » أحرار ، وهو ذلك الشيء غير الطبيعى الذى تولد فى التاريخ الحديث^(٢) . لقد قال Augier^(٣) « تأتى النقود إلى العالم وعلى خدائها علامة المولد » ، ولا يقل عن هذا صدقاً أن رأس المال يجيئ إلى العالم ملوثاً بالوحل من رأسه إلى إخص قدميه ، ويتفجر الدم من كافة مسامه^(٤) .

(١) فى سنة ١٧٩٠ كان بجزر الهند الغربية التابعة لأمريكا (١٠) من العبيد مقابل (١) من الأحرار ، وكانت النسبة ١٤ : ١ (جزر الهند الغربية الفرنسية) ، ٢٣ : ١ (جزر الهند الغربية الهولندية) Henry Brougham : An Inquiry into the Colonial Policy of the European Powers, Edinburgh, 1803, Vol. II, p. 74.

(٢) ظهرت عبارة « الفقراء العاملون » فى القوانين الإنجليزية بمجرد أن نمت طبقة أولئك الذين يكسبون الأجر ، وكان يقصد التمييز عن « الفقراء الحاملين » (المتسولون الخ) من جهة وعن العمال الذين لا زالوا يملكون أدوات العمل الخاصة بهم . وقد انتقلت عبارة « الفقراء العاملون » إلى الاقتصاد السياسى حيث نجدتها فى كتابات Culpeper J. Child ، الخ حتى آدم سميث وإيدن . وعلى ذلك نستطيع تقدير إيمان لإدمند برك « تاجر الآراء الاقتصادية الفاسدة » الذى وصف اصطلاح « الفقراء العاملون » بأنه فكرة سياسية لعينة . وقد وقف برك موقف العداء من الثورة الفرنسية لأنه رجل متملق كان فى خدمة الاوليغاركية الإنجليزية ، كما لعب دور الرجل الحر ضد هذه الاوليغاركية نفسها حين بدأت القلائل الأمريكية اذ كان كذلك فى خدمة المستعمرات الأمريكية الشمالية . وقد ظل الرجل بوجوازيبا عاديا ، فهو الذى قال « إن قوانين التجارة هى قوانين الطبيعة وعلى ذلك فهى قوانين الهبة » (ص ٣١ — ٣٢) . فلا عجب اذن أن باع نفسه دائماً فى السوق الاحسن وذلك تبعاً للقوانين الطبيعية السماوية . ونجد صورة جيدة لإدمند برك بالمظهر الحر فى كتابات المستر توكروكان الأخير من رجال الدين وجماعة الثورى ولكن فيما عدا ذلك كان رجلاً شريفاً ومن أكفأ رجال الاقتصاد السياسى . نظراً لما تلمسه من عدم التمسك بالبادىء اليوم ونظراً للإيمان الخالص « بقوانين التجارة » فمن الواجب علينا أن نكشف عيوب أمثال برك الذين يختلفون عن خلفائهم بأنهم من ذوى المواهب !

(٣) Marie Augier : Du Crédit public, Paris, 1842.

(٤) يقول أحد الكتاب فى إحدى المجلات إن رأس المال يثير الشقاق والخلاف وهو جبان وهذا صحيح جداً ولكن هذا لا يقرر المسألة تماماً . إن رأس المال يرفض الربح أو الربح الصغير جداً =

٧ - الاتجاه التاريخي للتجميع الرأسمالي

ما الذى يتم عليه التجميع الأولي لرأس المال ومشوّه التاريخي؟ من حيث أنه ليس سوى التحويل المباشر للعبيد والاقنان إلى أجراء (وهو تغيير من حيث الشكل فقط) فإن معناه لا يزيد عن أنه سلب المنتجين المباشرين أى وضع حد للملكية الخاصة المرتكزة على عمل صاحبها. بخلاف الملكية الاجتماعية أو الجماعية لا وجود للملكية الخاصة إلا حيث تصبح أدوات العمل وأحوال العمل الخارجية ملكاً لأفراد خصوصيين. ولكن يختلف طابعها تبعاً لما إذا كان هؤلاء الأفراد عمالاً أو غير عمال. إن المظاهر التي لا عدّة لها والتي يبدو لأول نظرة ان الملكية الخاصة تظهرها ليست سوى انعكاسات الحالات المتوسطة التي بين هذين الطرفين المتطرفين. إن ملكية العامل الخاصة لأدوات الإنتاج أساس الصناعة الصغيرة التي هي شرط لا غنى عنه لنمو الإنتاج الاجتماعي وروح الفردية الحرة في نفس العامل. وبطبيعة الحال نجد طريقة الإنتاج هذه أيضاً في نظام العبودية وفي نظام الرق الإقطاعي؛ ولكنها لا تزدهر وتبدي نشاطها الكامل إلا حيث يكون العامل المالك الخاص لأدوات العمل التي يستعملها، وحيث يملك الفلاح الأرض التي يفلحها، ورجل الحرفة اليدوية الذي يملك العُدّة التي يستخدمها بصفة كونه فناناً حاذقاً.

هذه الطريقة في الإنتاج تفترض تجزئة التربة قطعاً، وتوزيع ملكية أدوات الإنتاج. وكما أنها تستبعد تركيز هذه الأدوات في أيدي قليلة فكذلك تستبعد التعاون، وتقسيم العمل داخل عملية الإنتاج، والسيطرة الاجتماعية على قوى الطبيعة والتنظيم الاجتماعي لها، وحرية نمو قوى الإنتاج الاجتماعية. إنها لا تتفق إلا مع حدود ضيقة للإنتاج والمجتمع وهذه حدود هي وليدة نمو تلقائي، وتكون الرغبة في إدامة وجود مثل هذه الحدود كما قال بيكبير بحق، حكماً بإدامة حالة العجز العالمي الشامل.، وإذ تبلغ طريقة الإنتاج هذه مستوى معيناً من النوفانها تأتي إلى العالم بوسائل مادية تحطمها نفسها، ومنذ ذلك الوقت تتكون في المجتمع قوات ومشاعر

= وذلك كما كان يقال من قبل إن الطبيعة تكره الفراغ. وإذا كان الربح مناسباً كإن رأس المال جريئاً جداً، فبلغ ١٠٪. يضمن استثماره في أي مكان، ٢٠٪. يثير الرغبة، ٥٠٪. يولد الجسارة الإيجابية، ١٠٠٪. يجعله يظاً جميع انقواين الانسانية، وفي حالة ٣٠٠٪. لا يتورع عن أي جريمة أو مخاطرة حتى ولو أدى الأمر إلى شق صاحبه. إذا كان الاضطراب والشرع ياتسان بلربح، فإن الأخير يتجمع عليهما. وقد أثبت التهريب وتجارة العبيد كل ما ذكر هنا، T. J. Dunning, op. cit. 35.

تحس أن هذه الطريقة غلت يقيدها . لا بد من تحطيمها ، فيتم القضاء عليها . هذا التحطيم ، وتحويل أدوات الإنتاج الفردية والمتاثرة إلى أدوات إنتاج متركرة ، وتحويل ملكية الكثيرين الضئيلة إلى ملكية ضخمة في أيدي القلائل ، وحرمان الجماهير العظيمة من الأرض ومن وسائل العيش ومن أدوات العمل — هذا السلب لما تملك الجماهير تتكون منه مقدمة تاريخ رأس المال . وقد عرضنا لبعض الاجراءات القهرية التي استخدمت في سبيل تجميع رأس المال ، وتم سلب المنتجين المباشرين بوحشية لاتعرف الرحمة وفي ظل دافع أحط وأدنا وأبشع المشاعر والأهواء . إن الملكية الفردية التي كسبها صاحبها بعمله والقائمة على التآلف بين العامل المستقل الفردي والمنعزل وبين الأحوال التي يؤدي فيها عمله — هذه الملكية تحمل محلها الملكية الخاصة الرأسمالية بيقها ويسندها استغلال عمل الآخرين ، ولكنه عمل يعد من الناحية الشكلية عملاً حراً (١) .

وبمجرد أن يتفكك المجتمع القديم ويتحلل عن طريق عملية التحويل هذه ، وبمجرد أن يتحول العمال إلى بروليتاريا وتتحوّل أحوال العمل التي يشتغلون فيها إلى رأس مال ، وبمجرد أن تتمكن طريقة الإنتاج الرأسمالية من الوقوف على قدميها — حينئذ نجد أن استمرار تشريك Socialisation العمل وازدياد تحويل الأرض وكافة أدوات الإنتاج الأخرى إلى الاستعمال الإجماعي الطابع (أي المشترك بواسطة الجماعة) الأمر الذي ينطوي على معنى مواصلة عملية نزع الملكية الخاصة من أربابها — نقول إن هذا جميعه يتخذ شكلاً جديداً . لم يعد العامل الذي يعمل لحسابه هو الذي تنزع منه ملكية ما لديه ، إن الذي يتعرض لهذا يصبح الآن الرأسمالي نفسه الذي يستغل عمالاً كثيرين . وهذا السلب تبعث عليه القوانين الكامنة في الإنتاج الرأسمالي وتسيبه مركزة رأس المال . تجد رأسمالياً يحطم عدداً من أمثاله الرأسماليين وإلى جانب هذه المركزة وهذا القضاء على عدد كبير من الرأسماليين بواسطة عدد قليل منهم ، يزداد نمو الشكل التعاوني لعملية العمل ، وإلى جانب هذا يزداد الميل إلى استخدام العلم عن عمد وهدف مقصود لتحسين الناحية الفنية : فترزع الأرض وفق الطرق العلمية المرسومة ، وتميل أدوات العمل إلى الأشكال التي لا يلاءمها سوى الجهد المتحد ، ويجري الاقتصاد في أدوات الإنتاج عن طريق الانتفاع بها بواسطة العمل الاجتماعي . تدخل كافة شعوب

(١) « إننا في حالة من المجتمع جديدة تماماً ... إننا نتجه إلى فصل كل نوع من الملكية عن كل نوع من العمل » — سيسموندى « مبادئ جديدة في الاقتصاد السياسي » ج ٢ ، ص ٤٣٤ .

العالم في نطاق شبكة السوق العالمية وبذلك يزداد ميل النظام الرأسمالى إلى أن يتخذ طابعاً دولياً وبينما يطرد التقص في عدد عطاء الرأسمالين (الذين يقتصبون ويحتكرون جميع مزايا عملية التحويل هذه) تحدث زيادة مماثلة في الفقر والظلم والاستعباد والانحطاط والاستغلال ، ولكن في الوقت نفسه يشتد سخط الطبقة العاملة التي تزداد عدداً وتنظماً واتحاداً بفضل نفس جهاز طريقة الانتاج الرأسمالية . يصبح الإحتكار الرأسمالى قيماً على طريقة الانتاج التي ازدهرت معه وفي ظله ، ويصل تمرکز أدوات الانتاج وتشريك العمل نقطة لا يتفقان عندها مع غشائهما الرأسمالى . يدق ناقوس الملكية الخاصة الرأسمالية ، وإذا بالذين سلبوا غيرهم ملكيتهم يُسلبون ما يملكون (The expropriators are expropriated) .

إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طريقة الانتاج الرأسمالية هي السلب الأول للملكية الخاصة القائمة على أساس العمل الفردى ، ولكن الانتاج الرأسمالى يولد - بقوة القانون الطبيعى الذى لا يتغير - القوة التي تسلبه أى تنفيه . وهذا سلب السلب (نفى النفى) . هذا السلب الثانى لا يؤدي إلى عودة الملكية الخاصة ولكنه يعيدها على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الانتاج (التي ينتجها العمل نفسه) .

إن تحويل الملكية الخاصة المبعثرة القائمة على العمل الفردى إلى ملكية رأسمالية عملية أطول أمداً وأشد عنفاً وأكثر صعوبة من تحويل الملكية الخاصة الرأسمالية إلى ملكية اجتماعية . كان الأمر في الحالة الأولى متعلقاً باستيلاء البعض على ملكية جمهور الناس ؛ أما في الحالة الأخيرة فالذى يعيننا هو الاستيلاء على ما يملك نفر قليل بواسطة جمهور الناس .

الفصل الخامس والعشرون

النظرية الحديثة في الاستعمار

يخلط الاقتصاد السياسي بين الملكية الخاصة القائمة على عمل المنتج ذاته ، وتلك التي تقوم على أساس استغلال عمل الغير . وتلقى الاقتصاديين لا ينسون فقط أنهما ضربان متناقضان بل ينسون أيضاً ألاّ قيام للنوع الثاني إلاّ بالقضاء على الأول . وفي أوروبا الغربية حيث نشأ علم الاقتصاد السياسي تمت عملية التجميع الأولى بدرجة متفاوتة . ففي بعض بلاد هذا الجزء من العالم سيطر النظام الرأسمالي على ميدان الانتاج القومي بأسره ، وفي البعض الآخر حيث لا زالت الأحوال الاقتصادية لم يكتمل نموها نجد أن النظام يتحكم برغم ذلك وبطريقة غير مباشرة في بعض طبقات المجتمع الى لا زالت قائمة إلى جانب الرأسمالية ومستندة إلى طريقة بالية في الانتاج وذلك بالرغم من أن هذه الطبقات قد دخلت في دور الانحلال . يطبق رجل الاقتصاد السياسي على عالم رأس المال هذا آراء عن القانون والملكية استقاها من عصر سابق لقيام الرأسمالية ، وهو يزداد إبداء هذه الآراء والمذاهب كلما كانت الحقائق أعلى صوتاً في إنكارها . ولكن الحال بخلاف هذا في المستعمرات (١) فهناك يلتقي النظام الرأسمالي مقاومة المنتجين الذين يملكون أدوات الانتاج التي يعملون بها والذين يستطيعون اجتناء الثروة لأنفسهم عن طريق عملهم بدلا من أن يعملوا لإثراء الرأسمالي . هذا التعارض بين نظامين اقتصاديين متضادين يتخذ من الناحية العملية مظهر صراع بينهما . فإذا كان الرأسمالي يؤازره سلطان أمته عمل على أن يزيح من طريقه أساليب الانتاج والامتلاك القائمة على عمل المنتجين المستقل . وبينما نجد الاقتصادى تدفعه المصلحة الذاتية في بلده إلى التصريح بأن الطريقة الرأسمالية في الانتاج تماثل نقيضها ، نراه إذا تعلق الأمر بالمستعمرات يعلن مدفوعاً بالمصلحة الذاتية أنهما طريقتان متعارضتان ، وفي سبيل إدراك هذه الغاية يوضح أن نمو إنتاجية العمل الاجتماعية

(١) نتحدث هنا عن المستعمرات بادق معانيها على أنها بلاد ذات تربة عذراء يستعمرها مهاجرون أحرار . ومن الوجهة الاقتصادية لا تزيد الولايات المتحدة عن كونها مستعمرة لاوروبا . ويدخل تحت عنوان المستعمرات المزارع plantations السابقة العهد والتي تغيرت الأحوال فيها بسبب إلغاء الرق .

والتعاون ، وتقسيم العمل ، واستخدام الآلات على نطاق واسع الخ من الأمور التي يستحيل تحقيقها إلا إذا تحول جانب مناسب من أدوات الإنتاج التي بأيدي العمال إلى رأس مال. وفي سبيل مصلحة ما يقال له ، الثروة الأهلية ، يبحث عن أساليب مفتعلة ليضمن بها فقر الجماهير. ويرجع فضل ج . ج . ويكفيلد لا إلى أنه كشف شيئاً جديداً عن المستعمرات (١) بل إلى أنه كشف فيها الحقيقة بصدد أحوال الإنتاج الرأسمالي في البلد مالكة المستعمرات . وكما حاول نظام حماية التجارة في أول أمره أن (٢) يخلق الرأسماليين بطرق اصطناعية ، كذلك نجد أن نظرية ويكفيلد في الاستثمار والتي جربت إنجلترا تنفيذها بمرسوم أصدره البرلمان حاولت خلق العمال الأجراء في المستعمرات ؛ وقد تحدث الرجل عن هذا بأنه الاستثمار المنظم Systematic ، colonisation . لقد كشف أولاً أن ملكية النقود وأدوات العيش والآلات وأدوات الإنتاج الأخرى لا تكفي في المستعمرات لتجعل من صاحبها رأسمالياً إلا إذا وجد هناك أيضاً عمال أجراء أى أشخاص آخرون يضطرون إلى بيع أنفسهم « عن طواعية واختيار » ؛ وكشف أن رأس المال ليس شيئاً ولكنه علاقة اجتماعية بين الأشخاص وهي علاقة تعينها وتحدد الأشياء (٣) ، وقال أسفا إن المستر بيل أخذ معه من إنجلترا إلى سوان ريفر وأستراليا الغربية وسائل عيش وأدوات إنتاج قيمتها ٥٠٠٠٠ من الجنيهات ، غير أنه كان على قدر من بعد النظر بحيث اصطحب معه ٣٠٠٠ شخص من الرجال والنساء والأطفال من الطبقة العاملة ولكن على إثر وصوله إلى المكان الذي قصد إليه « لم يجد خادماً يعد له فراشه أو يأتيه بالماء من النهر » (٤) يا مستر بيل المسكين الذي احتاط لكل شيء إلا تصدير علاقات الإنتاج الإنجليزية ، لقد نسي أن يأخذها معه إلى سوان ريفر ! وقبل أن أتناول كشوف ويكفيلد لابد من ملاحظتين أوليتين . نعلم أن أدوات الإنتاج ووسائل العيش ليست رأس مال

(١) هذا الإدراك النادر الوقوع من جانب ويكفيلد في موضوع المستعمرات سبقه إليه ميرابو ، ومن قبل ذلك الاقتصاديون الإنجليز .

(٢) بعد ذلك أصبحت الحماية ضرورية مدى فترة من الوقت في الصراع التنافسي الدولي ؛ ولكن مهما كانت الأسباب الداعية إلى الحماية فإن نتائجها تظل واحدة .

(٣) «والأسود أسود ولا يصبح عبداً الا في حالات معينة . ان البغلة آلة لغزل القطن ولا تصبح رأس مال الا في حالات معينة . فإذا ما فصنتها عن هذه الظروف فلا تعود رأس مال أكثر مما يكون الذهب بناته وفي حد ذاته نقوداً أو أكثر مما يكون السكر ثمننا للسكر ... إن رأس المال علاقة إنتاج اجتماعية وعلاقة تاريخية من الإنتاج » — كارل ماركس Wage Labour and Capital (صحيفة الرين

الجديدة ، العدد رقم ٢٦٦ ، ٧ أبريل ١٨٤٩) .

(٤) E. g. Wakefeld : England and America ، ج ٢ ، ص ٢٢ .

مادامت ملكا للنتج المباشر وأنها لاتصبح رأس مال إلا إذا كانت وسائل للاستغلال وإخضاع العامل لسلطانها ، ولكن روحها الرأسمالية تظل في ذهن رجل الاقتصاد السياسي بمنزلة بجزهرها المادى بحيث يستمر في إطلاق عبارة رأس المال عليها حتى ولو كانت تمثل العكس تماما . وهذا ما يفعله ويكفيله . وعلاوة على هذا تراه يطلق عبارة ، التقسيم المتساوى لرأس المال على تقسيم أدوات الإنتاج إلى ملكيات فردية لعدد من العمال كل منهم مستقل عن الآخر ويشغل لحسابه . وهذا هو الشأن مع رجل الاقتصاد السياسي كما هو مع المقتن الاقطاعى . فقد ظل الأخير يطلق على علاقات نقدية صرفة نفس العبارات التى استقاها من أفكاره عن القانون الاقطاعى .

يقول ويكفيله ، لو فرض أن امتلك جميع أعضاء المجتمع أنصبة متساوية من رأس المال .. لما كان لأى إنسان ... دافع يحمله على تجميع مقدار أكبر من رأس المال ؛ وهذا هو الحال إلى حد ما فى المستعمرات الأمريكية حيث الرغبة الشديدة فى الامتلاك تحول دون وجود طبقة من العمال الذين يؤجرون ، (١) (ج ا ص ١٧) . وهكذا تبدو استحالة التجميع الرأسمالى وقيام طريقة الإنتاج الرأسمالية ما دأد فى استطاعة العامل أن يجمع رأس المال لحسابه (وهو قادر على ذلك ما دام يملك أدوات الإنتاج التى يعمل بها) . لا وجود لطبقة العمال الأجراء التى لاغنى عنها للرأسمالية ؛ فكيف إذن تم فى أوروبا القديمة فصل العامل عن لوازم العمل وبذا ظهر رأس المال والعمل الأجير ؟ ينسب ويكفيله هذا إلى عقد اجتماعى من نوع مبتكر تماما ، لقد أتبع الجنس البشرى ... طريقة بسيطة لتنمية تجميع رأس المال ، .. وهى طريقة لاشك شغلت أذهانهم منذ عهد آدم على أنها الغاية الوحيدة من وجودهم ، تقسم أفرادهم أنفسهم إلى مالكين لرأس المال ومالكين للعمل ... وكان هذا التقسيم ... نتيجة التفاهم والانسجام والاتفاق ، (شرحه ص ١٨) . وبكلمة واحدة . سلب الجنس البشرى نفسه مما يملك ، إكراما ، لتجميع رأس المال ، . وإذن قد يفترض المرء أن هذه الغريزة من التعصب المتسم بطابع إنكار الذات يبدو مفعولها فى المستعمرات إذ فيها وحدها يوجد الناس والأشياء فى ظل ظروف قد تجعل من المستطاع التطبيق العملى لهذا العقد الاجتماعى وتحويله من عالم الأحلام إلى عالم الحقيقة . فلو كان الأمر كذلك فلماذا نلجأ إلى « الإستعمار المنظم ، ليحل محل الاستعمار الذى يقوم من تلقاء ذاته والذى هو نقيض النوع الأول تماما ؟ » من المشكوك فيه أن عدد من يقال لهم العمال الأجراء يبلغ عشر السكان فى الولايات الشمالية من الاتحاد الأمريكى . . . أما فى إنجلترا ... فالطبقة العاملة عبارة عن الشطر الأكبر من السكان ،

(شرحه ص ٤٢، ٤٣، ٤٤) . حقا إن الدافع على أن يسلب الإنسان نفسه بما يملك من أجل رأس المال نادر الوجود بين السكان العاملين بحيث أن الرق تبعا لرأى ويكفيلد هو الأساس الطبيعي الوحيد للثروة بالمستعمرات ، وما « الإستعمار المنظم » الذى يدعو إليه سوى وسيلة يضطر الى الالتجاء إليها لأنه اليوم أمام قوم أحرار لاعبيد ، لم يأت المستعمرون الأسباب الأولون فى سان دومنجو بالعمال من أسبانيا ، ولكن لولا العمال (ويحسن أن نقول العبيد) لزال رأس مالهم أو لتناقص على الأقل إلى الحد الذى يتمكن معه كل فرد من استخدامه بنفسه . وهذا ما حدث فعلا فى آخر مستعمرة أسبانيا الإنجليز وهى مستعمرة نهر سوان حيث هلك مقدار كبير من رأس المال والبذور والأدوات الزراعية والماشية بسبب عدم وجود عمال لاستعمالها وحيث لم يحتفظ أى من المستعمرين بقدر من رأس المال أكبر مما يستطيع استخدامه بيديه (شرحه ص ٢٠ ص ٥) .

رأينا أن فصل جماهير الشعب عن ملكية الأرض الأساس الذى تقوم عليه الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج . ومن جهة أخرى ينحصر جوهر الاستعمار الحر فى أن أغلبية الأرض لازالت ملكية عامة وأن فى استطاعة كل مقيم فيها أن يحول جانبا منها إلى ملكية خاصة له وإلى أدوات إنتاج فردية دون ان يتدخل فى شئون من يأتون بعده من المستعمرين إن أرادوا أن يعملوا نفس الشيء (١) .

هذا سر رخاء المستعمرات كما أنه السر فى مقاومتها لتغلغل رأس المال فى أرضها — وهذا خطأها الأكبر ! — حيث تكون الأرض رخيصة جداً والناس جميعاً أحرار ، وحيث يستطيع كل امرئ إن شاء أن يحصل بسهولة على قطعة من الأرض فان الأمر لا يقتصر على كون العمل غالبا جداً من حيث نصيب العامل فى المنتج بل تنشأ صعوبة فى الحصول على العمل المتحد بأى ثمن » (شرحه ص ٢٤٧) .

ونظراً لأنه فى المستعمرات لم يتم فصل العمال عن الأشياء اللازمة للعمل وعن الأرض أو أن الفصل حدث فى حالات متفرقة أو إلى حد محدود ، لهذا لم يحدث كذلك انفصال الزراعة عن التصناعة ولم يقض على الصناعة المنزلية الريفية بعد . أين يكون إذن السوق لرأس المال ؟ ليس من فريق من أهل أمريكا يشتغل بالزراعة خاصة وذلك باستثناء العبيد وأصحابهم ممن جمعوا بين رأس المال والعمل فى بعض الأعمال الفنية . إن الأمريكيين الأحرار الذين

(١) « لى تكون الأرض عنصراً للاستثمار لا يجب أن تكون غير مزرعة غيب ، بل ينبغي أن تكون ملكية عامة يمكن تحويلها إلى ملكية خاصة » (شرحه ج ٢ ص ١٢٥) .

يزرعون الأرض يمارسون حرفاً أخرى كثيرة . فهم يصنعون جانباً من أثاثهم وعُددهم ، وغالباً ما يبنون بيوتهم ، ويحملون منتجات عملهم إلى السوق مهما بعدت عنهم . وهم يقومون بالغزل والنسيج وعمل الصابون والشمع . كما يصنعون في حالات كثيرة الأحذية والملابس التي يرتدونها . غالباً ما تكون الزراعة في أمريكا الحرفة الثانوية التي يمارسها الحداد والطحان أو أرباب الحوانيت ، (شرحها ص ٢١ - ٢٢) . كيف يمكن إذن وجود أى ميدان للامتناع ، للرأسماليين في صفوف هذا الصنف الغريب من العملاء ؟

إن أكبر جمال يتحلى به الإنتاج الرأسمالى أنه لا يقتصر على أن يستمر توالد وتكاثر العامل الأجير بهذه الصفة ، بل إنه يخلق فائض سكان نسبياً من العمال الأجراء يتناسب عدده مع درجة تجميع رأس المال ، وبهذه الطريقة يظل مفعول قانون العرض والطلب نافذاً فيما يختص بالعمل ، وتظل تقلبات الأجور محصورة داخل الحدود المناسبة لمصالح المستغلين الرأسماليين ، وأخيراً يكون الإعتماد الاجتماعى للعامل على الرأسمالى مضموناً - وهى علاقة مطلقة من الاعتماد (التبعية) يمثلها الاقتصادى زورراً وبطلاناً بأنها علاقة تعاقدية حرة بين البائعين أى بين طرفين مستقلين من أصحاب السلع أحدهما صاحب السلعة رأس المال والثانى يمثل السلعة العمل . ولكن هذا الزعم يتحطم في المستعمرات فهناك يزداد عدد السكان المطلق بأسرع مما يزداد في البلد الأصيل نظراً لورود عمال كثيرين الى المستعمرات ومع ذلك يظل سوق العمل ينقصه العدد الكافى ولذا لايسرى مفعول قانون العرض والطلب فيما يختص بالعمل . فمن جهة يستمر العالم القديم في أن يصدر الى المستعمرات رأس مال يجرى وراء الاستغلال ، ومن جهة تقوم صحاب لا يمكن تخطياها في سبيل تكاثر العمال الأجراء بصفتهم هذه فأى مجال هناك إذن لإنتاج فائض من العمال الأجراء بنسبة تجميع رأس المال ؟ فالعامل الأجير اليوم قد يصبح غداً فلاحاً مستقلاً أو واحداً من طائفة أرباب الحرف اليدوية . هذا التحول المستمر من عمال أجراء الى منتجين مستقلين يشتغلون لأنفسهم لا لرأس المال ، ويعملون على إثراء ذواتهم بدلاً من إثراء الرأسماليين -

نقول إن لهذا التحول رد فعل سيئاً بالنسبة إلى سوق العمل . ولا يقف الأمر عند انخفاض معدل استغلال العامل الأجير ، بل إن هذا الأخير لا يصبح في حالة اعتماد على الرأسمالى «العفيف» . ومن هنا نلقى جميع المتاعب التي يصورها ويكفيها هذا القدر من البلاغة .

إنه يشكو من أن عرض العمل غير دائم أو منتظم أو كافٍ ، ليس العرض من العمل قليلاً جداً فحسب بل إنه غير مضمون ، (ص ١١٦) . ويرغم أن الناتج الذى يقسم بين الرأسمالى والعمال كبير فإن العامل يحصل على نصيب كبير بحيث أنه يصبح رأسمالياً بسرعة ..

ويستطيع نفر قليل ، حتى من هؤلاء الذين تطول حياتهم إلى حد غير معتاد ، أن يقتنوا ثروات عظيمة ، (ج ١ ص ١٣١) . ولن يستفيد الرأسمالي إذا جاء بمن يحتاج إليهم من العمال الأجراء من أوروبا في الوقت الذي يأتي فيه برأس المال لأنهم لا يلبثون ، وأن يصبحوا ملاك أرض مستقلين ، إن لم يتنافسوا سادتهم النسابقين في سوق العمل ، (ج ٢ ص ٥) . ياله من أمر فظيع ، أليس كذلك ؟ لقد دفع الرأسمالي ماله لكي يأتي من أوروبا بمن يتنافسونه ! هذه نهاية الأمور ! لا يجب إذن أن نجد ويكفيلد بأسف لانعدام أى شعور باعتماد العمال الأجراء على غيرهم في المستعمرات . ومحدثنا تليذه ميريثيل أنه بسبب ارتفاع الأجور في المستعمرات ، تشتد الحاجة إلى عمال أرخص أجراً وأكثر طاعة — أى إلى طبقة يستطيع الرأسمالي أن يملئ عليها شروطه لا طبقة تملئ شروطها عليه ... برغم أن العامل في البلدان القديمة المتحضرة حر إلا أنه بحكم قانون الطبيعة يعتمد على الرأسماليين . أما في المستعمرات فلا بد من إيجاد حالة الاعتماد هذه بوسائل مفتعلة ، (١)

وحسب رأى ويكفيلد ، ما الذي يترتب على هذه الحالة التوسع في المستعمرات ؟ « ميل ذو طابع همجي لتوزيع ، المتسجين والثروة الأهلية » (شرحه ج ٢ ص ٥٢) . إن توزيع أدوات

(١) Merivale, op. cit., vol II pp. 235-414 — وحتى الاقتصادي العادي موليناري وهو من أنصار حرية التجارة المعتدلين فيقول « في المستعمرات حيث أننى الرق ولكن حيث العمل الاجبارى لم يحل محله مقدار معادل له من العمل الحر ، فإن الامور تجري ضد ما نراه كل يوم أمام أعيننا . هناك نجد أن العمال العاديين يستطيعون بدورهم أن يستغلوا المظلمين entrepreneurs يطلب أجور لا تناسب مطلقاً مع نصيبهم الصحيح في المنتج . ونظراً لعدم استطاعة أصحاب مزارع السكر أن يبيعوه بشئ يكفى لتنظيمه الاجور المتزايدة لهذا فهم يضطرون أن يدفعوا الزيادة أولاً من أرباحهم وبعد ذلك من نفس رأسمالهم ، وقد تسبب هذا في خراب عدد كبير منهم كما أن بعضاً آخر أغلق ما لديه من معامل انتكوير ليتجنبوا ما يوشك أن يحمق بهم من دمار ... لا شك أن المرء يفضل أن يرى المقادير المتجمعة من رأس المال تتبدد بدلاً من أن يشاهد أجيالاً من الناس تهلك » . [ياله من اعتراف كريم من جانب المسيو موليناري] « ولكن ألا يكون من الأفضل لو أمكن بقاء رأس المال دون أن يمس وفي الوقت نفسه يبقى الناس على قيد الحياة » (موليناري . شرحه ص ٥١ - ٥٢) . آه بامسيو موليناري ! ما الذي آلت اليه الوصايا المشرفة التي جاء بها موسى والأنبياء ، وماذا جرى لقانون العرض والطلب إذا كان « المنظم » في أوروبا يحرم العامل من نصيبه الحق في المنتج بينما يحرم العامل في جزر الهند الغربية من نصيبه الذي يستحقه ؟ وأرجوك أن تحدثنا عن هذا « النصيب الحق » الذي يعجز الرأسمالي حسب اعترافك عن دفعه لعماله يوماً بعد يوم ؟ هناك في المستعمرات حيث العمال « عاديون » بحيث يشغلون للرأسمالي تجرد المسيو موليناري شديد الرغبة في استخدام الإجراءات البوليسية لضمان سريان مفعول قانون العرض والطلب الذي يقوم بأداء وظيفته بطريقة آلية في هذا الجانب من العالم الذي نعيش فيه .

الإنتاج بين عدد لا يحصى من الملاك المستقلين يجعل من الاستحليل مركزة رأس المال وبذا يقضى على أساس العمل المتحد (associated) ، وتقف صعاب لا يمكن التغلب عليها في وجه المشروعات التي يقتضى القيام بها سنوات طويلا وإنفاق رأس المال الثابت (Fixed) . لا يتردد الرأسماليون بأوربا في استثمار أموالهم في أمثال هذه المشروعات لأن الطبقة العاملة هناك عددها زائد دائما عن الحاجة . وكل تختلف الأمور في المستعمرات ! محدثنا ويكفيلد عن تجربة مؤلة تعرض لها . لقد جرى الحديث بينه وبين بعض الرأسماليين في كندا وولاية نيويورك حيث غالبا ما تركد موجة الهجرة وتختلف رواسب من العمال الزائدين (عن العدد المطلوب) . وحسب أقوال أحد رجال هذه المسرحية ، كان رأس مالنا على استعداد للقيام بعمليات كثيرة تتطلب فترة طويلة من الزمن لإنجازها ولكن لم تتمكن من البدء في هذه العمليات بواسطة عمل نعلم أنه لا بد أن يتركنا سريعا . لو كنا متأكدين من استبقاء عمل أمثال هؤلاء المهاجرين لسررنا باستخدامه وبشمن مرتفع ؛ وكنا فعلا نستخدمه حتى ولو كنا على ثقة من أنه سيغادرنا إذا ما كنا متأكدين من إمكان الحصول على مورد جديد من العمل حينما نحتاج إليه ، (شرحه ج ٢ ص ١٩١ — ١٩٢) .

وبعد أن أظهر ويكفيلد أوجه الخلاف بين الزراعة الرأسمالية الإنجليزية والعمل والمتحد، المشترك فيها وبين الأعمال المتناثرة التي يقوم بها الملاك الفلاحون في أمريكا ، نراه على غير شعور منه يقدم لنا لمحة سريعة عن الصورة العكسية ، فيصف عامة الناس بأمريكا بأنهم في رغد ومستقلون ونشطون وأفضل تعليما نسبياً . هذا من جهة ومن جهة أخرى يقامى الفلاح في جنوب إنجلترا كافة شروور العبودية تقريبا دون أن يتمتع بأى من مزاياها . لأنه ليس برجل حر ولكنه عبد وفقير يحتاج إلى المساعدة ... إذا استثنينا أمريكا الشمالية وبعض المستعمرات الجديدة ففي أى بلد تزيد أجور العمل الحر الذي يستخدم في الزراعة مجرد أسباب العيش للعامل ؟ ... لاشك أن خيول المزارع في إنجلترا تتمتع بغذاء أفضل مما يناله الفلاحون الإنجليز وذلك لأنها متاع قيم ، (شرحه ج ١ ص ٤٧ ، ٢٤٦) . لا أهمية لهذا ! فالثروة الأهلية بحكم طبيعتها متائلة مع فقر الجماهير .

(١) « وأنت تضيف إذن أنه بفضل الملكية الخاصة للأرض ورأس المال يستطيع الرجل الذي لا يملك إلا يديه أن يجد عملا ويكسب عيشه ... وأقول لك على النقيض من هذا إنه بفضل هذه الملكية الخاصة للأرض يوجد أفراد لا يملكون غير أيديهم ... إذا وضعت إنسانا في فراغ حرته من الهواء ، فإذا تفعل خلاف هذا حين تستحوذ على الأرض ؟ ... إنك تضعه في فراغ نصبت منه الثروة حتى لا يسهل إلا أن يبيعس وفقى ارادتك وهواك » Collins, op. cit., vol. III pp. 268-271, passim.

كيف يمكن إذن علاج هذا السرطان المعادي للرأسمالية ؟ إذا كان الناس على استعداد أن يحولوا الأرض دفعة واحدة من ملكية عامة إلى ملكية خاصة لاجتثوا الشر من جذوره حقاً ، ولكنهم لو فعلوا ذلك لفضوا على المستعمرات . لا بد إذن من وسيلة تقتل بها طائرين بحجر واحد . لتفرض الحكومة ثمناً عالياً مفتعلاً للأرض العذراء ، وهو ثمن لا علاقة له بقانون العرض والطلب ويكون مرتفعاً بالقدر الذي يضطر معه المهاجر أن يشتغل وقتاً طويلاً قبل أن يكسب مقداراً كافياً من المال يشتري به أرضاً وبذا يتحول إلى فلاح مستقل . يبيع الأرض بثمان يجعل من المسجل عملياً على العمال الأجراء شراهما ، وباستخلاص النقود على هذا النحو من أجور العمل عن طريق الاقتتات على قانون العرض والطلب المقدس ، — نقول بهذه الوسائل تخلق الحكومة رصيماً يستخدم كلما زاد ونما في الآتيان بالأفراد من أوروبا إلى المستعمرات وبذا يمتلئ سوق العمل بما يزيد عن طاقته لصالح الرأسماليين . هذا هو السر العظيم الذي ينطق عليه ، الاستعمار المنظم . بهذه الخطة يصرخ ويكفيلد وقد تملكته نشوة الفوز ، يجب أن يكون عرض العمل ثابتاً ومنتظماً لأنه لما كان العامل يصبح عاجزاً عن امتلاك الأرض إلا بعد أن يشتغل زمناً طويلاً فإن جميع العمال المهاجرين الذين يشتغلون سويلاً ينتجون في هذه الحالة رأس مال يصلح لاستخدام عمال أكثر ، وثانياً لأن كل عامل هجر العمل الأجير وأصبح مالكا لأرض يستطيع تكوين رصيماً يستخدم في إحضار عمل جديد إلى المستعمرة ، (ج ٢ ص ١٩٢) . ويجب أن يكون الثمن الذي تحدده الدولة للأرض ، ثمناً كافياً ، بمعنى أن يكون مرتفعاً إلى الحد الذي ، يحول دون تحول العمال إلى ملاك أرض مستقلين قبل أن يأتي غيرهم ليحل محلهم ، (ج ٢ ص ٤٥) . هذا ، الثمن الكافي ، إن هو إلا اصطلاح مهذب للفدية التي يتعين على العامل أن يدفعها للرأسمالي كي يسمح له الأخير بالانسحاب من سوق العمل . فقبل انسحابه لا بد أن يخلق رأس مال ، يستطيع به معبودة الرأسمالي أن يشتغل عمالاً أكثر ، وعلى العامل أن يزود سوق العمل على حسابه ، بمن يحل محله .

طبقت الحكومة الإنجليزية هذه الطريقة ، في التجميع الأولى ، والتي دعا المستر ويكفيلد إلى استخدامها في المستعمرات ، ولكن المهزلة كانت كاملة شأنها في ذلك شأن قانون البنك الذي يحمل اسم سير روبرت بيسل . وكانت النتيجة الوحيدة لهذه التجربة تحويل الهجرة من المستعمرات الإنجليزية إلى الولايات المتحدة . وفي خلال ذلك الوقت أصبح العلاج الذي اقترحه ويكفيلد غير ذي قيمة نظراً لتقدم الإنتاج الرأسمالي بأوروبا مصاحباً لازدياد الضغط

الحكومي . فمن جهة يُخلف تيار الأدميين المتدقق باستمرار وبدون انقطاع على أمريكا سنة بعد أخرى ، طبقة رسوبية راكدة في الولايات الشرقية من الإتحاد الأمريكي لأن فيضان الهجرة من أوروبا يلقى بالناس في سوق العمل بأسرع من أن يستطيع تيسار الهجرة . من الولايات الشرقية حملهم إلى الأمام ، ومن جهة أخرى خلفت الحرب الأهلية الأمريكية ديناً أهلياً ضخماً ترتب عليه بعدئذٍ ازدياد عبء الضرائب ، وقيام أرستقراطية مالية من أحط الأنواع ، وإعطاء نسبة ضخمة من الأراضي العامة إلى شركات مضاربة لتستغلها بواسطة الطرق الحديدية والمناجم الخ - وباختصار مركرة رأس المال بخطوات سريعة . لم تعد الجمهورية العظمى أرض الميعاد للهاجرين ، إذ الإنتاج الرأسمالي يسير بخطوات جبارة . وبرغم أن أجور العمال لم تهبط إلى مستواها بأوروبا وبرغم أن العمال لم يصلوا بعد إلى حالة الاعتماد على رأس المال كما هو الحال في أوروبا ، فإن تبيد الأرض غير المزروعة بالمستعمرات بهذه الطريقة التي لا تعرف الخجل على أعضاء الأرستقراطية والرأسمالين أدى وبخاصة في أستراليا (١) إلى جانب تدفق المغامرين على مناجم الذهب وإلى جانب أثر منافسة استيراد السلع الإنجليزية على رجال الحرف اليدوية (إلى تكوين « فائض سكان نسبي » كبير إلى كد كاف بحيث تتوارد الأبناء دائماً و بازدهام سوق العمل الأسترالية ، وانتشار الدعارة في الجهات الجنوبية من الكرة الأرضية يمثل ازدهارها في حي هياركت بلندن .

ولكن لا تعيننا هنا أحوال المستعمرات . إن الشيء الوحيد الذي يهمننا هو أن الاقتصاد السياسي بالعالم القديم قد كشف سرّاً عظيماً في العالم الجديد ونادى به في كل مكان . هذا السر ينحصر في أن الطريقة الرأسمالية في الإنتاج والتجميع أو ان الملكية الخاصة الرأسمالية باختصار ، تتطلب كشرط أساسي لقيامها القضاء على الملكية الخاصة التي يكتسبها المرء بعمله ، وبعبارة أخرى تتطلب فصل العامل عما يملك من الشروط اللازمة لأداء العمل .

« ثم بحمد الله »

(١) بطبيعة الحال بمجرد أن توات استراليا وضع القوانين اللازمة لها أصدرت الحكومة في المستعمرة قوانين ملاءمة للمستعمرين ولكن دون هذه القوانين وابداء ثمرتها ما سبق أن لجأت اليه الحكومة الإنجليزية من تبيد الأرض . « ان الهدف الأول والأساسي الذي يهدف اليه قانون الأراضي الصادر سنة ١٨٦٢ أن يزيد من التسهيلات أمام اقامة الناس واستعمارهم للبلاد « The Land Law of Victoria, by the Hon. G. Duffy, minister of public lands, London, 1862.

نوردونها بعض أخطاء الطباعة معتمدين عن غيرها
كما لا يخفى أمره على فطنة القارئ

صواب	سطر	مفحة
بإحلال	٩	٣٢
رأس مال	١٨	٦٠
إنتاجي	٢٨	٦٤
معظم عمال	١٢	٦٥
النسي لفاتض	١٨	٩٢
ترقب	٣	١٠٨
السوق	٤	١١٩
النسبة العادلة	١٥	١٩٤

مطبعة الاعتماد بمصر